جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام تجارب مختارة مع اشارة خاصة للعراق

أطروحة قدمها الطالب

إبراهيم خليل سلطان القصير

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية
وهي من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه/ فلسفة في العلوم الاقتصادية

اشراف

الأستاذ الدكتور: كريم سالم حسين الغالبي

1443هـ ـــ 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ

الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة التوبة :- الآية (105)

(الإهـداء)

إلى ابطال الحشد الشعبي وشهدائنا الابـرار

..... الذيـن هـم أكـرم منا جميعاً

إلى أساتذتي الافاضل على مدى

....مسيرتي الدراسية وفاءً وعرفاناً

إلى روح والـدي المعطاء

..... الذي علمني الطموح والكبرياء

إلى والدتي العزيـزة

..... منبع الطيب والحنان والوفاء

إلى أخوتي وأخواتي وزوجتي وأولادي

..... الذين أشعلوا في دربي الضياء

إلى كل من دعمني

.....في مسيرتي هـذه

"أهـدي ثمرة جهدي المتواضع"

✍

الباحث

الشكـر والتقديــر

بسـم الله، وباسـمه المبتـدأ، رب الآخـرة والأولـى ولا غايـة لـه ولا منتهـى، لـه مـا فـي السـموات ومـا فـي الأرض ومـا بينهمـا ومـا تحـت الثـرى، وأن تجهـر بـالقول فإنـه يعلـم السـر ومـا اخفـى ، والحمـد لله الـذي أنعـم فـزاد الـنعم.. وأكـرم ففـاض فـي الكـرم.. وعلـم الإنسـان مـا لـم يعلـم ، وأشرف الصلاة وأتم التسليم على خير خلقه نبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين .

بعـد الحمـد والشـكر لله ولنبيـه المصـطفى (ص) وآل بيتـه الأطهـار أتوجـه بفـائق الشـكر والاحتـرام والتقـدير إلـى المشـرف الفاضـل صـاحب الخلـق الرفيـع **الأسـتاذ الـدكتور كـريم سـالم الغـالبي** علـى سـعة صـدره و نصـائحه الـوفيرة ورعايتـه الكريمـة وتوجيهاتـه السـديدة والقيمـة التـي أسـفر عنهـا إظهـار الاطروحـة بالمسـتوى الـذي هـي عليـه الآن داعيـاً المـولى "عـزّ وجـلّ " أن يمنّ عليه بالصحة والسلامة ودوام التوفيـق .

واتوجـه بالشـكر الجزيـل الـى الاسـاتذة الأفاضـل رئـيس لجنـة المناقشـة وأعضـائها لتفضـلهم بقبـول مناقشـة هـذه الاطروحـة ، كمـا وأقـدم فـائق الشـكر والإمتنـان الـى عمـادة الكليـة المتمثلـة بالسـيد العميـد ومعاونيـه وإلـى **كـل أسـاتذتي فـي قسـم الاقتصـاد** ، وايضـاً أتوجـه بالشـكر الجزيـل والإعتـزاز والإمتنـان الـى اخـوتي وزملائـي طلبـة الـدكتوراه **منـاف مـرزة نعمـة** و **عـلاء عبـاس داخـل** و **علـي فـاهم جعفـر** و **حسـين ماجـد ثـامر** والسـت **ميـادة حسـن رحـيم** لمـا أبـدوه من مساعدة أقدرها عالياً خلال انجاز البحث وملاحظاتهم القيمة خلال مدة الكتابة.

ويقتضـي الواجـب منـي أن اتقـدم بـوافر الشـكر والثنـاء الـى مـوظفي كليـة الادارة والاقتصـاد/ جامعـة القادسـية جميعهم وخصوصـاً الـزملاء فـي قسـم الاقتصـاد لمـا ابـدوه مـن مسـاعدة طيبـة وكـل مـن أمـدني بالمصـادر العلميـة التـي أغنـت الاطروحـة بالمعلومـات، وإلـى كـل مـن لـم يـرد أسمه وكان له موقف إيجابي ولو بكلمة واحدة فله شكري وتقديري.

وامتنـان وعرفـان منـي بـأن أقـدم شـكري إلـى افـراد أسـرتي الغاليـة الـذين قـدموا لـي العـون والمسـاعدة لإتمـام أنجـاز هـذا الاطروحـة، فجـزاهم الله عنـي خيـر الجـزاء ولهـم منـي جزيـل الشكر وفائق التقديـر..

ووفـق الله الجميع لما يحبه ويرضاه .

الباحث

المستخلص :

ان الاهتمام الذي شهده العالم في جانب الاستثمار في رأس المال البشري لما له من أثر كبير وأساس في التقدم والنجاح وتنمية النمو الاقتصادي ، وأيضاً نتيجة الحاجة الى العمالة البشرية الماهرة وما تقدمة من قدرة في تسخير الموارد ومن ثم المساهمة الفاعلة في زيادة الانتاج وتخفيض التكاليف، ونظراً لأهمية الموضوع المتزايدة تناولته العديد من الدراسات والنظريات الاقتصادية والاجتماعية التي أعطت العديد من المفاهيم الاقتصادية للاستثمار البشري والنمو الاقتصادي، بهدف تحسين جودة العمل عن طريق الاستثمار في تعليم الأفراد وتطوير امكانياتهم ، لأن الافراد يمثلون ثروة حقيقية يمكن التمييز بها بين الامم، وبعد ان اصبحت مقاييس التنمية تركز بشكل كبير على الانسان لأن الانسان هدف ووسيلة التنمية وغايتها، على هذا الاساس تم التمييز بين رأس المال المادي ورأس المال البشري الذي يهتم في المعرفة، والتعرف على مختلف مفاهيم ونماذج قياس الاستثمار في رأس المال البشري ومقدار مساهمته في النمو الاقتصادي المستدام.

ان الاطلاع على التجارب المختارة مثل السعودية وماليزيا وتتبعها في هذا المجال من اجل الاستفادة منها وبيان مدى امكانية تطبيق استراتيجيتها في العراق، فقد بذلت الدولتان العديد من الجهود للاستثمار في رأس المال البشري سعياً منها لتحسن مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام والمعتمد بشكل كبير على الموارد المتجددة ، ومع ما يتمتع به الاقتصاد السعودي من موارد اقتصادية وكميات كبيرة من الاحتياطي النفطي وغزارة انتاجها من النفط الخام، واستغلال ذلك في تطوير طاقاته البشرية والوطنية، إلا ان دراستنا التي توخت تحليل الأبعاد الاقتصادية والبيانات الإحصائية اظهرت ضعف العلاقة بين مؤشرات رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الامد الطويل .

على خلاف ما وجدناه عند تتبعنا للعلاقة نفسها في التجربة الماليزية في الأجلين القصير والطويل، مع ان ماليزيا تحولت عبر العقود الثلاثة الماضية من دولة تختص في إنتاج السلع الاولية وتصديرها الى دولة ذات نمو سريع واقتصاد مبني على المعرفة، ووضعها للعديد من الخطط الاستراتيجية في قطاع لتعليم والصحة وقطعها شوطاً كبيراً في هذا المجال وتطويره من اجل النهوض بالاقتصادي الماليزي.

وبما أن العراق إحد الدول التي تمتلك مقومات وموارد اقتصادية لا تقل شأناً عن الدول عينه الدراسة، إلا انه يعاني من تدني التخصيصات الموجهة للتعليم والبحث والتطوير مقارنةً بماليزيا، وعدم كفاية الاستثمار في رأس المال البشري كي يكون فاعلاً في التأثير الملموس على معدلات النمو الاقتصادي، لذا من الضروري دعم واستثمار رأس المال البشري للمحافظة على الطاقات الفائضة التي يمتلكها العراق من الثروة البشرية، ومحاولة الاستفادة منها لتنمية وتحقيق اعلى معدل نمو

اقتصادي ملموس ضمن المنطقة، وذلك عن طريق تضافر الجهود من متخذي القرار من أجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد العامل الاساسي في تحقيق نمو اقتصادي مستدام .

((المحتويات))

ت	الموضوع	رقم الصفحة
1	المحتويات	أ – ث
2	قائمة الجداول	ج– د
3	قائمة الإشكال	ذ– ر
4	المقدمة	1– 4
5	**الفصل الأول// الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي المستدام – ركائز اساسية.**	6–76
6	المبحث الأول : الاستثمار في رأس المال البشري– الأسس والأبعاد النظرية.	7–34
7	المطلب الاول : مفهوم ونشأة الاستثمار في رأس المال البشري وتطوره .	7–14
8	المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية للاستثمار في رأس المال البشري .	14–17
9	المطلب الثالث : المقارنة بين الاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال المادي .	18–19
10	المطلب الرابع : مكونات ونظريات الاستثمار في رأس المال البشري .	20–27
11	المطلب الخامس : وسائل قياس الاستثمار في راس المال البشري .	27–34
12	المبحث الثاني : اهمية ومكونات النمو الاقتصادي المستدام .	35–59
13	المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي المستدام واهميته .	35–39
14	المطلب الثاني : التمييز بين النمو المستدام والتنمية المستدامة .	39–43
15	المطلب الثالث : انواع ومصادر النمو الاقتصادي المستدام .	43–47
16	المطلب الرابع : مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام .	47–51

17	المطلب الخامس : الاتجاهات الفكرية في تحليل النمو الاقتصادي المستدام.	59-52
18	المبحث الثالث : العلاقة النظرية بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي المستدام .	**76-60**
19	المطلب الأول : الاستثمار في رأس المال البشري وتطور النمو الاقتصادي المستدام اصلان مكملان .	63-61
20	المطلب الثاني : نظريات رأس المال البشري في النمو الاقتصادي المستدام.	66-63
21	المطلب الثالث : الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري من أجل النمو الاقتصادي المستدام .	76-66
22	**الفصل الثاني// الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية**	127-77
23	المبحث الاول : تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية .	89-78
24	أولاً : نبذه عن تطور الاقتصاد السعودي .	79-78
25	ثانياً: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام .	86-79
26	ثالثاً : بعض مؤشرات تقييم الاستقرار الاقتصادي .	89-86
27	**المبحث الثاني : تحليل واقع مؤشرات راس المال البشري في المملكة العربية السعودية .**	113-90
28	اولاً : مؤشر التعليم في المملكة العربية السعودية :	99-92
29	ثانياً : مؤشر الصحة في المملكة العربية السعودية .	105-100
30	ثالثاً : مؤشر المعرفة في المملكة العربية السعودية .	110-105
31	رابعاً : العلاقة بين مؤشرات النمو والاستثمار في راس المال البشري في المملكة العربية السعودية .	113-110
32	المبحث الثالث : قياس أثر مؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية .	126-113
33	أولاً : بناء وتوصيف النموذج .	116-115
34	ثانياً: مصفوفة معاملات الارتباط .	117-116

35	ثالثاً : تقدير وتحليل النموذج وفق منهجية (ARDL).	123-116
36	رابعاً : نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية) .	126-123
37	**الفصل الثالث// الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي المستدام في ماليزيا**	**174-127**
38	**المبحث الاول : تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام في ماليزيا.**	141-128
39	اولاً : نبذه عن الاقتصاد الماليزي .	129-128
40	ثانياً : تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام .	136-129
41	ثالثاً : بعض مؤشرات تقييم الاستقرار الاقتصادي .	141-136
42	**المبحث الثاني// تحليل مؤشرات الاستثمار في راس المال البشري في ماليزيا**	**162-142**
43	اولاً : مؤشر التعليم في ماليزيا .	147-142
44	ثانياً : مؤشر الصحة في ماليزيا .	152-148
45	ثالثاً : مؤشر المعرفة في ماليزيا .	157-152
46	رابعاً : العلاقة بين مؤشرات النمو والاستثمار في راس المال البشري في ماليزيا .	162-158
47	**المبحث الثالث : قياس أثر مؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي المستدام في ماليزيا .**	**175-163**
48	اولاً : بناء وتوصيف النموذج	**163**
49	ثانياً: مصفوفة معاملات الارتباط .	**164-163**
50	ثالثاً : تقدير وتحليل النموذج وفق منهجية (ARDL) .	**170-164**
51	رابعاً: نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية) .	**174-171**
52	**الفصل الرابع// تنمية رأس المال البشري ركيزة اساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصاد العراقي**	**221-175**
53	**المبحث الاول : تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام في العراق.**	192-176

54	أولاً: نبذه عن الاقتصاد العراقي .	179-177
55	ثانياً: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام .	185-179
56	ثالثاً: بعض مؤشرات تقييم الاستقرار الاقتصادي .	189-185
57	**المبحث الثاني: تحليل مؤشرات استثمار راس المال البشري في العراق**	208-190
58	اولاً : مؤشر التعليم في العراق .	195-190
59	ثانياً : مؤشر الصحة في العراق .	199-195
60	ثالثاً : مؤشر المعرفة في العراق .	205-199
61	رابعاً : العلاقة بين مؤشرات النمو والاستثمار في راس المال البشري في العراق .	208-205
62	**المبحث الثالث : قياس أثر مؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي المستدام في العراق .**	221-209
63	اولاً : بناء وتوصيف النموذج .	209
64	ثانياً: مصفوفة معاملات الارتباط .	210-209
65	ثالثاً : تقدير وتحليل النموذج وفق منهجية (ARDL).	217-210
66	رابعاً : نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية) .	221-217
67	الاستنتاجات والتوصيات	225-222
68	المصادر	242-226
69	Abstract	**A-B**

((قائمة الجداول))

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة

1	الأختلاف في آليات التقدم التكنولوجي بين الدول المتقدمة والنامية	71
2	الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في السعودية للمدة (2004-2019)	81
3	نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في السعودية	83
4	مؤشر البطالة في المملكة العربية السعودية للمدة (2004- 2019)	86
5	تطور معدل التضخم في السعودية للمدة (2004 – 2019)	88
6	(الانفاق على التعليم في السعودية للمدة (2004- 2019	93
7	مؤشر مدخلات ومخرجات التعليم العالي في السعودية للمدة (2004-2019)	96
8	تطور عدد الخريجين في المملكة العربية السعودية وفقاً لمجال التخصص	97
9	الانفاق على الصحة في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2019)	100
10	المراكز الصحية والمستشفيات في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2019)	102
11	عدد الأطباء والمستشفيات الحكومية في السعودية للمدة (2004_2019)	103
12	معدل الوفيات للأطفال والامهات في السعودية للمدة (2004-2019)	104
13	مدخلات ومخرجات أنشطة البحث والتطوير في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2019)	106
14	العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار البشري في المملكة العربية السعودية	111
15	مصفوفة معاملات الارتباط	115
16	اختبار ديكي فولر الموسع ADF	117
17	اختبار فليبس بيرن (pp)	117
18	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	119
19	اختبار الحدود للتكامل المشترك	121
20	نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARD	122
21	تقدير العلاقة طويلة الاجل	123
22	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	124

23	اختبار مشكلة عدم تجانس التباين	124
24	مؤشر الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في ماليزيا للمدة (2004-2019)	132
25	نسبة مشاركة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا للمدة (2004-2019)	134
26	معدل البطالة ونسبة التشغيل الى عدد السكان في ماليزيا للمدة (2004-2019)	138
27	معدل التضخم في ماليزيا للمدة (2004-2019)	140
28	الانفاق على التعليم ونسبته الى الانفاق الحكومي في ماليزيا	144
29	عدد الجامعات الماليزية وتصنيفها وفق العائدية لعام 2018	146
30	مدخلات التعليم العالي في ماليزيا للمدة (2004-2019)	147
31	الانفاق على الصحة في ماليزيا للمدة (2004-2019)	149
32	مؤشر معدل الوفيات والعمر المتوقع في ماليزيا للمدة (2004-2019)	151
33	مدخلات البحث والتطوير في ماليزيا للمدة (2004-2019)	154
34	مخرجات البحث والتطوير في ماليزيا للمدة (2004-2019)	157
35	العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري	159
36	مصفوفة معاملات الارتباط	163
37	اختبار ديكي فولر الموسع ADF	165
38	اختبار فليبس بيرن (pp)	165
39	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	167
40	اختبار الحدود للتكامل المشترك	168

41	نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARD	169
42	تقدير العلاقة طويلة الاجل	170
43	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	171
44	اختبار مشكلة عدم تجانس التباين	171
45	مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019)	181
46	مشاركة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2019)%	183
47	نسب البطالة ومعدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2019)	186
48	مؤشر نسبة الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2019)	192
49	مؤشر مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019)	195
50	مؤشر نسبة الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2019)	197
51	مؤشر معدل الوفيات والعمر المتوقع في العراق للمدة (2004-2019)	198
52	مؤشر نسبة الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2019)	202
53	مخرجات البحث والتطوير في العراق للمدة (2004-2019)	204
54	العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري في العراق	207
55	مصفوفة معاملات الارتباط	209
56	اختبار ديكي فولر الموسع ADF	211

57	اختبار فليبس بيرن (pp)	211
58	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	213
59	اختبار الحدود للتكامل المشترك	214
60	نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARD	215
61	تقدير العلاقة طويلة الاجل	216
62	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	217
63	اختبار مشكلة عدم تجانس التباين	217

((قائمة الأشكال))

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
.1	أنواع رأس المال	8
.2	الاختلاف بين رأس المال البشري والاستثمار في رأس المال البشري	10
.3	مكونات رأس المال البشري	21
.4	منحنى حدود أمكانيات الإنتاج	36
.5	انماط النمو الاقتصادي عبر الزمن	45
.6	الديناميكيات الكلاسيكية لكل من Smith و Malthus	55
.7	التداخل بين التعليم والنمو الاقتصادي المستدام	62

.8	تراكم رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي المستدام	70
.9	الوظائف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدولة في ظل التحولات العالمية	74
.10	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دولار)	81
.11	نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في السعودية	83
.12	معدل البطالة في المملكة العربية السعودية للمدة (2004–2019)	87
.13	معدل التضخم في المملكة العربية السعودية للمدة (2004–2019)	89
.14	معدل نمو الانفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية	94
.15	عدد الخريجين حسب التخصص في المملكة العربية السعودية خلال المدة (2004–2019)	97
.16	الرسوم البيانية لاختبارات الاستقرارية عند الفرق الاول	118
.17	قيم معيار اكايك AIC (Akaike) من بين افضل(20) توصيف	120
.18	المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)	125
.19	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ)	125
.20	بواقي النموذج المقدرة والفعلية	126
.21	نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا	135
.22	معدل البطالة الاجمالي للاقتصاد الماليزي للمدة (2004–2019)	139
.23	معدل التضخم في ماليزيا للمدة (2004–2019)	140
.24	العلاقة بين الانفاق على التعليم كنسبة من GDP ومعدل نمو GDP في ماليزيا	160
.25	نسبة الانفاق على الصحة من GDP ومعدل نمو GDP في ماليزيا	161
.26	العلاقة بين أنشطة البحث والتطوير والصناعة ومرتكزات هذه العلاقة	162
.27	الرسوم البيانية لأختبارات الاستقرارية عند الفرق الأول	166

.28	قيم معيار اكايك AIC (Akaike) من بين افضل (20) توصيف	167
.29	المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)	172
.30	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ)	173
.31	بواقي النموذج المقدرة والفعلية	173
.32	تطور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004–2019)	181
.33	مشاركة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004–2019)	184
.34	تطور نسب البطالة ومعدلات التضخم في العراق للمدة (2004–2019)	189
.35	الرسوم البيانية لاختبارات الاستقرارية عند الفرق الأول	212
.36	قيم معيار اكايك AIC (Akaike) من بين افضل (20) توصيف	213
.37	المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)	218
.38	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ)	219
.39	بواقي النموذج المقدرة والفعلية	219

المقدمة :

يعد النمو الاقتصادي من الأولويات التي تسعى اليها بلدان العالم جميعاً سواء أكانت نامية أم متقدمة لما في ذلك من انعكاسات على المجتمع بشكل عام سواء من ناحية ارتفاع المستوى المعيشي ام من تحقيق الرفاهية، وهذا بدوره لا يتحقق إلا عن طريق استثمار كافة الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة المادية والبشرية على حد سواء، كون الاستثمار في أحدهما لا يحقق الغرض المنشود من تلك الاهداف بل كلاهما متمم للآخر.

ان قوة الاقتصاد ومنذ امد بعيد تقاس بمدى الاهتمام والتطوير الحاصل في رأس المال البشري، وهذا ما اثبتته الدراسات الحديثة لما له من أثر ايجابي في تطوير وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وهذا ما يدفعنا للعناية بتنمية وتحسين مؤشرات رأس المال البشري بأفضل الطرق وجعله قادراً على الابداع والتجديد والتطوير التكنولوجي واستثمار قدرات والطاقات الموجودة لدى افراد المجتمع، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق زيادة الانفاق على التعليم والتدريب وتطوير واعادة هيكلة مؤشرات رأس المال البشري جميعاً واستثمارها على افضل وجه انسجاماً مع متطلبات النمو الاقتصادي المستدام المنشود للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلد.

وان نوعية ودرجة الموارد البشرية ومدى استغلالها للحصول على ادنى كلفة فرصة بديلة تدل على قوة الاقتصاد داخل البلد، وذلك عن طريق استقطاب المهارات والقدرات المتوفرة لدى الافراد وبمختلف اشكالها من التعليم والتدريب واستقطاب الكفاءات والعقول العلمية والاستفادة من الابحاث كافة التي من شأنها تواكب التطورات والتحولات المعاصرة التي يشهدها العالم المعززة لامكانيات النمو الاقتصادي المستدام وتطويره، خصوصاً وأن العالم يشهد تغيرات متلاحقة يوماً بعد يوم نتيجة للتطورات التقنية التي تحدث بفعل الاهتمام اليوم اصبح ينصب على البشر تدريباً وإعداداً وتعميق لخبرته، إذ عندما يتكامل ويستثمر رأس المال البشري يصبح من السهل تحسين القدرات التنموية في تطوير واستخدام باقي رؤوس الأموال أفضل استخدام.

هذا وإن الدولة الناشطة التي تبغي الحصول على نمو اقتصادي مستدام تضع أمامها اهدافاً استراتيجية من تطوير الاستثمار في رأس المال البشري وإعداده لأنه اصبح ضرورة حضارية تفرضها متطلبات العصر.

وتعد تجربة كل من المملكة العربية السعودية وماليزيا في تطوير واستثمار رأس المال البشري وتعزيز النمو الاقتصادي من التجارب الرائدة في هذا المجال، أذ أن المملكة العربية السعودية من الدول الريعية التي عملت على تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط تجنباً للتقلبات في اسعاره وللآثار السلبية الناجمة عنها، وهي كذلك من الدول التي عرفت بزيادة استثمارها على تطوير مؤشرات رأس المال البشري وارتفاع نسبة الانفاق عليها كعامل رئيس واساس لتحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي المستدام، وأيضاً ما تحقق من نمو اقتصادي مستدام في ماليزيا لم يكن إلا انعكاسا لاستغلالها واستثمارها لرأس المال البشري، فقد نجحت في تأسيس واعداد نظام تعليمي قوي وتدريب جيد يساعدها على تلبية حاجاتها المختلفة .

وعليه يمكننا الاستفادة من تجربة الدولتين لتعزيز دور الاستثمار في رأس المال البشري لتحسين وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق، مع الامكانات اليسيرة والاستثمار في رأس المال البشري بطيء إلا ان له أثر في تحسين النمو الاقتصادي المستدام في الامد البعيد.

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من خلال تناول قضية أساسية وهي أهمية تحليل وقياس الاستثمار رأس المال البشري والأثر الذي يضطلع به في تنمية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام باعتباره المحرك الاساس للتقدم والنجاح.

مشكلة البحث :

هل ان ضعف الاستثمار في الموارد البشرية يؤثر في النمو الاقتصادي المستدام عن طريق التعليم والتدريب والبحث العلمي ؟ وهل انها تشكل أحد مداخل النمو المستدام من خلال التأثير المتبادل فيما بينهم ؟

هدف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق عدد من الاهداف اهمها :-

1- التعرف على مختلف مفاهيم الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي المستدام.
2- بيان أثر رأس المال البشري ومساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
3- الكشف عن طرق ونماذج قياس رأس المال البشري ونظريات النمو الاقتصادي المستدام.

4- الاطلاع على تجارب دول حديثة النمو والاستفادة منها ومقارنة مدى امكانية تطبيق استراتيجيتها في العراق.

5- قياس اثر مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان ضعف الاستثمار في مؤشرات رأس المال البشري وتراجع اهميتها ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي المستدام في الأجلين القصير والطويل للبلدان المختارة.

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الذي يقوم على قراءة وتحليل البيانات والمعلومات المتاحة باستخدام وسائل التحليل المناسبة له، وعلى المنهج الاستنباطي الذي يقوم على استنباط المفاهيم من خلال المقارنة النظرية، ومن ثم اعتماد المنهج التحليلي الكمي القائم على استخدام الأساليب القياسية في بناء نموذج قياسي يوضح تأثير بعض مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي المستدام.

حدود البحث :

حدود البحث المكانية متمثلة بالاقتصاد السعودي والماليزي والعراقي، عن طريق قياس وتحليل مؤشرات رأس المال البشري واثارها على النمو الاقتصادي اما الحدود الزمانية فقد غطى البحث المدة (2004-2019).

هيكلية البحث :

تم تقسيم الدراسة على مقدمة واربعة فصول يتضمن كل فصل ثلاثة مباحث. إذ تناول **الفصل الأول:** الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي المستدام – ركائز اساسية، يناقش مبحثه الأول: الاستثمار في راس المال البشري– الأسس والأبعاد النظرية، في حين يناقش المبحث الثاني: اهمية ومكونات النمو الاقتصادي المستدام، اما المبحث الثالث : يتناول العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي : نماذج ونظريات .

بينما تناول **الفصل الثاني** : واقع رأس المال البشري والنمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية، إذ تمحور المبحث الأول : مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري في السعودية، في حين يبين المبحث الثاني : مؤشرات النمو الاقتصادي في السعودية، اما المبحث الثالث : تناول دراسة قياسية لأثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي المستدام في السعودية.

في حين تناول **الفصل الثالث** : واقع رأس المال البشري والنمو الاقتصادي المستدام في ماليزيا، إذ تمحور المبحث الأول: مؤشرات الاستثمار في راس المال البشري في ماليزيا، في حين يبين المبحث الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي في ماليزيا، اما المبحث الثالث: تناول دراسة قياسية لأثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي المستدام في ماليزيا.

واما **الفصل الرابع** والأخير فتناول : واقع رأس المال البشري والنمو الاقتصادي المستدام في العراق، إذ تمحور المبحث الأول: مؤشرات الاستثمار في راس المال البشري في العراق، في حين يبين المبحث الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق، اما المبحث الثالث : تناول دراسة قياسية لأثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي المستدام في العراق .

واختتمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات بناءً على النتائج التي تم الوصول اليها.

((الفصل الأول))

الاستثمار في راس المال البشري والنمو الاقتصادي المستدام – ركائز اساسية

التمهيد :

تتسم العلاقة بين الاستثمار في رأس مال البشري ومؤشرات النمو بقوتها كون الاستثمار البشري يؤثر على مؤشرات النمو من خلال تعزيز مؤشراته وتعزيز امكانيات اقتصاده، ففي ضوء الثورة التكنولوجية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد المبني على المعرفة اصبح هناك العديد من الاهداف الاقتصادية التي لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق التأهيل والتدريب، وفي ضوء التحول في الفكر الاقتصادي اتجه الانفاق على التعليم والتدريب كون هذا الانفاق يمكن من خلاله زيادة الخبرات والتأهيل ومن ثم الحصول على مكاسب اقتصادية بعدما اصبح العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، فلن يؤدي هذا العنصر أثره بدون تعليم حيث يشارك الأخير في تراكم رأس المال البشري ومن هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التكنولوجي ويعد مصدراً من مصادر النمو المستدام وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن رفع معدلات النمو المستدام يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمار في الأصول الملموسة وغير الملموسة مثل الابتكار والتعليم والتدريب ، ويمكن توضيح تلك المفاهيم عن طريق تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث وهي :-

المبحث الأول : الاستثمار في رأس المال البشري– الأسس والأبعاد النظرية.

المبحث الثاني : اهمية ومكونات النمو الاقتصادي المستدام .

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي المستدام.

المبحث الأول

الاستثمار في رأس المال البشري- الأسس والأبعاد النظرية

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الاستثمار في رأس المال البشري وتطوره :

اولاً : مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري :

يعد الاستثمار بصورة عامة من العمليات الاساسية في النشاط الاقتصادي لأية دولة، والاستثمار في اللغة: هو كلمة اخذت من الثمر أو الثمار، ويقال أثمر الشجر، والثمر هو الزيادة والنماء، أي هو طلب الحصول على الثمرة[1]، ويرتبط الاستثمار ارتباطاً وثيقاً بعلم الاقتصاد وهو ذو صلة كبيرة بالمفاهيم الاقتصادية الأخرى .

أما الاستثمار في الاصطلاح : هو التضحية بمقدار قليل من الاستهلاك الحالي من أجل الحصول على مقدار أكبر في المستقبل، وعرف أيضاً بأنه الاستثمار بالأصول خلال مدة زمنية معينة لتحقيق عائد في المستقبل يساعد على زيادة ثروة المستثمر عن السابق التي يمكن تمثيلها بالدخل الحالي إضافةً الى القيمة الحالية للدخل المتوقع الحصول عليه في المستقبل.[2]

هذا ويعد الاستثمار في راس المال البشري من الاركان الاساسية في عملية التنمية، وعند مراجعة رأس المال البشري يلاحظ بأن له الكثير من المفاهيم المختلفة كونه من العناصر الانتاجية الفعالة لبناء اقتصاد اية دولة ويرتبط بسياساتها التنموية المختلفة، وخاصة المتعلقة بالتعليم والتدريب والبحث العلمي والى غير ذلك من الابتكار وتطوير الاساليب المختلفة التي يتضمنها، ويمكننا ابتداءً ان نشير الى بعض المفاهيم التي تطرق اليها الكثير من الاقتصاديين لتعريف رأس المال البشري، فقد عرف "بأنه من الاصول الغير ملموسة لرؤوس اموال المنشآة والذي يعمل على تعزيز ودعم الانتاجية ومختلف عمليات الابتكار والابداع وهو يختلف من منشأة الى اخرى، فقد يكون غزيراً ومتوفر في منشأة معينة وقد يكون متراجع وضعيف في أخرى[3]، هذا وأن رأس المال البشري يختلف عن الانواع الاخرى من رأس المال والمتمثلة برأس المال المادي ورأس المال الطبيعي ورأس المال الاجتماعي، وكما موضح في شكل (1).

([1]) قيصر عبد الكريم الهيتي، اساليب الاستثمار الاسلامي وأثرها على الاسواق المالية "البورصات"، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص3 .

([2]**)** محمد الحسناوي، نهال فريد مصطفى، مبادئ السياسات الاستثمارية ، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص18.

([3]) Jonas Ljungberg & Jan-Pieter Smits،" Technology and Human capital in Historical perspective، palgrave، 2004،p22

شكل (1)

انواع رأس المال

المصدر: من اعداد الباحث .

يمثل رأس المال البشري بحسب تعريف " **Schultz** "* انه مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها في استغلال مجمل الموارد الاقتصادية الكلية والتي يمكن احتسابها عن طريق المجموع الكلي للسكان[4]، ويعطيه البعض تعريفاً بانه "مجمل المعرفة الضمنية التي يمكن الحصول عليها من إذهان العاملين و تتضمن الخبرات والمعرفة والمهارات وتوجهات العاملين ، وإن رأس المال البشري قد يفقد تلك المعرفة بمجرد مغادرة العاملين للمنشآة[5]، وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات الحديثة حول أهمية هذا العنصر في احداث النمو والتنمية في مختلف المجالات.

وقد أضاف أيضاً **(Schultz)** بوصفه أحد المؤسسين لهذه النظرية في بحثه المعنون" الاستثمار في البشر" بأن الموارد البشرية مع بعض ميزاتها هي مشابهة لكثير من الموارد الطبيعية عن طريق الحصول على بعض المعارف والخبرات، فيتحول العامل تدريجياً من كونه أحد عوامل

---

* تيودور ويليام شولتز (T. W. Schultz): اقتصادي أمريكي (1902- 1998) متخصص في اقتصاد التطوير، ساهم كثيراً في التعليم العالي في جامعة شيكاغو، أصبح رئيس التجمع الاقتصادي الأمريكي عام 1960 ،حصل على ميدالية (Walker) عام 1972 ،أكبر تقدير يمنحه التجمع، نال جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1979 .

([4]) هدى زوير مخلف الدعمي، عدنان داود العذاري، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير، عمان، 2010، ص 116 .

([5]) Daniels، Noordhuis، H.، Management of Intellectual Capital by Optimal Portfolio Selection، 4th edition International Conference on Practical Aspects of Knowledge Management، Vienna، 2002، p614

الإنتاج إلى رأس مال بشري[6]، وأن هذا الاستثمار يعد من أهم الموارد الاقتصادية لأية دولة، وأن الانفاق عليه والاهتمام فيه يعد ابرز اولوياتها للألتحاق بركب التطور والأزدهار وتحقيق الأهداف لمواجهة التحديات المختلفة، واهماله يزيد من تكلفة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدولة ويضعف من قدراتها.

فضلاً عن المصطلحات المختلفة التي اطلقتها المؤسسات والمنظمات الحكومية والدولية التي تنظر لرأس المال البشري من أبعاد وجهات كثيرة تعمل على تطويره من اجل تحقيق اهداف ذات اشكال مختلفة، كتعريف **منظمة اليونسيف** على "انه مقدار ما تمتلكه الدولة كمخزون من السكان المنتجين الإكفاء والمتعلمين والذي يعد عاملاً اساسياً في بيان امكانياتها من جانب تحسين وتطوير التنمية البشرية والنمو الاقتصادي" .[7]

وايضاً يعرف **المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة** الاستثمار في رأس المال البشري "هو عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها، على ألا يقتصر هؤلاء الأفراد على السكان العاملين داخل البلد، بل يمتد إلى الاشتراك الفعلي أو المنتظر، أو الذي يمكن الحصول عليه، من الأشخاص الآخرين في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن ذلك تعريف **برنامج الأمم المتحدة الانمائي** لمفهوم رأس المال البشري بأنه "هو كل ما يزيد من إنتاجية الأفراد والعمال عن طريق المهارات التقنية والمعرفية التي يكتسبونها عن طريق العلم والخبرة" [8].

وبالرغم من استخدام تعاريف كثيرة لهذا المفهوم في العديد من الكتب والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، إلا انه لم يتفق حتى الآن على تحديد تعريف موحد له، وأن معظمها تبين لنا بأنه مجموعة من القدرات والمهارات والخبرات والأمكانات المكتسبة من قبل الافراد عن طريق تنميتها واستثمارها بصورة مثالية، كي تمكنهم من المشاركة في مختلف المجلات الأجتماعية والاقتصادية التي تزيد من امكانياتهم وتحسن مستوى معيشتهم .

([6]) Sakalas، A and Liepe، Human capital and it's measurement insight attitudes، Eonomics and management، Issn، 2010، p728 .

([7]) اشرف العربي، رأس المال البشري في مصر، مجلة اقتصادية عربية، القاهرة، 2007، العدد 39، ص57 .

([8]) برنامج الأمم المتحدة الأنمائي في الدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية، 2003، ص90 .

وبعد التطرق الى مفهوم رأس المال البشري سوف نتعرف على كيفية الاستثمار في رأس المال البشري، وما التطور الذي يشهده العالم إلا نتيجة الاستثمار في ذلك العنصر فضلاً عن عناصر الانتاج الملموسة الأخرى، وأن كل ما ينفق على المعارف والمهارات والقدرات التي يمتلكها الأفراد وما تتلقاه من تطوير وتنمية تمثل الاستثمار في رأس المال البشري، والشكل (2) ادناه يوضح الاختلاف بين المفهومين.

شكل (2)

الاختلاف بين رأس المال البشري والاستثمار في رأس المال البشري

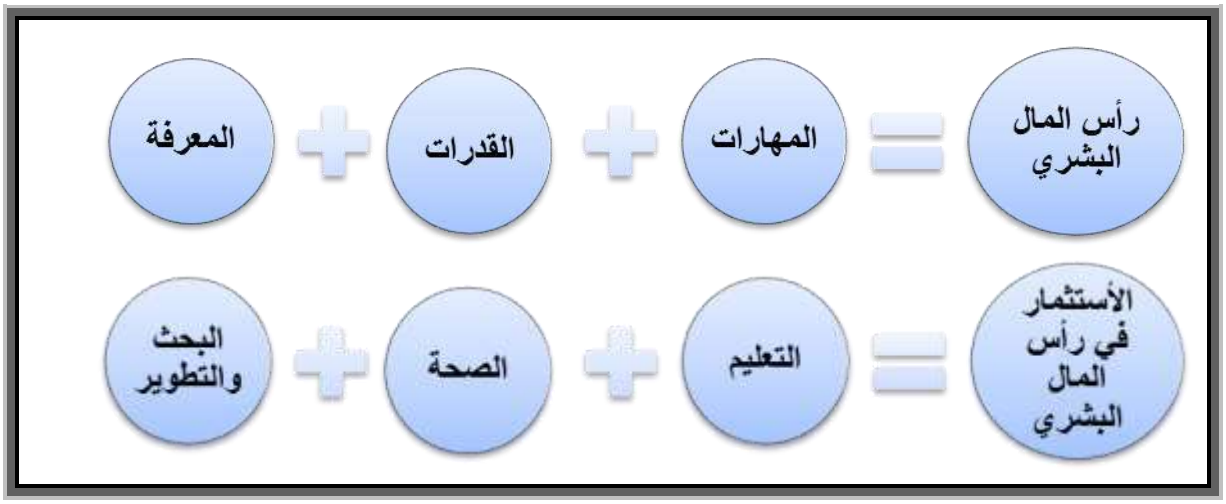

المصدر: من أعداد الباحث .

وقد عرف الاقتصادي "**Todaro**" الاستثمار في رأس المال البشري بأنه "الاستثمارات الإنتاجية التي يحتوي عليها الفرد نفسه، والتي تتمثل بالقدرات والمهارات والصحة والقيم وكثير من الأمور التي تنتج عن الانفاق في التعليم "[9]، وأن الاستثمار الامثل لذلك العنصر وتحويله الى قوة انتاجية يشارك في رفع كفاءة المنشأة وتنمية أداء الفرد كونه ابرز سلاحاً تنافسياً بالنسبة للمنشآت المعاصرة[10]، وقد أكد تقرير البنك الدولي للتنمية لعام 2008 عن العالم بأن مفهوم تنمية واستثمار رأس المال البشري هو " مفهوم يشتمل التربية والتدريب والنهوض بالصحة والتغذية وخفض معدلات الخصوبة ، وهو يولي للنمو الاقتصادي اهتماماً كبيراً ويضم هذه العناصر المتعددة ".

([9]) منى جاسم الزايد، الاستثمار في رأس المال البشري : نموذج مقترح ، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ص927 .

([10]) Stewart Thomas، Intellectual Capital: The New Wealth of Organization، published by Doubleday، New York، 1997، p55 .

وعليه يمكن القول إن هناك عناصر اساسية وكثيرة وراء مفاهيم الاستثمار في رأس المال البشري في النظم الوضعية، يمكن تلخيصها بالآتي:- [11]

1- انه مجمل الانفاق للاستثماري المخصص لتنمية المهارات والقدرات الإنتاجية للأفراد يتحدد بهدف التنمية الإقتصادية والإجتماعية او من اجل زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع.
2- أن الإنفاق الإستثماري يؤدي إلى تراكم في رأس المال البشري وزيادته نوعاً وكماً .
3- يترتب على ذلك الاستثمار آثار متعددة منها إقتصادية تتعلق مباشرة بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية، وأخرى غير إقتصادية، وإيضاً عن طريق الإنفاق على مجالات إستثمارية متعددة.

وتكمن الأهمية البالغة والضرورة القصوى للاستثمار في رأس المال البشري بتعبئة الطاقات والمواهب البشرية في جوانبها المختلفة وتنميتها، والانفاق على التعليم والتدريب لخلق عمالة مميزة، أو إيجادها كل هذا من أجل تطوير رأس المال البشري، الذي يعد الاستثمار فيه العامل الاول والمساعد والمكمل لمختلف عوامل الانتاج والسبيل لتنمية وتأهيل القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية جميعا، وأيضاً على مستوى مختلف مفاصل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويتبين لنا ان هذا الاستثمار يتمثل بالأستغلال الأمثل لتلك الثروة العلمية التي يمتلكها البعض من افراد المجتمع من ابداع ومهارات وافكار ومعارف مختلفة، وهذه الثروة بحاجة الى استثمار ودعم من قبل الدولة وزيادة الإنفاق عليها والاستفادة منها في تطوير وتعزيز نشاطها وتنميتها البشرية والاقتصادية، وبمختلف المجالات الحيوية من تشجيع الابداع واستثمار المواهب وتوفير الوسائل الحديثة كافة التي تؤدي الى زيادة الانتاج والمساهمة الفاعلة فيه .

ثانياً: نشأة الاستثمار في راس المال البشري وتطوره :

يعد الاستثمار في راس المال البشري الحجر الاساس لكل عملية اقتصادية، لهذا تم الاهتمام به ومنذ قرون بعيدة بأنه مصدراً اساسياً وكمحور حقيقي لأي نشاط اقتصادي، وقد يرى البعض أن بداية الاهتمام به تعود إلى زمن بعيد من العصور القديمة، من عصر (أفلاطون ،أرسطو وأكونيس)، إذ نادى أفلاطون بضرورة تقسيم العمل في نظرية (الدولة المثلى) وذلك بحسب اختلاف وتفاوت المواهب الطبيعية بين البشر، هذا وأن للحضارة الإسلامية أثراً فعالاً في تطوير المعرفة الإنسانية،

([11]) هندة مدفوني، الإستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة – دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية، الجزائر ، اطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017، ص34 .

فهناك الكثير من الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة تحث وتأمر على طلب العلم ، كما ميز الإمام **علي بن ابي طالب** "عليه السلام" بين المال والمعرفة في كثير من مفاصل الحياة وفضل المعرفة على المال .[12]

وعند الحديث عن الاستثمار في رأس المال البشري يجب الادراك أن مستوى المهارة أو المعرفة يختلف بين شخص الى آخر وأنه من الممكن تحسين جودة العمل عن طريق الاستثمار في تعليم الأفراد وتطوير امكانياتهم ، وعند تتبع نشأته وتطوره التأريخي ابتداءً من النظرية الكلاسيكية وعلى يد ابرز مؤسسيها "Adam Smith" الذي اشار عام 1776 في كتابه ثروة الأمم الى مدى تأثر جودة المخرجات والعملية الانتاجية في مهارات العاملين، وطالب بأن ما يبذله العمال من جهد ووقت وكذلك كلفة الحصول على المهارات لأداء مهامهم يتم من خلاله تحيد الأجور ، مؤكداً ان مصدر القيمة على اساس العمل البشري .[13]

وازداد الاهتمام بهذا العنصر الحيوي ما بعد منتصف القرن العشرين وتحديداً في عقد الخمسينات منه، إذ بذلت جهود كبيرة لتحديث وتطوير الاستثمار في عنصر رأس المال البشري وهذا ما اكده المفكر الامريكي **Solow** عام (1956) عند توسع نموذجه ليشمل كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي والعمل، وكذلك **Schultz** عام (1957) ،الذي أشار في كتابه " القيمة الاقتصادية للتعليم " إلى فكرة الاستثمار في البشر مباشرةً وبكل وضوح ، وقال أن هناك نظرة اقتصادية جديدة للإنسان المتعلم المتدرب القادر على الإنتاج، فهو رأس مال يجب المحافظة عليه وتنميته ومضاعفة إنتاج وأن معدل العائد على رأس المال غير البشري ادنى بكثير من معدل عائد رأس المال البشري، في حين ان *Becker اهتم بتطوير هذا المفهوم وذلك عن طريق زيادة الموارد في رأس المال البشري ، والتركيز على الأنشطة المؤثرة في الدخل بشقيها المادي وغير المادي، إذ اهتم بدراسة الأشكال المختلفة لهذا الاستثمار من تدريب وتعليم ، وقد عد التدريب الأكثر فاعلية، وقد وضع كتاباً نشره عام (1964) بعنوان (رأس المال البشري) يعده وسيلة أساسية من

([12]) عبد الله المالكي واحمد عبيد، العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية البحوث الاقتصادية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2005، ص26.

([13]) فاروق عبد الله فلية، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2007، ص23 .

* غاري ستانلي بيكر (G.S.Becker)عالم اقتصادي أمريكي، عرف من خلال أبحاثه في مجال التحليل في الاقتصاد الجزئي، ساهم بشكل فعال في نظرية رأس المال البشري مما جعله يحصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1992 .

وسائل الإنتاج الطبيعية كالمكائن والمعامل وغير ذلك [14]، وصولاً الى دمج هذا المفهوم ضمن التنمية البشرية في تقرير رسمي صدر عام (1967) عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي حدد طرق رئيسة لتطوير التنمية البشرية وهي : -[15]

1- توفير مستويات أعلى من التشغيل المنتج لتحقيق أفضل استخدام للقوى المنتجة .

2- تطوير نوعية القوى العاملة بواسطة التعليم المهني والتدريب .

3- إشراك أوسع للفئات الاجتماعية لتفعيل جهود التنمية الوطنية فضلاً عن تحفيز الدعم الشعبي لها .

هذا وأن تطوير الأستثمار في رأس المال البشري في المؤسسات الجامعية والهيئات التعليمية من الضرورة ان يشتمل على التوظيف ، والفرز والاختيار، ثم وضع اعضاء الهيئة التدريسية المختارة ضمن اقسام معينة، والتحفيز والحث والابقاء على اعضاء تلك الهيئة من ذوي الخبرة والثروة العلمية، وصقل خبراتهم التدريسية بصورة مستمرة وتطويرها[16]، وان معظم الدراسات السابقة تنظر الى راس المال البشري بأنه وسيلة للتنمية وليس غاية لها، وتوصف عملية استثماره وتطويره بأنها عملية مستمرة ومخططة لدعم ومساعدة الأفراد على أن ينجزوا مهامهم بصورة أفضل وزيادة معرفتهم وخبرتهم وذلك عن طريق التعليم والتدريب[17]، وكان ذلك محصلة تقرير الأمم المتحدة (1990) الذي يركز على ان عملية تكوين رأس المال البشري هي عملية ديناميكية، وهذا ما اكده البنك الدولي في تقرير الصادر عام (2005) على أن رأس المال البشري هو الشكل الأكثر لثروات الأمم، وأن الأستثمار فيه من خلال التدريب والتعليم يؤدي الى تحسين نوعية الإنتاج، وهذا الامر ما هو إلا نتاج لمعدلات النمو الاقتصادي وزيادة إنتاجية الأفراد داخل المنشأة ونمو إيراداتهم .

([14]) تقرير التنمية الانسانية العربية، مصدر سابق، ص90 .

([15]) جورج القصيفي، التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1995، ص86 .

([16]) Samer Khasawneh ،Human capital planning in higher education institution :A strategic human resource development initiative in Jordan، International Journal of Educational Management،2011، Vol. 25 No. 6، pp. 534-544

([17]) Gugissa،Desalegn Amlaku، Human resource development practices: Enhancing employees satisfaction: A case study of Ethiopian electric power corporation، A project submitted to the school of business and public administration of Addis Ababa university in partial fulfillment of the requirement for the degree of master of art in business administration، 2010، p11 .

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية للاستثمار في رأس المال البشري :

ان من اهم العناصر الانتاجية التي تساهم في تحسين وتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية، تتمثل في اهمية استثمار رأس المال البشري، خاصة في مجال توفير المعلومات والمهارات والمعارف اللازمة وعمليات تشغيل العمال في المنشأة التي تساهم بدرجة اساس في بناء الانسان عقلياً وبدنياً، وهو بذلك يمثل الثروة الحقيقية للتمييز بين الامم في ظل التطورات والمستجدات المتسارعة دون النظر لما تمتلكه من ثروة في الرأس مال المادي، وان الأهمية البالغة لتنمية رأس المال البشري، لابد ان تبين بأن عملية الاستثمار هذه لا تقل اهميته عن عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كعامل اساس ومكمل لرأس المال المادي، وإلا إذا لم يكن هو الاساس في العملية باعتباره العنصر الاول، ولم يعد بالامكان ان يظل مفهوم رأس المال قاصراً على سلع الإنتاج المادية كما تراه بعض تيارات الفكر الاقتصادي الحديث، ذلك الاتجاه الذي اعتمده **(كينز)** في كتابه (النظرية العامة) خلال الازمة الاقتصادية العالمية الذي تعرض لها الاقتصاد في ثلاثينات القرن الماضي والذي أشار فيه الى ان رأس المال المادي هو من اهم مجالات الانطلاق في النمو الاقتصادي، وان المتغير الاساس في النظام الاقتصادي يتجلى في الاستثمار في رؤوس الاموال الثابتة.[18]

إن فكرة الاهتمام في راِس المال البشري ترجع الى القرن الثامن عشر عن طريق محاولات عدة تهدف في حد ذاتها الى لفت النظر الى مدى الأهمية الاقتصادية في استثمار عنصر رأس لمال البشري وتحديد ماهيته لتطوير انتاجية ومعارف الفرد باعتباره احد مكوناته[19]، وبالتحديد عام (1890) كان (Alfred Marshall) من الأوائل الذين اهتموا بالاستثمار في قدرات الأفراد بحسب تعبيره بأن الاستثمار البشري هو أثمن أنواع الاستثمار في رأس المال، وبما أن رأس المال البشري يتميز عن بقية رؤوس الأموال، وأن بتزايد مهاراته ومعارفه تتصاعد إنتاجيته، وأنه لن يندثر إلا بتوقف عمره الزمني، هذا وفي عام (1906) ظهر الأساس الفعلي لنظرية الاستثمار رأس المال البشري على يد الاقتصادي (Fisher) الذي بين اهمية ذلك العنصر عندما أدخله في مفهوم رأس

([18]) Abdalla, S., Arabi, K. (2013). "The Impact of Human Capital on Economic Growth: Empirical Evidence from Sudan", Research in World Economy, Vol.4, No.2.p89.

([19]) حسن رواية ، مد خل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية الاسكندرية،2002، ص65

.

المـال العـام[20]، وللنهـوض بعمليـة أسـتثمار العنصـر البشـري وتطويـره، فـإن (Schultz) يقتـرح الاسـتثمار فـي مجموعة من الأنشطة المتصلة بتحسين وتنمية نوعية ذلك العنصر والاهتمـام بهـا، ومن بين هذه الأنشطة :-

أ- **الرعايـة والخدمـات الصحيـة :** وتشمل تحسين الخدمات الطبية والبرامج الصحية، والتي تساهم وتؤثر نوعاً وكماً فـي رأس المـال البشري عن طريق التأثير في مقاومة الأفراد للأمراض وزيـادة حيوية العنصر البشري ومن ثم كفايته الإنتاجية وتخفيض الوفيات.

ب- **مراكز التعليم الفني والتدريب المهني بصفـة خاصة والتعليم بصفة عامـة:** وذلك عن طريـق التأثير في كفاية ونوعية الاستثمار رأس المال البشري، كون التعليم يعد استثماراً قومياً حقيقياً يـزيد من إنتاجـية الفرد ، هذا واوضـح "شولتز" ان اهميـة الاستثمـار فـي التعليم والاستثمـار فـي القدرات والمهارات تعد صفة اساسية لتحسين الانتاجية وزيـادة روح المبادرة[21].

من جانب اخر تشكل الأهمية الاقتصادية للأستثمار في رأس المال البشري حجر الأساس في المجتمعات المتطورة، والعنصر الأساسي والركيزة التي يبنى عليه تطور المجتمع ككل، فضلاً عن أنه من أهم المتغيرات للتطور الاقتصادي في المجتمعات بشكل عام[22]، وان ما يحققه من فوائد للمنشآت والأفراد يترجم اعطاءه الاهمية الكبيرة على بقية عناصر الانتاج بالرغم من اختلاف ذلك العنصر من منشأة او مؤسسة الى اخرى الا انه يمثل ابرز ميزة تنافسية فيما بينها، وقد ظهر الاهتمام بصورة متزايدة بموضوع الاستثمار في رأس المال البشري وتكوينه بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لأسباب كثيرة منها:-[23]

- زيادة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في معظم الدول النامية التي كانت ومازالت تعاني من التدهور والتأخر الاقتصادي بالرغم من كونها مستقلة سياسياً .

([20]) سعد علي العنزي وأحمد علي صالح، ادراة راس المال الفكري في منظمات الاعمال ، الأردن، دار اليازوري العلمية، 2009، ص158 .

([21]) Muhammad Salleh، Human account in development studies: an islamic analysis، Malaysia، International Journal of Arts and Commerce، 2013، Vol " 2" ،No"6"، p3 .

([22]) ليف ادفنسون، الاستثمار في رأس المال الفكري: التكاليف والفوائد المحتملة، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004 ، ص177 .

([23]) نافز ايوب محمد، الاهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم، جامعة القدس، 2005، ص9 .

- حصول زيادة كبيرة في الناتج القومي في معظم الدول المتقدمة مقارنة مع الزيادة في مواردها الطبيعية ورؤوس الاموال المنتجة وساعات العمل، والذي يرجع تفسيره الى الاهتمام في رأس المال البشري واستثماره .

وتتمثل اهمية هذا الاستثمار في ظل التطورات والمستجدات المتسارعة الى تحقيق اقصى ما يمكن من تكييف للموارد البشري وعلى مستوى الأفراد والمؤسسات، ويمكن تلخيص مجمل تلك الاهمية وعلى المستويين بما يلي :-

أولاً : على مستوى الافراد :[24]

1- الأستغلال الأمثل لطاقات الأفراد وحسن استغلالها .

2- أكتساب القيادات والمعارف والابتكارات والمهارات التحليلية .

3- تطوير طاقات الافراد العلمية والعملية، لما لها من دور في تطوير العلم والتكنلوجيا.

4- تحفيز القدرات الكامنة والامكانات المكتسبة لتحقق الاهداف المختلفة .

5- مشاركة احتياجات الأفراد المختلفة وإعداد الخطط اللازمة تبعاً لقدراتهم .[25]

ثانياً: على مستوى المؤسسات : [26]

1- توزيع القدرات البشرية داخل المنشآة توزيعاً امثلاً عن طريق القدرات المتاحة ومتطلبات العمل .

2- التكيف مع الاحتياجات والمتطلبات التي ترسمها المنشآة وتوفير المرونة المناسبة لها.

3- مواكبة مختلف التطورات العلمية والتقنية التي تمكن المنشآة من مواجهة التغيرات التي تعترض النظام الاقتصادي والاجتماعي لها .

4- مضاعفة الثروات البشرية، من اجل مواجهة مختلف التغيرات المتوقعة في نوعية المهارات الفكرية .

5- تنويع هيكل الاقتصاد الوطني، لضمان عنصر الاستدامة في التنافسية الاقتصادية للمنشأة.

6- تطوير اداء المؤسسة، عن طريق الحفاظ على مستوى معين من المهارات القدرات الضرورية وتوظيفها .

([24]) احمد منير نجار، تكوين رأس المال البشري في الفكر الاقتصادي، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد"11"، 1988، ص155 .

([25]) حاتم أبو الجدائل، مركز الخبرات المهنية للإدارة ، القاهرة، ط1، 2013، ص378-379 .

([26]) احمد منير نجار، مصدر سابق، ص330 .

ومما تقدم رأينا ما للاستثمار في رأس المال البشري من اهمية و اهتمام دولي ومحلي ، وما له من اهمية على الفرد والمنشآت وانعكاس بارز على مجمل العملية الاقتصادية، فقد جاء تقرير المعرفة العربي 2014، مؤكداً بأن الدول العربية مطالبة ببذل مزيد من الجهد والسعي الجاد لتبني استراتيجيات وسياسات فعالة والعمل على تنفيذها، لتكوين رأس مال بشري قادر على المساهمة في بناء المجتمع، وهذا لا يحصل إلا عن طريق تمكين الأجيال القادمة من التعلم وتشغيل الشباب و إيضاً المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

المطلب الثالث : المقارنة بين الاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال المادي :

ان الجزء الأكبر من الجهود العالمية التنموية ومنذ تسعينيات القرن الماضي تركزت بصورة اساسية على الجانب البشري الذي يتمثل في صحة الأفراد ورفاهيتهم فضلاً عن الأهتمام بالعنصر المادي ، ومن هنا يجب التأكيد على حقيقة أساسية ومهمة تتمثل في أن الانسان هو هدف ووسيلة التنمية وغايتها، وبما أن أدبيات التنمية تعد مفهوم التنمية البشرية من المفاهيم الحديثة نسبياً وقد شهد تطورات كبيرة مع تطور البعد الانساني الحديث للفكر التنموي السائد في كثير من مراحله، من هذا فأن مسيرة التنمية البشرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسيرة كل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي .

وقد أضحى العنصر البشري من اهم عناصر الموارد الاقتصادية ليس لأنه أداة للاستثمار فحسب بل أنه اداة للتنظيم والإدارة، وكذلك عنصر رأس المال بالمرتبة الثانية، الأمر الذي تتطلبه عملية التوسع والتطور من اجل النمو الاقتصادي ، وان مختلف البلدان قد أثبتت الحاجة إليهما في آن واحد ، إذ ان هذين الأساسين يشكلان وحدة مترابطة ومتكاملة لدفع وتائر التنمية إلى الأمام، من اجل ان تكون عملية التطور التكنولوجي مجدية وذات منفعة اقتصادية لتحقيق وتحسين المرتكزات التنموية في ظل الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية بصورة مستدامة .[27]

([27]) Jan R. Kregel ، Soures Flows – Globalization of Production and Financing Development ، UNCLAD Review ، Geneva ،1994، P43.

ويمكن أن نميز بين رأس المال البشري ورأس المال المادي، من خلال المميزات والخصائص التي يتصف بها كل واحد منهما، وهذه الخصائص هي :-[28]

1-كلفة الاستثمار : في المدى القصير تكون تكلفة الاستثمار في رأس المال البشري أكبر من تكلفة الاستثمار في رأس المال المادي، عكس ما هو عليه في المدى الطويل، ويرجع ذلك الى طول العمر الإنتاجي لرأس المال البشري، لذا يجب أن يؤخذ العمر الإنتاجي للاستثمار البشري بالحسبان عند تقدير وحساب تكاليفه كون كلفته تتوزع على سنوات عديدة .

2-عائد الاستثمار: تتولد عوائد متزايدة على مر الزمن نتيجة الاستثمار في رأس المال البشري ، بينما الاستثمار في رأس المال المادي يمكن أن تنتج عنه عوائد متناقصة، خاصة في الدول التي لديها دخل مرتفع.

3-العمر الإنتاجي المتوقع : ان العمر الإنتاجي لرأس المال المادي أقل مما هو عليه في رأس المال البشري .

4-مدة الاستثمار : رأس المال المادي مدة الاستثمار فيه قد تطول أو تقصر وحسب نوعية الاستثمار، بينما يستغرق الاستثمار في رأس المال البشري مدة طويلة ، حيث أن خلق عاملا متعلما ومدربا يستغرق وقتا أطول من خلق سلعة أو خدمة جديدة .

5-أدوات الاستثمار : أن وجود أفراد يقومون بأعداد وتعليم الأجيال الجديدة وتدريبهم من اهم مستلزمات الاستثمار في رأس المال البشري، وان من الصعوبة استيراد مدربين لتأهيل تلك الاجيال، بسبب امور تتعلق بالتكلفة للكفاءة الأجنبية، أما الاستثمار في رأس المال المادي فأنه يحتاج إلى الأدوات والمعدات والتي يمكننا أن نحصل عليها بسهولة، عن طريق استيرادها من الأسواق الأجنبية او اقتنائها من الأسواق المحلية .

6-التقادم : إن رأس المال البشري هو أقل عرضة لظاهرة التقادم الفني مقارنة مع رأس المال المادي حيث أن تنمية الأول من خلال عملية التدريب التعليم والعناية الصحية، إذ أن التعليم الجديد لا يلغي التعليم القديم، عكس ما موجود في النوع الثاني، لأن المعدات والآلات المتطورة والحديثة تلغي الآلات القديمة او الأقل تطوراً، أما وحدات رأس المال البشري القديمة فأنها لا تتعرض للتقادم السرعة نفسها التي يمكن ان يتعرض لها رأس المال المادي.

ففي حقبة ما بعد الخمسينات من القرن الماضي تم التركيز على تأهيل وتحسين الكوادر الفنية ونوعيتها نتيجة لأستراتيجيات التصنيع المنبثقة آنذاك، وأن النمو الاقتصادي يعتبر هو

([28]) ليف ادفنسون، مصدر سابق ، ص199 .

الأساس الذي يعتمد عليه لتحقيق اهداف التنمية البشرية، ثم أصبح تأهيل هذه الكوادر جزءاً لايتجزأ عن تنمية الموارد البشرية، هذا وأن اشاعة تنمية تلك الموارد في تلك الحقبة الزمنية وفر عناية خاصة بالبشر عن طريق مزاولة ورفع إنتاجيتهم وتوفير مختلف المستلزمات المهمة التي تمكنهم، ومن هنا يجب التأكيد على حقيقة أساسية ومهمة تتمثل في أن الانسان هو من اهم انواع الثروة وان تطويره يقرر ويطور من نوعية الحياة .

ومن هنا نرى الاهمية التي يتميز بها كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي فإنهما مكملان لبعضهما البعض، ومن اجل زيادة النمو وتحسين النشاط الاقتصادي للمجتمعات سواء أكانت متطورة أم متأخرة أصبح من الضروري إيجاد تنسيق لهذين العنصرين الهامين من أجل توظيفهما في الحياة الاقتصادية، والوصول الى معدلات عالية من مؤشرات النمو والتنمية البشرية .

المطلب الرابع : مكونات ونظريات الاستثمار في رأس المال البشري :

اولاً : مكونات الاستثمار في رأس المال البشري :

يتضمن راس المال البشري مكونات متعددة وتتفاوت الآراء حول تحديد تلك المكونات، إلا أننا سوف نذكر ما اتفق عليه معظم الباحثين، والتي يمكن أيجازها بالآتي:-[29]

1- **الابتكار** : ان هذا الجزء من راس المال البشري ضروري واساسي لإبداع العاملين ولمقدرة المنشآة على التكيف مع المواقف الجديدة وهو يمثل المقدرة على تقديم حلول جديدة بدلاً من الأساليب التقليدية التي تستخدم بشكل مستمر .

2- **المقدرة الاجتماعية والحرفية:** يعبر عن المقدرة الضرورية لتعاون واقتران وتفاعل الأفراد الآخرين فيما بينهم في المنشآة لتحقيق الاداء المرغوب به بالمقدرة الأجتماعية، أما المقدرة الحرفية هي المعرفة المستخدمة لإداء الاعمال بشكل فاعل، وتتمثل بالمستوى التعليمي والخبرة التي يمتلكها العاملون، وتقسم تلك المقدرة على المعرفة والمهارة التي قد يمر بها الفرد نتيجة ممارسته لعمله .

3- **المؤهلات والمعارف** : وهي المؤهلات العلمية التي يحملها الفرد عند اول ممارسته للمعلومات والمهنة و التي يتحصل عليها والمتراكمة لديه عن طريق التعليم والتجربة[30].

---

[29] Lothgren، Anders ، The Legal Protection of Structural Capital، Thesis in Low of Economics and Commercial Law، 1999، p15

4- **التدريب** : يعد التدريب من اهم مكونات رأس المال البشري التي تعمل على تنمية قدرات الموظفين وتطوير امكانياتهم، فضلاً عن كونه من اهم الانشطة التي تعزز الانتاج وتطور التعامل مع التكنلوجيا وكأداة مهمة من ادوات التنشئة الأجتماعية .[31]

شكل (3)

مكونات رأس المال البشري

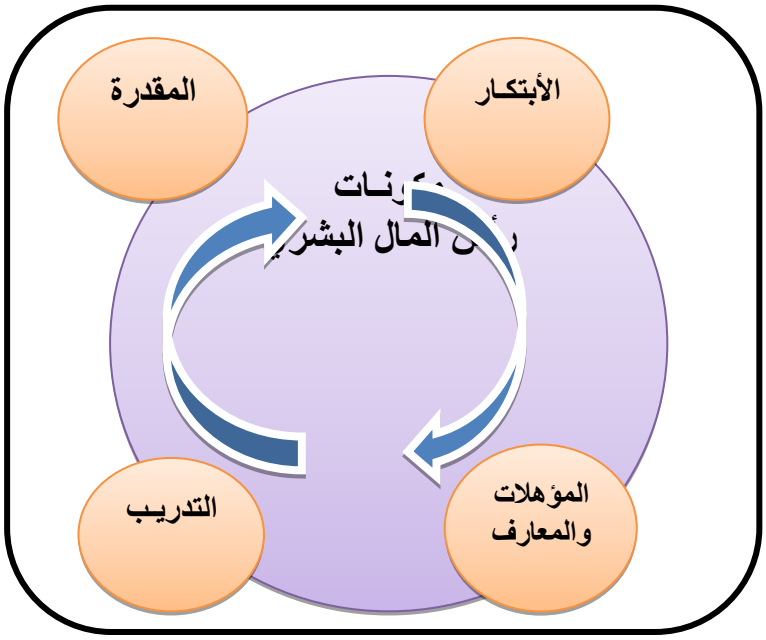

المصدر: من أعداد الباحث .

ثانياً : نظريات الاستثمار في رأس المال البشري :

اعتمدت النماذج الاقتصادية في مجال الاستثمار في رأس المال البشري على الكثير من النظريات، والتي تهدف في مجملها الى جعل الانسان العنصر الأساس في تكوين النمو والتنمية، وقبل ظهور تلك النظريات لم يكن العنصر البشري موضع اهتمام الاقتصاديين، رغم أن فكرة تقييم الأفراد كأصول بشرية لم تلق الانتشار الواسع إلا بظهور نظريات رأس المال البشري ، ومع ظهور تلك النظريات تغيرت النظرة إلى ذلك العنصر وعدها من الاصول- الاساسية للمنشآت، وأن قيمته تفوق قيمة رأس المال المادي .

---

[30] مؤيد الساعدي وآخرون، تأثير رأس المال البشري في إدارة التغييرالتنظيمي- دراسة تحليلية لآراء عينة من أعضاء مجالس الكليات في جامعة كربلاء"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد "15" العدد"3" ، 2012، ص40.

[31] Barton ، Harry & Delbridge ، Development in the learning factory: training human capital، Journal of European Industrial Training ، 2016، Vol 25 No 9، p469 .

وتقوم العديد من هذه النظريات على فرضية مؤداها أن المجتمع يقوم بهذا الاستثمار وتراكمه من أجل الحصول على إيرادات في شكل أجور إضافية، ويمكن بيان ابرز تلك النظريات بما يأتي :

1- نظرية شولتز للأستثمار في رأس المال البشري (Schultz ، 1961) :

حاول **شولتز** تقديم تفسيرات ذات فاعلية كبيرة لتفسير الزيادة في دخل الإفراد عن طريق محاولته في تحويل الانتباه من مجرد الاستثمار بالمكونات المادية لرأس المال إلى الاستثمار بتلك المكونات غير المادية والتي أطلق عليها "مصطلح رأس المال البشري" ، ولهذا نجده افتتح محاضرته الشهيرة التي ألقاها في الملتقى الثالث والسبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية في سان لويس بعنوان "الاستثمار في رأس المال البشري" في ديسمبر عام 1960، والذي بين خلالها بأن يصبح نمو ذلك الاستثمار خاصية مميزة للنظام الاقتصادي، وأن توافر العوامل التي تساعد على حصول زيادة وطفرة إنتاجية لا تتم إلا عن طريق الاستثمار المستمر في الإفراد وتعليمهم .

وقد بنيت معظم مفاهيمه على فرضية أساسية مفادها أن وجود أي زيادة بالدخل القومي هو نتيجة للاستثمار الأمثل للموارد البشرية، وأنه بالرغم من صعوبة أختبار هذه الفرضية، إلا ان هناك مؤشرات كثيرة تبين بأن الجزء الكبير في زيادة ذلك الدخل لا يمكن تفسيره إذ ما تمت مقارنة مخرجاته مع تلك الزيادة المستغلة بالموارد في تحقيق هذا الناتج للمدخلات، ومثل هذا الجزء يمكن تفسيره عن طريق مفاهيم الأستثمار في الموارد البشرية، وتبعاً لذلك يعد "**شولتز**" البشر العناصر الوحيدة ذات القوة الكامنة لتوليد القيمة ، والقضية المهمة هو كيف ينجز الشخص عمله وبذلك يسلم قيمته من خلال عمله .[32]

وتعد دراسة شولتز الولادة الأولى لنظرية راس المال البشري ، وأنها لم تتبلور كنظرية إلا بأبحاث شولتز في الستينات من القرن الماضي والتي على اثرها حصل على جائزة نوبل عام (1999)، إذ اصبحت الصفة التي تميز النظام الاقتصادي الحالي هي النمو في راس المال البشري، وأن السكان هم ثروة الامم، ويدعو إلى مفهوم واسع لراس المال ليتضمن راس المال البشري وذلك

---

[32] Lydiana،Yessie Fransiska and Bangum، Yuni Ros Capitalizing human capital: The role of instrumental leadership، Journal Teknologi، 2013، No"2" ،p.21-26 .

عن طريق الاستثمار في الانسان[33]، وقد بنى شولتز في تحسينه وتنميته لمفهوم استثمار رأس المال البشري، على ثلاثة فروض أساسية تتلخص بالآتي :

1- أن النمو الأقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية، يرجع أساساً إلى الزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري .

2- أن تحقيق العدالة في الدخل تكون عن طريق زيادة نسبة رأس المال البشري إلى أرس المال المادي .

3- يمكن تفسير الاختلافات في الأيرادات وفقاً للاختلاف في مقدار أرس المال البشري المستثمر في الأفراد.

هذا وقد اعطى شولتز التعليم الدور الكبير و العناية الفائضة في دراساته، وعده العامل الاساس في تنمية القدرات البشرية و صقل المهارات، الذي سيكون له تأثير على الفرد في الحاضر و المستقبل، وله إيضاً اثر ثقافي من شأنه أن ينمي الفرد لكي يصبح مواطناً صالحاً و مسؤولاً[34]، وهذا الأثر يعمل على تعزيز واسناد الاثر الاقتصادي للتعليم، وما يترتب عليهما من تحسين وزيادة في مهارات ومنافع الافراد، والتي بدورها تعمل على زيادة دخلهم الحقيقي وتنمية مواردهم البشرية .

2-نظرية بيكر للأستثمار في رأس المال البشري (Becker ، 1964) :

تعد ابحاث **Becker** من الابحاث المكملة لنظرية الاستثمار في رأس المال البشري، وقد ركز في كثير من إعماله على شولتز لوضع نظريته في رأس المال البشري، وأدرج كل النشاطات التي يمكن ان تنمي الموارد البشرية ضمن الاستثمار في رأس المال البشري، وأظهر اهتمامه بدراسة اشكال الاستثمار البشري المختلفة، من تعليم وهجره ورعاية صحية، إلا انه ركز معظم ابحاثه بصورة خاصة على التدريب، فقد أكد بأن الموارد البشرية تقوم عن طريق التعليم والتدريب بتعزيز رأس المال البشري، كما أشار إلى وجود علاقة إيجابية بين العائد على الاستثمار والقيمة الاقتصادية للتعليم والتدريب، مثلما التدريب يزود الموارد البشرية بالمعلومات الإنتاجية والمعرفة ، فأن التعليم يؤدي إلى تطوير القدرة المهنية للموارد البشرية في خلق وزيادة المعرفة .

---

33 فليح حسن خلف ،اقتصاديات التعليم و تخطيطه ، جدارا للكتاب العالمي ، عمان- الاردن، ط1 ، 2006، ص140.

34 محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية ، مصر، القاهرة، 2004، ط2، ص45.

وقد حاول **Becker** عن طريق نظريته تقديم تفسيرات علمية نظرية والتحقق التجريبي للفرضيات، هذا وبدء تحليله النظري بتحليل انعكاسات الاستثمارات في رأس المال البشري على الدخل عن طريق التدريب في مكان العمل ولهذا فقد ميز بين نوعين للتدريب هما :-[35]

أ- **التدريب العام** : وهو كل تدريب يزيد من إنتاجية الفرد في المنشآة التي يتدرب فيها وفي أي مؤسسة أخرى قد يعمل فيها، ونجد الفرد المتدرب في معظم الأحيان يتحمل تكلفه تدريبيه من خلال القبول بالأجر المنخفض عن المعدل السائد للأجور خلال مدة التدريب .

ب- **التدريب الخاص** : الذي يتضمن كل تدريب يزيد من إنتاجية الفرد في المنشأة التي يتدرب فيها، وتتحمل المنشآة تكاليف هذا النوع من التدريب الذي تقوم به، لأن المهارات والكفاءات المتخصصة التي يكتسبها المتدرب تزيد من إنتاجيته ومن ثم فإن المنشأة تنتظر أن يكون العائد المحتمل من هذا الاستثمار اكبر من قبل .

ويرى إيضاً بأن الاستثمار في التعليم والتدريب هي أكثر أنواع الاستثمارات صلة برأس المال البشري، لأن المزيد من التعليم يقدم عائدات مادية ومعنوية كبيرة، ومثل هذه العائدات تكون متواجدة في مستويات مختلفة : المستوى الفردي(الأداء)، ومستوى الهيئة(الإنتاجية / الربح)، والمستوى الوطني(منتجات وخدمات عالية الجودة)، وهذا ما اشار اليه بأبحاثه لتأثير التعليم الواضح في النمو الاقتصادي[36].

وقد قام (**Becker**) بدراسة ركز فيها على عملية الاستثمار في التدريب بعدما بدأ الاهتمام بدراسة الاشكال المختلفة للاستثمار البشري من التعليم، إذ من المحتمل ان تحقق المنشآة عائداً مرتفعاً من هذا التدريب نتيجة للتأهيل الجيد للإفراد والمهارات العالية ، وبسبب التكلفة المرتفعة لهذا التدريب، فأن ترك الفرد المتدرب لعمله يعد خسارة رأسمالية للمنشآة وعليه ينبغي على المنشآة دفع اجور اعلى و توفير ظروف عمل جيدة حفاظاً على افرادها[37]، كون المؤسسات تزدهر وتنمو وتندثر وتتآكل تبعاً لنمو وقدوم ومغادرة الموظفين المتخصصين منها وإليها .

3- نظرية مينسر للأستثمار في رأس المال البشري (Mincer ،1958) :

---

[35] Becker، Gary.S، Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis، with Special Reference to Education، University of Chicago Press، Chicago، 1993، p8 .

[36]) محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية ، مصر، القاهرة، 2004، ط2، ص47.

[37]) راوية حسن ، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية ، مصر، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص65.

تمثلت مشاركات مينسر في بناء نموذج يهدف إلى تفسير الانحرافات في توزيع الإيرادات، وقد حدد ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها عن طريق البحث والتدريب في مجال الاستثمار في رأس المال البشري، هي :-

أ- تحديد اقصى معدل لعائد للأستثمار في التدريب.

ب- تحديد الحجم الامثل للموارد المتخصصة للتدريب.

ت- تحديد العائد على التدريب والمنفعة المترتبة على تحديد التكلفة في تفسير سلوك الافراد المختلفة.

وقد أشار مينسر إلى الصعوبة النسبية في قياس التكلفة والعائد على التدريب، أما بالنسبة لقياس التكلفة فينطوي على عدد من المشاكل نذكر منها :-[38]

- احتمال وجود نقص في البيانات الخاصة بالتكلفة.
- صعوبة احتساب الخسارة في الإنتاج والتي تكون نتيجة ضياع وقت العامل القديم في تدريب عامل جديد.
- عدم اعتبار بعض البنود مثل المواد المستهلكة كتكلفة مباشرة أثناء التدريب، بل احتسابها كتكلفة استهلاك.
- نتيجة صعوبة تقسيم الأفراد إلى مجموعات تجريبية ومجموعات ضابطة للمقارنة، تظهر صعوبة حساب إيرادات الفرد قبل وبعد التدريب.

وفيما يخص الدراسة التي قام بها الاقتصادي مينسر والتي طورت من خلالها نظرية راس المال البشري عن طريق نموذجه الذي يحمل اسمه **(نموذج مينسر)** عام 1970 والذي توصل من خلاله إلى ما يصطلح تسميته (دالة الكسب المنسرية)، وقد بين مينسر في دالته إلى ان الاجر الذي يحصل عليه الافراد يتوقف على عاملين اساسيين هما: عدد سنوات الدراسة وعدد سنوات الخبرة، وكما هو موضح في الدالة الاتية :-

$$R = F(S،E)$$

وتمثل :-

R : مستوى الأجر. **S** : عدد سنوات الدراسة . **E** : عدد سنوات الخبرة .

---

[38]) راوية حسن، مصدر سابق، ص77 .

وبين البعض الى أن مضمون نظريات الاستثمار في رأس المال البشري تشير الى كلاً من المجتمع والإفراد سوف تزداد منافعهم عندما يتم الاستثمار في الإفراد [39]، كونهم اصبحوا اكثر خبرة وذو امكانية علمية افضل من السابق .

ونستنتج إيضاً مما سبق أن مدى الاهتمام الذي أولاه الاقتصاديون للعنصر البشري ونوعيته ومدى تأثيره في معدلات النمو في البلاد المتقدمة أو النامية على حد سواء، فقد أثبتت تلك الدراسات بالتحليل الكمي والقياسي تأثير الفرد في التنمية لما يمتلك من قدرة وكفاءة على التعامل بشكل أسرع مع التقنيات الحديثة، والتي تتطلب عمالة ماهرة والتي تزداد الحاجة اليها على الدوام في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

4- نظرية لوكاس* لنمو رأس المال البشري (Lucas 1988،) :

يعد لوكاس احد ابرز الباحثين الذين قاموا بأبحاثهم وأسهاماتهم على تطوير رأس المال البشري، فقد ادرج عامل رأس المال البشري في نموذجه عام 1988 بأنه احد عناصر الانتاج، وأن الاقتصاد يتكون من قطاعين :

- قطاع مخصص لأنتاج سلع المعرفة، أي تكوين رأس المال البشري المعزز بالتعليم والمهارات، والجزء المتبقي يستخدم للأنتاج المادي .
- قطاع مخصص لأنتاج السلع المادية، الذي يستخدم رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري .

ويستخدم النموذج معادلة الأنتاج التالية :

$$Y(t) = K(t)^{a} H(t)^{1-a} \text{ with } H(t) = u(t)\, h(t)\, L(t) \quad \ldots\ldots(1)$$

إذ تمثل :

(Y): الانتاج، **(K)** رأس المال العيني، **(H)** رأس المال البشري، **(h)** رأس المال البشري الفردي. **(u)** الوقت المتاح للعمل، وان $(1 \geq u \geq 0)$، **(L)** قوة العمل غير الماهرة، **(a)** مقدار الفعالية.

---

[39] Kanbar، Ahmad salman and Lindstrom،Samantha، Developing and retaining human capital in a multinational enterprise،Acase study of a Swedish multinational enterprise in the automotive industry، Master thesis in business administration ،Malardalen university، 2013، p13 .

* **روبرت لوكاس جونيور**: (Jr،Robert Emerson Lucas) اقتصادي أمريكي حاز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1995.

وتبين لنا المعادلة (1) أنه كلما ازداد تراكم رأس المال البشري اصبحت انتاجية الفرد أكثر، أي أن لرأس المال البشري تأثير خارجي على الاقتصاد، ويمكن كتابة معادلة التراكم لرأس المال البشري كالآتي :

$$h'(t)/h(t) = \delta\,[1-u(t)] \ldots\ldots\ldots (2)$$

إذ تمثل: (h'): تفاضل المتغير مع الزمن، وتمثل حالة الثبات، والمعادلة تقرأ على انها دالة لإنتاج رأس المال البشري(h)، تتكون مدخلاتها من الزمن المخصص للدراسة [1−u(t)] كنسبة من اجمالي الوقت المتاح للعمل ومن تراكم رأس المال البشري الذي له أثر خارجي يشارك في انتاجية عناصر الانتاج، وأثر داخلي ينعكس على أنتاجية الافراد، وتعبر [1−u(t)] δ عن الانتاجية الحدية لرأس المال وهي مؤشر عن عائد رأس المال البشري، هذا ويمكن الحصول على معدل العائد الخاص عن طريق {(1−a)Y/H} ، في حين تمثل {(1−a−δ)Y/H} معدل العائد الاجتماعي، وكلاهما ذو علاقة بمستوى الاجور التي ترجمت على أنها اسعار فائدة مقابلة لرأس المال البشري.[40]

المطلب الخامس : وسائل قياس الاستثمار في رأس المال البشري :

يعد قياس الاستثمار في رأس المال البشري أمراً بالغ الأهمية على المستويات المحلية والعالمية، ويؤدي بنا للحصول على أفكار متعمقة بشأن التدابير التي ثبت نجاحها داخل البلدان وأين يجب توجيه تلك الموارد، ويؤدي كذلك إلى زيادة وعي واضعي السياسات بأهمية ذلك الاستثمار، مما يخلق زخماً وقوة دافعة نحو العمل والتحرك في هذا المجال، وعالمياً إيضاً ذلك القياس يسلط النظر على الفروق بين البلدان ويحفز الطلب على الاستثمارات في البشر، إلا أنه ليس بالسهل تبني طريقة معينة لقياس ذلك العنصر الحيوي، وذلك لتعدد ابعاده وعدم توفر بيانات كافية للتعبير عنه، وأن الوسائل التي يمكن عن طريقها قياسه كثيرة، سوف نتناول ما يمكن ايجازه بالآتي :−

أولاً// الاستثمار في التعليم :

أن النظام التعليمي له اثر حاسم في رفع نسب معدلات قابلية توظيف الشباب، ويعد الركيزة الاساسية للبنية الاقتصادية والأجتماعية لأي مجتمع، هذا وأكد كل من ماركس وجون ستيوارت مل وآخرين على أهمية المهارات والخبرات البشرية عن طريق مختلف العمليات التربوية وما لها من أثر

---

[40]) علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2001، ص10 .

في نمو الاقتصاد وتطوره، فأن أي نمو في قدرات الافراد عن طريق التعليم يعمل على تحسين وزيادة قدراتهم الانتاجية[41]، من أجل رسم المسار المهني والمستقبلي وعلى مختلف المستويات، وتندرج ضمن هذا المقياس العناصر الآتية :-

1- **كفاءة التعليم :** تستند كفاءة التعليم إلى الكثير من المؤشرات أبرزها مؤشر القدرات التعليمية والذي يعتمد بدوره على النظام التعليمي، والذي تنقصه ما يكتسبه الطلاب بعد تخرجهم من كفاية المهارات والجودة الراهنة ، وكذلك عجز النظام التعليمي من تلبية احتياجات سوق العمل المستقبلية، وهذا ما يحفزنا على تحسين أسلوب تدريس المناهج وتطوير التعليم ومحتوياتها عمومًا لتوافق متطلبات سوق العمل، ويتم ذلك عن طريق الآتي:-[42]

أ- تحديد الفئة العمالية المستهدفة ببرامج التعليم .

ب- دوافع العاملين للمشاركة في البرامج التعليمية .

ت- مدى تناسب البرامج التعليمية مع أحتياجات سوق العمل .

ث- درجة استيعاب العاملين المستفيدين من برامج التعليم، لأهمية التطوير الذاتي للمعارف .

2- **جودة التعليم ومدة الدراسة :** وتبين المراحل التعليمية التي سيكملها الأطفال، وما هو قدر التعليم الذي سيتلقونه، وان مدة الدراسة تشمل مقدار التعليم على أساس عدد سنوات الدراسة المتوقع أن يكون قضاها الطفل حين يبلغ سن الثامنة عشر نظراً للنمط السائد في معدلات الالتحاق، وقد بينت إحدى الدراسات القياسية في سوريا أثر العمالة الماهرة والمتعلمة في الدخل القومي للمدة (1985-2003)، وقد أثبتت الأثر الموجب للعمالة الماهرة في الدخل القومي، إذ بلغت مرونة التكوين الرأسمالي بالنسبة إلى الدخل القومي في الدراسة نفسها (0.542%)، وهذا يعني أن الزيادة (1%) من رأس المال سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار (0.542%)، في حين بلغت مرونة العمالة بالنسبة للدخل القومي (0.667%) وهذا يعني ان زيادة (1%) من عنصر العمل يؤدي الى زيادة الدخل القومي بمقدار (0.667%)، هذا وأن الدراسة فسرت السبب في التأثير الموجب للعنصر البشري إلى الأهمية النسبية للعمالة الماهرة من حملة الشهادات في سوريا [43].

---

41 عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، عمان، دار وائل للنشر، ط3، 2008، ص138 .

42 أحمد حسن عمر، الاستثمار في البشر قبل الحجر، الحوار المتمدن، العدد" 6039" ، 2018 ، متاح على الموقع : https://www.ahewar.org /debat/show.art.asp?aid

(43) اديب علي صقر، البطالة في سوريا، الواقع والآفاق، بحث غير منشور، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، (2006)، ص45 .

3- **الانفاق على التعليم** : يعد الأنفاق على التعليم من الأمور المهمة التي تنال اهتمام الكثير من البلدان المتقدمة والنامية على حدً سواء، بالرغم من تفاوت نسب الانفاق بين تلك البلدان نسبةً الى دخلها القومي التي تزايد الأهتمام بها ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد عرف بأنه تلك الأموال التى تدرج فى موازنات الحكومات سواء أكانت حكومات مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية، وأن أثر تلك الحكومات فى الإنفاق على التعليم هو أثر أساسي فى البلدان النامية، أما فى البلدان المتقدمة أقل نسبياً، ويختلف ذلك الأثر من دولة إلى أخرى[44]، وقد استخدمت الكثير من النمإذج الحديثة للنمو متغير الأنفاق على التعليم كمتغير ينوب عن متغير الاستثمار في رأس المال البشري .[45]

هذا ويقسم الإنفاق على التعليم حسب طبيعته على قسمين أساسيين، يمكن إيجازهما بالآتي:- [46]

التقسيم الاول: نفقات جارية (دورية) ونفقات غير جارية (رأسمالية) :

أ- **النفقات الجارية أو (الدورية)** : وهي تلك النفقات التي تتسم بالتغيير خلال مدة زمنية معينة وتكون سنة عادة، وتشمل رواتب وأجور اعضاء الهيئة التدريسية ووسائل الايضاح والمواد المختبرية والكتب والملازم المدرسية، وما ينفق على خدمات الماء والكهرباء والوقود وايجارات المباني المدرسية وكذلك التغذية المدرسية وغيرها.

ب- **النفقات غير الجارية أو (الرأسمالية)**: وهي تلك النفقات التي تتسم بعدم التغيير والثبات و خلال حقبة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، وتشمل المصروفات المتعلقة بالأرض وأيضاً المباني والتشييد والتجهيزات وغيرها.

التقسيم الثاني: نفقات حقيقية ونفقات ناقلة (تحويلية):

أ- **النفقات الحقيقية:** وهي التي تشمل تسديد القروض ودفع فوائده.

ب- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وهي التي تشمل الاعانات التي تقدمها الدولة للتعليم.

ويفضل في كثير من الاحيان تعزيز الأنفاق المرتبط بالنتائج، أي يجب أن يتم توجيه الأموال

([44]) محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات التعليم دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة ، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية للطباعة والنشر، 1990، ص89 .

([45]) علي عبد القادر علي، قياس معدلات العائد على التعليم، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد"79"، 2009، ص22 .

([4]) عادل فليح العلي، سراء سالم داود، اتجاهات الإنفاق على التعليم في الكيان الصهيوني، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 22، العدد 62، جامعة الموصل، 2000، ص159- 160.

بشكل مناسب وأن يتم إنفاقها بذكاء عبر المناطق والمدارس، باستخدام البيانات والأدلة على كيفية اتباع العمليات وأثر التدخلات في توجيه التحسينات، وبحلول عام 2018، كان ما يقرب من 40% من العمليات يتم من خلال خطط التمويل القائمة على النتائج[47] .

ثانياً // مؤشر الصحة :

تعد الصحة أحد المؤشرات التي يمكن عن طريقها استثمار رأس المال البشري في دولة ما ، و هي كذلك تعد من اهم اهداف التطور الاجتماعي و الاقتصادي ، وحق اساس لكل شعوب العالم، و لذا فقد عرفت الصحة من قبل منظمة الصحة العالمية على أنها (حالة من الرفاهية البدنية و الذهنية و الاجتماعية ، و ليست مجرد غياب المرض أو العجز)[48]، فضلاً عن أهمية المستوى الصحي وجعله المؤشر الأول في دليل التنمية البشرية، فهو يعد محدداً أساسياً من محددات النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك لأن المنتجين إذا كانوا يتمتعون بصحة جيدة فإنهم سوف يسهمون بقدر كبير في العملية الإنتاجية، والذي يحقق مع التنمية الاقتصادية تنمية شاملة ونمو مستدام، لذلك حصل هذا المؤشر على هذه المرتبة والذي أُعد من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وهو يعكس مستوى الصحة العام للأفراد والذي يدل عليه العمر المتوقع عند الولادة وكذلك يعكس سياسات القضاء على الأمراض ومعدلات الوفيات بين الأمهات بسبب الحمل والولادة ومعدلات النجاح في القضاء على الأمراض التي تصيب الأطفال[49].

وبمفهومها العام تمثل الصحة حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، ويمكن عدها وسيلة وغاية في آن واحد، فهي الوسيلة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود التنموية لأي بلد ومنها استدامة النمو الاقتصادي، ولأهميته هذه فهي تحتاج نفقات كبيرة ومختلفة، مما جعل تدخل الحكومة امراً ضرورياً، من اجل استثمار ودعم القدرات البشرية والتي تكوينها لا يقتصر على تحسين الصحة والتعليم (تطوير المعرفة والمهارات)، بل يمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفير فرص الإبداع أو التمتع بأوقات الفراغ أو الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية السياسية والثقافية والاجتماعية .

ثالثاً // فعاليات الاستثمار في التدريب :

([47]) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 2019 : التعليم، واشنطن، البنك الدولي، متاح على الموقع :
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/education/overview

[48] فاطمة ابراهيم خلف و اخرون، العلاقة بين الانفاق على الصحة و التعليم و النمو الاقتصادي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية ،العدد "20"، 2009، ص 16-17 .

[49] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 1997، ص 127.

ان عملية تحسين المهارات لا تقتصر على المخرجات المختلفة للمؤسسات التعليمية، بل يجب أن تتوافق تلك المخرجات مع السياسات الخاصة بالتدريب، وبالنظر إلى أهمية التدريب ليس فقط بوصفه الوسيلة الفعالة لتطوير المهارات وصقلها وجعلها تواكب التطورات الحديثة والمتسارعة في فنون الإنتاج وأساليبه، بل أحد المخرِّجات المهمة للملاكات المتخصصة فنياً ومهنياً.[50]

وأن كثير من المؤسسات تمارس أنشطة التدريب المختلفة لغرض رفع معارف ومهارات الأفراد وكفائتهم وتوجيهها نحو أنشطة معينة، وهذا مايقع على عاتق المؤسسة من تحديد احتياجات المرؤوسين للتدريب واستخدام مختلف الأساليب والطرق المناسبة من أجلً تقيم فعالية ذلك التدريب[51]، فضلاً عن الاستثمار فيه يحظى بأهتمام كبير ومتزايد من المختصين في مجال التدريب، كون حصول الفرد على مستوى عالً من التدريب يقوده الى مستوى اعلى في التعليم وكذلك مهارات جديدة في العمل، هذا ويمثل التدريب احد أوجه الاستثمار التي تقوم بها المنشآة.

هذا ويمكن تطوير العائد من الاستثمار في التدريب عن طريق مقارنة تكاليف التدريب بالمنافع المستحصلة منه والتي عن طريقها إيضاً يتم تقويم مستوى ذلك التدريب، إذ يتوقع العاملون في المنشآة أن اتخإذ قرار الاستثمار في التدريب هو الحصول على دخول أعلى من السابق وتعوض تكلفة ذلك التدريب[52].

ويلاحظ أن الجزء الكبير من الازدهار الذي يحدث في الدول المتقدمة وحديثة النمو هو نتاج الاهتمام والتدريب، وتأهيل رأس المال البشري واعطاءه الاهمية القصوى عن طريق توطيد العلاقة بينه وبين فروع الاقتصاد المختلفة، ومن هنا تتطلب الطبيعة المتغيرة لسوق العمل تزويد الشباب والبالغين بالأدوات اللازمة لمواصلة التعلم، سواء اكتساب معرفة القراءة والكتابة والحساب الأساسي في وقت لاحق من الحياة، أو الحصول على التعليم العالي، أو تلقي التدريب قبل العمل وفي اثنائه.

<u>رابعاً // القوى البشرية العاملة في البحث والتطوير :</u>

تعد عملية البحث والتطوير والأهتمام به من الوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة ضمن استراتيجية الأستثمار في رأس المال البشري، الى جانب الوظائف الأخرى التي تعمل على تطوير

([50]) منصور الراوي، <u>دراسات في السكان والتنمية في العراق</u>، بيت الحكمة، بغداد، 1992، ص68.

([51]) حسن إبراهيم بلوط ، إدارة الموارد البشرية من منظور إستراتيجي ، منشورات دار النهضة العربية ، بيروت – بنان ، 2002، ط1، ص18 .

[52] علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص5 .

وتنمية الأفراد من أجل مواكبة المستجدات والتطورات الراهنة، هذا وقد عرف البحث والتطوير من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على انه العمل الابداعي الذي يتم على أساس نظامي بهدف زيادة مخزون المعرفة بما فيها معرفة الإنسان والمجتمع واستخدام مخزون المعرفة من أجل أيجاد تطبيقات جديدة[53]، ويمكن قياس القوى البشرية العاملة في البحث العلمي أو المتفرغة لكل عشرة آلاف من القوى العاملة في أي دولة، إذ يتم تحديد المجموعات وفقاً لهذا المعيار، بالآتي:-[54]

أ- **أقل من عشرة :** وهذا يعني أن أداء البحث والتطوير اصبح ضعيفاً جداً وتوجد هناك فجوة كبيرة بين مخرجات البحث والتطوير وأحتياجات القطاعات المختلفة .

ب- **حوالي خمسة عشر :** وهذا ما يلاحظ عادةً في الدول الصناعية والمتقدمة إلا أنه مستوى حرج للقيام بالنشاطات المطلوبة للبحث والتطوير .

ت- **أكثر من ثلاثين :** وهذا يعني أن الدولة تحتل مركزاً متقدماً ضمن استراتيجية البحث والتطوير، وأن ذلك يوفر الاحتياجات المطلوبة لقطاعات الإنتاج والخدمات مع وجود مشروعات على المدى البعيد للبحث والتطوير .

وأن البحث والتطوير في وضع تنافسي سيء للغاية داخل الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، فأكثر من 90% من الانفاق على البحث والتطوير ، في كل العالم ينفق من قبل الدول المتقدمة، إذ تنفق تلك الدول اموالها على البحث والتطوير لحل مشاكلها الاقتصادية والتكنولوجية المتعلقة بأولوياتها الاقتصادية، وفي بعض الأحيان لاتوجد معلومات وإحصائيات دقيقة بشأن حجم هذا الإنفاق الاستثماري على البحث والتدريب نتيجة تداخله مع بعض بنود الإنفاق الأخرى، كما في حالة ميزانيات وزارة التعليم العالي فقد ترك تحديد حجم الإنفاق البحثي لقرارات مجالس الجامعات والكليات المعنية، وفي أحيان كثيرة تتداخل ميزانيات الكليات مع ميزانيات المؤسسات الأم، وقد عبر عن نسب الأنفاق على البحث والتطوير التي لا تتجاوز الـ 2% او 3% بأنها نسبة متواضعة ومما لا شك فيه أن هذه النسبة تعد بالغة التدني قياساً بالدول المتقدمة التي

---

[53] كريستوف فريدريك فون برادان ، حرب الابداع - فن الادارة بالأفكار ، ترجمة عبد الرحمن توفيق ، مركز الخبرات المهنية للادارة، القاهره ، 2000، ص25 .

[54] مصطفى عبد المنعم شعبان ، حجم الانفاق والقوى البشرية العاملة في البحث والتطوير ، ندوة البحث العلمي في العالم العربي، الشارقة – الامارات العربية المتحدة ، 2000، ص13 .

تكون نسب إنفاقها مرتفعة، إذ تصل هذه النسبة في اليابان الى 6.2% وفنلندا 4.5% ، والسويد 4.6% عام 2020، وتعد هذه النسب من المؤشرات الرئيسة لمدى تقدم جهود البحث والتطوير والاستثمار في رأس المال البشري [55].

وبالرغم من المحاولات المتعددة لقياس رأس المال البشري، والتي اعتمدت غالبيتها على مؤشرات تفصيلية، إلا أنه يمكن التمييز بين **اتجاهين رئيسين** دارت حولهما أغلب هذه المحاولات وهما :- [56]

الاتجاه الأول// يركز على قياس إجمالي رأس المال البشري المتاح في المجتمع في لحظة معينة .

الاتجاه الثاني// على تتبع المراحل المختلفة للمنظومة الديناميكية التي تؤدي إلى تكوين واستخدام رأس المال البشري، أي أنه يركز ليس فقط على قياس الرصيد المتاح لرأس المال البشري وعملية تكوينه، ولكن أيضاً على مدى الاستفادة من هذا الرصيد المتراكم، ولعل أهمية هذا التوجه تتزايد في حالة البلدان النامية التي تعاني من مظاهر متعددة للهدر في رأس المال البشري مثل تفاقم مشكلة البطالة بين المتعلمين وهجرة الكفاءات.

ومن هنا تتضح أهمية الأستثمار في هذه العملية، وما له من دور في تحفيز وزيادة الخزين المعرفي للمجتمع، وزيادة المدخرات والقدرات التنافسية على مستوى الفرد والدولة من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

([55]) الاستثمار في رأس المال البشري والمعرفة، منتدى الرياض الأقتصادي، نحو تنمية أقتصادية مستدامة، الدورة الرابعة، 2009 ص91 .

([56]) Joe Ruggenia and Zhen He، Gender Dimension of Human Capital in Canada، paper Presented at the Annual Conference of the Atlanteic Canada Economics Associational، Charlestown : ACEA ، Oct ،2003 .

المبحث الثاني

أهمية ومكونات النمو الاقتصادي المستدام

المطلب الاول : مفهوم النمو الاقتصادي المستدام وأهميته :

يحتل النمو الإقتصادي أهمية كبيرة بالنسبة لكثير من الدول النامية والمتقدمة الى حد سواء، لما له من أثر في دعم الاقتصاد وأستغلال الموارد وزيادة مستوى الدخل والمساهمة في تجاوز وحل الكثير من المشاكل الاقتصادية، وقد عرف النمو الاقتصادي بأنه " عملية التوسع في الإنتاج خلال مدة من الزمن مقارنة بمدة تسبقه في الأجلين القصير والمتوسط"[57]، ويعرف كذلك " هو تلك الزيادة

([57]) Eric Bousserelle، Dynamiqueéconomique- Croissance، crises، cycles، Gualinoéditeur، paris، 2004، P30 .

التي تحدث في متوسط الدخل الفردي الحقيقي عبر مدة معينة من الزمن"[58]، ويقاس معدل النمو الاقتصادي في كثير من الدول عن طريق المعادلة الآتية :-[59]

معدل النمو الاقتصادي =	**معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي**	**-**	**معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار(أو معدل التضخم)**

هذا وقد اتخذ "سيمون كوزنتس" اتجاه آخر لمفهوم النمو الأقتصادي عن طريق تحقيق الزيادة المستدامة في متوسط انتاج العامل أو الفرد، وضرورة الأخذ بمبدأ أنصاف ودعم الأجيال عند رسم السياسات والخطط التنموية، وهذا ما يمكن التعبير عنه "بإستدامة النمو"، وأن تلك الإستدامة لا يمكن أن تتحقيق دون الإعتماد على إستراتيجية يتم صياغتها وتنفيذها بصورة مستدامة من الناحية الاقتصادية والبيئية والإجتماعية، وذلك عن طريق المحافظة على مختلف الموارد الطبيعية والبشرية التي اعتمدتها عملية النمو لتحقيق أفضل المكاسب وعلى المدى القصير والطويل، والذي يتطلب إختيار المشاريع التنموية الملائمة مع القيم والمؤسساتية والإجتماعية .[60]

وتعرف الأستدامة على انها القدرة على مواصلة سلوك معين الى أجل غير مسمى[61]، والتي يتم التعامل معها كهدف أساس من أجل زيادة رفاهية المجتمع، وهذا ما اكده تقرير التنمية البشرية للعام 2010 من أن للاستدامة والإنصاف والتمكين أهمية كبيرة في توسيع الخيارات أمام المجتمع، وأن تحسين الكفاءة في أستهلاك وأنتاج الموارد يزيد من ضمان تلك الاستدامة، هذا ويكون النظام الأقتصادي مستداماً إذا تمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، وأن يمنع حدوث الاختلالات التي قد تضر بالإنتاج او بقطاع اقتصادي معين[62]، ومن ثم منع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

ويمكن ان يعبر النمو الاقتصادي عن التوسع في الامكانيات الإنتاجية المتاحة التي تنجم عن الزيادة في كمية وإنتاجية الموارد الاقتصادية المتاحة، فعند زيادة النمو الاقتصادي فإن منحنى إمكانية الإنتاج ينتقل الى الاعلى، وهذا بدوره يقود الى حدوث توسع في قدرة الاقتصاد على انتاج واحدة أو أكثر من السلع، وذلك يتضح عن طريق منحنى حدود أمكانيات الإنتاج ، وكما موضح بالشكل(4).

شكل (4)

([58]) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في النمو، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص11 .

([59]) فاروق عبد صالح الخطيب، و عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جدة، 2015، ص328 .

([60]) دوناتو رومانو، الإقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية"NAPC"، منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، 2003، ص52 .

([61]) مهند حميد ياسر العطوي، توظيف مؤشرات تمويل النمو المستدام في الحد من الهشاشة المالية دراسة مقارنة بين شركات التامين العراقية والإماراتية، مجلة المثنى للعلوم الأدارية والاقتصادية، المجلد"8"، العدد"2"، 2018، ص170 .

([62]) Jonathan M. Harris، Basic Principles of Sustainable Development، Tufts University، USA، 2000، p 6 .

منحنى حدود أمكانيات الإنتاج

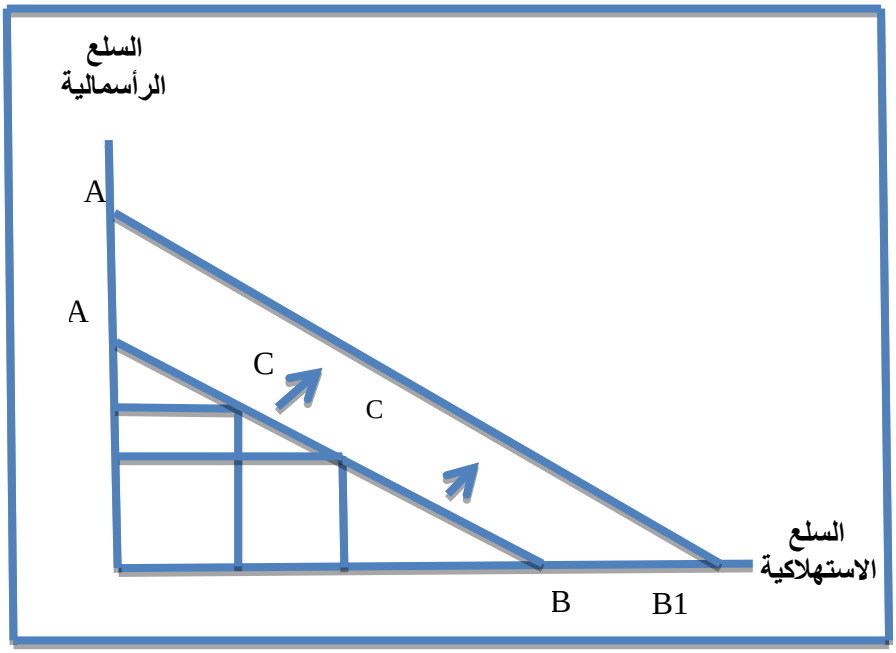

المصدر: عبد الوهاب الأمين وأخرون "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الكويت، دار المعرفة للنشر، 1983، ص256 .

أن الشكل السابق يبين أن النمو الإقتصادي لايتضمن الانتقال على المنحنى نفسه أمكانيات الإنتاج القصوى (AB)، أي التحرك من نقطة (c) الى النقطة (c1)، لأن هذا التحرك لايمثل تغيراً مطلقاً في حجم الإنتاج، بل مجرد تغيير في تركيب الإنتاج الكلي، وأن النمو الاقتصادي ينعكس في حال انتقال منحنى أمكانيات الإنتاج الى الأعلى كما في المنحنى (A1B1)، وهذا يعني أن شكل المنحنى الجديد يمثل أمكانيات أوسع للإنتاج[63]، وتبعاً لذلك يمكن تعريف النمو الاقتصادي المستدام بأنه "القدرة على الاحتفاظ بنمو مطرد ومستقر وتوليد القيم المضافة لعدد من السنوات لإحداث أثر تنموي مستدام"[64] ، وان نسبة النمو المستدام هذه تعبر عن افق المنشآة المستقبلي، وأن الهدف الاساس لأصحاب هذه المنشآة سواء كانت كبيرة ام صغيرة هو تحقيق معدل نمو مستدام، ضمن بيئة أقتصادية وسياسية وتنافسية سليمة وسريعة التغيير، تعمل على حشد الموارد من أجل استدامة النمو.

إن تباين درجة النمو الاقتصادي بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة لها تأثير كبير في مدى استدامة النمو، الذي ميزته ليست لأنه يزيد الثروة فقط، بل يزيد طموح الخيارات البشرية إيضاً، ويمثل تقرير النمو الصادر من اللجنة الدولية المعنية بالنمو والتنمية أحدث الدراسات في مجال النمو الاقتصادي المستدام وأهمها بل أشملها، إذ تكمن أهمية ذلك النمو من انه يخلق فرص

([63]) عبد الوهاب الأمين وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الكويت، دار المعرفة للنشر، 1983، ص256-257 .

([64]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،الدورة التاسعة والعشرون، تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية، الدوحة، 2016، ص61 .

للأفراد وللمجتمع ككل يصعب تحقيقها، وقد يستحيل في غياب واستدامة النمو الاقتصادي[65]، وإن تلك الحالة من النمو تعطي المرء سيطرة أكبر على موارده ومحيطه، وبذلك فهي تزيد وتعطي حرية اكبر في عملية النمو[66]، وأن استراتيجية تحقيق نمو مستدام مرغوب فيه تكون عن طريق :-[67]

1- رفع معدل نمو "GDP" الى نحو (10%) كنقطة انطلاق .

2- زيادة مشاركة المرآة والشباب في سوق العمل .

3- التمكين الاقتصادي وخفض معدلات الفقر .

4- رفع معدلات النمو القطاعي .

ووفق ذلك يعرف النمو الاقتصادي المستدام وبدون تمييز بينه وبين كثير من المصطلحات المذكورة على انه " ظاهرة التزايد المستمر في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، أو الدخل القومي ضمن عقد زمني أو عدة عقود متعاقبة، وعلى ما يصاحب ذلك من تغيرات كمية ونوعية تتناول مختلف بنى الاقتصاد والمجتمع، وإيضاً كل ما تتضمنه العوامل الحضارية والشروط الفنية التي من شانها أن تدعم قدرة السكان على تحقيق تزايد مستمر في أجمالي أنتاجهم الحقيقي على المدى الطويل" [68]، وأن لاتقتصر هذه الزيادة على الناتج المحلي فقط، بل تشمل إيضاً الدخل الحقيقي للفرد، أي يتعين على معدل النمو الأقتصادي أن ينمو بمعدل أعلى من معدل نمو السكان، وتبعاً لذلك يكون :

معدل نمو الاقتصاد المحلي = معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي - معدل نمو السكان

إن كثير من الدراسات التنموية التي أجريت على بعض الدول النامية تشير الى أن النمو الاقتصادي يعد أفضل الطرق لتحقيق المستوى معيشي الأفضل وللتخلص من الفقر، إذ إن الفقر ينخفض بمقدار 20-30%، عن طريق ارتفاع مستوى الدخل بنسبة 10%، هكذا وأن للنمو الاقتصادي المستدام أهمية كبيرة وأهداف عديدة، نذكر منها ما يأتي:-[69]

([65]) انطوان زحلان وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الوطن العربي الابعاد الاقتصادية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2013، ص32 .

([66]) محمد عدنان وديع، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها من GNP إلى HDI ، معهد التخطيط القومي، مؤسسة فريدريش ناومان، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، 1996، ص291 .

([67]) وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الأول لإعداد خارطة طريق في اطار تنموي مستدام، محور اقتصادي، بغداد،2016، ص43 .

([68]) عبد العزيز القطيفي ، النمو الاقتصادي، المكتبة الوطنية ، بغداد، 1999، ص 7 .

([69]) Economic growth: the impact on poverty reduction، inequality، human development and jobs، Page 3-11.

1- **التقليل من حدة مستوى الفقر ورفع المستوى المعاشي** : يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكلٍ سريع وفعال، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت أن مستوى الفقر في "11" دولة قد انخفض بنسبة "1.7% "عند زيادة معدل دخل الفرد بنسبة 1% ضمن "14" دولة في حقبة التسعينات، فضلاً عن تحسين النمط المعيشي للسكان في المجتمع .[70]

2- **دفع عجلة التقدم البشري** : ليس على المستوى المادي فقط، وإنما بتوفير فرص معيشية أفضل للأفراد، عن طريق تحسين مستوى الصحة والتعليم، والعمل على إضافة الحوافز الاستثمارية، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، والحصول على العوائد في المستقبل.

3- **إعادة توزيع الدخل** : يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد، من خلال توزيع الدخل، فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل عالياً قلّ مستوى الفقر، مع ضرورة عدم الربط بين النمو والمساواة في توزيع الدخل .

4- **تطوير قطاعي الصحة والتعليم** : أن ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي يعمل على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، وكذلك يتأثر التعليم بارتفاع معدل الدخل، عن طريق ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات، وهذا من شأنه تعزيز مستويات الدخل.

5- **خلق فرص عمل** : يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية، عن طريق ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة، الأمر الذي يوازن بين عمليات الهيكلة الاقتصادية والصناعات التحويلية، كما يساعد على الحد من مستوى الفقر، ويحسن من مستوى الإنتاجية .

هذا ويتجسد لنا دور النمو المستدام في تأمين المستقبل عن طريق استخدام واستهلاك وإنتاج المورد المستديم الذي يطور النشاط الاقتصادي، فضلاً عن الأستثمار المنتج في البشر عن طريق توفير التعليم والتدريب، والعناية الصحية وأماكن عمل نظيفة، وشبكة أمان اجتماعية تتضمن محاربة مختلف أشكال الفقر والتمييز والعنف الاجتماعي، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية التي تصبو إليها عملية النمو الأقتصادي المستدام.

المطلب الثاني : التمييز بين النمو المستدام والتنمية المستدامة :

انصب أهتمام رجال الاقتصاد على مفهوم النمو والتنمية بصورة عامة منذ زمن بعيد، ولكن بلغ ذروته في مطلع الخمسينات من القرن الماضي التي حينها حصلت دول عديدة على استقلالها في

([70]) اسامة بشير الدباغ،و أثيل عبد الجبار الجومرد ، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر، ط1، عمان، 2003، ص412 .

آسيا وأفريقيا، وكان الأعتقاد السائد انذاك بأنهما مصطلحان مترادفان لبعضهما، إذ كلاهما اثار الى معدل الزيادة في الناتج القومي الأجمالي في مدة طويلة من الزمن[71]، وأن التنمية تتعلق بتوسيع الخيارات المتاحة امام الناس، ومع تطور النشاط الأقتصادي وزيادة أهتمام الدول بمصالحها ظهر المفهوم الجديد للتنمية، الذي يعمل على تعزيز وتحسين تلك الخيارات للأجيال القادمة على نحو مستدام، والذي اطلق عليه مصطلح "التنمية المستدامة".

فقد تبلور هذا المفهوم في مطلع التسعينات من القرن الماضي في مدة كان الاهتمام منصباً على مفهوم النمو الأقتصادي، إلا أن ثورة التنمية المستدامة ظهرت بشكل واضح ومتميز عن طريق جهود الامم المتحدة في عقد سلسلة من المؤتمرات العالمية سعت الى مناقشة الصلة بين النمو والتنمية من اجل سد مختلف الأحتياجات للأجيال الحالية دون النيل أو النقصان من مقدرة الأجيال القادمة من الحصول على تلك الاحتياجات، هذا وقد تم تناول ثلاثة محاور رئيسة للتنمية المستدامة، وهي: المحور الاقتصادي والمحور الاجتماعي والمحور البيئي، وأن اهم تلك المحاور هو المحور الأقتصادي، كون معظم اهداف التنمية المستدامة 2030 ذات طابع اقتصادي، وانه ينعكس بشكل مباشر على المحاور الأخرى التي تتفاعل مع بعضها من أجل بلوغ هدفها المنشود، وهو تحقيق الرفاهية والسعادة للإنسان في مفاصل الحياة جميعها قدر الأمكان[72].

إن التنمية المستدامة لا تكتفي بتوليد النمو الاقتصادي فحسب بل توزع عائديته بشكل عادل وتجدد البيئة وتحافظ عليها بدلاً من تدميرها، وتعنى بالناس وتطوير قدراتهم وتوسيع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة بالقرارات التنموية[73]، ومع أنه يوجد هناك شبه اجماع نظري على أن المساواة بين أفراد الجيل الحاضر وبين أفراد الأجيال القادمة تعد عنصراً أساسياً للمفهوم، ألا أنه مضمون تلك المساواة لا يزال غامضاً .[74]

فالنمو "Growth" والتنمية " Development " هما مفهومان يستخدمان بشكل كبير مترادف وبدون تمييز في كثير من الأحيان، وهذا ما نجده في ترجمة اللغة الأنكليزية، إلا انهما لا ينصرفان إلى معنى واحد، بينما في اللغة العربية فأن "النمو" يعني نما الشيء وأزداد من حالة الى أخرى، أما "التنمية" تعني أحداث النمو[75]، فالنمو الاقتصادي المستدام يشير إلى تلك الزيادة المضطردة

([71]) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2007 ،ص124 .

([72]) عثمان حمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها، عمان، دار صفاء، 2007، ص19 .

([73]) UNDP، Sustainable Human Development، from concept to operation: Aguide to the practitioner، Discussion paper by Tarig Banuri، Goran Hyden، Colestous Juma and Marcia Rivera New York، August، 1994، p4 .

([74]) سحر عبد الرؤف سليم وعبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، الأسكندرية، ط1، 2014، ص106 .

([75]) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة "المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه"27"، بيروت، ط1، 1999، ص22 .

للناتج المحلي الإجمالي خلال مدة من الزمن دون أن تحدث تغيرات ملموسة ومهمة في مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية مع عدم المساس بمقدرات الاجيال اللاحقة، أما التنمية الاقتصادية المستدامة فهي مع نمو الناتج المحلي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في التشريعات والأنظمة وكثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[76]، التي تعمل على تحقيق الانسجام بين استدامة الأهداف التنموية وتحقيقها من جهة أخرى، وقد انتشر استعمال هذا المفهوم بسبب كثرة الأحداث المضرة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالمياً[77].

لقد انطلقت في العالم العربي برامج التنمية المستدامة منذ الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول الأعتبارات البيئية في التنمية الذي عقد في أكتوبر 1986 في تونس، هذا وقد أكتسب تقرير هيئة براندتلاند الذي اعلنته الأمم المتحدة 1987 للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي، وقد عرفت هذه الهيئة بأن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي أحتاجات الأجيال الحالية من دون التضحية أو الاضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها"، وعرفت إيضاً بأنها "عملية مجتمعية دائمة وواعية موجهة ضمن إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية تعمل على تحسين مستمر لنوعية الحياة في مجتمع معين وتحقيق نمو مطرد لقدراته، وعلى ضوء ذلك فان التنمية المستدامة عملية يمكن عن طريقها تطوير القاعدة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للدولة[78] .

وقد اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في 25 سبتمبر عام 2015 قرار تحت عنوان " تحويل عالمنا: جدول اعمال 2030 للتنمية المستدامة " يشتمل على 169 غاية و17 هدف و لتحسين التعليم والصحة وتحقيق النمو الاقتصادي وللقضاء على الفقر وعدم المساواة وتهيئة فرص عمل لائقة وتوفير مياه وبنية تحتية وطاقة نظيفة وإنشاء مدن مستدامة وإيضاً حماية البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي والتصدي لتغير المناخ في أجواء تتسم بالعدل والسلام، وفي إطار الأهداف الأنمائية للألفية التي جعلت العالم يجتمع حول جدول العمال منذ 15 عاماً لرسم معالم المستقبل المتحققة عن طريق أهداف التنمية المستدامة التي يمكن إجازها بالآتي :-[79]

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع .

2- . تحقيق تعميم التعليم الأبتدائي .

3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

([76]) مدحت القريشي ، مصدر سابق، ص124-125 .

([77]) د. عبد العزيز بن عبد الله ، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2001 ، ص4 .

([78]) محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار اثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص40-41 .

([79]) مجلة بيئة المدن الألكترونية ، 2016، العدد "13"، ص4-5 .

4- تحسين صحة الأم وتخفيض معدل وفيات الأطفال .

5-مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض .

6-كفالة الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

ومع التقدم المحرز في مجال استدامة التنمية، فأن الاتجاهات السلبية غير المستدامة استمرت في الحدوث، وقد ساعدت قمة ريو* في زيادة النمو الاقتصادي عن طريق توفير المصادر، واستهلاك المواد، والتأثيرات البيئية ذات الصلة بتلك العملية .

وعليه يمكن القول أن التنمية المستدامة تتعامل مع إجراءات عملية النمو الاقتصادي على أنهما عملية متكاملة وليست متناقضة، ولذلك فهي تركز على الجانب النوعي للحياة، ولكنها لا تتجاهل الأبعاد والخصائص الكمية لها على الرغم من أنها تسعى إلى خلق مجتمع أقل ميلاً للنزعة المادية، فالتنمية المستدامة من خلال مفهومها العالمي هذا تبدو عملية أكثر إنسانية وعقلانية في الحاضر والمستقبل [80]، وبالرغم من ان النمو والتنمية المستدامة يعدان عمليتان مرتبطتان ببعضها البعض، إذ يؤثر كل منهما بالأخر، ولكن نلاحظ أن النمو يحدث بالتأكيد حتى في حالة عدم وجود التنمية، ومن السهل إيضاً أن تحدث التنمية بدون أن يوجد نمو ولكن قد يتطلب النمو التنمية في بعض الأوقات حتى يتمكن من الوصول لأهدافها جميعاً بكل سهولة ويسر .[81]

فضلاً عن وجود ملاحظة مهمة تتلخص بأن النمو الاقتصادي ممكن أن يحدث حتى في ظل الاستعمار او الاحتلال، بينما التنمية من الصعب حدوثها في ظل ذلك ، كون الاستعمار يأتي ليأخذ لايعطي ويهدم لا ليبني ، فمن الممكن أن ترتفع مداخيل الأفراد و يتوسع نطاق المؤسسات المدنية للمجتمع، إلا أن كل هذا لا يعني شيء أمام الشعور بالانتماء للوطن والكرامة و الحرية والانعتاق والتخلي عن التبعية وتوقير الذات ، فكل هذه القيم لا تقترن بالمفهوم الكمي النمو الاقتصادي بالرغم من انها موجبة لعملية التنمية .

وبناء على كل ما تقدم واستناداً إلى بعض الرؤى التحليلية، أن خبرة دول الجنوب في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، أظهرت تحجيماً في دور العنصر الاقتصادي في مفهوم التنمية، وأبرزت دور الجوانب المؤسسية، والهيكلية، والثقافية، والسياسية، وأصبح هنالك تمييز مألوف بين النمو الاقتصادي والتنمية[82]، لكن الاهتمام بالنمو الاقتصادي كغاية في حد ذاته لازال يسيطر على

(*) قمة ريو: مؤتمر عقد في عام (1992) والذي وضعت فيه الأسس اللازمة للاندماج العالمي للتنمية المستدامة، وقد اعتمد العالم بأسره تلك القمة بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

([80])عثمان غنيم،و ماجدة أبو زنط ، التنمية المستديمة ، دار مضاء للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، 2007، ص81 .

([81]) أيمان سامي، الفرق بين النمو والتنمية والتنمية المستدامة،2019، متاح على الموقع :
https://www.almrsal.com

([82]) عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ، الفساد والاصلاح- دراسة، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب،2003، ص154- 155 .

الخيارات الخاصة بالسياسة، ومن ثم يقاس النجاح والإحباط من حيث حدوث تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي بدلاً من التركيز على الكيفية التي يمكن بها للنمو الاقتصادي ان يعزز التنمية على نحو مستدام ومنصف[83].

إن وجود تعريفات عديدة للنمو غالباً ما تركز على الدخل الفردي والدخل الكلي، وتعبر عن الزيادة ولكنها لا تخبرنا عن التغيير[84]، كون أن التغير النوعي هو مهمة التنمية، هذا وان للأستدامة في التنمية الاقتصادية سياسات عديدة، مثل : الضرائب على النشاطات الملوثة للبيئة والصناديق السيادية (حقوق الأجيال)، ومصادر الطاقة البديلة عن الملوثة للبيئة وغير ذلك، فضلاً عن الابداع البشري المتمثل بالتكنولوجيا الذي يعد من اهم المتغيرات التي تميز الاقتصادات الكبرى ولها دور فاعل في استدامة النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة.

ومن الضرورة هنا ان نركز على المورد البشري الذي يعد محور مهم في عملية الاستدامة، وإيضاً ركن اساس في العملية التنموية، وما هو دورنا في وضع تصور عن الطريقة التي تربط العلاقة بين والاستدامة في النمو والتنمية وبين ذلك المورد، وأن من دون تهيئة الموارد البشرية فأن المجتمع لا يمكنه أن يتطور او ينمو، ولأن الإنسان هو مفتاح النمو والتنمية المستدامة عن طريق مجموعة من الخيارات التي لاغنى عنها في تمكين واستغلال تلك الموارد البشرية، المتحققة عن طريق ما يأتي :-[85]

1- تحسين وتوفير متطلبات البيئة السليمة من تأمين صحي وتعليم متطور من أجل النمو .

2- رفع المستوى المعاشي للإفراد وتوفير فرص العمل وتأمين حقوقهم الإساسية .

3- تأهيل الثروات البشرية بشكل كفوء لتقوية وتحسين حوافز الإنتاج .

وهكذا يتضح لنا أن استدامة النمو والتنمية الاقتصادية تمثل في مجملها خيارات لا يمكن الاستغناء عنها في رفع الرفاهية الاجتماعية وتنمية مختلف انشطة الحياة الاقتصادية، وأن عمليات او استراتيجية التقدم الأجتماعي والاقتصادي والثقافي، لن تتحقق إلا عن طريق دفعة من النمو والتطور في شتى مجالات التنمية، وتغيير في الهياكل الاجتماعية والاقتصادي والسياسية للدولة .

المطلب الثالث // أنواع ومصادر النمو الاقتصادي المستدام :

اولاً: أنواع النمو الأقتصادي المستدام : هناك أنواع عدة للنمو الاقتصادي وتختلف تبعاً للآلية التي يعمل بها النظام الاقتصادي، نذكر منها ما يأتي :-

---

([83]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (1998)، تقرير التنمية البشرية لعام 1998، ص16 .

([84]) محمد صالح تركي القريشي، مصدر سابق، ص41 .

([85]) صادق علي الطعان، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد،2009 ،مجلد"4"،العدد"13"، ص12 .

1- **النمو التلقائي** : هو النمو الناتج من تفاعل القوى الذاتية التي تمتلكها الدولة، ويكون هذا النوع من النمو تدريجي وبطيء ومتلاحق رغم مروره في كثير من الأحيان بتقلبات عنيفة وقصيرة المدى، ويلاحظ هذا النوع من النمو في معظم البلدان المتقدمة وبالأخص خلال المدة ما بعد الثورة الصناعية، وسارت على هذا النوع من النمو الكثير من الدول الرأسمالية المتقدمة بعد الثورة الصناعية، فضلاً عن شرارة النمو تنتقل بسرعة كبيرة عن طريق أثر "المضاعف والمعجل" من قطاع إلى آخر.[86]

2- **النمو العابر** : وهو ذلك النمو الذي يتصف بعدم الثبات والاستمرارية، ويحدث نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة، في الغالب تكون خارجية سرعان ما تزول، وعندما تزول هذه العوامل يزول ذلك النمو، وهذا النوع هو الحالة العامة التي تتميز بها اغلب البلدان النامية، إذ ينشأ نتيجة لتوفر مؤشرات ايجابية في تجارتها الخارجية، والتي قد تتلاشى بصورة سريعة وبالسرعة نفسها التي ظهرت بها، والذي يقود الى تحسن مؤقت أو مفاجئ في تجارتها الخارجية .[87]

3- **النمو المخطط** : وهو النمو الناتج عن عملية تخطيط شاملة لمتطلبات وموارد المجتمع، ونجاح هذا النمو يعتمد على قدرة واقعية الخطط المرسومة وامكانية المخططين وفاعلية المتابعة والتنفيذ والمشاركة من الجماهير على مستويات عملية التخطيط جميعها.[88]

4- **النمو القاسي** : هو ذلك النمو الذي يجسد حالة استفادة شريحة من الأغنياء والميسورين من عوائد النمو، بينما يقبع الملايين من أفراد المجتمع عند المستويات المتدنية للمعيشة والفقر المدقع، وساد هذا النوع من النمو في الكثير من بلدان العالم .[89]

5- **النمو المُعاق** : ويرمز هذا النوع الى ذلك النمو الذي لم تصاحبه عملية عميقة للتحول الهيكلي، وكثيراً ما يطلق عليه وصف "النمو المشوه" .[90]

هذا وتتمثل أنماط النمو الاقتصادي في ثلاث حالات تبعاً للتغيرات في الانتاج، وكما يلي :-

- النمو السالب : أي يتناقص عبر الزمن .

([86]) انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، دار الثقافة للنشر، ط1، الكويت، 1993، ص25 .

([87]) كميل حبيب وحازم البني ، من النمو و التنمية الى العولمة والكات ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس، لبنان، 2001، ص27 .

([88]) سحر عبد الرؤف سليم وعبير شعبان عبده، مصدر سابق، ص82 .

([89]) محمد جبار طاهر الشمري، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي" مصر أنموذجاً"، جامعة الكوفة/كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 2008، ص82 .

([90]) علي عبد القدر علي، المحور الاقتصادي: النمو المعاق والتنمية المستدامة "ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية، ، مجلة عمران، العدد"1"، 2012، ص9 .

- النمو الثابت : أي نمو منتظم عبر الزمن، وفي هذه النقطة يكون معدل الانتاج يتزايد بمعدل ثابت .
- النمو المرتفع : أي نمو يتزايد عبر الزمن في المرحلة الاولى من الانتاج ويصل الى اقصى مستوى له، وكما موضح بالشكل (5) :

شكل(5)

انماط النمو الاقتصادي عبر الزمن

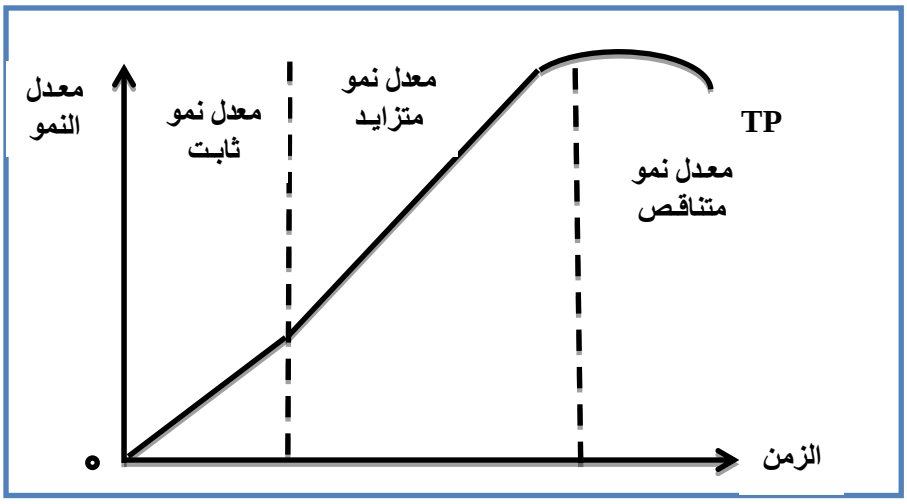

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : عبد الكريم جابر العيساوي، الاقتصاد الجزئي السياسات والتطبيقات، دار الكتب والوثائق، العراق، ط1، 2016، ص212 .

ثانياً: مصادر النمو الأقتصادي المستدام :

إن مصادر النمو الاقتصادي كثيرة، إلا هناك ثلاثة منها اساسية يمكن عن طريقها تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وهي :-

1- المصادر الطبيعية :

تؤثر المصادر الطبيعية تأثيراً رئيسياً وحاسماً في تحقيق عملية النمو الأقتصادي، وتتضمن تلك المصادر كل ما تحويه الأرض من معادن وموارد مختلفة كالبحار والانهار والمحيطات، وكل مايحويه البلد من ثروة وطنية، وذلك عن طريق الاستخدام والاستغلال الأمثل لتلك المصادر واستثمارها وتجددها من اجل استدامة النمو واشباع الحاجات الاقتصادية المتزايدة .

وبالرغم من أن توفر الموارد الطبيعية يشارك بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أنه لا يعد شرطاً ضرورياً، وذلك لوجود بعض الدول التي استطاعت ان تحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي رغم افتقارها للموارد الطبيعية ، مثل : اليابان .[91]

2-الاستثمار في رأس المال المادي و البشري:

إن تحقيق النمو الاقتصادي أو عدمه داخل الاقتصاد غالباً ما يكون مرهوناً بحجم الموارد المادية والبشرية التي يمتلكها أي بلد، والجدير بالذكر أن كمية ونوعية رأس المال المادي لأي بلد ليست ثابتة بالضرورة، إذ من الممكن أن يكتشف ذلك البلد مورداً جديداً ويطور موارد طبيعية جديدة، ومن ثم يستطيع أن يحقق نمواً اقتصادياً في المستقبل .[92]

وهنا تظهر أهمية العامل البشري في عملية النمو الاقتصادي، في حقيقة أن البشر هم العمود الفقري والأداة للتنمية وغايتها ووسيلتها، كما سيتم تناول ذلك بالمبحث القادم، فالنمو يستهدف الارتفاع بالمستوى المعاشي للمواطنين عموماً، وتحقيق ذلك يتوقف على كفاية وتعبئة قوة وعنصر العمل ودرجة تفاعله مع العناصر الانتاجية الأخرى الداخلة في العملية الانتاجية كالمكائن والمعدات والمواد الأولية عن طريق المعارف والمهارات المتوفرة لدى المجتمع وتوجيهها بما يخدم استدامة عملية النمو .

3- التقدم التكنولوجي :

يمثل التقدم التكنولوجي ابرز العناصر الحيوية التي توفر إمكانات هائلة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحسين مستوى المعيشة للعاملين في النشاط الاقتصادي، فقد أدى التطور والتدفق المتلاحق للاختراعات بجانب التقدم التكنولوجي الى ظهور تحسينات وتطورات هائلة في الامكانات الانتاجية، وأن معظم التطورات التي حصلت في الدول الصناعية تنسب الى التقدم التكنلوجي، وبهذا فان التكنولوجيا المتطورة شرط اساسي لاستمرار عملية النمو الاقتصادي المستدام الذي يتطلب وجود تعديلات أو تغييرات مؤسسية وايديولوجية ترافقه، كون الابتكارات التكنولوجية إذا لم يرافقها ابتكارات اجتماعية فإنها لن تحقق أهدافها في النمو وتطوير المجتمع[93].

([91]) سحر عبد الرؤف سليم وعبير شعبان عبده، مصدر سابق، ص82 .

([92]) عبد الوهاب الأمين، زكريا عبد الحميد باشا، مبادئ الاقتصاد، ط1، الكويت، 1987، ص260 .

([93]) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية ، ترجمة وتعريب محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود، دار المريخ ،الرياض، 2009، ص176-179 .

وأن كثير من الاقتصاديين يتناول العلاقة التي تربط بين مقومات النمو الاقتصادي وفقاً لدالة الإنتاج الإجمالي، والتي تربط بين عناصر الإنتاج والتكنولوجيا مع مجمل الناتج القومي، ويمكن توضيح ذلك عن طريق العلاقة الرياضية الآتية:-

$$Q = AF(K،L،R)$$

إذ تمثل:(Q): كمية الإنتاج، و (K): الخدمات الإنتاجية لرأس المال، و (L): عناصر العمالة، (R): عناصر الموارد الطبيعية، و(A): مستوى التكنولوجيا في الاقتصاد، و(F) تمثل دالة الإنتاج.

وهذا يبين حصول زيادة في الإنتاج كلما ارتفعت عناصر رأس المال أو العمالة أو الموارد التي تستخدم في العملية الانتاجية، وصولاً الى مرحلة تناقص الغلة أثر العناصر الإضافية لعوامل الإنتاج، كما أن هناك مفهومان للتقدم التكنولوجي، المفهوم الأول: يتضمن القدرة على إنتاج كميات من الناتج أكبر باستعمال الحجم نفسه من رأس المال والعمل، أما المفهوم الثاني: يعني أن التقدم التكنولوجي يعبر عن المكونات الرئيسة في تطوير منتجات جديدة تدخل في استهلاك الأفراد من السلع والخدمات[94].

ويمكن التعبير عن كل من المصادر أعلاه بالمصادر الداخلية للنمو، في حين تحديد مصادر خارجية عدة للنمو الاقتصادي، تتمثل بالآتي :-

- ❖ المخزون العالمي الشامل من المعلومات المفيدة التي تسهم فيها الدولة .
- ❖ التدفقات الدولية المختلفة من المصادر الاقتصادية أو السلع.
- ❖ الأعمال التي تقوم بها دول الاستعمار، سواء أ كان ذلك بقصد السيطرة الاستعمارية أو الحصول على بعض الامتيازات .
- ❖ المساعدات الخارجية، وبمختلف أنواعها المادية والفنية .

المطلب الرابع // مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام :

هناك مؤشرات عدة للنمو الاقتصادي يمكن عن طريقها الوصول ومعرفة مايحققه المجتمع من نمو أو تقدم، وإيضاً معرفة الوسائل التي تم عن طريقها الوصول الى بلوغ ذلك النمو، إذ توجد ثلاثة مؤشرات رئيسة يمكن الاعتماد عليها في قياس استدامة النمو الاقتصادي، وهي:

أولاً : الناتج المحلي الاجمالي "GDP" :

إن الهدف الاساسي لكثير من الانشطة الاقتصادية وفي معظم دول العالم هو زيادة معدل النمو عن طريق انتاج السلع والخدمات التي تزيد رفاهية الأفراد وتشبع رغباتهم وتحسن مستوى معيشتهم، وهذا يتحقق عن طريق تحسين وزيادة مؤشر مستوى الناتج المحلي الاجمالي للبلد، والذي يعد من

([94]) محمد صالح تركي القريشي، مصدر سابق، ص84 .

ابرز مؤشرات النمو الاقتصادي، فهو يعبر عن إجمالي السلع والخدمات النهائية التي تتم بمشاركة عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة[95]، ويعرف إيضاً بأنه مقدار القيم النقدية المتحققة من انتاج السلع في الاقتصاد عن طريق ضرب الكميات المنتجة في اسعارها داخل حدود البلد نفسه[96]، وتبعاً لذلك يكون :-

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) = مجموع قيم المنتجات النهائية = مجموع القيم المضافة الإجمالية

هذا وان معدل الناتج الذي يمكن أن يتحقق دون أن ينخفض المستوى العام للأصول، المعبر عنه البعض بالدخل المستدام، وقياسه يعني تعديل نظام الحسابات الوطنية، ويتم حساب صافي الإنتاج الوطني"NNP" في الكثير من الدول عن طريق إجمالي الناتج المحلي مطروحاً منه اندثار رأس المال المصنع "DM"، وأيضاً اندثار مخازين الأصول الطبيعية مثل الغابات أو احتياطيات الطاقة، لذا يكون:

$$NNP = GDP - Dm$$

فإن مقياس الدخل المستدام يصبح :

$$NNP^{*} = GDP - Dm - Dn$$

إذ تمثل (**Dn**) : اندثار رأس المال الذي يتم قياسه بالقيمة النقدية للتراجع البيئي خلال السنة . وسوف يظهر هذا التضرر البيئي بطريقتين : على شكل خسارة في إجمالي الناتج الوطني غير المسجل، مثل (خسارة أنواع الحياة البرية أو خسارة المناظر الجميلة)، أو خسارة في إجمالي الناتج الوطني الذي كان سيسجل، مثل (إنتاج المحاصيل الذي يتراجع بسبب تلوث الهواء)، ويمكن التعبير عن ذلك بطريقة أخرى من خلال القول: (بأن مستوى الاستهلاك المستدام يساوي إجمالي الناتج المحلي مطروحاً منه الاستثمار المطلوب لاستدامة رأس المال العام) . [97]

ومن أجل الحصول على قياس أكثر دقة لإجمالي الناتج الوطني كمؤشر على الرفاه فيقترح على الأقل إجراء التعديلات الآتية :-

$$NNP^{*} = GDP - Dm - Dn - R - A$$

إذ تمثل (**Dm**) : اندثار رأس المال المصنعي، و (**Dn**): اندثار رأس المال الطبيعي.

(**R**): هي الإنفاق الاسترجاعي و (**A**) : هي الإنفاق التجنبي .

([95]) محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية "السياسة والممارسة"، ط1، الأمين للنشر والتوزيع، 2012 ، ص71 .

([96]) Gregory Mankiw، principles of Macro economics، 2nd edition، oxford university press، 2000، P23 .

([97]) دوناتو رومانو، الإقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية"NAPC"، منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، 2003، ص188

وفي هذه المعادلة يتم قياس إجمالي الناتج الوطني بشكل تقليدي بما فيه (A وR)، وإن حسم R من A أمر خاضع للجدل، ويتطلب مفهوم الدخل المستدام تعديلين عامين لإجمالي الناتج الوطني الذي يتم قياسه بطريقة تقليدية :-[98]

1- يجب أن يتم تصحيح إجمالي الناتج الوطني. عن طريق:

- حسم الإنفاقات الدفاعية والتجنبية (ولكن هناك شكوك حول هذا المنهج).
- حسم ضرر التلوث المتبقي.
- حسم المبالغات الناجمة عن الاستخدام غير الأمثل ونضوب الموارد الطبيعية .

2- يجب أن يتم حساب صافي الناتج المحلي، عن طريق:

- حسم اهتلاك رأس المال المصنعي .
- حسم اهتلاك رأس المال البيئي.

لذا يمكن حساب الدخل المستدام، وكما يلي :-

$$NNP^{*} = GDP - (R + A + N) - (Dm + Dn)$$

إذ كلما ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي كلما زاد حجم الاقتصاد الكلي وهذا يقابله زيادة الدخل الذي يحصل عليه الإفراد وخلق فرص عمل ومشروعات جديدة و توسع في النشاط الاقتصادي، وأن زيادة ذلك الناتج في سنة معينة عنه في سنوات سابقة تدل على رفاهية الدولة في هذه السنة، وارتفاع نسب الدخول التي حصل عليها الأفراد، وارتفاع مستوى معيشتهم وذلك لزيادة قدرتهم على شراء السلع والخدمات، وبالتالي نمو النشاط الاقتصادي والاجتماعي لها، هذا ويتحدد مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالعديد من العوامل، والتي من اهمها الآتي:-[99]

1- كمية ونوعية الموارد الاقتصادية المتوفرة لدى المجتمع .

2- مدى توفر الكفاءات البشرية، ونسبة توفرها في العملية الإنتاجية .

3- درجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ومدى انتشارها داخل اقاليم ومناطق المجتمع .

([98]) المصدر السابق، ص190-191 .

([99]) فاروق عبد صالح الخطيب، وعبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جدة، 2015، ص17 .

4- علاقة عناصر الانتاج بالبيئة المحيطة، ومدى تطبيق الدولة لمبدأ التخصص الدولي وتقسيم العمل، والاستخدام الأمثل من تقدم تكنولوجي واستثمارات وسكان .

5- حجم الطلب على السلع والخدمات المنتجة ونسبة دخولها الى الاسواق .

6- أهداف وفعالية السياسة الاقتصادية .

ثانياً : متوسط الدخل الحقيقي للفرد :

ان تقليل الفجوة بين دخول الافراد من ابرز سمات الدول المتقدمة التي تتمتع بمعدلات نمو عالية، فضلاً عن توفر متوسط دخل حقيقي لأفرادها قادر على توفير مختلف الأحتياجات السلعية والخدمية، ويعد هذا المؤشر من ابرز مؤشرات النمو الاقتصادي واكثرها استخداماً في معظم بلدان العالم ، ويرتبط ارتباط وثيق بمؤشر الناتج المحلي الاجمالي، إذ في حال تسجيل الـ "GDP" نسبة نمو 7% للفرد الواحد، فأن نصيب الفرد من الدخل يرتفع الى الضعف على مدى فترة زمنية قد تزيد عن 10 سنوات[100]، إلا انه وبسبب عدم دقة البيانات الاحصائية المتوفرة عن سكان الدول النامية يصعب قياس و إعطاء ارقام حقيقية تمثل ذلك الدخل الحقيقي للفرد، وإيضاً فإن اجراء المقارنة بين هذه الدول أمر مشكوك في دقته وصحته، نظراً لتباين الطرق والأسس التي يحسب على اساسها[101].

وعرف المتوسط الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بأنه قيمة الناتج المحلي الإجمالي بعد قسمته على عدد السكان، أي :-

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة}}{\text{عدد السكان}}$$

ومن هنا يستند الكثير من الاقتصاديين على معيار هذا المؤشر لمعرفة الحجم الأمثل للسكان، أي عندما يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أقصاه يتحقق الحجم الأمثل للسكان، بحيث إذا قل عدد السكان عن هذا الحد انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وإذا ازداد عدد السكان

([100]) منظمة العمل الدولية، استراتيجيات النمو وتوليد العمالة، جنيف، ص3 .

([101]) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"، الاسكندرية (مصر): الدار الجامعية، 2006، ص90 .

على هذا الحد انخفض أيضاً متوسط الفرد من الدخل القومي[102]، وهناك طريقتين اساسيتين يمكن بهما قياس معدل النمو في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وهما :[103]

1- معدل النمو البسيط : يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة الى أخرى.

2- معدل النمو السنوي : يتم قياس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية معينة طويلة نسبياً .

ثالثاً : مستوى الانتاجية :

تقوم الإنتاجية على علاقة بين الناتج وعوامل الإنتاج، وتعرف على أنها مقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج، وعليه فهي تعد من أهم مصادر النمو الإقتصادي في كثير من دول العالم خلال الحقب الثلاثة الماضية، كما يعتبر تدني معدلاتها أحد الأسباب الرئيسيةّ والمفسرة لتراجع معدلات النمو العربية خلال حقبة التسعينات .[104]

وتحصل الزيادة في الإنتاجية عندما تتطلب زيادة الناتج أقل نسبة من عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وباستطاعة اي مجتمع زيادة تحسين تلك الانتاجية ورفع معدلات النمو عن طريق زيادة الموارد المستخدمة (المدخلات)، فضلاً عن دورها كمصدر رئيسي ومهم في زيادة النمو وتحسين مستويات المعيشة، وهذا يقود كل من العمال والمنشآت معاً الى الجد والاستفادة من زيادة الإنتاجية، إذ انها تؤدي إلى ارتفاع دخول العمال، وتحسين ظروف العمل، وتخفيض ساعات العمل وزيادة الإعانات، وقد تمكن المنشآت من إنجاز استثمارات جديدة ونقل عمليات التوسيع والتنويع والابتكار إلى الأسواق الجديدة الضرورية لتحقيق استدامة النمو مستقبلاً.[105]

وأن ارتفاع مستوى الإنتاجية يعزى الى عوامل كثيرة، منها تعلم مهارات جديدة في العمل أو أحداث تغيرات تنظيمية، وتتأثر تلك الإنتاجية بعدة عوامل على مستوى الفرد مثل: التعليم والصحة والتدريب وكثير من الخبرة والمهارات الأساسية، وإيضاً عوامل على مستوى المنشأة مثل: التنظيم والاستثمار في المصانع والتجهيزات والصحة السلامة المهنيتين ، وعوامل على المستوى الوطني مثل: واستراتيجيات النمو الاقتصادي وسياسات الاقتصاد الكلي والمنافسة الوطنية وسياسات الحفاظ

([102]) مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية "النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل النتاج"، كلية الحقوق- جامعة القاهرة، 2007، ص132 .

([103]) جلال خشيب ، النمو الاقتصادي، ص11 ، بحث نشر لدى شبكة الألوكة، ومتاح على الموقع : https://www.alukah.net

([104]) جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الانتاجية وقياسها، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، السنة السادسة، العدد" 61"، 2007، ص2 .

([105]) مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس "مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية"، جنيف، الدورة"97"، 2008، ص3 .

على بيئة إعمال مستدامة ، كما وان أول مصدر لنمو الإنتاجية هو التغير التكنولوجي الذي بدوره يعتمد على الابتكار[106].

هكذا ويعد النمو السكاني عاملاً ايجابياً في زيادة وتحسين النمو الاقتصادي المستدام ، إذ أن معدلات ذلك النمو الحقيقية تمثل انعكاساً لمقدار الانتاج المتدفق من القطاعات الاقتصادية المتمثلة بالكميات المنتجة من مختلف فروع النشاط الاقتصادي من السلع والخدمات، والتي هي بدورها تمثل انعكاساً إيضاً للتدفقات المالية اللازمة للوصول بالإنتاج الى مختلف مستويات النمو المطلوبة، فضلاً عن تطور الأساليب الإنتاجية عبر الزمن كان مرتبط بتطور قدرة الإنسان على العمل، وهذا ما ادى الى خروج الإنسان من مرحلة الركود الى مرحلة النمو المستدام[107].

المطلب الخامس// الإتجاهات الفكرية في تحليل النمو الإقتصادي المستدام :

ان معظم الادبيات الفكرية في مجال النمو الاقتصادي استندت الى التطورات النظرية في هذا المجال، من اجل تفسير الشواهد التأريخية عن انماط النمو الأقتصادي في العالم، وعبر مجموعة من النظريات تفسر تطور عملية النمو وعلى مر الزمن، وكالآتي:-

أولاً: النمو الإقتصادي في النظرية الكلاسيكية : Classical Analysis

أن نظريات النمو الاقتصادي وتوزيع الناتج بين الأجور والأرباح في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كانت محط اهتمام لكثير الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (Adam Smith)، و (Ricardo)، و(Malthus)، وغيرهم من مؤسسي الفكر الاقتصادي، وقد ركزت هذه النظريات على المتغيرات الخارجية بأعتبارها المصدر الأساس لعملية النمو الاقتصادي[108]، وأستند تحليل الكلاسيك على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة، فضلاً عن الحرية الفردية للنشاط الاقتصادي ورفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بأي شكل من الأشكال، وأهتم الفكر الكلاسيكي بالبحث عن الأسباب طويلة الأجل للنمو الاقتصادي [109].

فقد شارك **آدم سمث "Adam Smith"** مشاركة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال مؤلفه بعنوان "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" عام 1776، وقد شكل نموذجه التنموي هذا نقطة البدء في نظريات النمو الاقتصادي والذي اضاف فيه التقدم التكنولوجي Technological progress بأنه عامل مكمل لعملية النمو الاقتصادي، ولم يعتمد على تراكم رأس المال بوصفه

([106]) مكتب العمل الدولي، مهارات من اجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية، سويسرا، ط1، 2008، ص2 .

([107]) ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا ،جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص5 .

([108]) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، ط1، 2005، ص397 .

([109]) مدحت القريشي، مصدر سابق، ص55 .

العامل الوحيد، فضلاً عن العادات المجتمعية والعوامل المؤسساتية لكونها من العوامل الحاسمة التي تمارس أثراً بارزاً في عملية نمو اقتصادي الدولة، ومن جهة أخرى أوضح آدم سمث أن لعملية النمو التراكمية حدودا يقف عندها الاقتصاد ناجمة عن ارتفاع الأجور وحالة الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، وانخفاض معدل الأرباح بسبب المنافسة بين الرأسماليين، إذ يبلغ الاقتصاد مرحلة الركود التي تتوقف عندها عملية تكوين رأس المال وعملية النمو الاقتصادي[110]، وقد حدد سمث دالة الإنتاج بالصيغة الآتية :-

$$Y = f(K, L, N)$$

إذ تمثل : (Y): الإنتاج . (K): رأس المال . (L): العمل . (N): الأرض .

والجدير بالذكر أن سمث أكد على الحرية الاقتصادية، والتخصص ومبدأ تقسيم العمل الذي يؤدي الى زيادة الإنتاج والإنتاجية، من ثم زيادة الدخل والادخار، والذي بدوره يقود الى زيادة معدلات التكوين الرأسمالي، وهذا في ظل توسع السوق الذي يمهد الطريق للنمو في الدخل وتوسيع اكبر للعمل، وكل ذلك يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية والدخول وهما عاملان اساسيان في عملية النمو الاقتصادي المستدام .

أما الاقتصادي **ديفيد ريكاردو "David Ricardo"** يعد من ابرز رواد النظرية الكلاسيكية، وينظر الى التراكم الرأسمالي على نظرة تتصف بالتشاؤم وانه محدد بمعدل النمو الاقتصادي، ويرجع السبب في ذلك الى ميل مستوى الأرباح في المدى المتوسط الى الانخفاض، وهذا بدوره يجعل الاقتصاد يميل الى الركود[111]، فيما يعزوها اقتصاديون أخرون الى اشتداد منافسة الرأسماليين فيما بينهم كلما أرتفع مستوى التراكم الرأسمالي، في حين ينظر البعض الآخر الى أن سبب ذلك يعود الى العلاقة العكسية بين الأجور والأرباح، وبناءً على ذلك أستند ريكاردو في نظريته للنمو الاقتصادي على عنصرين رئيسين اساسيين هما: قانون تناقص الغلة والنمو السكاني، ويمكن توضيح العلاقة عن طريق المعادلات الاتية :-[112]

دالة النمو السكاني

$$L = L(W) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

دالة الأرباح

$$R = R(T, L) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

إذ تمثل: (L): العمل، و (W): مستوى الأجور ، و (R): الى الأرباح ، و (T) : مستوى التكنولوجيا .

([110]) خميس خلف موسى الفهداوي ومازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، جامعة الكوفة- النجف، 2000، ص175-176 .

([111]) محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الشهاب الجامعة، الإسكندارية، 1996، ص58 .

([112]) يحيى غني النجار، و امال شلاش، التنمية الاقتصادية: نظريات- مشاكل- مبادئ-اساسيات، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1991، ص21 .

هذا وقد قسم ريكاردو المجتمع على ثلاث طبقات، تشمل الطبقة الأولى الرأسماليين اللذين يدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات الأنتاج، والطبقة الثانية العمال"الزراعيون" وهم اغلبية السكان، فيما تشمل الطبقة الثالثة طبقة ملاك الأراضي "الاقطاعيين"[113]، وركز إيضاً على العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل بين عوامل الإنتاج الثلاثة وهي: الأرض، والعمل، ورأس المال، ويرى ان الزراعة تعد اهم القطاعات الاقتصادية، وذلك لتوفيرها الغذاء للسكان الذي تتزايد اعداده، رغم انها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وتبين هذا الافتراض لدى ريكاردو نتيجة عدم اعطاء تلك الاهمية للتقدم التكنلوجي[114].

بينما **توماس مالثوس "Thomas Malthus"** تناول الأفكار الاقتصادية من جانبين هما: نظرته الشهيرة الى السكان والتأكيد على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ويعد مالثوس الكلاسيكي الوحيد الذي ركز على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما أكد أخرون على جانب العرض استناداً الى "قانون ساي" في الأسواق الذي يقول (إن العرض هو الذي يخلق الطلب ويساويه دائماً)، كما يعتقد مالثوس أن الزيادة السكانية وعدم تناسب معدلات المواليد مع المواد الغذائية هي السبب الاساس وراء المتاعب الاقتصادية، كالفقر والمجاعات والحروب، وقد قسم الاقتصاد إلى قطاعين رئيسين هما: القطاع الصناعي الذي يرى أن النمو الاقتصادي ينتج عنه، وأنه يتمتع بالتزايد في الغلة بسبب وجود فرص رؤوس الأموال المربحة، وسهولة استخدام التقدم التقني فيه، في أما القطاع الزراعي يتميز بتناقص الغلة بسبب الأراضي وتفاوت خصوبة الأرض ومحدوديتها، فضلاً عن نقص إمكانية إدخال التقدم التقني والتنكلوجي[115]، بالرغم من ان ذلك التقدم قد يؤجل حالة الركود لكن ليس الى مالا نهاية.

كما وأشار مالثوس الى أن المواد الغذائية تتزايد وفق متوالية حسابية فيما يتزايد عدد السكان وفق متوالية هندسية[116]، ويستدل في ذلك الى أن النمو السكاني حصيلة للعملية الاقتصادية ككل، ووحده غير كاف لتحقيق التقدم التكنولوجي، وأن الزيادة في السكان لا يمكن أن تتحقق بدون أن يقابلها زيادة متناسبة معها في الثروة، وأن مجرد الزيادات في الأعداد لا تولد الحافز على التوسع والنمو الاقتصادي، إذ ستتعدى الزيادة في عدد السكان الزيادة في وسائل المعيشة، وعن طريق قانون الغلة المتناقصة نظر كل من مالثوس وريكاردو إلى الزيادة في النمو السكاني وانخفاض تراكم رأس المال،

([113]) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص58 .

([114]) فليح خلف، تنمية وتخطيط الاقتصادي، دار جدار للكتاب العالمي، ط1،عمان، الاردن، 2006، ص115.

([115]) ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص6 .

([116]) ميشيل تودارو، مصدر سابق، ص276 .

واعدوه قيداً على عملية استدامة النمو الاقتصادي[117]، وأن زيادة عدد السكان بحسب اعتقاد مالثوس تسبب في بطئ عملية النمو، إذ يتزاحم الناس على مقدار محدود من الأرض وإنتاج محدود من الغذاء والكساء، ويمكن التعبير عن الموقفين بالشكل البياني الآتي:- [118]

الشكل(6)

الديناميكيات الكلاسيكية لكل من Smith و Malthus

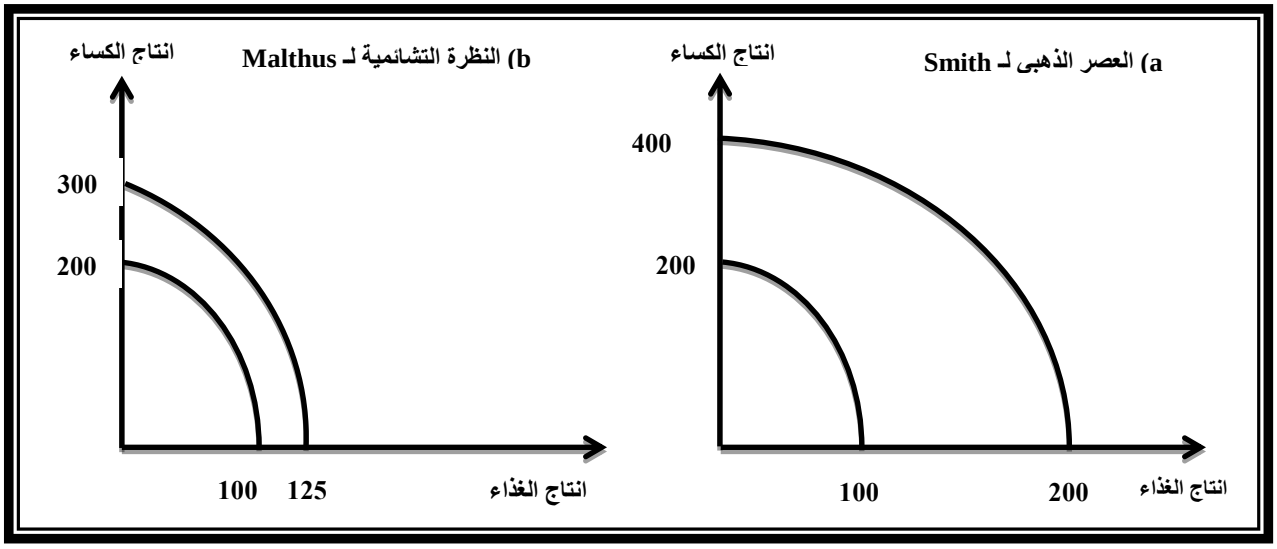

المصدر : ساموبلسون – نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، ص592.

ثانياً : النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية : " Marx Analysis "

يعد الاقتصادي الألماني "كارل ماركس"(1818-1883) من الاقتصاديين الذين ساروا على خطى الكلاسيك، وأنه رجح العوامل الاقتصادية بأنها محددات للنمو الاقتصادي، إذ يرى أن التراكم الرأسمالي هو المحرك الأساسي لتحقيق التطور الاقتصادي، بالرغم من تنبأه بإنهيار النظام الرأسمالي واتجاه المجتمع نحو النظام الشيوعي الذي يمتلك فيه العمال وسائل الإنتاج، وتلاشي الدوافع التي تهدف الى إستغلال طبقة العمال من أجل الحصول على الأرباح[119]، كما اعتقد بثبات نسبة الموارد الطبيعية، وبوجود تناقص الغلة في الزراعة، لكنه يرفض الاعتراف باستمراريتها وتأثيرها في النشاط الاقتصادي، والأخذ به نحو الركود، إذ أن وجود التجارة الخارجية تعمل على تخفيض حدة هذا التناقص .

([117]) ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2013، ص75 .

([118]) ساموبلسون – نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، ص592.

([119]) توم جورمان، دليل المبتدئين الشامل الى علم الاقتصاد، ترجمة : إيمان عبد الغني نجم، كلمات عربية للنشر والترجمة، ط1، القاهرة ،2010، ص34 .

وحسب رأي ماركس يتم عن طريق الاستثمار استيعاب التقدم التكنولوجي، وهي بذلك تلتقي مع وجهة نظر الكلاسيك، إلا انها ترى بالرغم من كون التقدم التكنولوجي دالة في الاستثمار، فأن الاستثمار دالة للتقدم التكنولوجي عن طريق تأثير ذلك التقدم في مستوى الارباح، ويمكن توضيح ذلك في المعادلات وكما يلي :-

$$T = F(I) \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$\mathbf{I = F(T) \dots\dots\dots\dots\dots (2)}$$

$$\boldsymbol{\pi = F(T) \dots\dots\dots\dots\dots (3)}$$

وتمثل:- (T): معدل التقدم التكنولوجي. (I): معدل الاستثمار. (π): معدل الارباح .

وحسب ذلك نجد ماركس فرق بين الارباح كمصدر للمدخرات وبين معدل الارباح كمصدر للاستثمارات، رغم تخوفه من امكانية حدوث عجز في الاستهلاك بسبب استحواذ الرأسماليين على الحجم الاكبر من تلك الارباح، وبالتالي ظهور مايسمى بنقص الاستهلاك .

ثالثاً : النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية : " Alkeynesi Theory "

ظهرت أفكار الاقتصادي جون مينارد كينز في مؤلفه " النظرية العامة للفائدة والنقود والاستخدام " عام 1936، بعد الأزمات المتلاحقة التي عانى منها الاقتصاد الرأسمالي وفشله في وضع المعالجات لكثير من المشاكل الاقتصادية، وذلك عن طريق التركيز على مفهوم الطلب الكلي وانه المدخل الأساس لتحقيق الاستخدام الكامل، ومن خلال تحفيز حجم الطلب الفعال والذي يمثل جزءاً اساسي من الدخل الذي يتم إنفاقه على الاستهلاك والتراكم، وقد اوجد كينز ربطاً نظرياً ما بين حجم الاستخدام والطلب الفعال، ووضع آلية المضاعف للربط بين المتغيرين .

إذ تمارس التغيرات المستقلة في النفقات الحكومية والاستثمار المخطط والاستهلاك وفق مبدأ المضاعف اثراً قوياً على الدخل، مما تجعله يزداد بقدر اكبر من مقدار الزيادة الأولية في الإنفاق[120]، وأن هذه الزيادة في الدخل تكون مضاعفة عند قيام المجتمع بأستثمارات إضافية، وبذلك يكون كينز قد ركز على أهمية الاستثمار في إحداث عملية النمو الاقتصادي[121]، ويوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستثمارية والاستهلاكية في القطاعين العائلي والحكومي، أي أن :

([120]) جيمس جوارتيني، ورتشار آستروب، الاقتصاد الكلي " الاختيار العام والخاص"، ترجمة د.عبد الفتاح عبد الرحمن، و د.عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص393 .

([121]) بتول مطر عبادي، تحليل مصادر النمو والاحلال بين عوامل الانتاج في الاقتصاد الاردني للمدة (1970-1997)، رسالة ماجستير مقدمة لمجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، 2000، ص19 .

Y= G+I+C

ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة والفن التكنولوجي السائد مع حجم معين من رأس المال، فإذا ارادت الدولة أن تزيد من حجم الطلب الكلي يكون ذلك عن طريق زيادة الانفاق الاستثماري والاستهلاكي وعن طريق تخفيض سعر الفائدة، فضلاً عن قيامها بزيادة الانفاق الحكومي لمعالجة الكساد وتخفيض البطالة .

رابعاً : النمو الإقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية: New Classical Theory

تضم هذه النظرية مجموعة من المفكرين أشهرهم روبرت سولو (Robert Solow)، والذي يعد نموذجه من اشهر النماذج الاقتصادية، والاقتصادي الأسترالي وتريفور سوان (Trevor Swan) الذي يعد رائد هذه النظرية، وأن المكونات الأساسية الجديدة في هذا النموذج تتضمن كل من رأس المال بشقيه المادي والبشري والتقدم التكنولوجي، وتضم السلع الرأسمالية منشآت كالمصانع والمساكن، والمخزون من السلع تامة الصنع وتلك التي قيد التجهيز، فضلاً عن ذلك يعتبر النيوكلاسيك التقدم الفني عاملاً اساسياً لتحسين معدلات الإنتاج ومشجعاً لنمو الدخل القومي، مما يشجع المنتجين على تحسين وزيادة الإنتاج[122].

وأن نموذج (سولو) جاء معتمداً على نموذج "هارود- دومار"، إذ قدم الأخير نموذجاً للنمو المتوازن في الأجل الطويل معتمداً بذلك على ثلاثة معدلات تمثل كمحددات رئيسة للاقتصاد، وهي معدل نسبة الزيادة في قوة العمل، ومعدل نسبة رأس المال إلى الناتج ، ومعدل نسبة الادخار، وإن ميل أي من هذه المعدلات تحول بالاقتصاد عن موضع التوازن.

ووفقاً لذلك فان التوازن يحدث عندما يتساوى معدل النمو الطبيعي مع معدل النمو المرغوب فيه، أما التوازن وفق نظر " سولو " فانه يتحقق مع معدل النمو الطبيعي عند تساوي معدل النمو المرغوب به في الأجل الطويل مع عدم ثبات نسب عناصر الأنتاج، هذا ويرتكز اصحاب المذهب النيوكلاسيكي الى مضمون القول بأن النمو عملية تتم بالتدرج، إلا انها عملية تتصف بالتوافق والأنسجام والتكامل في مختلف عناصر الانتاج، وهذا القول يستند على عدد من الركائز الاساسية، وهي كما يلي :-[123]

1- توزيع الناتج بشكل تام على كل عامل من عوامل الإنتاج.

2- تحقيق وزيادة الوفورات الخارجية .

3- اعطاء دور كبير لقدرة الإنسان على تخط الصعوبات التي تعترض عملية استدامة النمو.

([122]) فليح حسن خلف ،التنمية والتخطيط الاقتصادي، عمان، عالم الكتاب الحديث ، 2006، ص 128-131

([123]) خميس خلف موسى الفهداوي ومازن عيسى الشيخ راضي، مصدر سابق، ص183 .

وأن مع وجود معدلات عالية للنمو الاقتصادي و تزايد نصيب الفرد من الدخل القومي و تحسن مستويات الحياة لأفراد المجتمع في ظل مساهمة التكنولوجيا مع توفر عنصري العمل ورأس المال، فأن معدلات الادخار تميل إلى الارتفاع، مما يزيد من التراكم الرأسمالي عن طريق زيادة انتاجية العمل، وعندها يكون بإمكان البلد أن يوجد توليفات تحسين أداء الأقتصاد القومي .

خامساً : النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة : "The Economic growth in modern theory"

إن نظرية النمو الحديثة تتضمن طرق جديدة للإنتاج واكتشاف افكار مهمة في توفير تفسيرات ممكنة للنمو في الأمد الطويل، بالرغم من ذلك فإن العمل التجريبي الحديث عبر البلدان بخصوص النمو تلقى اهتماماً اكبر من النموذج النيوكلاسيكي القديم، عندما جرى توسيعه ليشمل سياسات الحكومة ، ورأس المال البشري وانتشار التكنولوجيا، وإن إمكانية انماء الاقتصاد بزيادة المعرفة بدلاً من زيادة عوامل الإنتاج التقليدية من العمل ورأس المال، يخلق فرصا للنمو غير المحدود نسبياً، وأن نظرية النمو الحديث والعوائد المتزايدة المرتبطة بالمعرفة تقدم الكثير من المضامين لسياسة النمو الاقتصادي، إذ تؤكد هذه النظرية على اهمية الاستثمار خلق معرفة جديدة لإدامة النمو، والاهتمام بجميع العوامل التي توفر حوافز لزيادة النمو وخلق المعرفة كالبحث والتطوير والنظام التعليمي والانفتاح على التجارة وإيضاً التوقعات الاقتصادية الكلية .[124]

وقد اكد العديد من الاقتصاديين الذين تمخضت عنهم هذه النظرية امثال بول رومر " Roomer Paul " والذي تركزت أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير، أما وروبرت لوكاس Robert "Lucas" فقد ركز على رأس المال البشري في بناء نموذجه، وأنهما جعلا من التقدم التكنولوجي متغيراً داخلياً يرتبط بالثروة المعرفية التي يمتلكها افراد المجتمع[125]، وعليه يكون توسيع رأس المال من المنتوجات المادية الى شموله لرأس المال البشري بأشكاله المختلفة من تعليم وخبره ومهارات عالية، أي أن هذه النظرية تساعدنا على فهم التحول المتواصل من اقتصاد قائم على المادة الى اقتصاد قائم على المعرفة، وتؤكد إيضاً أن العمليات التي تنشر وتخلق المعرفة الجديدة قادرة وحاسمة على تكوين نمو المجتمعات والأمم .[126]

([124]) كريم سالم حسين الغالبي، مصادر نمو الصناعات التحويلية في دول الخليج العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الاردن، 2015، ص37 .

([125]) مهدي محمد القصاص، بيئة استثمار راس المال البشري، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي– مصر، 2008، ص14.

([126]) Joseph Cortright، New Growth Theory، Technology and Learning Review of Economic Development، No" 4،" 2001، p9 .

و نظريــة النمــو الحديثــة تعبــر عــن رؤيــة الأقتصــاد الــذي يوحــد نقطتيــن ذات قــدر كبيــر مــن الأهمية:[127]

الأولــى : تنظـر الـى التقدم التكنولوجـي كنتـاج للفعاليـات الأقتصاديـة، فـي حيـن تعاملت النظريـات السابقة مـع التقنية كمعطى أو نتاج قوى غير متعلقة في السوق .

الثانيــة : تـرى نظريــة النمـو الحديثـة بأنــه علـى العكس مـن الأشيـاء الماديـة، تتميـز التكنولوجيـا والمعرفة بعوائد متزايدة، وهذه الزيادة تقود النمو الأقتصادي نحو معدلات عالية في الأمد الطويل.

أي أن هذه النظريــة ترى امكانيـة زيـادة الانتـاج وتحسينه وعلـى المدى الطويـل عن طريـق أكتسـاب المهـارات والخبـرات التقنيـة وتحسينـها ، من أجـل التغلـب علـى قانـون تنـاقص الغلـة والحصـول علـى اعلـى وفوارت ممكنـة مستقبلاً، فضلاً عن جهودها في دراسة اثر عنصر الإنفتـاح على الخارج وماله من أثر في تسريـع وتحقيق عملية استدامة النمو وتنمية انتاجيـة العناصر المستخدمة التي لها تأثير كبير على العملية الانتاجية نتيجة استخدام التكنولوجيا ورأس المال البشري.

([127]) كريم سالم حسين الغالبي، مصـدر سابـق، ص34-35 .

المبحث الثالث

العلاقة النظرية بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي المستدام

ان الاستثمار في رأس المال البشري وما ترتبط به من مهارات وسمات مختلفة لها علاقة قوية ومتماسكة في التأثير على عملية النمو الاقتصادي، وذلك لما للأخير من دور فعال في تطوير وتعزيز الاقتصاد عن طريق تطبيق العديد من المهارات والقدرات التي يملكها المجتمع العاملة على توفير قيمة اقتصادية وفعالة في جوانب الاقتصاد المختلفة .

ويمكن ملاحظة انعكاس الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق وتحفيز النمو الأقتصادي المستدام عن طريق تتبع التقدم الذي شهدته كثير من الدول التي حققت معدلات عالية من النمو الأقتصادي، مثل اليابان والصين وغيرها من الدول التي استطاعت أن تصل الى مراحل متقدمة من النمو وتتخطى حاجز التخلف، وذلك بالاعتماد على ما لديها من موارد بشرية عالية المستوى يتم تأهيلها وتنميها وأستخدامها بطريقة مثالية .

هذا وعند الحديث عن الاستثمار في رأس المال البشري يجب الادراك أن مستوى المهارة أو المعرفة يختلف بين شخص وأخر، وأنه من الممكن تحسين و توظيف مختلف المؤسسات واتباع أفضل الطرائق والسبل لتعزيز دور ذلك الاستثمار وتفعيله من اجل خلق نمو اقتصادي مستدام، يتمثل في زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج وارتفاع نسبة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسب الاستثمار لأي بلد، وعند تحليل وتتبع المقومات الأساسية لمفهوم رأس المال البشري يلاحظ أنها تدور حول توفير الشروط الدائمة لضمان وجود وتنمية الأفراد في المجتمع، وبناء إنسان قادر على إحداث التطور بصورة مستمرة لمسايرة اي تغيرات ممكن ان تحدث، وهذا لن يتم إلا عن طريق خطة تنموية لرأس المال البشري تعتمد على الأساليب والوسائل العملية والفنية الحديثة القادرة على تطوير وزيادة المعرفة العلمية ونشر المعارف والخبرات والقيم الحضارية بين المجتمع، لرفع قدراتهم والوصول الى

المهـام التـي تتبناهـا عمليـة تنميـة واسـتثمار رأس المـال البشـري كعمليـة تنمويـة اقتصـادية واجتماعية[128].

ويمكن تناول العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي المستدام من جوانب مختلفة، نختار منها:-

المطلب الأول // الاستثمار في رأس المال البشري وتطور النمو الاقتصادي المستدام اصل ونتيجة :

ان تنمية وتطوير رأس المال البشري باتت من ابرز القضايا المهمة واكثرها الحاحاً في ظل استثمار نخبة من افراد المجتمع تتمتع بطاقات علمية قادرة على احداث تطورات مستمرة بصورة مباشرة او غير مباشرة على حدً سواء، والتي برزت اثر نتاج ثورة وحركة من المعلومات والمتغيرات العالمية .

وإن كثير من الحكومات التي تفضل الاستثمار في رأس المال المادي، والمتمثل بالجسور العملاقة والطرق الجديدة والمطارات والآلات وغير ذلك من مرافق البنية التحتية من اجل تحقيق النمو الاقتصادي، وعادة ما يكون ذلك الاهتمام ضئيل من جانب تعليم السكان وصحتهم ومعارفهم ومهاراتهم ومختلف الخبرات والعادات التي تتوفر لديهم، وهذا خطأ كبير في حد ذاته ، كون اهمال الأخير يضعف بشكل كبير القدرات التنافسية للدولة في ظل عالم سريع التغير، حيث تحتاج البلدان إلى قدر كبير واهتمام متزايد من المواهب للحفاظ او الوصول على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي .[129]

هذا وقد تم استعمال أكثر من مفهوم للدلالة على مفهوم رأس المال البشري ، فقد عبر عنه مثلاً في البداية بأنه القدرات او المعارف التي يمتلكها الافراد داخل المجتمع، وإيضاً المهارات التي يكتسبوها عن طريق الخبرة والتعلم، إلى ان اصبح فيما بعد يمثل النواة الاساسية للنمو الاقتصادي، عن طريق ما يتم وضعه من استراتيجية واستثمار في المضامين الاساسية لذلك المفهوم من تعليم وصحة وتأهيل للكوادر العاملة في الانشطة الاقتصادية وتدريبها، وبالأخص إن دور التعليم في النمو

([128]) علي أحمد ونافز أيوب، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، مجلة العلوم الإنسانية، العدد "14"، 2010، ص112 .

([129]) جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي، الفجوة في رأس المال البشري: تشجيع الحكومات على الاستثمار في البشر، متاح على الموقع :

https://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2018

معروف ولايختلف عليه اثنان، وكون إنتاجية الفرد المتعلم تفوق بكثير إنتاجية الفرد غير المتعلم، ويمكن توضيح التداخل بين التعليم والنمو الاقتصادي عن طريق شكل (7) ادناه :

شكل (7)

التداخل بين التعليم والنمو الاقتصادي المستدام

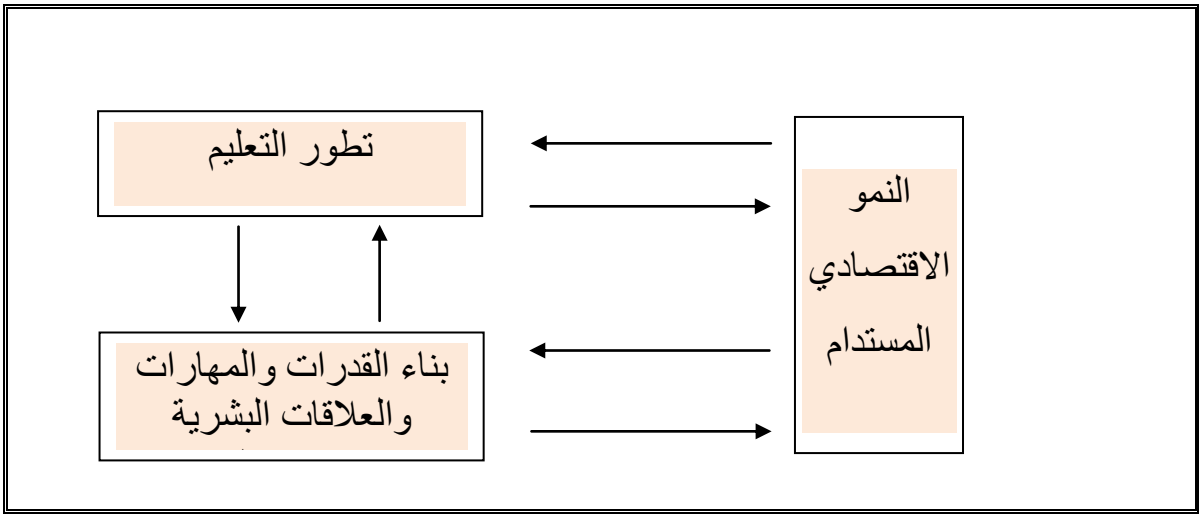

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على: محمد عزت عبد الموجود، هيكلية التعليم الثانوي في الدول العربية، دراسة مقدمة لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، الدورة "37"، 2006، ص17 .

وقد بدأت ملامح اقتصاديات التعليم بالظهور في العقود الأخيرة من القرن الماضي، وان الاستثمار في رأس المال البشرى لازال ممتلكاً لأثراً محوري ومهم في النمو والتنمية الاقتصادية وذلك عن طريق العقول العلمية والعمالة المدربة التي تراكمت عبر الزمن ، كما وأن العنصر البشرى كان ولا يزال واحد من أهم المسببات في دفع عجلة التقدم لكثير من الدولة ، فذلك الاستثمار هو اصل كل ابداع، وبالتالي فان وجود العمالة المدربة والآلات قد لا تكفى لحصول التقدم في الدولة وتطورها، بل يشترط ذلك توفر مخزون من القدرات والمهارات البشرية الواعية القادرة على تحقيق اقصى استخدام من تلك الموارد ، وأن الاستثمارات الفردية في رأس المال البشري تتراكم بصورة مستمرة، إذ قدر الكثير الخبراء الاقتصاديين في مجال التنمية أن رأس المال البشري يفسر وحده نسبة ما بين 10% الى 30% من الفروق في نصيب الفرد من الدخل القومي عبر كثير من البلدان .

ومن هنا تظهر لنا اهمية دراسة وتحليل العلاقة بين الاستثمار في راس المال البشري والنمو الاقتصادي، كون الاول من اهم العوامل التي لها علاقة وثيقة ومترابطة لتطوير النشاط الاقتصادي وتحقيق نمو مقبول لأي دولة، وانه لا يعتمد على التعلم والتدريب فقط، بل يتجاوز الى مقدار

الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء رأس المال البشري وتطوير قدراته المتاحة التي تعمل على ارتفاع معدلات النمو مستقبلاً، وفي مصر بينت احدى الدراسات القياسية تأثير العنصر البشري على معدل النمو وعلى مرحلتين، فقد اثبتت الدراسة إن اثر العنصر البشري كان موجباً في معدل النمو وتراوحت مرونته بين (1.35%- 1.254%)، وهذا يفسر أن تغير العنصر البشري بنسبة 1% سيؤدي إلى تغير في معدل النمو بمقدار (1.35%- 1.254%)، كما أثبتت الدراسة وجود تأثير موجب للعنصر البشري في معدل النمو، وقد تراوحت مرونة عنصر العمل بين (0.84% ـ 1.059%)، وهذا يفسر أن زيادة العنصر بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة في معدل النمو بين (0.84%- 1.059%)[130].

لذا نرى ان الاستثمار في رأس المال البشري جزء لا يتجزأ ضمن استراتيجيات وخطط النمو الاقتصادي المستدام، وان هنالك ترابط وثيق بينهما وكل واحد منهما ينعكس على الأخر ويعد مكملاً له، وهذا ما اشارت اليه معظم نظريات النمو الاقتصادي التي تبين أن التقدم التكنولوجي في الأجل الطويل يزيد من معدل النمو الاقتصادي المستدام، وان هذا التقدم يزداد بسرعة عندما يكون تراكم راس المال البشري وقوة العمل في مستوى أفضل من التدريب والتعليم، من أجل تعزيز التقدم التكنولوجي واعتباره مصدراً من مصادر النمو المستدام، وهذا ما وجد في كثير من الأدبيات الاقتصادية التي تبين أن رفع معدلات النمو المستدام يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمار في مختلف الأصول الملموسة منها وغير الملموسة، مثل التعليم والابتكار والتدريب.[131]

المطلب الثاني // نماذج استثمار رأس المال البشري في النمو الاقتصادي المستدام:

ان تنمية رأس المال والموارد البشرية لم تتزامن مع النمو الاقتصادي المتسارع في كثير من بلدان العالم، وهذا ما اثار هواجس كثيرة حول امكانية استدامة النمو ومدى توازنه مع تطور رأس المال البشري الذي اخذ حيزاً كبيراً في تاريخ الفكر الاقتصادي، وما له من أهميته كبيرة في تحقيق ذلك النمو، وقد تجسد ذلك في المدارس الاقتصادية بدءاً من المدارس الكلاسيكية التي ناقشت تلك المفاهيم وصولاً الى الآراء الاقتصادية الحديثة التي تؤكد بمختلف اتجاهاتها على أهمية الاستثمار في رأس البشري، وما له من تأثيره ايجابي في فاعلية عناصر الإنتاج الملموسة، ولاسيما في ظل

---

(130) محمد مصطفى عمران، اداء ومصادر النمو الاقتصادي، مصدر سابق ، ص46 .

(131) عماد الدين أحمد المصبح، رأس المال البشرى فى سوريا : قياس عائد الاستثمار فى رأس المال البشرى، ورقة بحثية مقدمة الى ندوة الاقتصاد السورى (رؤية شبابية)، المركز الثقافى العربى، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005، ص6 .

التطورات الحديثة في اساليب الانتاج، وهذا ما دعى الى ضرورة رفع وزيادة مدة تعليم وتدريب العنصر البشري ومستوى تطويره .

1- نموذج روبرت لوكاس : (1988) "Robert.E. Lucas"

أحدث لوكاس قفزة نوعية في دراسات النمو الاقتصادي، إذ عّد النمو الاقتصادي في تراكم رأس المال البشري والمعرفة أحد المصادر الرئيسة لإحداث الفرق في مستوى الحياة بين الأمم والفوارق بين البشر، إذ يؤدي رأس المال المادي كعامل جوهري ومساعد في تكوين رأس المال البشري من خلال التعليم ومراكز البحث والتطوير ومن خلال إنتاج السلع الجاذبة في التجارة، ويمكن ادخال رأس المال البشري في دالة الإنتاج عبر أنموذج Lucas وعلى النحو الاتي[132]:-

$$Y_t = AK_t^{\alpha}\left(u,HCt,L\right)^{1-\alpha} HC^{Y}\alpha,t \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

إذ إن (Y) و(A) تمثل الإنتاج ومستوى التكنولوجيا على التوالي، و(K) رأس المال المادي، بينما تشير (u) الى وقت الفرد المخصص للعمل، و(HC) رأس المال البشري، و(HCa) معدل رصيد رأس المال البشري في الاقتصاد، اما في حالة إذا كانت Y=0 فأن(HCa) يعكس الوفورات الخارجية، ويشير (L) الى العمل، في ظل إفتراض ثبات المستوى التكنولوجي وأن عملية تراكم رأس المال البشري تتحدد وفق الصيغة الاتية:-

$$\Delta HC_t = X(1-u_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

و تمثل : (X) إنتاجية التعليم، و(ΔHC) معدل نمو رأس المال البشري الذي بدوره يعتمد على الزمن المخصص للتعليم، وأن رأس المال البشري الذي يتم الحصول عليه سوف يحقق مستوى مرتفعاً ومستدام في معدل النمو الاقتصادي، هذا وإن نموذج لوكاس يبين لنا أن الأستثمار في رأس المال البشري يساهم في رفع إنتاجية العمل ورأس المال معاً، وذلك عن طريق الدور الذي يلعبه التعليم في تحديد مسار النمو لاقتصادي ، فضلاً عن أن الاستثمار اكتسب اهتماماً متزايداً في ظل تراكم رأس المال البشري في هذا النموذج .

2-نموذج مانكيو ورومر وويل" MRW " (1992): " Romer and Weil، Mankiw"

([132]) مجدي الشوربجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم الى الملتقى العلمي الدولي، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر ، 2007، ص5.

جاء نموذج النمو النيوكلاسيكي الموسع " MRW "، بعد ان أخذ نموذج النمو النيوكلاسيكي لسولو– سوان حيزاً كبيراً في الفكر الاقتصادي، إذ قدم كل من مانيكو"Mankiw "، ورومر" Romer"، وويل"Weil " نموذجاً للنمو الاقتصادي يعتبر تطوراً لنموذج النمو النيوكلاسيكي السابق الخاص بسولو"1956"، إذ يرى اصحاب هذا النموذج بأمكانية أضافة او تضمين عامل رأس المال البشري كمتغير داخلي يؤثر بطريقة مباشرة في الانتاج، أي مع رأس المال المادي وعناصر الانتاج الاخرى، ويمكن التعبير عن النموذج بالصيغة الآتية :–

$$Y_t = K_t^{a} H_t^{\beta} (A_t L_t)^{1-a-\beta} \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

إذ أن تمثل "Y": مستوى الانتاج. "K": رأس المال المادي . "H": رأس المال البشري .

"A": مستوى التكنولوجيا . "L": العمل ، وأن : $\beta > 0$، $a > 0$ و $a+\beta < 1$.

مع افتراض ان (L) و(A) ينموان خارج النموذج، وبمعدلات g و n على التوالي، ووفقاً لهذا يرى اصحاب هذا النموذج أن النمو سوف يمر بمرحلة انتقالية موجهة نحو التوازن المستقر، وأن عدد الوحدات الفعالة من العمالة A(t) X L(t) تنمو بمعدل n+g وبمعدلات نمو كل من رأس المال البشري والمادي على التوالي ، وهي:–

$$'K(t) = S_k y(t) - (n+g+\vartheta)K(t)$$

$$'h(t) = S_h y(t) - (n+g+\vartheta)K(t)$$

وتمثل(Sk): هي ذلك الجزء من الدخل المستثمر في رأس المال المادي .

(Sh): هي ذلك الجزء من الدخل المستثمر في رأس المال البشري .

(ϑ): نسبة اهتلاك رأس المال .

ومن ثم يمكن تقدير دالة الأنتاج ضمن هذه الصيغة والحصول على معدل عائد رأس المال البشري، وهناك إيضاً نموذج آخر يعود الى (Romer) عام 1990 يبين فيه أن دور رأس المال البشري يعزز من النمو الاقتصادي، فالاقتصادات ذات المخزون الأقل من رأس المال البشري من المتوقع أن تنمو بمعدلات بطيئة عن غيرها من الاقتصادات التي تمتلك قدر اكبر من ذلك

المخزون، فتراكم رأس المال البشري يسهل استخدام التكنولوجيا المتاحة ويزيد من تطويرها، الأمر الذي يؤول الى زيادة ملحوظة في النمو الاقتصادي[133].

المطلب الثالث: دور الدولة في استثمار رأس المال البشري من أجل النمو الاقتصادي المستدام :

أن اهتمام الاقتصاديين بتنمية الموارد البشرية منذ أدم سميث، وإيضاً عودة الإهتمام مجدداً لدى النيوكلاسيك وأنصار نظرية رأس المال البشري وما قادت إليه من تطورات جوهرية، فإنه يعود إلى اقتصاديي التنمية ومعظمهم من الدول النامية، وكان أبرزهم الهندي "امارتياسن" وبعضهم أكاديميين من الغرب والشمال إيضاً، وبدأ نفوذهم يتعاظم في منظمات الأمم المتحدة ILOاو UNDP ، مقابل تيار مفكري مؤسسات بريتون وودز (البنك والصندوق الدوليان) ، إلى الدرجة التي دعت الأخيرين إلى تبني مفاهيم جديدة عن التوزيع وعن تلطيف الفقر والاهتمام بالحاجات الأساسية أيضاً، وليس المهم أصل المفهوم بل التحولات الهامة الحادثة أو التي ينتظر أن تحدث في الرؤية العالمية لمسألة الإنسان في التنمية ومسألة الإحباط الذي رافق استراتيجيات التنمية سواء تلك التي نجحت على مستوى النمو على الأقل أو التي لم تنجح حتى على هذا المستوى.[134]

كما أن هناك ارتباطاً مباشراً بين النمو الاقتصادي لأية دولة و درجة التكامل بينها و بين منطقة اقتصادية أوسع، وأصبح من المؤكد أنه لا يمكن لدولة أن تحقق النمو الاقتصادي مرغوب إلا إذا أصبحت جزءً من سوق إقليمية أوسع و أكثر ديناميكية، ولذلك ينبغي العمل الجاد على استكشاف الروابط و الفرص التكاملية في المجالات كافة كونها السبيل المؤكد للنمو الاقتصادي في المستقبل[135]، رغم أن تحكم الكثير من الدولة والمسؤولين للأسف في بعض الانشطة الاقتصادية يؤدي بعض الأحيان الى سوء تخصيص الموارد والأسراف ومعاناة او تلكأ في استثمار رأس المال البشري، وهذا ما يقود الى هدر للطاقات وهبوط في النمو الاقتصادي، لكن هذا لايعني عدم اشراك الدولة أو إلغاء دورها تماماً .

([133]) Romer. p. Endgeno us Technological change، Journal of political Economy، 1990، p5-8.

([134]) محمد عدنان وديع، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها من GNP إلى HDI ، معهد التخطيط القومي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة فريدريش ناومان، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، 1996، ص233 .

([135]) سعد طه علام، معهد التخطيط القومي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة فريدريش ناومان، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، 1996، ص8 .

وهذا ما اثبتته تجارب بعض الدول من أهمية دور الدولة في العملية التنموية، بالرغم من اختلاف هذا الدور من دولة الى أخرى، كون الضرورة تقتضى تدخل الدولة في توفيرها أو المساعدة في توفير البنية الأساسية لتحسين وتطوير امكانيات المجتمع، فالدول المتقدمة تتدخل في توفير مختلف الحلول لمشاكل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا ما أشار إليه "**أجاي شهيبر**"* فيؤكد على أن التنمية تتطلب دولة فعالة تستطيع أن تلعب دوراً محفزاً، وأن تشجع وتستكمل أنشطة الأفراد وأنشطة دوائر الأعمال الخاصة، وبالرغم من إشارته لفشل التنمية التي تشرف عليها الدولة كما يذكر، فإنه يقر بضرورة تدخل التنمية، إذ يرى أن حالات التدهور التي أصابت بعض الدول، أمثال: الصومال وليبيريا، تبين بوضوح تام العواقب التي تترتب على انعدام وجود الدولة، وتعد الحاجة لحكومة جيدة ضرورة حيوية لا يمكن بدونها تحقيق تنمية اقتصادية أو اجتماعية.[136]

إن وظائف الدولة غير الأقتصادية قد أتجهت لخدمة وظيفتها الأقتصادية والتي تفوقت على سائر وظائفها الأخرى، فلو تأملنا وظائف الدولة بشكل عام نجد أنها على الرغم من تنوعها فهي توجه لتحقيق النمو والتنمية الأقتصادية، والتي من ضمنها تحقق الاستثمار في رأس المال البشري من أجل والنمو الاقتصادي المستدام وعن طريق قيامها بوظائف وبطرق كثيرة، نذكر منها ما يلي :-

1-<u>الأستثمار في البحث والتطوير</u> :

ارتكز النمو الإقتصادي على الجانب التكنولوجي واعتباره كمحدد اساسي له في المدى الطويل، كما تم أبراز ذلك من قبل " سولو" (1957) و " رومر" (1990)، وجعلا من عمليات البحث والتطوير على درجة كبيرة من الأهمية لأي اقتصاد باعتبارها أحد المصادر الرئيسة للتكنولوجيا الجديدة، إذ تشتمل عمليات البحث والتطوير على الأعمال الإبداعية التي تقوم على أساس منهجي من أجل زيادة مخزون المعرفة والتطور، واستخدام هذا المخزون لابتكار استراتيجيات وعمليات جديدة .

وانطلاقاً من الأنشطة المختلفة لعمليات البحث والتطوير تساهم الجامعات والمراكز العلمية في تراكم المخزون العلمي والمعرفي للمجتمع من جهة، وإيضاً يوفر الدعم لتطور الكثير من عمليات الإبتكار والقدرة التكنولوجية التي تدعم تطور الإنتاجية بما يساهم في خلق ديناميكية على المدى الطويل في

---

* **"أجاي شهيبر":** كان مديرا للفريق الذي أعدَّ تقرير عن التنمية في العالم 1997، الصادر عن البنك الدولي.

([136]) أجاي شهيبر، الدولة في عالم متغير، مجلة التمويل والتنمية، العدد"3"، المجلد"34" سبتمبر 1997، ص17.

النمو الإقتصادي[137]، عن طريق ما ينتج عنها من مهارات ومعارف وطرق تشغيل مبتكرة ومنتجات جديدة تعتبر سبباً من اسباب بروزها كمصدر رئيسي لتطور النمو الاقتصادي المستدام، وذلك عبر قنوات مختلفة يمكن توضيحها فيما يلي :-[138]

- ❖ ان عمليات البحث والتطوير تجلب معها الإستخدام الأكفأ للموارد المتاحة عن طريق إنتاج سلع وخدمات جديدة .
- ❖ تشارك عمليات البحث والتطوير في عملية تكييف وتسريع ونقل فوائد التطور التكنولوجي من اقتصاديات العالم إلى النشاط الإقتصادي الداخلي .
- ❖ تساهم في زيادة الإنتاجية المحلية عن طريق التعلم المجسد في التكنولوجيات الجديدة والسلع والخدمات المستوردة والطرق الإنتاجية المستحدثة .

2-تطوير نظام التعليم :

يعد التعليم من أشهر مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري والتي تساهم بصورة مباشرة في تحفيز وتطوير النمو الاقتصادي المستدام بصورة اكبر من مساهمة رأس المال المادي، كون انتاجية العامل المتعلم تفوق بكثير أنتاجية العامل غير المتعلم، ويتيح التعليم عوائد كبيرة مستمرة من حيث الدخل وهو أهم عامل لضمان تكافؤ الفرص. وبالنسبة للأفراد، فإنه يعزز التوظيف والإيرادات والصحة والحد من الفقر، فعلى الصعيد العالمي هناك زيادة بنسبة 9% في ساعة الإيرادات مقابل كل عام إضافي من التعليم المدرسي، وبالنسبة للمجتمعات، فإنه يدفع النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ويحفز الابتكار ويدعم المؤسسات ويعزز التماسك الاجتماعي، وبالتأكيد فإن ضخ استثمارات ذكية فعالة نحو المواطنين أمر بالغ الأهمية لتنمية رأس المال البشري .[139]

وهذا ما أشار إليه "رومر" (2000) إلى أهمية المستوى التعليمي من خلال تكامله مع جانب الإبتكار في جميع مجالات الاقتصاد، وقد بين ذلك إيضاً برنامج الأمم المتحدة الأنمائي (UNDP)

([137]) Dominique Guellec and Bruno van Pottelsberghe de la Potterie: " R&D and Productivity Growth: Panel Data Analysis of 16 OECD Countries "، OECD Economic Studies No "33"، 2001، p105 .

([138]) Claudio Bravo Ortega and Álvaro García Marín : " Exploring the Relationship between R&D and Productivity; A country level study "، Central Bank of Chile، Working Paper، No 472، 2008، pp 1، 2 .

([139]) البنك الدولي (2019): تقرير عن التنمية في العالم 2019: الطبيعة المتغيرة للعمل، واشنطن، البنك الدولي، ص76 .

بأنه على مستوى العالم قد تم زياة معدل ومستوى التعليم الأساسي من 83% الى 88% خلال المدة (1999-2005)، وهذه الزيادة تفسر أهمية ذلك العنصر في عمليات النمو وتطويرها[140]، إن الكثير من الأبحاث والدراسات بينت التأثير الكبير لنوعية التعليم المتمثلة بسنوات التحصيل العلمي على تغيير عملية النمو الإقتصادي، وينبغي إيضاً ان يشمل تطوير نظام التعليم العمل على تحسين نوعية ذلك التحصيل العلمي وتطوير مختلف فروعه، وهناك محددين رئيسيين يعززان من أهمية تحقيق التطور الإقتصادي عن طريق التعليم في المدى الطويل وهما:-

- **تراكم رأس المال البشري** : أن ابرز الأشياء التي تعاني عندما تتداعي الأمور هو رأس المال البشري، ففي كثير من الأحيان تمنع أجيالاً بأكملها من تحقيق إمكاناتها وتطلعاتها نتيجة الحروب، على سبيل المثال ما بين العامين (2011 و 2017) بسبب الحرب ترك ما يقارب 4 ملايين طفل سوري مدارسهم ، وقد لايمكن تعويض الكثير منهم ما فاتهم من سنوات تلك الدراسة[141]، والشكل (8) يوضح تراكم رأس المال البشري وماله من دور في النمو الاقتصادي المستدام .

شكل (8)

تراكم رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي المستدام

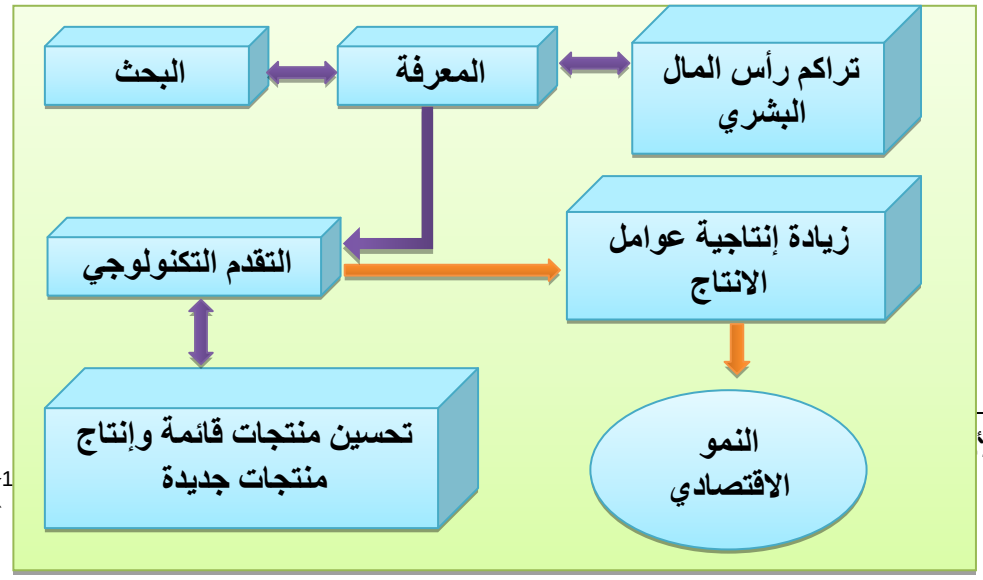

([140]) برنـامج الأ

([1]

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على : مجدي الشوربجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، الملتقى الدولي، جامعة الشلف، الجزائر، 2011 .

❖ **دعم النظام التكنولوجي :** ان عملية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام تعتمد بصورة اساسية على التكنولوجيا الحديثة وحداثة التقدم التكنلوجي الذي يرتبط بدرجة وثيقة وايجابية على مستوى الاقتصاد مع تراكم رأس المال البشري وأستثمارها ، وكي تستفيد المجتمعات من الإمكانات التي توفرها التكنلوجيا فأنها بحاجة الى تطور أجتماعي جديد يتركز على ضخ المزيد من الأستثمارات في رأس المال البشري وكذلك تعميم الحماية الاجتماعية بصورة تدريجية[142]، ويمكن تلخيص ابرز الاختلافات بين الدول النامية والمتقدمة فيما يخص الاختلاف في آليات التقدم التكنلوجي، وكما في الجدول(1) الآتي :

جدول (1)

الأختلاف في آليات التقدم التكنولوجي بين الدول المتقدمة والنامية

عناصر المقارنة	الدول المتقدمة	الدول النامية
سبل تحقيق التقدم التكنلوجي	القيام بالابتكارات التكنلوجية وانشطة البحث والتطوير	نقل وتقليد التكنلوجيا الواردة من الدول المتقدمة وتوطينها داخل الدولة
مصادر التقدم التكنلوجي بالدولة	المؤسسات والشركات الكبرى التي تقوم بعمليات البحث والتطوير المختلفة	الشركات والمؤسسات القادرة على استيراد وتقليد التكنولوجية الحديثة من الدول المتقدمة
اسباب السعي الى تحقيق التقدم التكنلوجي	تحقيق الريادة التكنولوجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي	تلبية الاحتياجات الاساسية لتحقيق النمو الاقتصادي داخل الدولة
مدى توفر الموارد	ارتفاع حجم الموارد المادية والبشرية	انخفاض حجم الموارد المادية والبشرية اللازمة

([142]) World Development Report ،2019، P4 .

اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي	التي توجهها الدولة لتحقيق التقدم التكنولوجي	لتحقيق التقدم التكنولوجي وارتباطها بالوضع الاقتصادي والسياسة المتبعة ضمن الدولة
بيئة العمل المؤثرة على التقدم التكنولوجي	تتوافر نظم قوية لحماية وتنظيم عملية الابتكار التكنولوجي	معظمها تفتقر الى النظم المحفزة للابتكارات

المصدر: محمد سيد ابو السعود، الامكانات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول النامية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، السنة التاسعة، العدد"25"، 2010، ص5 .

وهذا ما يجعل الدولة الأكثر تقدماً من الناحية الأقتصادية بمستويات اعلى ضمن المنافسة الدولية، فالشركات التي تمتلك نسبة أعلى من العمال المتعلمين يصبح أداؤها أفضل مع الابداع والابتكار، والأفراد الذين يتمتعون برأس مال بشري أقوى يحصدون من التكنولوجيات الجديدة عوائد اقتصادية أعلى تمكنهم من الوصول الى معدلات نمو مرتفعة واكثر استدامة، في حين عندما تواجه التكنولوجيا المهمة رأس مال بشري غير ملائم، فقد يتعرض النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم الى تقويض وتدهور بما لا يحمل عقباه .

3-دعم وأستقطاب المواهب البشرية :

ويتم ذلك عن طريق تحفيز الأفراد الذين يمتلكون مواهب وخبرات تفوق اقرانهم في النشاط الأقتصادي، وأختبارهم وتوفير لهم الدعم اللازم لتطوير مايمتلكون من مواهب وافكار جديدة والاستفادة منها في تحقيق ميزة تنافسية على مستوى المنشآة بصور خاصة والمجال الأقتصادي بصورة عامة بما يمكن من الوصول الى نتائج مرتفعة من المهارات التي لا غنى عنها في عملية للنمو .

هذا وان في العديد من البلدان باتت العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي تشكل علاقة محددة بين متغيرين، اي انها علاقة استثمار في رأس المال البشري بما يساهم في زيادة معدلات التنمية البشرية وتحسين مستويات النمو الاقتصادي وبناء أفراد قادرين على مواجهة التحدي للانتقال من الاقتصاد المبني على الموارد الطبيعية الى الاقتصاد المبني على المعرف والتقدم، وهذا ما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي المستدام .[143]

وللتوصل إلى التنمية المتكافئة في العالم يلزم ذلك إيجاد قوة عاملة متعلمة كونه أمر في غاية الأهمية في حلبة المنافسة بين الأمم، فإذا أرادت دولة تنشيط حركة التنمية فعليها أن تواجه تحديات إنتاج ثروة بشرية على مستوى عال من المعرفة والحرص على الالتزام ببناء الموارد البشرية، لتشجيع

([143]) P، Pritchett، L، Has Education had A Growth Payoff in the North Africa Working Paper Seines1999، No. 18، The World Bank، December، P2 .

ثمرات الإنتاج والنمو الاقتصادي وزيادة فرص العمالة، فضلاً عن إعادة توزيع الدخل في اتجاه خفض التباين ومن ثم خفض معدلات الفقر.

4-القيام بالوظائف الاقتصادية والاجتماعية الأساسية اتجاه المجتمع :

يقع على عاتق الحكومة وظائف ومسؤوليات كبيرة وفي مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما تلك التي تتعلق بجمع لموارد إضافية للأستثمار في رأس المال البشري وتعزيز الأحتواء الاجتماعي، إذ من المرجح أن تتحمل الموازنة العامة ما بين 6% و8% من إجمالي الناتج المحلي هي تكاليف للاستثمارات في رأس المال البشري والحماية الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك العاملون الصحيون المجتمعيون في بعض البلدان النامية والفرص الانتاجية للشباب وهذا بحد ذاته هدف طموح .[144]

ويجب أن نأخذ بالحسبان أن رأس المال البشري لا ينحصر في إدارة المعرفة للمؤسسات والمنشآت، بل هو مفهوم يصل إلى الاقتصاد الكلي، ومن هنا كان منطلق البنك الدولي في وضع مشروع رأس المال البشري لتقييم الاقتصاد الكلي المستقبلي لدول العالم، وأن الاهتمام العالمي برأس المال البشري في تزايد مطرد فقد جاء في تقرير التنمية في العالم لعام 2019 الصادر عن البنك الدولي، أن الحكومة ينبغي عليها وضع ثلاثة حلول لبناء فرص وظيفية وزيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات العامة، فضلاً عن الوظائف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لها في ظل التحولات العالمية، وهذه الحلول هي :- [145]

- الاستثمار في رأس المال البشري وخاصة في الفئات المحرومة، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لتنمية المهارات الجديدة التي يزداد الطلب عليها في سوق العمل، مثل المهارات الإدراكية والسلوكية الاجتماعية عالية الترتيب.

- تعزيز الحماية الاجتماعية لضمان التغطية الشاملة والحماية التي لا تعتمد بشكل كامل على العمالة الرسمية بأجر.

- زيادة تعبئة الإيرادات عن طريق تحديث النظم الضريبية عند الحاجة، لإتاحة مساحة في الموازنة لتمويل تنمية رأس المال البشري والحماية الاجتماعية .

([144]) World Development Report ،2019، P11 .

([145])تقرير عن التنمية في العالم 2019، مصدر سابق، ص19 .

نلاحظ مما سبق مكانة الدولة في تحمل وظائفها اتجاه المجتمع فإن لها الأثر المهم في تعزيز الاستثمار البشري والذي ينعكس بشكل ايجابي على الوظائف الاقتصادية وتوفير البنى الاساسية وتحفيز النمو الاقتصادي، وكما مبين في المخطط ضمن الشكل (9).

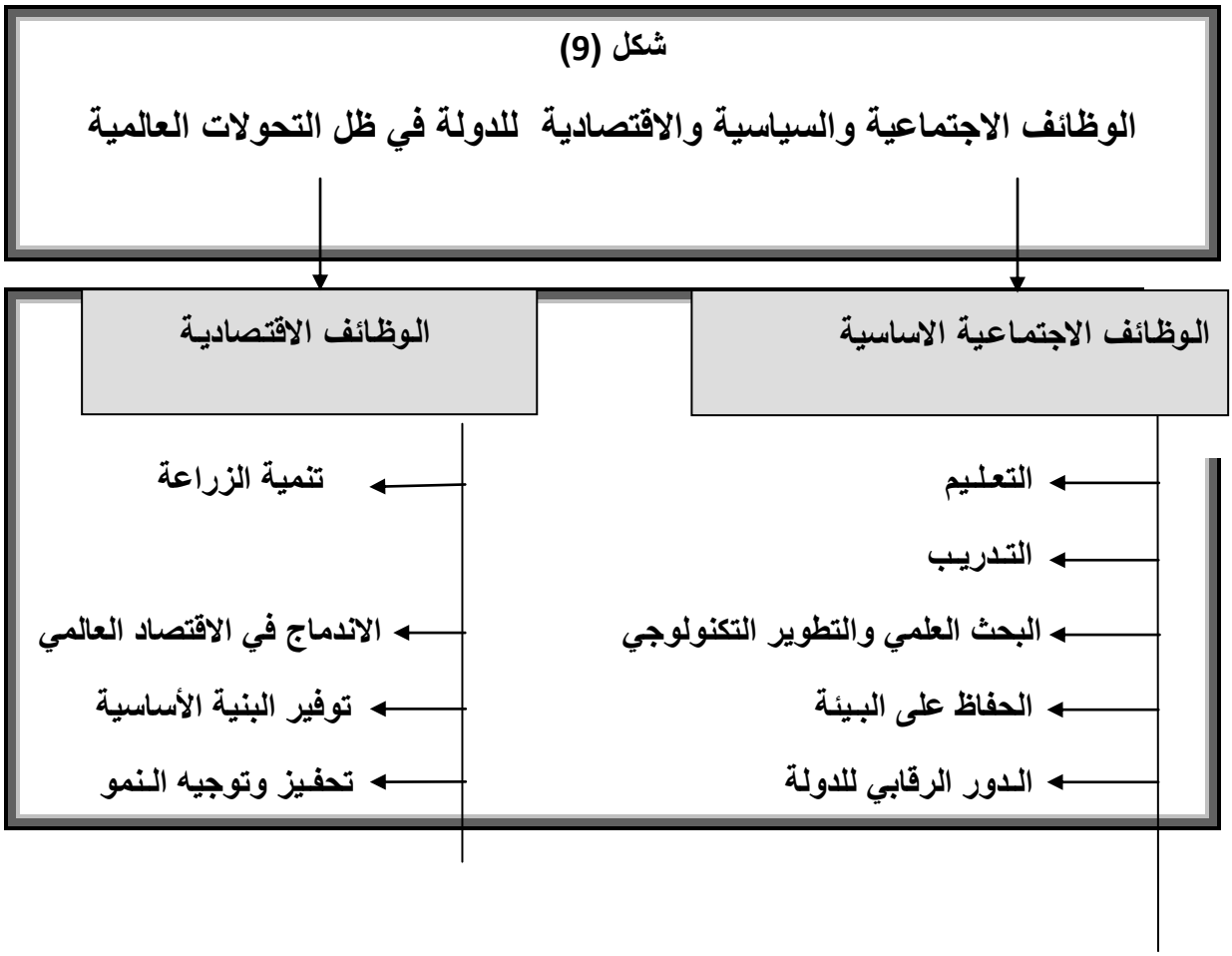

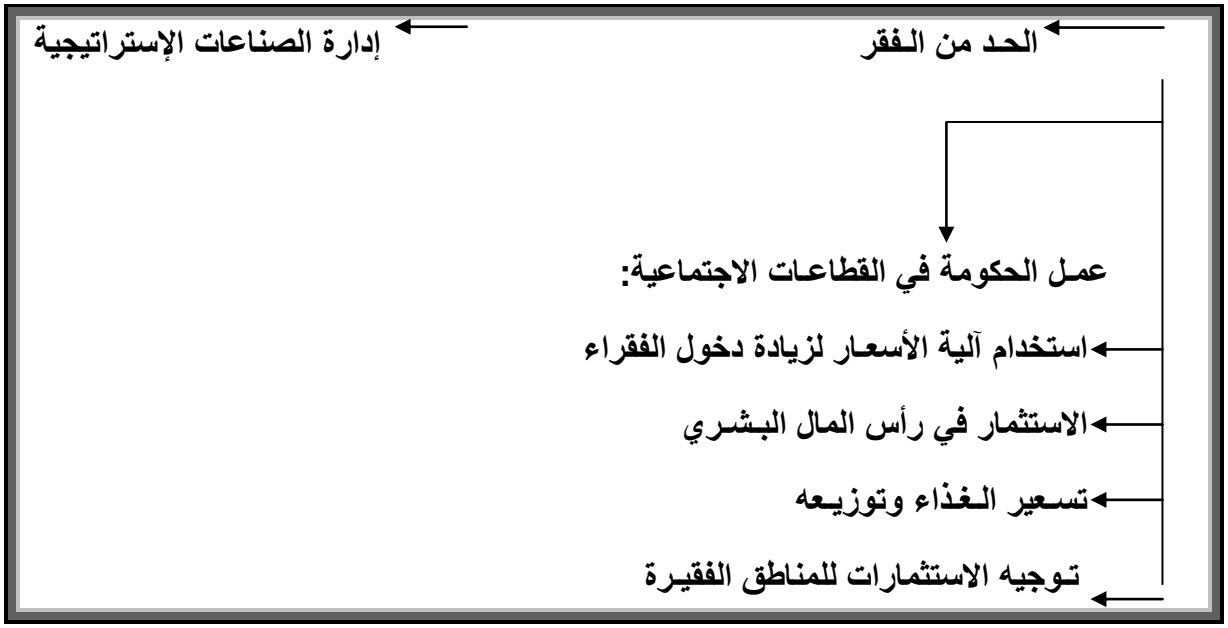

المصدر: من أعداد الباحث بالأعتماد على : سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، 2000، ط1، مجلد"1"، ص 69.

5-إصلاح الفساد من اجل استدامة النمو الإقتصادي :

تعد مسألة النمو والتنمية من أهم الموضوعات المطروحة في الساحة الاقتصادية، وان الفساد هو أحد الجوانب المهمة لمواجهتها، مع أنه ليس الوحيد على الإطلاق، ولأنه يحدث أثاراً اقتصادية واجتماعية سلبية تخلف وراءها مشاكل حقيقية تؤثر بالمجتمع والدولة والاقتصاد معاً، وتبين معظم الدراسات أن للفساد آثار سلبية كبيرة على كل من الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فهو يضعف الحافز على الاستثمار والنشاط الإنتاجي، فضلاً عن أثره السلبي في استنزاف الموارد واختلالات في البنى الاساسية التي ترتكز عليها التنمية، وبالنتيجة انخفاض النمو الاقتصادي وفشل جهود التنمية .[146]

وفي كثير من النظم الفاسدة تشرع الانظمة والسياسات ليس بهدف تحسين الواقع الاقتصادي بل ليتم تمرير انظمة وسياسات تفيد المصالح الشخصية للاقارب أو الاشخاص الذين يقدمون الريع للمسؤولين الحكوميين الفاسدين دون النظر إلى الصالح العام، بما يؤدي إلى اعاقة جهود التنمية

---

[146] نوار دهام الزبيدي، الإجراءات التشريعية لمكافحة الفساد، مجلة المستقبل، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، العدد(2)، كانون الثاني ، 2006، ص100 .

الاقتصادية في البلد[147]، وبما أن الفساد يشكل تهديداً كبيراً للنمو وللتنمية ، إذاً تحتاج تقارير التنمية البشرية الى البحث عن الكيفية التي يزيد فيها الفساد الفقراء فقراً، حيث أعرب (40%) من المجيبين ذوي المداخيل المنخفضة عن اعتقادهم بأن الفساد يؤثر بقوة في حياتهم ، وهذا ما أكدته نتائج مقياس الفساد العالمي في عام 2003 أن الفقراء هم أشد المتضررين من الفساد، وبين تقرير صادر عن الأتّحاد الأفريقي إن الفساد يكلف الاقتصاديات لأفريقية أكثر من (148) مليار دولاراً سنوياً أي ما يساوي (25%) من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، وهذا الرقم يشمل كلاً من التكاليف المباشرة وغير المباشرة للفساد .

وتكمن خطورة الفساد فيما يرتبه من آثار وخيمة على كل من مسيرة النمو المستدام واصلاحه، وبما أن لكل نظام تعليمي متطلبات مادية، من أجل مواصلة المسيرة التعليمية، وغالباً ما تكون الحكومة هي المسؤولة ، فقد أثبتت التجارب بأن الأموال التي تخصصها الحكومات لا تصل بشكل كامل إلى المدارس لتحقيق الأهداف المنشودة بسبب الفساد المالي، وهذا ما يجعل نتائج الإنفاق على التعليم تكاد تكون ضعيفة في كثير من الدول .

ولابد من الإشارة إلى أنه على الحكومات السعي بجد لفرض الشفافية والمساءلة على مفاصل عملها جميعاً بدءاً بأعلى مستويات الهرم السياسي ونزولاً إلى قاعدته من أجل إنجاح عملية النمو الاقتصادي واستدامته .

---

[147] محمد جاسم عواد، الفساد الاقتصادي في دول مختارة مع التركيز على العراق للمدة (2003 - 2007)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة، العراق، 2009، ص 30.

الفصل الثاني

الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية

تمهيد :

تعد المملكة العربية السعودية اقتصاد قائم على النفط مع سيطرة الحكومة القوية على الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، وتصنف السعودية كأكبر مصدر للنفط، تؤثر تأثيراً قيادياً في أوبك، ويمثل قطاع البترول حوالي 90% من إيرادات الموازنة العامة للمملكة، و42% من الناتج المحلي الإجمالي، و80% من عائدات التصدير تأتي من إيرادات الصادرات المتأتية من بيع النفط، تكتسب التطورات في سوق النفط العالمية أهمية محورية للآفاق الاقتصادية .

ان الاستثمار في رأس المال البشري أصبح العنصر الفعال في تمكين الاقتصاديات من المنافسة العالمية، وان نجاح السياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية أدى الى ان يحقق الاقتصاد تراكماً كبيراً من رأس المال البشري الذي هو عمود التنمية وجوهرها، فقد أولت المملكة عناية خاصة بالتعليم، واستخدامات اعتمادات مالية كبيرة في مجال العلوم والتقنية، حتى المجالات الإنسانية تم دعمها ايضاً بواسطة القطاع الخاص، وتم استقدام خبرات اجنبية في مستويات التعليم العالي والتقني كافة لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية وهو يشارك في رفع مهارة قوة العمل .

ومن أجل الاطلاع على أثر الاستثمار البشري في الاقتصاد السعودي تم تقسيم الفصل على النحو الاتي:

المبحث الأول : تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية .

المبحث الثاني : تحليل واقع مؤشرات رأس المال البشري في المملكة العربية السعودية .

المبحث الثالث : قياس أثر مؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي المستدام في المملكة

العربية السعودية .

(المبحث الأول)

تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية

اولاً // لمحة عن تطور الاقتصاد السعودي :

يعد الاقتصاد المملكة العربية السعودية، اقتصاداً ريعياً بامتياز ويمتلك من الاحتياطيات النفطية كميات كبيرة جداً، وتعد المملكة الأولى من حيث كميات الإنتاج من حيث الاحتياطي النفطي بعد فنزولا، اي ما يعادل (33%) من انتاج اوبك و (12.4%) من الانتاج العالمي البالغ 95.195 مليون برميل ، وتميز حقولها النفطية بغزارة الإنتاج وتوفر مختلف الأنواع النفطية في أراضيها من الخفيف العالي القيمة في السوق الدولية الى النفط الثقيل جداً والواطئ القيمة في السوق نفسه ، كما ويصنف النفط السعودي بتدني تكاليف الاستخراج للبرميل الواحد بسبب انبساط أراضيه إذ تقدر كمية الاحتياطي النفطي بالمملكة بـ (297.7) مليار برميل عام 2018 وبنسبة (17.1%)[148] من الاحتياطات المؤكدة عالمياً، تقدر اجمالي ثروتها الطبيعية (34.4) ترليون دولاراً لغاية 2016، وهي ضمن مجموعة العشرين الاغنى في العالم وتحتل المرتبة السابعة، وتحتل المرتبة الخامسة من الاحتياطيات الغاز الطبيعي وثالث منتج للنفط في العالم إذ تنتج (11.832) مليون برميل يومياً، وأكبر مصدر للنفط بعد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية ويقدر بـ(7.4) مليون برميل يومياً[149]، إذ ينفرد اقتصاد المملكة العربية السعودي بالعديد من الخصائص سواء من حيث خصوصية موارده الاقتصادية من ناحية الكم والكيف، أو من حيث الخطط الاقتصادية والسياسات التنموية التي عرفها في العقود الماضية، وهو ما يعكس هيكلة اقتصادية خاصة والتي يعد انتاج النفط وتصديره جزءاً مهماً منها[150]، أن التوسع السريع الذي حصل في مختلف القطاعات الاقتصادية وتمويل مختلف عمليات الاستثمار داخل المملكة، يعود بالدرجة الاولى إلى قطاع النفط.

هذا وقد تمكنت المملكة من تحقيق إنجازات في مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام جميعهاً، وشارك في تعزيز تلك الإنجازات الإعداد الكفوء لمتطلبات النمو الاقتصادي على مدار الخطط التنموية، ضماناً لتواصل العمل التنموي واستمراريته، مع التركيز على قطاعات التنمية

([148]) اقتصاد المملكة العربية السعودية. المعرفة m.marefa.Arg المصدر الرئيسي للبيانات CIA World.Fact book.

([149]) https://www.Saudiaramco.com.

([150]) كورنيليوس فشهاكر وآخرون، المملكة العربية السعودية : قضايا مختارة، التقرير القطري رقم 13/230 الصادر عن صندوق النقد الدولي ، 24 يونيو، 2013، ص186.

البشرية[151]، فضلاً عن نجاحها في زيادة معدلات فرص العمل والنمو الاقتصادي، وتطوير المشروعات المرتبطة بالهياكل الأساسية[152]، إذ ركزت عمليات تنمية رأس المال البشري في الاقتصاد السعودي على تعزيز فاعلية القطاعات غير النفطية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، إذ حققت نجاحاً ملحوظاً عن طريق زيادة مشاركاتها في الناتج المحلي الإجمالي الى (71.5) خلال أكثر من ثلاثة عقود ونصف مضت، بعد ان كان اسهامها (51%)، وهذا ما دفع إلى اتخاذ العديد من الاجراءات في هذا الشأن من أجل تطوير بالطاقات البشرية الوطنية والنهوض بها لتتناسب مع متطلبات التطور للاقتصاد السعودي، الامر الذي مكن الاقتصاد السعودي من التضاعف أربع مرات منذ عام (1990)، وشهد إقامة مدن اقتصادية طموحة تعزز من النمو والتوسع الاقتصادي مستقبلاً[153]، فضلاً عن ذلك نظمت المملكة بمشاركة شركة أرامكو السعودية عن طريق مؤسسة الملك عبد العزيز لرعاية المواهب، معرض الابتكار السعودي الأول "ابتكار 2008" الذي عقد في مارس – إذار 2008، ضمن شعار "تنمية الابتكار لخدمة التنمية" ، وأفرز المعرض العديد من الاختراعات والتي زاد عددها على (60) اختراع ما بين طبية وإلكترونية، ومن اهدافه تنمية الابتكارات والاختراعات الوطنية وتقديرها وإبرازها واستثمارها والسعي إلى توجيه المواهب والأفكار التوجيه السليم وتوطين التكنولوجيا والمعرفة واستثمارها لتحقيق وتمهيد الطريق لتحقيق مختلف الأهداف للمملكة[154].

ثانياً // تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام :

تواصل المملكة العربية السعودية تنفيذ برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 ، وتتبنى في إطار ذلك سياسات اقتصادية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وضمان استدامته، مع التركيز على نمو الناتج غير النفطي، كما أنها تواصل العمل لتحسين جودة الخدمات العامة، وتعزيز الإنفاق الاجتماعي، ورفع كفاءة وفاعلية الإنفاق الحكومي بما يسهم في تعظيم مستوى الإنتاج وتوفير فرص العمل، فضلاً عن تعزيز مكانة الاقتصادي الوطني[155].

([151]) وزارة الاقتصاد والتخطيط وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، الاهداف التنموية للألفية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص16.

([152]) وزارة الاقتصاد والتخطيط، منجزات خطط التنمية- حقائق وأرقام، الرياض، السعودية، 2012، ص5 .

([153]) عبد الحفيظ محبوب، السعودية والهند: اتجاه نحو شراكة استراتيجية، مجلة آراء الخليج- مركز الخليج للأبحاث، العدد 67، أبريل 2010، ص52.

([154]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2009، مصدر سابق، ص75-76.

([155]) صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، الاصدار الحادي عشر- ابريل، 2020 ، ص52 .

1- الناتج المحلي الإجمالي :

يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أحد أهم المؤشرات التي تعكس أداء الاقتصاد القومي، إذ يعبر معدل نموه عن مستوى النمو الاقتصادي المتحقق خلال مدة زمنية معينة تقدر بسنة عادةً، وهو ما يشير الى أهمية دراسته كأحد مؤشرات النمو الاقتصادي، خاصة في ظل التغيرات العديدة التي قامت بها الحكومة السعودية في الآونة الأخيرة، والتي كان لها تأثيرات متعددة على الوضع الاقتصادي، والهدف من دراسته وبيان مشاركة القطاعات الاقتصادية في تكوينه هو إمكانية تحديد المحرك الرئيس لنمو الاقتصاد المحلي، وبالتالي التعرف على القطاعات الرائدة في نسبة مساهمتها للنشاط الاقتصادي، مما يشارك في معرفة أساس النمو المتحقق ومدى اعتماده على قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة مرتفعة.

ولغرض الوقوف على تطور الاقتصاد السعودي، لابد من ملاحظة تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي، التي تتضمن الناتج المحلي الإجمالي، إذ يلاحظ من خلال الجدول (2) والشكل (10)، ان الناتج المحلي الإجمالي حقق نمو متزايد وبشكل متباين خلال المدة (2004–2008) ويعزى ذلك للتحسن في القطاع النفطي والبيئة المحلية، وتعجيل الإجراءات الإصلاحية، ونمو الموجودات الأجنبية التابعة لمؤسسة النقد العربي السعودي، وزيادة السيولة في السوق والنمو القوي للقطاع الخاص، فضلاً عن ارتفاع ربحية الشركات خلال عام (2005)[156]. ويبقى الاقتصاد السعودي معرض للتقلبات التي تطرأ على أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، الأمر الذي يسهم النمط المتقلب للنشاط الاقتصادي، حيث أدى استمرار الارتفاع الكبير وغير العادي في كل من أسعار النفط والإنتاج إلى نمو كبير في الاقتصاد خلال عام 2005 مقارنة بعام 2004، حيث يعود ذلك إلى الأسباب التي ذكرناها سابقاً، فضلاً عن زيادة الأنشطة الاستثمارية في الاقتصاد المحلي للسعودية.

جدول (2)

الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في السعودية للمدة (2004–2019)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دولاراً)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج (الف دولاراً)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج
2004	258.74	***	11.484	***

[156]) KHALID H. AL-QUDAIR, The Relationship between Government Expenditure and Revenues in the Kingdom of Saudi Arabia: Testing for Co integration and Causality, College of Administrative Sciences, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia, 2005, Vol, 19, No.1, PP32-33.

2005	328.46	26.95	14.069	22.51
2006	376.90	14.75	15.605	10.92
2007	415.96	10.36	16.667	6.81
2008	519.80	24.96	20.157	20.94
2009	429.10	-17.45	16.095	-20.15
2010	528.21	23.10	19.163	19.06
2011	671.24	27.08	23.655	23.44
2012	735.98	9.64	25.208	6.57
2013	746.65	1.45	25.413	0.81
2014	756.35	1.30	25.214	-0.78
2015	654.27	-13.50	21.180	-16.00
2016	644.94	-1.43	20.289	-4.21
2017	688.59	6.77	21.114	4.07
2018	786.52	14.22	23.539	11.49
2019	792.97	0.82	23.174	-1.55

المصدر: بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=SA

شكل **(10)**

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دولاراً)

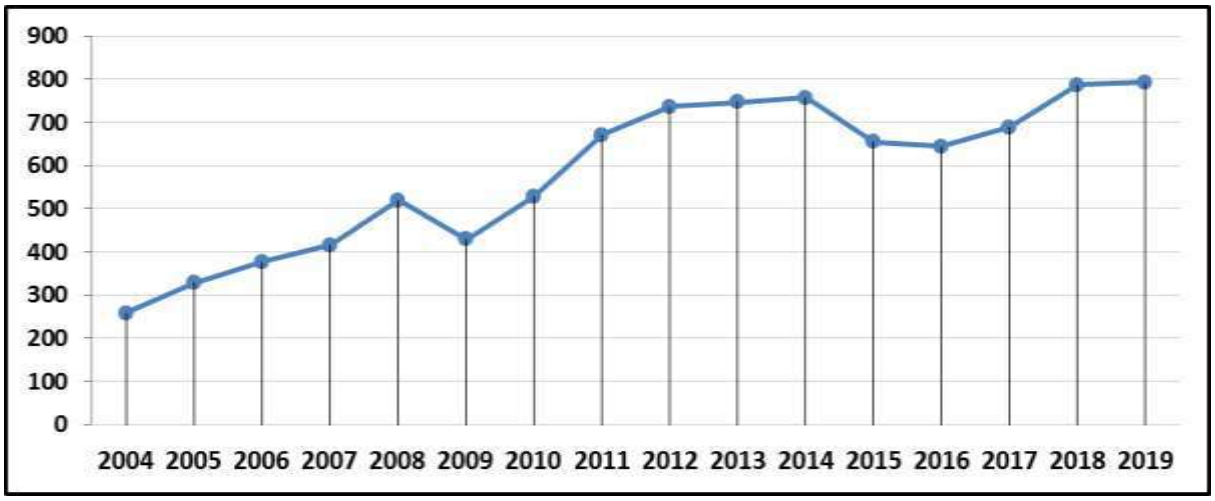

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك

الدوليhttps://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP

إما في عام 2009 حقق الاقتصاد السعودي معدل نمو سالب بلغ (17.45%) وهذا نتيجة الازمة العالمية التي إصابة الولايات المتحدة الامريكية وانتقلت اثارها الى الاقتصادي العالمي وانعكاسها المالية على أسعار النفط والطلب عليه، ثم حقق تعافي بعد ذلك ليحقق نمو موجب بلغ نحو (23.1%) في عام 2010 و (27.08%) في عام 2011، بعد ذلك بدأ الاقتصادي السعودي يحقق معدلات نمو موجبة ولكن بشكل منخفض حتى عام 2014، إذ حقق معدل نمو سالب بلغ نحو (-13.5%) نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية بشكل كبير خلال هذه المدة وايضاً في عام

2016، إلا ان الاقتصاد السعودي تمكن من تسجيل معدل نمو موجب بلغت نسبته نحو (6.77%) في عام 2017 بعد أن سجل انكماشاً في عام 2016، ويعزى هذا التعافي بشكل رئيس إلى قطاع النفط، الذي ارتفع بنسبة (2.9%) إذ يشارك بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ومن ناحية أخرى واصل القطاع غير النفطي نموه بنسبة بلغت (7.1 %) مقارنة بنسبة (1%) في العام السابق. وعلى الرغم من تعافي النمو الاقتصادي، استمرت عوائد الشركات المدرجة في الانخفاض وارتفع عدد الشركات التي سجلت خسائر، غير أن انخفاض نسبة القدرة المالية في القطاعات جميعا شارك في تخفيف المخاطر الناتجة عن الضعف النسبي في أداء الشركات[157].

وقد سجل الاقتصاد السعودي انتعاشاً ملحوظاً مدعوماً بقطاع النفط في عام 2018، إذ ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو (14.22%) مقارنة بالعام الماضي الذي بلغ نحو (6.77%)، أما في 2019 حقق معدل نمو طفيف بلغ نحو (0.82%).

يلاحظ ان النمو الاقتصادي في المملكة السعودية يتسم بالتقلب الواضح، وهو ما يعكس الحقيقة التي اتبعت حتى اليوم، وهي أن استراتيجيات النمو لم تؤمن للاقتصاد السعودي التنويع القطاعي اللازم، الذي يؤمن للاقتصاد الوطني فرص النمو المستقر للناتج الحقيقي، ويقلل من اعتماده على القطاع النفطي.

أما على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ انه في معظم المدة (2004–2019) حقق معدلات نمو موجبة، إلا في حالات قليلة لاسيما في عام 2009 حقق معدل نمو سالب بلغ (20.15%) وهذا نتيجة الازمة العالمية وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب اعتماده بشكل كبير على القطاع النفطي، فضلاً عن ذلك حقق معدلات نمو سالبة بلغت (0.78%) ، (16%) ، (4.21%) في الأعوام 2014 و 2015 و 2016 على التتابع ويعزى ذلك الى الانخفاض الذي حصل في أسعار النفط الخام العالمية خلال هذه المدة.

اما الأعوام 2017 و 2018 فقد نمى متوسط نصيب الفرد الى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (4.07%، 11.49%) على التتابع وذلك نتيجة النمو الحاصل في القطاع الخاص، إلا ان متوسط نصيب الفرد عاد للانخفاض بمعدل نمو سالب عام 2019 بنسبة (1.55%).

---

[157]) صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، مصدر سابق، ص52.

2- هيكل الناتج المحلي الاجمالي :

شهد الاقتصاد السعودي منذ 2016 تغيرات هيكلية كبيرة على مستوى الأنشطة الاقتصادية مما أدى الى تحول اقتصادها من ذات نشاط بسيط يرتكز على نشاط صيد الأسماك والزراعة والرعي الى اقتصاد يرتكز على استخراج النفط الخام والغاز والتي تعتمد عليها بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تكون بنية الاقتصاد السعودي[158]، إذ تعد السعودية البلد العربي الوحيد صاحب التأثير الطوعي على سوق النفط الخام العالمية، إذ يشار لها على انها "المنتج المتمم" في العالم، وذلك لأنها تتميز بنفوذها الواسع و تعد من أكبر الدول من حيث الإنتاج والاحتياط النفطي في العالم، ولها القدرة على المناورة في زيادة وخفض الإنتاج بشكل طوعي، فضلاً عن ذلك، فإنها عضو مؤسس ضمن منظمة الدول المنتجة والمصدر للنفط (أوبك) وكذلك (اوابك)[159].

من دون شك أن الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي مثله مثل الاقتصاديات الأخرى يرتبط نموه بتطور أداء مختلف القطاعات، والجدول (3) يوضح نسبة مشاركة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004–2019)، وبتحليل معطيات الجدول السابق، يمكن تحليل نسبة مشاركة كل قطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، إذ نلاحظ انه في تزايد مستمر على الرغم من التذبذب الحاصل في أسعار النفط الخام، وان القطاع النفطي يسهم بالجزء الأكبر في تكوين بنية الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي.

جدول (3)

نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في السعودية

السنة	القطاع الزراعي %	القطاع الصناعي %	القطاع الخدمي %
2004	3.90	51.65	44.45
2005	3.22	57.37	39.41
2006	2.95	58.3	38.75
2007	2.77	58.27	38.93
2008	2.32	62.66	35.02
2009	2.85	50.02	47.13

[158]) شيلان صباح الشيراوني، سياسات تسعير المنتجات النفطية في أسواق اقطار عربية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2002، ص49.

[159]) ميثم خضير جواد اليساري، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية السعودية والعراق للمدة (1990-2012)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2016، ص70.

43.56	53.8	2.64	2010
38.41	59.42	2.17	2011
39.52	58.4	2.08	2012
42.79	55.05	2.16	2013
45.98	51.79	2.23	2014
58.75	38.63	2.62	2015
60.75	36.56	2.69	2016
57.61	39.86	2.53	2017
53.38	44.4	2.22	2018
55.84	41.93	2.23	2019

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء، الحسابات القومية السعودية .

شكل (11)

نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في السعودية

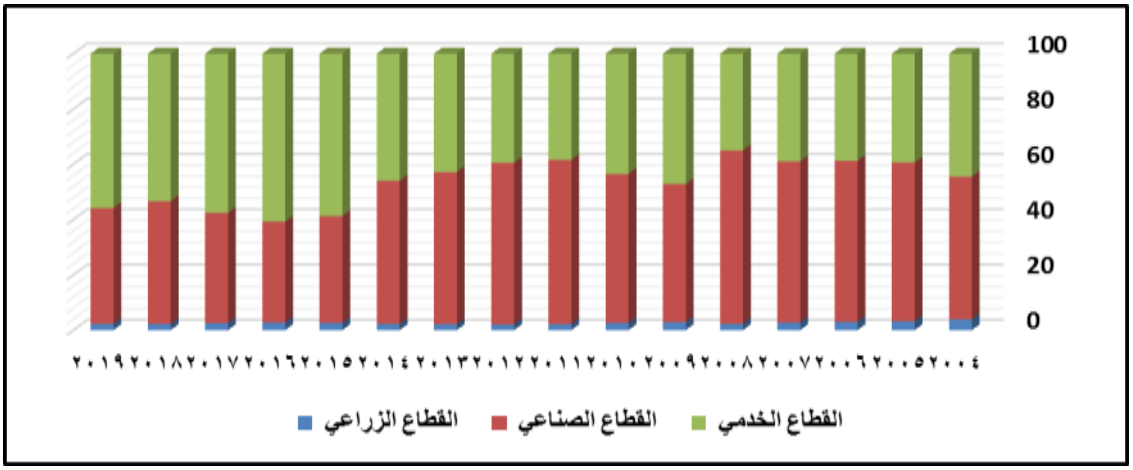

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء، الحسابات القومية السعودية .

ففي عام 2008 بلغت نسبة مشاركة القطاع الصناعي (المتضمن القطاع النفطي) (62.66%) وهي أعلى نسبة خلال مدة الدراسة (2004-2019) يتفوق على القطاعين الزراعي والخدمي، بالمقارنة على ما حققه القطاع الصناعي عام 2004 إذ بلغت نسبة مشاركة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي بنحو (51.65%) الا انه انخفضت نسبة مشاركة ذلك القطاع عام 2009 أذ بلغت نسبة مشاركته (50.02%) ويعود ذلك الى انخفاض نسبة مشاركة القطاع النفطي حيث بلغ (37.39%) فضلاً عن زيادة مشاركة القطاع الخدمي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنحو (47.13%) اما القطاع الزراعي فكانت نسبته (2.85%).

اما عام 2011 فقد ارتفعت نسبة مشاركة القطاع الصناعي بنسبة مشاركة بلغت (59.42%) ويعود هذا الارتفاع الى زيادة مشاركة القطاع النفطي حيث بلغ (47.29%) وقد انخفضت نسبة مشاركة القطاع الخدمي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنحو (38.41%) وكذلك انخفاض

مشاركة القطاع الزراعي فكانت نسبته (2.17%)، وفي عام 2016 انخفضت نسبة مشاركة القطاع الصناعي بنسبة مشاركة بلغت (36.56%) وهي أدنى نسبة خلال مدة الدراسة (2004–2019) ويعود ذلك لقصور مشاركة القطاع النفطي حيث بلغ (21.60%) وهي الأقل خلال مدة الدراسة فضلا عن تفوق القطاع الخدمي حيث حقق نسبة مشاركة كبيرة بلغت (60.75%) ، وارتفاع مشاركة القطاع الزراعي بنسبة (2.69%).

ويلاحظ من الجدول السابق ان المدة الممتدة من عام 2004 وحتى عام 2014 تفوق قطاع الصناعة على بقية القطاعات الأخرى لاسيما قطاع الزراعة وقطاع الخدمات، اما المدة من عام 2015 وحتى نهاية المدة عام 2019 نلاحظ تفوق قطاع الخدمات على بقية القطاعات الأخرى (الزراعة والصناعة) وبالأخص على الصناعة، ويعود السبب في ذلك الى قصور مشاركة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في السعودية ويعود لاسباب عدة منها انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية مما دعى منظمة اوبك والاعضاء فيها ومنهم السعودية الى تخفيض كميات الانتاج في سوق النفط العالمي وقد القى بظلاله على الناتج المحلي الاجمالي في السعودية .

ثالثاً // بعض مؤشرات تقييم الاستقرار الاقتصادي :

1- معدل البطالة في السعودية:

يلاحظ من جدول (4) ان نسبة البطالة في المملكة العربية السعودية بلغت (17.9%) عام 2004 حيث كانت النسبة الأكبر للفئة العمرية (15–24) من البطالة للإناث والتي بلغت (13.4%) اما نسبة الذكور فقد بلغت (4.5%) اما نسبة البطالة الى السكان في سن العمل فقد قدرت بنحو (27.85%).

جدول (4)

مؤشر البطالة في المملكة العربية السعودية للمدة (2004- 2019)

السنة	المعدل الاجمالي للبطالة حسب الجنس			نسبة التشغيل إلى عدد السكان، الشريحة العمرية 15–24، إجمالي (%)
	إناث	ذكور	الاجمالي	

27.85	17.9	4.5	13.4	2004
27.45	18.7	4.6	14.1	2005
27.15	19.4	4.7	14.7	2006
26.83	19.5	4.2	15.3	2007
26.56	18.1	3.6	14.5	2008
26.06	19.4	3.5	15.9	2009
25.72	20.8	3.4	17.4	2010
25.43	22.5	3.3	19.2	2011
25.15	24	2.7	21.3	2012
24..71	23.5	2.8	20.7	2013
24.33	24.4	2.8	21.6	2014
23.28	23.8	2.4	21.4	2015
22.32	23.6	2.5	21.1	2016
20.27	26.2	3.3	22.9	2017
20.42	25.5	2.9	22.6	2018
20.39	23.5	2.2	21.3	2019

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء، الحسابات القومية السعودية .

شكل (12)

معدل البطالة في السعودية للمدة 2004–2019

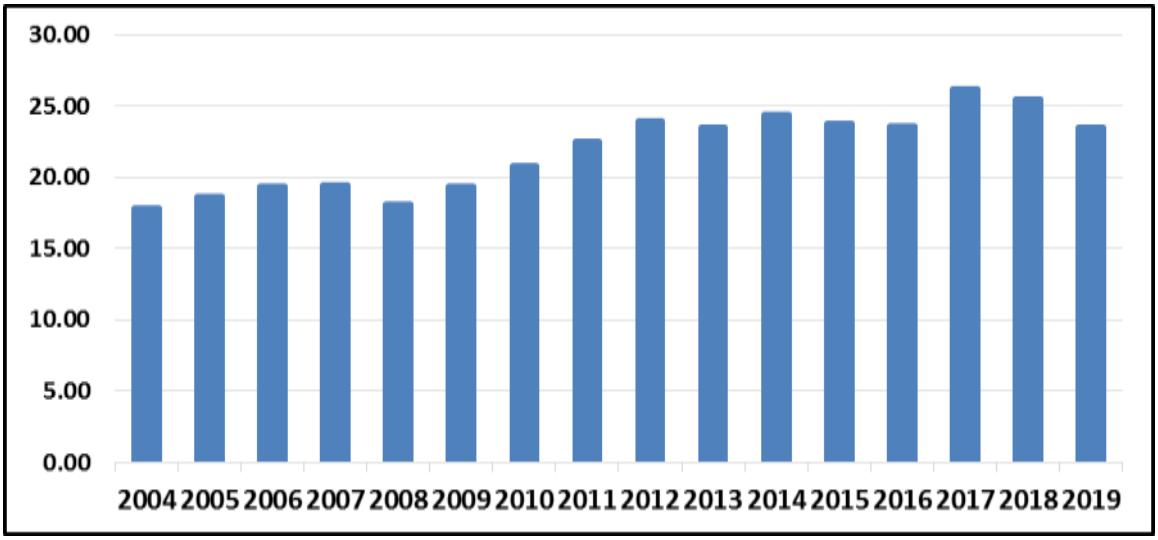

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء، الحسابات القومية السعودية .

اما في عام 2010 ارتفعت نسبة البطالة بين الذكور والاناث في السعودية، إذ تشير الإحصائيات إلى أن معدل البطالة بين الجنسين بلغ (25.72%) من إجمالي قوة العمل في المملكة، والتي تعد نسبة مرتفعة جداً بجميع المقاييس والمعايير العالمية والتنموية، بالذات في حجم وقوة ومتانة

الاقتصاد السعودي، فضلاً عن قدرة القطاع الخاص والمدن الاقتصادية المختلفة على توظيف أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، بما في ذلك القادمون أو الداخلون الجدد إلى سوق العمل. وهذا يدل على فشل تلك الجهود فشلاً ذريعاً، وعدم قدرتها على ترجمة الأهداف إلى واقع وحقائق ملموسة على أرض الواقع، والمتمثلة في عدم قدرة القطاعين العام والخاص على استيعاب العاطلين عن العمل من الذكور والإناث.

وقد استمر ارتفاع نسبة البطالة بعد عام 2010 فقد أصبحت تلك النسبة عام 2012 بنحو (24%) وهي نسبة كبيرة الا انها وصلت الى معدلات اكبر عام 2017 حيث بلغت (26.2%) وهي تعد النسبة الأكبر خلال مدة الدراسة، الا ان نسبة الاناث كانت الأكبر حيث قدرت بنحو (22.9%) بالمقارنة مع نسبة الذكور التي بلغت (3.3%) بسبب التمييز ضد المرأة وعدم المساواة بين الجنسين، اما نسبة البطالة الى السكان في سن العمل فقد قدرت بنحو (20.27%). وبعد ذلك انخفضت نسبة البطالة عام 2018 و2019 فقد بلغت عام 2018 بنحو (25.5%) اما نسبة البطالة الى السكان في سن العمل فقد قدرت بنحو (20.42%) اما عام 2019 فقد بلغت معدلات البطالة بنحو (23.5%) الا ان نسبة الاناث كانت الأكبر حيث قدرت بنحو (21.3%) بالمقارنة مع نسبة الذكور التي بلغت (2.2%) وقد يعود ذلك بسبب التمييز ضد المرأة وعدم المساواة بين الجنسين .

2- **معدل التضخم في السعودية** :

لاحظ من الجدول (5) والشكل (13) ان معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية من عام 2004 الى عام 2006 انها كانت ضمن الحدود المسموح بها، ولكنها ارتفعت بعد ذلك في عامي (2008,2007) الى مستويات قياسية لتبلغ (9.87،4.17) على التتابع، ويعزى هذا التضخم بشكل اساس لارتفاع الايجارات واسعار المواد الغذائية ، وقد عملت الحكومة في تلك السنة اجراءات متنوعة للحد من اثار ارتفاع الاسعار من خلال زيادة مخصصات الاسكان في القطاع العام ورواتب الضمان الاجتماعي واعطاء الاعانات المالية[160].

جدول (5)

تطور معدل التضخم في السعودية للمدة (2004 - 2019)

السنوات	الرقم القياسي لا سعار المستهلكين 2010=100 (1)	معدل التضخم (2)
2004	**76.88**	**0.52**
2005	**77.25**	**0.48**
2006	**78.95**	**2.2**

[160]) صندوق النقد العربي ،الربع الأول، 2008.

4.17	82.24	2007
9.87	90.36	2008
5.06	94.93	2009
5.34	100.00	2010
5.83	105.83	2011
2.86	108.86	2012
3.53	112.70	2013
2.24	115.23	2014
1.21	116.62	2015
2.07	119.03	2016
-0.84	118.03	2017
2.46	120.93	2018
1.00	122.15	2019

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

شكل (13)

معدل التضخم في السعودية للمدة 2004–2019

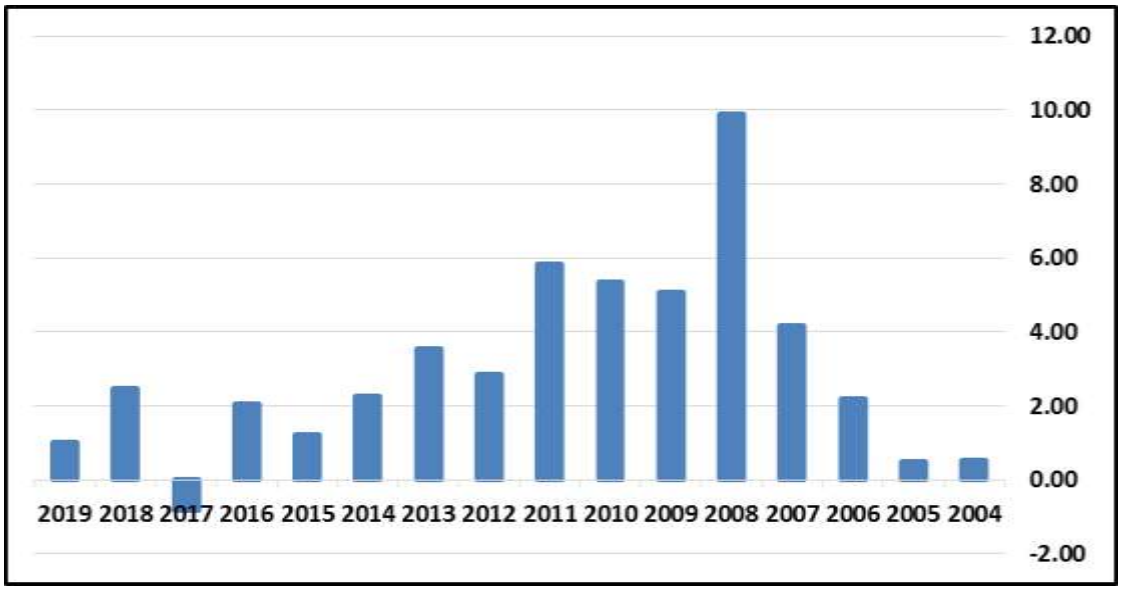

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5).

اما الاعوام 2009 و 2010 و 2011 فقد كان معدل التضخم شبه مستقراً اي ما يقارب (5%)، وبعد هذا العام اي في عام 2012 بدا معدل التضخم بالانخفاض تدريجياً وبمعدلات مسموح بها، حيث بلغ عام 2012 بنحو (2.86) واصبح عام 2016 يبلغ (2.07)، اما في عام 2017 فحقق معدل نمو سالب اي ان الاقتصاد في السعودية اصبح يمر بحاله من الكساد، ويعود ذلك الى تطبيق الضريبة الانتقالية في المملكة .

اما عام 2018 فقد بلغ معدل التضخم بنسبة (2.46%) ويعود ذلك الى الارتفاع الذي شهدته أسعار مجموعة التبغ والنقل والمطاعم والفنادق والأغذية والمشروبات، فضلاً عن تأثر المملكة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة والاستمرار في سياسة اصلاح أسعار الطاقة والمياه إضافة الى ارتفاع أسعار الحبوب على المستوى العالمي[161].

(المبحث الثاني)

تحليل واقع مؤشرات رأس المال البشري في الاقتصاد السعودي

وضعت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ووزارة التخطيط وثيقة السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في السعودية، من أجل حشد القدرات العلمية والتقنية الوطنية، وتوجيهها لدعم مسيرة النمو المستقبلي والشامل في مجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين الذي بدت ملامحه الأساسية تتجلى في تعاظم أثر الابتكار والعلوم والتقنية كمحدد أساس للميزة النسبية، وكوسيلة ضرورية لإيجاد فرص عمل جديدة، وتحقيق مكاسب اقتصادية، في ظل تزايد حدة المنافسة على الصعيدين المحلي والدولي، وتراجع الأهمية النسبية للموارد الطبيعية التقليدية، كما أن هذه السياسة تهدف إلى الارتقاء بمستوى القدرات العلمية والتقنية الوطنية وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة بما يمكن للاقتصاد السعودي من الاستفادة السريعة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي الجديد سريع التغير، والمنافسة بمنتجاتها وخدماتها بنجاح في الأسواق العالمية، مع العمل على توفير الإمكانات والبيئة المناسبة لاستحواذ ونشر وتحسين التقنية الأجنبية، وتطوير تقنيات محلية خاصة في المجالات الحيوية والاستراتيجية للمملكة.[162]

هذا وأن السعودية ساهمت كثيراً في تنمية وتحسين تلك الموارد البشرية عن طريق ابرز مؤشراتها والمتمثلة في التعليم والصحة والبحث والتطوير والتدريب، وتوضيح واقع تلك المؤشرات في السعودية وما لها من أثر في النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية، إذ أصبحت درجة كفاءة

([161]) صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي- ابريل 2019، ص3.

([162]) التنمية المستدامة في الوطن العربي "بين الواقع والمأمول"، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الحادي عشر، 2005 ، ص272 .

العنصر البشري من العناصر التي تساهم في تحقيق وتسريع التقدم الاقتصادي، ويمكن بيان تطور تنمية الاستثمار في رأس المال البشري في المملكة العربية السعودية، وعلى النحو الاتي :

اولاً : مؤشرات التعليم في المملكة العربية السعودية :

أن المردود المباشر للتعليم على المستوى الفردي هو اقتصادي بحت، إذ يتوقع لكل من يحصل على تعليم وتدريب متخصص بمهارات محدده ويجتاز الاختبارات المقررة لنيل الدرجات الجامعية أو الشهادات المختلفة أن تزداد قدرته الاقتصادية على الكسب ويصبح مطلوبا بمهاراته في سوق العمل، وهذا ما أشار له علماء الاقتصاد إذ تتعدى قيمة هذه القدرات الشخص نفسه إلى كونها ثروة الأمة التي ينتمي إليها الفرد[163]، فيما يؤكد بعض الخبراء على أهمية التعليم التقني بوصفه وسيلة فعالة لتخريج اليد العاملة الفنية التي تمارس كل عمليات الإنتاج، ويؤكد على أن أبلغ أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، والتعليم يكون استثماراً منتجاً لرؤوس الأموال عندما يكون متلائم مع حاجات التنمية، ويكفينا مثالاً على ما نقول أن المملكة تستقدم من العمالة الاجنبية الماهرة والمدربة عدداً كبيراً جداً[164]، ولهذا آثاره السلبية على الاقتصاد والمجتمع مما ينعكس على أمن البلاد، كما أن وجودهم في البلاد يستنزف مبالغ ضخمة كان بالإمكان توفيرها وصرفها بالمملكة لو كانت اليد العاملة الوطنية المدربة متوفرة بكمية ونوعية كافية، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتعليم والتدريب المتخصص حتى تتم عملية الاستعادة الكاملة لسوق العمل وتخفيف العبء الاقتصادي على الدولة.

احتل قطاع التعليم اهتمام متزايد لدى الكثير من البلدان، بوصفه يمثل أبرز وسائل الاستثمار وتطوير رأس المال البشري، وكون هذا القطاع نال الأولوية من بين أولويات التنمية في المملكة العربية السعودية، إذ شددت خطة التنمية الخمسية الأولى في المملكة العربية السعودية منذ عام

---

[163] Adam Smith , "The Wealth of Nations", Modern Library, 1994.

[164] عبد العزيز عبد الله الجلال، التربية والتنمية، الدار التربوية للدراسات والاستشارات، الرياض، 1994 ص26

.

1970 ولغاية الآن على فلسفة أساسية، استهدفت التحديث الناجح للمملكة، وقد قامت هذه الفلسفة على مبدأين رئيسيين:- [165]

- ❖ تنمية الموارد البشرية اللازمة عن طريق التعليم والتدريب.
- ❖ إنشاء بنية اقتصادية أساسية وشاملة.

إذ يتعذر القيام بالنمو والتنمية المحلية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية دون اعداد استراتيجية للتعليم على ضوء ما تقتضيه المتغيرات التي تطرأ على العالم في التعليم والتنمية، وما تفرضه متطلبات سوق العمل، فالتقدم الجاري في المعرفة والتكنولوجية من التعليم والعلوم الاخرى، حتى أن اساليب الأعمال تغيرت وتيسر أداء بعض الأعمال من المنازل بفضل تطور الوسائل الالكترونية والإنترنت، ويفترض كذلك عدم غياب تفكير القائمين على التعليم والمخططين للتنمية المستدامة ما تفرضه التطورات الدولية المعاصرة في مختلف مجالات سوق العمل والاقتصاد بصورة عامة من سباق الأمم في الحصول على أفضل أنواع التعليم والاهتمام بجودته وكسر الحواجز بين الدول إيضاً، هذا ويمكن رصد اهم مؤشرات التعليم في المملكة العربية السعودية على النحو الاتي :

1- مؤشر الانفاق على التعليم :

التعليم في المملكة العربية السعودية يتم تمويله بالكامل تقريباً من الميزانية الحكومية حيث لا يزال اسهام القطاع الخاص في التمويل هامشياً، إذ يمكن ملاحظة نسبة الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بتتبع النمو الحاصل في معدل الناتج المحلي الاجمالي مقابل ما تم من زيادة على معدلات الانفاق على التعليم كنسبة مئوية من ذلك الناتج، والتي بدورها تعزز من تحسين النمو الاقتصادي المستدام، وهذا ما يتضح جلياً عند متابعة الخطط التي وضعت من قبل المملكة العربية السعودية، والتي حقق الاقتصاد السعودي خلالها نمواً ملحوظاً وتحسن كبير في أداء الاقتصاد، وتحقيق الرفاهية عالية للمواطنين، وهذا ما تم ملاحظته خلال مدة احتل الانفاق على التعليم فيها المراتب الاولى ضمن سلسلة الانفاق على القطاعات الضرورية والحيوية، لما له من أثر من تأهيل مختلف القوى العاملة.

تشير الإحصائيات السنوية للسعودية الى تنامي أعداد الملتحقين بالتعليم تنامياً سريعاً فاق كل التوقعات التي رصدتها الخطط والتوقعات الرسمية، الأمر الذي ألقي مسؤولية ضخمة على الدولة في

---

[165] التنمية المستدامة في الوطن العربي "بين الواقع والمأمول"، مصدر سابق، ص216 .

تمويل هذا القطاع وسط تسارع عالمي في النمو المعرفي والعلمي وتطور أنظمة التعليم وأساليبه، مما جعل البحث عن مصادر أخرى للإنفاق على هذا القطاع تشغل الباحثين بشأن التنمية البشرية، وتفرض دوراً أكثر أهمية وفاعلية على المجتمع بكافة قنواته للمشاركة في تمويل التعليم، كونه واحداً من أهم روافد التنمية الشاملة في السعودية بلغ الإنفاق على تنمية الموارد البشرية حوالى 50% من إجمالي الإنفاق على كل المرافق التنموية والخدمية الأخرى في السعودية، كتنمية الموارد الطبيعية والخدمات العامة والتي بينها الرعاية الصحية[166].

هذا ونرى بأن الدولة قد عمدت الى تخصيص ميزانيات ضخمة للتعليم من أجل تلبية مختلف الاحتياجات والمتطلبات التي من شأنها ان تصل به الى أعلى مراحل التقدم، وعند تتبع الانفاق الحكومي على التعليم في المملكة العربية السعودية خلال المدة (2004–20019)، وكما هو موضح في الجدول (6) والشكل (14)، نلاحظ انه حقق معدلات نمو عالية ومتفاوتة .

جدول (6)

الانفاق على التعليم في السعودية للمدة (2004– 2019)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولاراً)	الانفاق على التعليم (مليار دولاراً)	معدل نمو الانفاق على التعليم	نسبة الانفاق على التعليم من الناتج%
2004	258.74	16.22827	***	6.27
2005	328.46	18.5144	14.09	5.64
2006	376.90	22.20613	19.94	5.89
2007	415.96	21.6744	-2.39	5.21
2008	519.80	23.3824	7.88	4.50
2009	429.10	26.8168	14.69	6.25
2010	528.21	27.97067	4.30	5.30
2011	671.24	37.82907	35.25	5.64
2012	735.98	42.46267	12.25	5.77
2013	746.65	49.76133	17.19	6.66
2014	756.35	53.16533	6.84	7.03
2015	654.27	56.4576	6.19	8.63
2016	644.94	50.51093	-10.53	7.83
2017	688.59	51.5784	2.11	7.49
2018	786.52	59.356	15.08	7.55
2019	792.97	53.86667	-9.25	6.79

المصدر: بيانات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=SA

[166] محمد بن عبد الكريم الدحام، مقترحات لتمويل تطوير التعليم، بحث منشور، جامعة الملك سعود، كلية التربية، ص2-3.

الشكل (14)

معدل نمو الانفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية

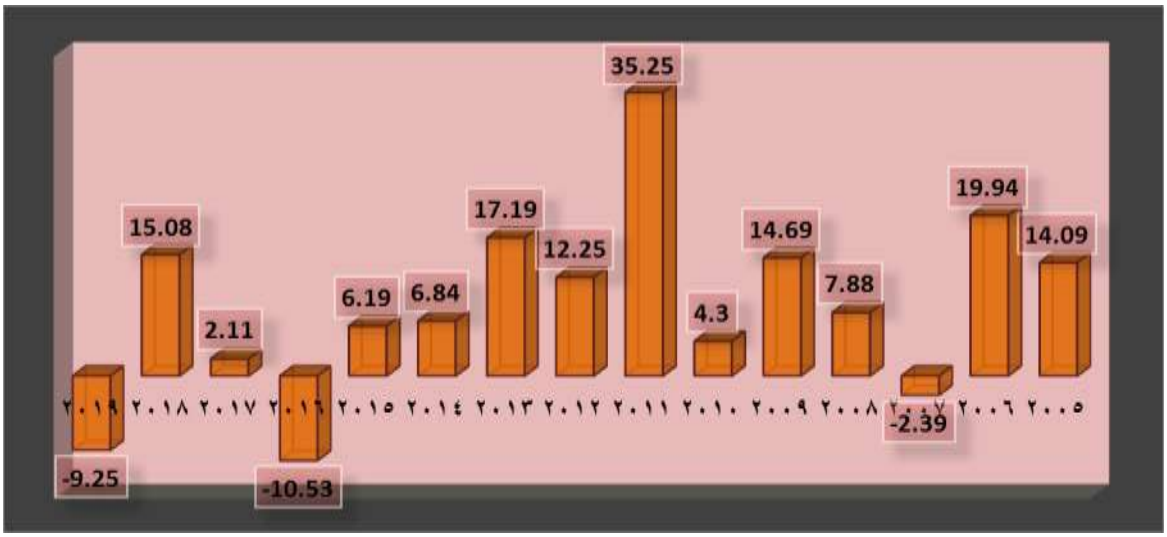

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي :

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=SA

إذ بلغ الانفاق في عام 2004 نحو (16.22827) مليار دولاراً، اما في عام 2005 حقق نمو موجب بلغ (14.09%) ليصبح الانفاق حوالي (18.5144) مليار دولاراً في عام 2005، إلا ان هذا الانفاق قد حقق معدل نمو سالب في عام 2007 بلغ (2.39%)، ولكن هذا الانخفاض قد تعافى وبدأ يحقق معدلات نمو موجبة حتى بلغ (35.25%) في عام 2011 وهو أعلى معدل نمو يحقق خلال المدة (2004–2019)، هذا التزايد في حجم الانفاق على التعليم هو كنتيجة حتمية للتوسع في مؤسسات التعليم وتخصصاتها واعداد الطلبة المتنامي، واستمر النمو الموجب للأنفاق ولكن بشكل متذبذب، إذ يشير هذا التذبذب في حجم الانفاق العام الى اختلافات مستمرة في سياسات التعليم وبصفة خاصة في سياسة انفاق الدولة على قطاع التعليم[167]، حتى عام 2016، أذ حقق معدل نمو سالب بلغ (10.53%)، وقد حقق تعافي ونمو موجب في عام 2017 بلغ حوالي

[167] فاطمة احمد حسن، دراسة مقارنة لقياس العائد على التعليم دراسة حالة كلاً من مصر والمملكة العربية السعودية خلال المدة 2000-2017 كمؤشر لتقييم الاستثمار في رأس المال البشري في البلدين، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد (7)، فبراير، 2019، ص19.

(2.11%) و (15.08%) في عام 2018، وقد انخفض الانفاق على التعليم في عام 2019 الى (53.866667) مليون دولاراً.

أما من حيث نسبة الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ عام 2004 نحو (6.27%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلا انه بدأ ينخفض بشكل تدريجي فقد بلغ عام 2005 حوالي (5.64%) من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت اكثر تلك النسبة عام 2008 أذ بلغت (4.50%) وهي تمثل أدنى نسبة خلال المدة (2004–2019)، ثم بدأ يحقق تعافي وينمو بشكل موجب حتى بلغ في عام 2015 حوالي (8.63%) من الناتج المحلي الإجمالي، أما عام 2018 بلغت نسبة النمو حوالي (7.55%)، لتنخفض بعد ذلك عام 2019 الى (6.79%)، وكما مبين في الجدول السابق .

2- **مخرجات التعليم العالي :**

تزايد الاهتمام بتطوير مختلف مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في الآونة الاخيرة، وذلك عن طريق برامجه وعملياته وكفاءته الداخلية والخارجية من جانب، ومدى مؤامته لمتطلبات سوق العمل من جانب آخر، لبلوغ المعرفة التي في ظلها يصل النمو في مختلف المجالات الى مستويات مرتفعة .

هذا وفيما يخص التعليم العالي في المملكة فأن عدد الجامعات قد ارتفع من (92) جامعة في عام 2004 الى (227) جامعة في عام (2019)، واصبحت الجامعات السعودية تمنح شهادة البكالوريوس والشهادات العليا من الماجستير والدكتوراه، وكما يتضح من الجدول (7) ان هناك اهتمام واضح للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية وما تحقق من التطورات الواضحة التي تبينها الاحصائيات في مؤسسات التعليم العالي، أذ أن عدد الخريجين لمختلف الشهادات بلغ (81.686) خريجاً للعام الدراسي (2004/2003) ليزداد الى (237.230)ألف للعام الدراسي (2019/2018)، كما تزايد اعضاء الهيئة التدريسية في مختلف الاختصاصات من (25.160)ألف للعام (2003/2004) الى (84.477)ألف للعام (2018–2019)، وأن هذا التطور والزيادة الكبيرة في اعداد الطلبة المقيدين بالتعليم العالي والخريجين منه، وتزايد اعداد الهيئة التدريسي ترجع الى جوانب عدة ، ابرزها تقديم الحوافز المادية والمعنوية وتأهيل الكادر التدريسي هذا من جانب، والجانب الثاني يكمن في زيادة الوعي الثقافي والتعليمي والشعور المتنامي لدى المجتمع السعودي

مؤخراً بضرورة تعلم شريحة الاناث إسوة بالذكور، فضلاً عن اهتمام الدولة الكبير في هذا القطاع الحيوي وزيادة عدد الجامعات وتوزيعها في مناطق المملكة جميعها[168].

جدول (7)

مؤشر مدخلات ومخرجات التعليم العالي في السعودية للمدة (2004–2019)

السنوات	عدد الطلبة المقيدين(ألف)	عدد الأساتذة (ألف)	عدد الطلبة لكل أستاذ(ألف)	عدد الخريجين (ألف)	عدد الجامعات
2004-2003	573.736	25.160	22.80	81.686	92
2005-2004	603.767	26.837	22.50	83.003	96
2006-2005	636.455	27.964	22.76	94.837	113
2007-2006	642.289	27.620	23.25	95.353	90
2008-2007	649.996	28.423	22.87	99.908	101
2009-2008	869.706	31.626	27.50	101.341	106
2010-2009	903.755	49.528	18.25	110.885	112
2011-2010	925.027	47.997	19.27	120.780	112
2012-2011	1206.007	59.442	20.29	137.119	119
2013-2012	1358.312	64.689	21.00	141.196	124
2014-2013	1548.696	73.586	21.05	146.644	123
2015-2014	1527.769	76.985	19.85	185.122	120
2016-2015	1622.441	79.784	20.34	203.965	119
2017-2016	1680.913	83.884	20.04	219.101	209
2018-2017	1610.232	85.409	18.85	254.139	223
2019-2018	1641.692	84.477	19.43	237.230	227

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الحسابات القومية السعودية، الادارة العامة للاحصاء والمعلومات 2019 .

إما على مستوى عدد الأساتذة تزايد العدد من (25.160) ألف استاذاً للعام (2003–2004) ليبلغ للعام (2018–2019) حوالي (84.466)ألف استاذاً، وهذا التزايد في عدد الأساتذة قد حقق في تخفيض عدد الطلاب لكل أستاذ، فقد انخفض من (22.8) طالب لكل استاذ للعام (2003–2004) الى (19.43) طالب لكل أستاذ للعام (2018–2019) .

وبالنظر الى نوعية خرجين التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وفقاً لتخصصاتهم العلمية في مدة الدراسة، وكما مبين في الجدول (8) والشكل رقم (15) .

---

[168] حمد ابراهيم السلوم ، التعليم العام في المملكة العربية السعودية ، مطبعة إنترناشنال كرافكس، واشنطن، 2006، ص15.

جدول (8)

تطور عدد الخريجين في المملكة العربية السعودية وفقاً لمجال التخصص للمدة (2004-2019)

السنة	الدراسات الإسلامية	علوم إنسانية	إدارة واقتصاد	تربية وتعليم	علوم طبيعية	هندسة	طب	أخرى	المجموع
2004	4653	6569	4811	3119	2635	814	1399	38118	62118
2005	5033	10813	3744	21649	1818	756	1255	15432	60500
2006	9849	19567	2971	3905	3776	1903	3025	24940	69936
2007	11257	19031	4563	4728	4505	1872	2801	25640	74397
2008	10810	14075	5069	15748	5122	1942	3772	23640	80178
2009	11924	15663	5960	17732	5555	2235	4170	25769	89008
2010	12061	18217	5970	11435	3120	3707	3355	24333	82198
2011	12414	17487	6609	10591	3329	2483	3695	26647	83255
2012	14717	19389	8131	6501	3495	3751	4958	27170	88112
2013	16889	19266	12168	5261	3181	4668	6005	31024	98462
2014	15096	17284	14810	7941	3338	3823	6212	34178	102682
2015	20739	21544	21522	12736	4398	4623	7391	40880	133833
2016	20665	23743	25299	15523	5150	5254	9553	49409	154596
2017	22701	25926	35464	17974	5968	5142	8365	56848	178388
2018	24971	28259	49650	20850	6923	5245	8532	65375	209805
2019	27468	30802	51635	24185	7530	5350	8703	75181	230854
المعدل المركب	11.74	10.14	15.99	13.66	6.78	12.49	12.10	4.34	

المصدر : البيانات متاحة على الموقع الالكتروني :https://departments.moe.gov.sa .

الشكل (15)

عدد الخريجين بحسب التخصص في المملكة العربية السعودية في المدة (2004-2019)

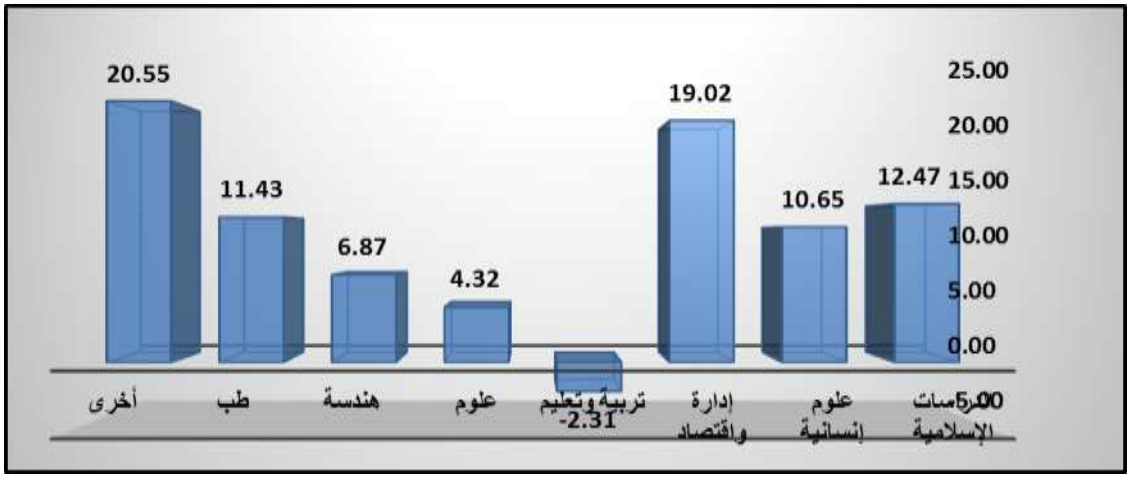

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني :https://departments.moe.gov.sa.

أذ تفوق عدد الخرجين في تخصص الإدارة والاقتصاد، حيث ارتفع عدد الخريجين ضمن المدة (2004-2019) بمعدل نمو مركب موجب بلغ (15.99%)، يليه تخصص الدراسات الاسلامية بمعدل نمو مركب بلغ (11.74%) في المدة نفسها، ثم دراسات الطب إذ بلغ معدل النمو المركب لنفس المدة نحو (12.10%)، إما تخصص العلوم الإنسانية أتى بعد الطب بمعدل نمو مركب

موجب بلغ (10.14%)، يليه تخصص الهندسة فقد شهد عدد الخرجين في هذا التخصص نمواً مركباً موجباً بلغ حوالي (12.89%)، أما تخصص العلوم الطبيعية فقد أتى بعد الهندسة إذ بلغ معدله المركب نحو (6.78%)، إما تخصص التربية قد حققت اعلى معدل نمو مركب بعد الإدارة والاقتصاد ضمن المدة (2004–2019) بلغ حوالي حوال (13.66%) .

وبصفة عامة ونظراً الى افتقار سوق العمل في الاقتصاد السعودي الى اعداد كبيرة من الخرجين السعوديين في مختلف التخصصات يمكن القول أن مخرجات النظام التعليمي السعودي يمكن استيعابها كافة من خلال السعودية واحلال المواطنين السعوديين محل العمالة الأجنبية في مختلف التخصصات عبر الزمن[169]. ومن أجل مواءمة احتياجات سوق العمل من الكفاءات الوطنية ومخرجات التعليم والتدريب، وما يتطلب هذا بدوره من تطوير مجالات التعليم العام كافة، والتعليم العالي، والتعليم الفني والتدريب المهني عملت المملكة العربية السعودية على انشاء الكليات والمعاهد المتوسطة ومراكز التدريب الفني والمهني، كما خصصت الدولة مكافآت نقدية شهرية لنسبة كبيرة من الفئة الطلابية، ووفرت لهم الكتب المجانية والتغذية والسكن والعلاج والمواصلات[170]، وأيضاً أوجدت بعض المعاهد التي يمكن عن طريقها ان يحصل الفرد السعودي على دورات تدريبية في مجال الاعمال الادارية، فضلاً عن توفير الخدمات الصحية وخدمات سوق العمل .

ثانياً : **مؤشر الصحة في المملكة العربية السعودية** :

يتم تمويل القطاع الصحي من توليفة بين الأموال العامة وهي أموال الدولة، والأموال الخاصة متمثلة في أموال القطاع الخاص، وأموال الجهات الخيرية، كما يُمكن الاستعانة بأموال من مصادر خارجية لتمويل القطاع في شكل قروض، أو معونات من جهات رسمية، أو معونات من منشآت تجارية وخيرية خارجية .

---

[169]) فاطمة احمد حسن، مصدر سابق، ص212.

[170]) وزارة التخطيط ،منجزات خطط التنمية (1970-2005)، مصدر سابق، ص9 .

بالرغم من مشاركة القطاع الخاص في تمويل القطاع الصحي، إلا أن سوق الخدمات الصحية لا يخضع لآلية السوق بشكل كبير، كونه قطاع حيوي ويتداول خدمة ضرورية، مما جعل تدخُّل الحكومات أمراً مبرراً ومشروعاً، بوصفها صاحبة حق في إصدار التراخيص للمنشآت الصحية، وإصدار تصاريح مزاولة المهنة للأطباء، وحث المنشآت الصحية لاستخدام التكنولوجيا والعلاجات الحديثة[171].

يمثل القطاع العام المخصصات المالية الموجهة للقطاع الصحي من الدولة غير الطالبة للربح، ويبين الجدول (9) الإنفاق على القطاع الصحي للمدة (2004–2019)، إذ بلغ الانفاق في عام 2004 حوالي (6.6285) مليار دولاراً، وقد حقق عام 2005 معدل نمو في الانفاق بلغ حوالي (22.71%) أي بلغ (8.1341) مليار دولاراً، إلا ان معدل النمو انخفض في عام 2008 الى (5.77%) ليبلغ حجم الانفاق نحو (9.8211) مليار دولاراً، ويعزى ذلك الى الازمة العالمية التي كانت لها اثار واضحة في انخفاض أسعار النفط الخام العالمية ومن ثم انخفاض الإيرادات العامة من ثم انخفاض النفقات العامة، إلا انه سرعان ما تعافى ذلك وبدأ الانفاق على الصحة ينمو بمعدلات موجبة بلغت في عام 2009 حوالي (21.82%)، إلا أنه في عام 2010 حقق انخفاضاً في الانفاق على الصحة بلغ (11.9333) مليار دولاراً أي معدل نمو سالب بلغ (0.26%) وهو انخفاض طفيف في حجم الانفاق، وقد حقق في عام 2011 أعلى نسبة نمو خلال مدة الدراسة إذ بلغت حوالي (40.03%). واستمر النمو في الانفاق بمعدلات موجبة حتى عام 2015 و 2016 و 2018 سجل فيها معدلات نمو سالبة بلغت (4.50% ، 19.28%، 0.07%) على التتابع، ويعزى هذا الانخفاض في حجم الانفاق الصحي الى انخفاض أسعار النفط العالمية في هذه المدة، إما عام 2018 حقق معدل نمو موجب بلغ حوالي (15.28%).

جدول (9)

الانفاق على الصحة في المملكة العربية السعودية للمدة (2004–2019)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولاراً)	الانفاق على الصحة (مليار دولاراً)	معدل نمو الانفاق على الصحة	نسبة الانفاق على الصحة من الناتج%
2004	**258.74**	**6.6285**	***	**2.56**
2005	**328.46**	**8.1341**	**22.71**	**2.48**
2006	**376.90**	**9.9421**	**22.23**	**2.64**
2007	**415.96**	**10.4229**	**4.84**	**2.51**

[171]) عمر الشرقي وآخرون، اقتصاديات الخدمات الصحية: إشارة إلى اقتصاديات النظام الصحي السعودي، خوارزم العلمية، 2013، ص23.

2008	519.80	9.8211	-5.77	1.89
2009	429.10	11.9643	21.82	2.79
2010	528.21	11.9333	-0.26	2.26
2011	671.24	16.7101	40.03	2.49
2012	735.98	20.2005	20.89	2.74
2013	746.65	25.1944	24.72	3.37
2014	756.35	28.2203	12.01	3.73
2015	654.27	26.9491	-4.50	4.12
2016	644.94	21.7528	-19.28	3.37
2017	688.59	21.7365	-0.07	3.16
2018	786.52	25.0589	15.28	3.19
2019	792.97	28.8891	15.30	3.64

المصدر: بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=SA

وقد احتفظ قطاع الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية بمركزه كثالث أكبر القطاعات التي وِجهت إليها النفقات من جانب الحكومة في الميزانية المالية 2019، حيث حصل على (15.6%) من إجمالي الميزانية لعام 2019، مقارنة بنسبة (15.4%) في عام 2018 و (14.4%) في عام 2017[172].

يُعد الانفاق على القطاع الصحي عاملاً مهماً في تحسين صحة أفراد المجتمع، وكلما كان حجم الانفاق أكبر كلما كان القطاع الصحي أكثر تطوراً، انعكس ذلك إيجاباً على صحة الأفراد، ممّا يُؤدي إلى تحسين وزيادة إنتاجيتهم، ما يعني زيادة في الناتج المحلي الإجمالي من ثم زيادة في معدلات النمو الاقتصادي[173].

أما من حيث الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت في عام 2004 حوالي (2.56%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأخذت بالانخفاض والارتفاع بشكل تدريجي ومتباين، إذ بلغت في عام 2008 حوالي (1.89%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلا انها ارتفعت وبشكل كبير في عام 2009 لتبلغ (2.79%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت في عام 2015 حوالي (4.12%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي أعلى نسبة سجلت خلال المدة (2004–2019)، وسجل الانفاق على الصحة نسبة بلغت (3.19%) من اجمالي الناتج في عام 2018، وارتفعت هذه النسبة الى (3.64%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 وهذا يعزى لتفشي جائحة كورونا (كوفيد–19) في العالم والمملكة العربية السعودية.

---

[172]) الرعاية الصحية في المملكة العربية الصحية، الفرص في قطاع الرعاية طويل الاجل، الإصدار الثاني، السعودية، أكتوبر، 2019، ص3.

[173]) عمر الشرقي وطلعت الدمرداش وحسين برعي، مصدر سابق، ص30.

وتشير الإحصاءات في المملكة العربية إلى وجود فروق في الأرقام الإحصائية للقطاع الصحي خلال السنوات الأخيرة من مدة الدراسة، وتسجيلها نمواً ملحوظاً، مثل إحصائيات عدد المستشفيات، وعدد الأطباء، والعمر المتوقع عند الولادة. بوصفها مؤشرات تقيس مدى تطور القطاع الصحي في المملكة العربية السعودية.

إذ يلاحظ من خلال الجدول (10) ان عدد المراكز الصحية في المملكة العربية السعودية بلغ حوالي (2.891)ألف مركزاً في عام 2004، ونمى هذا العدد ليبلغ في نهاية مدة الدراسة (2019) حوالي (5.241) مركزاً، إذ بلغ معدل النمو المركب لها حوالي (3.788%) ضمن المدة (2004-2019)، إما عدد المستشفيات فقد بلغ معدل النمو المركب لها حوالي (2.210%) في المدة نفسها، أي تزايد العدد من (351) مستشفى في عام 2004 الى (498) مستشفى في عام 2019 بما فيها مستشفيات القطاع الخاص، وهذا بدوره يدل على الاهتمام الكبير لقطاع الصحة والاهتمام بالعنصر البشري بوصفه اساس العملية التنموية في البلاد .

جدول (10)

المراكز الصحية والمستشفيات في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2019)

السنة	عدد المستوصفات والمراكز الصحية (ألف)	عدد المستشفيات
2004	2.891	351
2005	2.960	374
2006	2.982	384
2007	3.077	387
2008	3.857	393
2009	3.981	408
2010	4.115	415
2011	4.096	420
2012	4.427	435
2013	4.508	445
2014	4.693	453
2015	4.952	462

2016	5.079	470
2017	5.005	475
2018	5.320	492
2019	5.241	498
معدل النمو المركب	3.788	2.210

المصدر : وزارة الصحة السعودية.

ويلاحظ في الجدول (11) عدد الأطباء والممرضين وعدد المستشفيات الحكومية لكل (100) الف نسمة في المدة (2004–2019)، إذ بلغ عدد الأطباء العاملين في القطاع الصحي العام والخاص في عام 2004 حوالي (18.321)ألف طبيباً، وتزايد عدد الأطباء في نهاية المدة ليبلغ حوالي (53.982)ألف طبيباً، مشيراً الى نمو وتطور القطاع الصحي في المملكة العربية السعودية.

وتزايد أيضاً عدد الممرضين العاملين في القطاع الصحي للمملكة العربية السعودية في مدة الدراسة، إذ كان عددهم في بداية المدة في عام 2004 حوالي (41.356)ألف ممرضاً، وتزايد هذ العدد ليبلغ في عام 2019 حوالي (107.092)ألف ممرضاً، ويعزى ذلك الى التزايد في عدد المستشفيات نتيجة النمو في عدد الاسر، فضلاً عن التطور في القطاع الصحي للمملكة العربية السعودية.

جدول (11)

عدد الأطباء والمستشفيات الحكومية في السعودية للمدة (2004– 2019)

السنة	الممرضين (ألف)	الأطباء (ألف)	المستشفيات الحكومية
2004	41.356	18.621	200
2005	42.628	20.219	213
2006	44.395	21.265	218
2007	51.188	22.643	225
2008	55.429	24.802	231
2009	63.297	25.832	244
2010	75.978	31.517	249
2011	77.946	33.999	251
2012	82.948	35.841	259
2013	83.862	37.895	268
2014	91.854	38.458	270

2015	95.379	41.240	274
2016	101.256	42.768	274
2017	103.990	46.605	282
2018	105.473	49.708	284
2019	107.092	53.982	286

المصدر : بيانات وزارة الصحة السعودية.

في حين يوضح الجدول (12) معدل الوفيات للأطفال الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل(1000 مولود حي)، فضلاً عن عدد وفيات الأمهات اثناء الولادة للمدة (2004-2019) في المملكة العربية السعودية، إذ ان معدل وفيات الأطفال الرضع بلغ في عام 2004 حوالي (14.90) طفلاً لكل(1000 مولود حي)، و في نهاية عام 2019 بلغ ذلك المعدل حوالي (5.70) طفلاً، أي حققت المملكة العربية انخفاض ملحوظ في تخفيض حالة الوفيات بنسبة (9.20) عن عام 2004، اما معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بلغ (17.40) طفلاً في عام 2004، وانخفض ذلك المعدل عام 2019 الى (6.60) طفلاً أي انخفاض بنسبة (10.80) عن بداية المدة، وهذا يعبر عن حالة الاهتمام والوعي داخل المملكة، في حين نسبة وفيات الأمهات اثناء الولادة فهو في حالة انخفاض تدريجي يتسم بالثبات في بعض الأحيان، بسبب برنامج رعاية النساء الحوامل وتوفير خدمات تنظيم الاسرة والولادة الماهرة مع رعاية التوليد الطارئة الاحتياطية في مستشفيات المملكة، وكما مبين بالجدول رقم (12).

جدول (12)

معدل الوفيات للأطفال والامهات في السعودية للمدة (2004-2019)

السنة	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل(1000 مولود حي)	معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة لكل(1000 مولود حي)	نسبة وفيات الأمهات اثناء الولادة (لكل 100 ألف مولود حي)
2004	14.90	17.40	22.00
2005	14.10	16.40	22.00
2006	13.30	15.40	21.00
2007	12.50	14.50	21.00
2008	11.70	13.60	20.00
2009	11.00	12.70	20.00
2010	10.30	11.90	19.00
2011	9.60	11.10	18.00
2012	8.90	10.40	18.00

17.00	9.70	8.30	2013
17.00	9.10	7.80	2014
17.00	8.40	7.20	2015
17.00	7.90	6.70	2016
17.00	7.40	6.30	2017
**	7.00	6.00	2018
**	6.60	5.70	2019

المصدر : بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=SA

ثالثاً : مؤشر المعرفة في المملكة العربية السعودية :

يعد الاستثمار في رأس المال البشري من خلال أنشطة التعليم والصحة والمعرفة من أهم محفزات النمو الاقتصادي المستدام، فضلاً عن تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي المنشود عبر ترشيد القرارات الاستراتيجية، فمؤشر المعرفة الذي يتضمن الانفاق على البحث والتطوير على جميع المستويات التقنية والاجتماعية سيرفع من مستوى التقنية السائدة في الاقتصاد ويحسن من الانتاجية ويسهم في تفادي المشكلات التي تواجه الدولة بسبب الاداء السيئ للقطاعات الاقتصادية او القرارات غير الرشيدة بسبب القرار الفردي في اتخاذها على المستوى القطاعي الكلي، فمدخلات ومخرجات البحث والتطوير يشكلان أهم اساسيات النمو الاقتصادي المستدام والتميز والقدرة الريادية عالمياً، ومن خلال البحث يمكن التعرف على واقع الانفاق على البحث والتطوير في المملكة العربية السعودية والى معرفة توزيع هذا الانفاق حسب طبيعة البحوث وحسب المجالات والقطاعات الاقتصادية.

وتقوم مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا(KACST) بدور الوكالة الوطنية للعلوم لتمويل البحوث الخارجية، كما أنها تعمل كمكتب وطني لبراءات الاختراع، هذا وأن إدارة التخطيط بمدينة الملك عبد العزيز مسؤولة عن تطوير قواعد البيانات الوطنية الخاصة بمؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، كذلك تعمل على إجراء بحوث تطبيقية في عدد كبير من المجالات العلمية المتنوعة، كما أنها تعمل كحاضنة تكنولوجية عن طريق تقوية الروابط بين الجامعات البحثية وبين القطاعين العام والخاص لتشجيع وتحفيز الابتكار ونقل وتطبيق التكنولوجيا ذات الاحتمالات التجارية، ويمكن تتبع ابرز التطورات في البحث والتطوير السعودي عن طريق ما يحدث من تطور

في براءة الاختراع والمقالات والمجلات العلمية[174]، يمكن من خلال احصائيات مدخلات ومخرجات أنشطة البحث والتطوير تبيان مستوى المعرفة في المملكة العربية السعودية وعلى النحو الآتي :

1-مدخلات أنشطة البحث والتطوير:

الانفاق على البحث والتطوير :

يعد الانفاق على البحث والتطوير استثماراً منتجاً يحقق أعلى العائدات، فضلاً عن كونه أحد أهم مدخلات للمعرفة، إذ يتضح ذلك من خلال واقع الاحصائيات المنشورة التي تدل على ان الاقتصاديات المتقدمة تتولى اهتماماً كبيراً في أنشطة البحث والتطوير، فالتقدم التكنولوجي الذي تحققه هذه الاقتصاديات يعزى الى حجم الانفاق المالي الكبير على هذا النشاط، بعكس الاقتصاديات النامية ذات الحجم الضئيل في الانفاق على هذا النشاط المهم وعليه فهي بحاجة كبيرة للموارد المالية لتمويل أنشطة البحث والتطوير فلا يتجاوز نصيب البحث التطوير من أجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية (1%) لمتوسط المدة (2000- 2005) بينما حققت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) (2.4%) كمتوسط للمدة نفسها وكانت نسبه (2.7%) في الولايات المتحدة الامريكية و(3.1%) في اليابان[175]، ويبين الجدول (13) حجم الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية في المدة (2004-2019)

.

جدول (13)

مدخلات ومخرجات أنشطة البحث والتطوير في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2019)

السنوات	براءات الاختراع			مقالات المجلات العلمية والتقنية	الانفاق على البحث والتطوير نسبة من GDP
	براءات الاختراع للمقيمين	براءات الاختراع لغير المقيمين	المجموع		
2004	81	395	476	1746.13	0.05
2005	119	374	493	1767.14	0.04
2006	119	419	538	1941.39	0.04
2007	128	642	770	2068.13	0.05
2008	—	—	—	2269.92	0.05
2009	—	—	—	2903.56	0.07
2010	288	643	931	3642.12	0.88

[174]) تقرير اليونسكو للعلوم، الفصل"17"، ص 443 .
[175]) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2007- 2008، ص261- 264.

0.90	4878.75	990	643	347	2011
0.88	5884.78	—	—	—	2012
0.82	7257.8	931	440	491	2013
1.03	8286.6	787	135	652	2014
1.15	8949.36	2406	1691	715	2015
1.27	9458.63	3266	2196	1070	2016
1.38	10041.4	3191	2282	909	2017
1.50	10897.9	3399	2321	1078	2018
1.62	—	3651	2463	1188	2019

المصدر: بيانات البنك الدولي، مؤشرات تسجيل براءات الاختراع للمدة (2004–2019).

وأن نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الناتج قد بلغت (0.05%) في عام 2004، وقد بلغت النسبة في عام 2005 حوالي (0.04%). وقد استمر هذه النسبة من الانفاق على البحث والتطوير في التزايد حتى بلغت أقصى حد في المدة 2004–2019 في عام 2011 إذ بلغت حوالي (0.90%)، ومن الجدير بالملاحظة أن الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 لم يتغير عن عام 2011 إلا بشكل طفيف، وأن الناتج المحلي الإجمالي في المملكة لعام 2012 قد حقق نمو بلغ حوالي (30%) في عام 2011، بينما حقق الانفاق على البحث والتطوير بين عامي 2011– 2012 بنسبة (7%) فقط إذ لم تواكب الزيادة في الانفاق على البحث والتطوير تلك الزيادة الحاصلة في أجمالي الناتج المحلي مما تسبب في انخفاض نسبة الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج[176]. وفي عام 2013 انخفضت النسبة الى (0.82%) وبلغت في عام 2019 حوالي (1.62%) من الناتج.

وهناك مؤشرات أخرى ترتبط بنشاط البحث والتطوير بوصفه احد اهم مدخلات المعرفة لاسيما المتعلقة بالموارد البشرية العاملة في أنشطة البحث والتطوير التي تتجسد بالباحثين من العلماء والمهندسين والعمالة التكنيكية والعمالة الداعمة .

2- مخرجات أنشطة البحث والتطوير :

تنعكس مخرجات عملية البحث والتطوير في إعداد براءات الاختراع المسجلة والمنشورات العلمية، وتستخدم المؤشرات المعنية فضلاً عن مؤشرات مؤسسات البحث والتطوير في تقدير كثافة الأبحاث الوطنية، ويمكن تحليل احصائيات تلك المؤشرات في السعودية على النحو الآتي :

---

[176]) وزارة التعليم العالي، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الادارة العامة للتخطيط والاحصاء، المملكة العربية السعودية، واقع الانفاق على البحث والتطوير في المملكة العربية السعودية للعام 2012، ص8.

أ- براءات الاختراع :

تترجم براءة الاختراع على إنها حق الملكية القانوني على اختراع تمنحه مكاتب براءات الاختراع الوطنية. ويعتمد عدد طلبات تسجيل البراءات في حقول العلوم والتكنولوجيا بوصفه مؤشراً على مخرجات الأنشطة الاختراعية[177]، تمثل براءات الاختراع واحداً من أهم المصادر المهمة للمعلومات العلمية، فضلاً عن كونها انعكاساً مباشراً لأنشطة البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي ونجاحها غير أن عدد وثائق البراءات المسجلة في معظم الدول العربية قليل جداً، وعلى الباحثين العرب أن يعيروا لبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الاهتمام اللازم وأن يحصلوا على الدعم والتشجيع لتسجيل ابتكاراتهم واكتشافاتهم مما يتيح للصناعة ومؤسسات الانتاج والخدمات الاستفادة من إنتاجهم وتحويلها الى سلع وخدمات .

ويتضح من خلال الجدول السابق التقدم المحرز في مجال عدد براءات الاختراع المسجلة للمقيمين وغير المقيمين في المملكة العربية السعودية في المدة (2004-2019) نتيجةً لاستثمارها في أنشطة البحث والتطوير واهتمامها بهذا النشاط، ويتبين ان المملكة العربية السعودية حققت تطوراً ملحوظاً في المدة إذ بلغ عدد البراءات الاختراع في عام 2004 الى (476) براءة اختراع موزعة بين (81) براءة اختراع للمقيمين و (395) براءة اختراع لغير المقيمين، واستمر عدد براءات الاختراع في الارتفاع الى أن نسبته في العام 2010 بلغت (931) موزعةً ما بين (288) براءة اختراع للمقيمين و(643) براءة اختراع لغير المقيمين، وهذا يشير إلى أن المملكة شهدت ارتفاعاً في معدل تسجيل براءات الاختراع تجاوز من خلاله البراءات المسجلة عام 2010 حاجز الـ (200) براءة اختراع لأول مرة، وارتفع هذا العدد مجدداً في إحصائيات عام 2011 وتوزع عدد براءات الاختراع على مجالات تقنية المعلومات، والإلكترونيات وتقنية الاتصالات، والمواد، وتقنية البتروكيماويات، وسُجلت عبر مكتب معاهدة التعاون لبراءة الاختراع "PCT" ، والمكتب الأمريكي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية "USPTO"،[178] ومكتب براءات الاختراع الأوروبي"EPO" ثم سجل مجموع براءات الاختراع (931) عام 2013 موزعة ما بين (491) اختراع للمقيمين و(440) اختراع لغير المقيمين، وقد حقق هذا المؤشر ارتفاعاً مستمراً في عدد براءات الاختراع الى ان بلغ في نهاية المدة حوالي

---

[177]) United Nations, New Indicators for Science, Technology and Innovation in the Knowledge – based Society, E / ESCWA / SDPD / 2003 / 5, New York, 2003, P.71.

[178]) المملكة تتفوق عربياً في مجال البحث العلمي وبراءات الاختراع، متاح على الرابط الاتي:- www.alriyadh.com/963721.

(3651) براءة اختراع. ويعد ذلك تطوراً مهماً في نمو عدد براءات الاختراع في المملكة العربية السعودية.

هذا وأن وثائق وتقارير براءات الاختراع تعد من أهم مصادر المعرفة حول التقنية والابتكار في العالم، فأنه من الاهمية بمكان أحداث وحدة ضمن مؤسسات البحث الرئيسة العربية، لتشجيع الباحثين على تسجيل براءات الاختراع ومساعدتهم في ذلك لمتابعة البراءات في الحقول التي تهم المؤسسة ووضع برنامج للاستفادة منها[179].

ب- المنشورات العلمية :

تعد المنشورات العلمية انعكاساً للجهود التي بذلت على التعليم في المراحل جميعها ومدى تقدمه، والجدول السابق يوضح عدد مقالات المجلات العلمية والتقنية في المملكة العربية السعودية في المدة 2004-2019. إذ بلغ عدد المنشورات العلمية في عام 2004 حوالي (1746.13) منشوراً علمياً، وقد استمر الارتفاع بالمنشورات العلمية ليبلغ في 2005 حوالي (1767.14) و (1941.39) في عام 2006 ، وفي عام 2007 بلغ (2068.13)، وقد استمر الارتفاع في عدد المنشورات العلمية للمملكة العربية السعودية ليبلغ في عام 2018 حوالي (10897.9) منشور علمي، ويعزى ذلك الارتفاع الى عوامل عديدة منها أرتفاع عدد الجامعات في المملكة واعتماد المملكة منذ عام 2008 خطة بحثية وطنية بغرض التحول من اقتصاد قائم على النفط، إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وما شهدته المرحلة الأولى من هذه الخطة من إنشاء معاهد بحثية وجامعات حديثة على أعلى مستوى .

وعلى المستوى العربي، قد بلغ حجم الإنتاج العلمي العربي المنشور في قاعدة بيانات شبكة العلوم (ISI) خلال المدة (2008- 2018)، ما يقارب (410-549) بحثاً وورقة علمية، موزعة على (22) دولة عربية حصلت فيها السعودية على المرتبة الأولى عربياً وبنسبة (25%)، تليها بقية الدول، ووفقا لمقاييس جودة النشر العلمي (H-index)، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة 36 عالمياً في عدد الأوراق العلمية المنشورة، كما بلغ عدد براءات الاختراع إلى (569) مما جعلها الأولى عربياً وإقليمياً، أما على المستوى العالمي وكما أصدرت مجلة " Nature" المرموقة في الأوساط الأكاديمية مؤشرها السنوي لعام 2018 للإنجازات البحثية المنشورة في العلوم الطبيعية، إذ

---

[179]) فريدريك ، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب علي أبو عمشة، معهد بروكينغز واشنطن بالتعاون مع مؤسسة العبيكان، الرياض، 2002، ص85.

أن المملكة حصلت "على المركز 29 في قائمة 50 دولة الأكثر إنتاجية للأبحاث العلمية عالمياً. وحصلت على المركز الثاني على مستوى دول غرب القارة الأسيوية في مجال العلوم الطبيعية[180].

رابعاً : تأثير مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية :

يعد رأس المال البشري من المؤشرات التي تقاس بها امكانيات الأمم وثروتها ، والتي تشارك معظم الدول في تنميته مع مختلف الموارد من اجل تقدم ورقي مجتمعاتها، بوصفه مورداً مهماً ومكون أساسياً من المكونات الرأسمالية، والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي للدول، وعند تتبع الخطط التي تم وضعها من المملكة نرى هناك زيادة في الانفاق على تطوير وتنمية العنصر البشري بصورة مطردة، وذلك من أجل تنمية وصقل مهاراته وتدريبها.

إذ يعد التعليم من العوامل الاساسية التي تؤثر في النمو الاقتصادي المستدام، إذ يؤثر التعليم في النمو عن طريق تزويده للأفراد بمختلف العلوم والمهارات والمعلومات اللازمة التي تمكن من زيادة الانتاج وتطويره، فضلاً عن دوره في تخصص العمال وتحسين إنتاجيتهم ورفع مستوى معيشتهم عن طريق زيادة مستوى دخلهم الناجم عن زيادة الانتاجية، وهذا بدوره يقود بصورة مباشرة او غير مبشرة إلى زيادة وتحقيق مستويات عالية في مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام .

ويلاحظ من الجدول (14) نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إذ تتباين النسبة بين (5.21% و 8.63%) وتمثل نسبة عالية للأنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتدل النفقات المرتفعة على تكريس حصة أكبر من التمويل الحكومي للمحافظة على عمليات النظام التعليمي، وعلى التغييرات الحالية والمتوقعة الخاصة بالقيد، وعلى مستويات رواتب الموظفين والتكاليف العملية الأخرى.

وهناك دراسة اجريت في المملكة العربية السعودية[181]، تبين أن هناك سببين للاعتقاد بأهمية التعليم الأول أن هناك طلباً جماهيرياً كبيراً على التعليم ولاسيما التعليم العام في الدول كافة، والثاني للعلاقة القوية بين التعليم والدخل على مستوى الفرد والدولة، وتابعت الورقة بأن الأثر المباشر للتعليم في النمو الاقتصادي يتحقق من خلال تحسين المهارات والقدرات الإنتاجية للقوى العاملة، إذ لا يوجد

---

[180]) متاح على الموقع الالكتروني : https://www.new-educ.com.

[181] عبدالله بن محمد المالكي وأحمد بن سليمان ، التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 2004.

خلاف بين الاقتصاديين عن وجود أثر مباشر للتعليم في النمو الاقتصادي، وتابع الباحثان بأنه نظراً لأهمية قياس أثر التعليم في النمو والتنمية الاقتصادية عند تخصيص الموارد المالية، ولما للتعليم من أثر على الدخل على مستوى الفرد والنمو الاقتصادي على مستوى الدولة، بما يبرر الحاجة لاستقصاء العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة، وتحديد أثر كل منهما على الآخر، واستهدفت قياس العلاقة بين التعليم (المدرجين في التعليم العام) ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي (النمو الاقتصادي)، كما استهدف تحديد وتحليل محددات الانفاق على التعليم في المملكة، وتتبعت الدراسة الأدبيات المعتبرة التي أثبتت أن للتعليم مشاركةً مباشرةً في زيادة الدخل القومي في أي دولة، وذلك في رفع كفاءة وانتاجية الأيدي العاملة، وأن تلك المشاركة إيجابية، مما يعني أن النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول مرتبط بقدرتها على إعداد وتنمية المورد البشري[182].

جدول (14)

العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار البشري في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2019)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الانفاق على التعليم من GDP	نسبة الانفاق على الصحة من GDP	الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من GDP
2004	***	6.27	2.56	0.05
2005	26.95	5.64	2.48	0.04
2006	14.75	5.89	2.64	0.04
2007	10.36	5.21	2.51	0.05
2008	24.96	4.50	1.89	0.05
2009	-17.45	6.25	2.79	0.07
2010	23.10	5.30	2.26	0.88
2011	27.08	5.64	2.49	0.90
2012	9.64	5.77	2.74	0.88
2013	1.45	6.66	3.37	0.82
2014	1.30	7.03	3.73	1.03
2015	-13.50	8.63	4.12	1.15
2016	-1.43	7.83	3.37	1.27
2017	6.77	7.49	3.16	1.38
2018	14.22	7.55	3.19	1.50
2019	0.82	6.79	3.64	1.62

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (1) و (5) و (8) و (13).

[182]) احسان بو حليقة، العلاقة بين الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، كلمة ومقال، مجلة اليوم الالكترونية، نشر بتاريخ 2015/8/11.

في حين شهد القطاع الصحي نمو ملحوظ في نسبة الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة(2004–2019)، إذ بلغ في عام 2004 حوالي (2.56%) من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع في نهاية المدة الى (3.64%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الارتفاع متناسق مع الارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية .

ان زيادة الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية له اثر إيجابي في القضاء على الأمراض في الأماكن التي تنتشر فيها الإصابة، فعند القضاء على هذه الأمراض تصبح هذه الأماكن قابلة للاستثمار والسكن فتحقق عوائد تصب في زيادة إجمالي الناتج المحلي، أما أثر الاستثمار في القطاع الصحي، فهو يزيد من نوعية وكمية الموارد البشرية في المستقبل، من خلال تمديد وتطويل حياة العمل بالنسبة للفرد .

وتعتمد القدرة التنافسية والثقل الدولي للدولة في العصر الحديث على مدى امتلاكها لمقومات التقدم العلمي والتطور التقني، الذي يتأتى من خلال احتضان الدول لمراكز بحوث متطورة تعمل بناء على قوى السوق والمتطلبات الوطنية الحيوية، وهذا مما لا شك فيه يتطلب توفير أرضية صلبه تعمل في ظلها وتستفيد من مخرجاتها في مواجهة قضاياها المختلفة، التي تحتاج إلى إيجاد اليه لتوثيق الارتباط بين مؤسسات البحث العلمي والتطوير وقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والأمن الوطني، ويعد البحث والتطوير أمراً مهماً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للدولة حيث يتيح تطبيق نتائج البحوث العلمية للدول تحقيق مزايا تنافسية في مختلف المجالات، مما يجعلها أكثر فعالية وقدرة على المنافسة على المستوى العالمي، ومن ثم تحقيق مستويات معيشية أفضل .

إذ بلغت نسبة الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية في عام 2004 حوالي (5.3%) إلا انها انخفضت في عام 2005 لتبلغ (4.2%) ثم بدأت في التزايد التدريجي إلى ان بلغت في عام 2013 حوالي (8.2%)، وقد بلغ في عام 2019 حوالي (1.6%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الارتفاع التدريجي في الانفاق يتضامن مع الحاجة الملحة لهذا العصر لتبني البحوث العلمية والتقنية التي تهدف الى تطوير وتنمية المجتمع، فضلاً عن مواكبة المستجدات الدولية الراهنة وفي ظل الأهمية المتزايدة لمراكز البحوث والتطوير التي تعمل على تعزيز القدرات اللازمة لاستيعاب التقنيات المتقدمة وتطبيقها في شتى المجالات.

(المبحث الثالث)

قياس أثـر مؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية

يهتم هذا المبحث باعتماد الأساليب القياسية لتقدير العلاقة بين المتغيرات التي سبق وأن تم تحليلها في المبحث الاول والثاني، واختبار صحة فرضياتها في بناء عدة نمإذج قياسية وبصيغ عدة لقياس العلاقة وتحديد اتجاهها بين المتغيرات قيد الدراسة ولبيان أثر كل من أثر مؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، وقد تم بناء نموذج يمثل سلسة سنوية للمدة 2004 –2019 لقياس اثر مؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في السعودية.

وتعد النماذج القياسية أحد أهم أدوات القياس التي تستخدم في الدراسات الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية من جهة ولمعرفة مدى امكانية تحقق فروض النظرية الاقتصادية من جهة أخرى.

وإن المرحلة الأولى لدراسة أية ظاهرة اقتصادية دراسة كمية هي التعبير عن هذه الظاهرة بصيغة رياضية معبراً عنها برموز ومعادلات رياضية وهذه المعادلات تعكس العلاقات المختلفة بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وتسمى هذه المرحلة مرحلة توصيف وصياغة النموذج[183]، وتتضمن الخطوات الآتية :

- **بناء وتوصيف النموذج .**
- **تحديد متغيرات النموذج .**
- **الصيغة القياسية للنموذج.**
- **تحديد العلاقة بين متغيرات النموذج .**
- **مصفوفة معاملات الارتباط.**
- **تقدير وتحليل النموذج وفق منهجية (ARDL)**

اولاً : بناء وتوصيف النموذج :

[183] وليد اسماعيل السيفو، احمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق، عمان، الطبعة الاولى، 2003، ص21.

1- **بناء هيكل النموذج:** عبارة عن نموذج يقيس إثر مؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في السعودية ضمن المدة (2004-2019)، وقد تم اعتماد سلسة ربعية بواقع (64) مشاهدة وقد تم استخدام الاساليب الكمية الحديثة كاستقراريه المتغيرات ومنهجية التكامل المشترك باستخدام البرنامج (Eviews 10).

2- **تحديد متغيرات النموذج** : تم أستخدم عدداً من المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة برأس المال البشري التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في مسارها الزمني على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل، وذلك بالاعتماد على ما جاءت به النظرية الاقتصادية فضلاً عن طروحات بعض المدارس الاقتصادية وما استخدمته الدراسات النظرية الحديثة وهي على النحو الآتي :

أ- المتغير التابع : Dependent Variable

وهو متغير تتحدد قيمته من داخل النموذج ويسمى ايضاً بالمتغير الداخلي (Endogenous variable) ويتضمن النموذج المقدر في هذه الدراسة متغيراً تابعاً هو معدل النمو الاقتصاد، وتم الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في السعودية ويرمز له بالرمز **(AGDP)**.

ب- المتغيرات المستقلة : Independent variables

وهي متغيرات تتحدد بقوى من خارج النموذج وتسمى أيضاً بالمتغيرات الخارجية (Exogenous variables)، وهي مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري التي سبق وأن تحليلها في المبحث السابق وهي :

- الإنفاق على التعليم ويرمز له بالرمز **(Edu)**.
- الإنفاق على الصحة ويرمز له بالرمز **(Helth)**.
- الإنفاق على البحث والتطوير ويرمز له بالرمز **(Red)**.

الصيغة القياسية للنموذج :

1- **Linear Model**

$$AGDP = \alpha_1 + \alpha_2 EDU + \alpha_3 Helth + \alpha_4 Red + U \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Agdp : المتغير التابع(معدل النمو الاقتصادي).

Edu, Helth, Red: المتغيرات المستقلة (التعليم والصحة والبحث والتطوير على التتابع).

α_1: معلمة الثبات .

$\alpha_4\ \alpha_3\ \alpha_2$: معالم تمثل الميول الحدية للمتغيرات .

ت- تحديد العلاقة بين متغيرات النموذج :

بهدف بناء التوقعات حول العلاقة المتحققة بين المتغيرات، وبغية الوصول الى هدف الدراسة واثبات فرضيتها، يمكن تحديد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات بالاعتماد على أسس النظرية الاقتصادية وافكارها ، وهي وجود علاقة موجبة (طردية) بين المتغيرات المستقلة (**Edu, helth, red**)، وبين المتغير التابع (AGDP)، فكلما زادت قيمة هذه المتغيرات المستقلة ارتفع معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح، وقد سبق وأن تم توضيح هذه العلاقة.

ثانياً: مصفوفة معاملات الارتباط:

لتحديد انحدار درجة العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة تم اعتماد معاملات الارتباط الاتية :

جدول (15)

مصفوفة معاملات الارتباط

Correlation				
	AGDP	EDU	HELTH	RED
AGDP	1.000000	0.816044	0.840969	0.763118
EDU	0.816044	1.000000	0.980107	0.945348
HELTH	0.840969	0.980107	1.000000	0.905756
RED	0.763118	0.945348	0.905756	1.000000

المصدر : نتائج برنامج (Eviews; 10) .

جدول معاملات الارتباط يشير الى العلاقة بين هذه المتغيرات حيث يوضح قوة واتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات ويتضح منه وجود درجة من الارتباط بينها، واتجاه العلاقة موجبة (طردية)، أي أن زيادة قيمة مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري سوف يشارك في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وقد بلغت درجة الارتباط [0.816، 0.840، 0.763] لكل من الانفاق على التعليم والانفاق على الصحة والانفاق على البحث والتطوير على التتابع.

إلا ان هذا الارتباط اضافة الى كونه عاجزاً عن تحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات فأنه لا يقدم دليلاً كافياً على وجود علاقة سببية، فقد تكون هذه المتغيرات مرتبطة مع بعضها ارتباطاً دالياً (Functionally)، تتجه لمجرد التزامن في تحركاتها أو تأثرها بعوامل مشتركة مع بعضها، لذا سيتم اللجوء الى اعتماد نمإذج الانحدار القياسية واستخدام الاختبارات للوقوف على صحة هذه الارتباطات.

ثالثـاً : تقدير وتحليل النموذج وفق منهجية (ARDL) :

قبل اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج ARDL وعرض نتائجه، من المهم الاشارة الى اجراء اختبارات استقرارية للمتغيرات الخاصة بالنموذج لمعرفة درجة استقرارها كشرط ضروري للبدء بتطبيق منهجية ARDL، إذ ان النموذج لا يعمل بدقة إذا كانت هناك بعض المتغيرات مستقرة في المستوى الثاني أي |(2) .

1- اختبارات السكون (جذر الوحدة) : Stability Tests (root unit)

للتحقق من سكون السلاسل الزمنية تم استخدام طريقة أو اختبار ديكي – فولر الموسع ADF واختبار فليبس- بيرون (PP) لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمن، وتشير النتائج الموضحة في الجدول (16) والجدول (17) لاختبار (ADF) واختبار(PP)، إن السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج غير مستقرة بالمستوى بحالاتها الثلاث (حد ثابت فقط أم حد ثابت واتجاه عام أم بدون حد ثابت واتجاه عام)، وعند حسابنا للفروق الاولى للمتغيرات التوضيحية كانت مستقرة بمستوى معنوية (1% ،5%) بدون حد ثابت واتجاه عام، وأن السلسلة لا تحتوي على مشكلة جذر الوحدة .

جدول (16)

اختبار ديكي فولر الموسع ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		AGDP	EDU	HELTH	RED
	At Level				
With Constant	t-Statistic	-2.1830	-1.4460	-0.9280	-0.2044
	Prob.	***0.2145***	***0.5537***	***0.7725***	***0.9316***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4107	-1.6985	-3.1998	-3.2622
	Prob.	***0.3704***	***0.7396***	***0.0944***	***0.0827***
		n0	n0	*	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.2622	0.3812	0.6697	0.9893
	Prob.	***0.7588***	***0.7911***	***0.8579***	***0.9130***
		n0	n0	n0	n0
	At First Difference				
		d(AGDP)	d(EDU)	d(HELTH)	d(RED)
With Constant	t-Statistic	-2.8435	-2.4794	-2.0260	-2.7950
	Prob.	***0.0584***	***0.1256***	***0.2752***	***0.0651***
		*	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9242	-2.6015	-2.0017	-2.8403
	Prob.	***0.1626***	***0.2813***	***0.5883***	***0.1893***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.7878	-2.2741	-1.6598	-2.1643
	Prob.	***0.0061***	***0.0233***	***0.0913***	***0.0304***
		***	**	*	**

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC

جدول (17)

اختبار فليبس بيرن (pp)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		AGDP	EDU	HELTH	RED
	At Level				
With Constant	t-Statistic	-2.1668	-1.1072	-0.7002	0.6050
	Prob.	***0.2203***	***0.7076***	***0.8385***	***0.9888***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7618	-1.0054	-1.7344	-2.2002
	Prob.	***0.7107***	***0.9353***	***0.7236***	***0.4807***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.9412	1.9039	1.6195	2.5925
	Prob.	***0.9060***	***0.9855***	***0.9732***	***0.9974***
		n0	n0	n0	n0
	At First Difference				
		d(AGDP)	d(EDU)	d(HELTH)	d(RED)
With Constant	t-Statistic	-3.0334	-2.7326	-2.1503	-2.9777
	Prob.	***0.0375***	***0.0746***	***0.2264***	***0.0429***
		**	*	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1374	-2.8331	-2.1232	-3.0480
	Prob.	***0.1074***	***0.1917***	***0.5224***	***0.1285***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.9486	-2.4311	-1.7537	-2.2947
	Prob.	***0.0038***	***0.0158***	***0.0755***	***0.0222***
		***	**	*	**

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

توضح لنا الاشكال ادناه الرسوم البيانية للمتغير التابع والمتغيرات التوضيحية واستقرارها عند الفرق الاول (1)I .

الشكل (16)

الرسوم البيانية لاختبارات الاستقرارية عند الفرق الاول

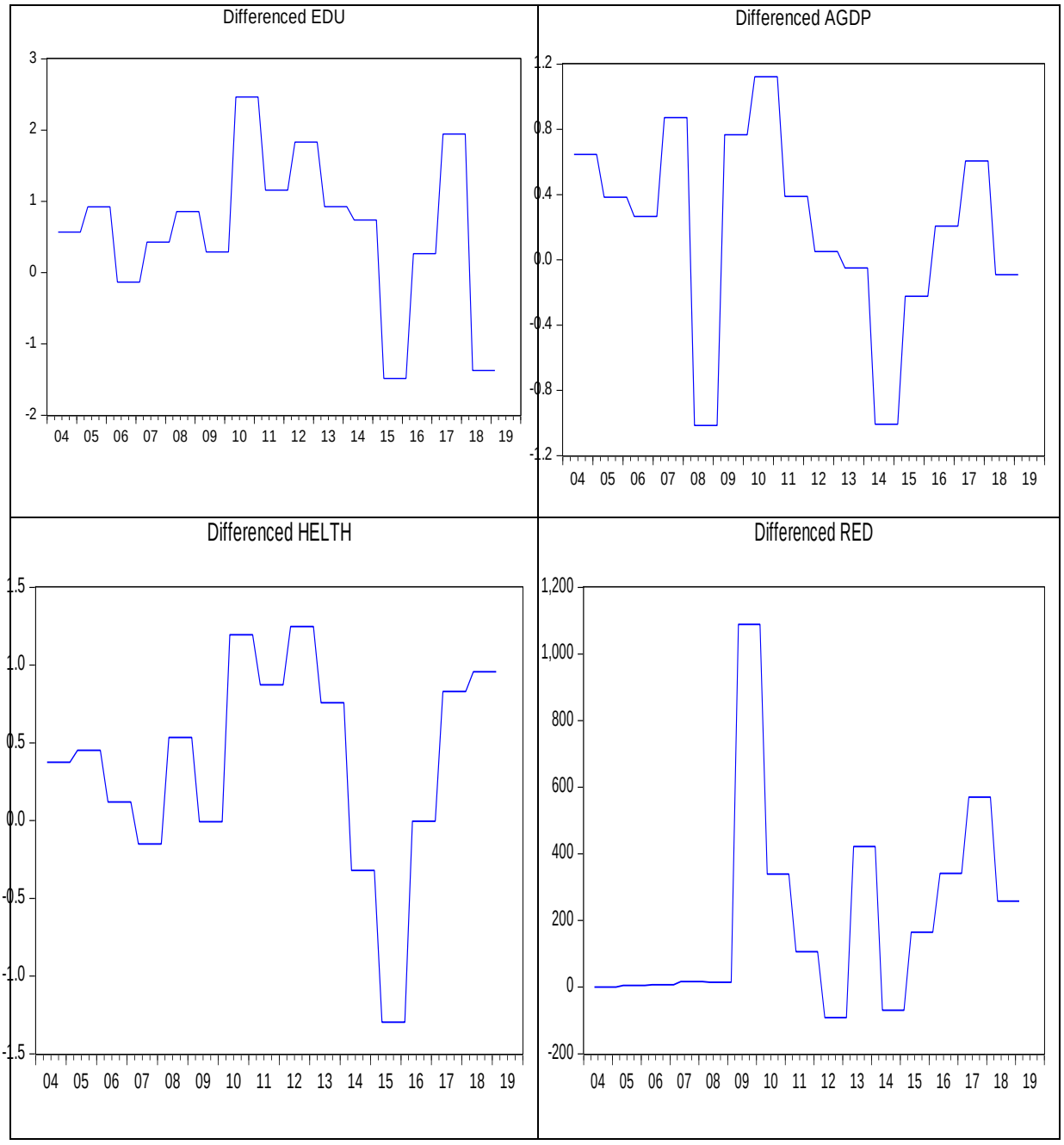

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10 .

وبما ان منهجية نموذج (ARDL) يعمل في بيانات المستوى والفرق الأول أو مزيج بين الاثنين ويعد أكثر كفاءة وأكثر تقديراً للمعلمات في الاجل القصير والطويل من النمإذج الأخرى، لذا أصبح من الضروري استخدام هذه المنهجية لتقدير النموذج.

تم إجراء محاولات عديدة وبمستويات مختلفة لتقدير المعادلات وقد تم اختيار المعادلة الخطية لتوافقها مع النظرية الاقتصادية والإحصائية كما أنها تخلو من المشاكل القياسية.

جدول (18)

تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

Dependent Variable: AGDP
Method: ARDL
Date: 07/26/21 Time: 18:59
Sample (adjusted): 2004Q3 2019Q1
Included observations: 59 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): EDU HELTH RED
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AGDP(-1)	1.616801	0.102000	15.85094	0.0000
AGDP(-2)	-0.648264	0.106669	-6.077334	0.0000
EDU	0.138020	0.057596	2.396361	0.0204
EDU(-1)	-0.203111	0.072238	-2.811711	0.0071
HELTH	-0.194379	0.119297	-1.629364	0.1096
HELTH(-1)	0.244812	0.130545	1.875306	0.0667
RED	0.001181	0.000226	5.224055	0.0000
RED(-1)	-0.001909	0.000435	-4.394200	0.0001
RED(-2)	0.000891	0.000251	3.545181	0.0009
C	1.420389	0.432761	3.282157	0.0019

R-squared	0.993762	Mean dependent var	20.55089
Adjusted R-squared	0.992616	S.D. dependent var	3.643819
S.E. of regression	0.313109	Akaike info criterion	0.668734
Sum squared resid	4.803819	Schwarz criterion	1.020859
Log likelihood	-9.727649	Hannan-Quinn criter.	0.806189
F-statistic	867.3432	Durbin-Watson stat	1.895329
Prob(F-statistic)	0.000000		

الشكل (17)

قيم معيار اكايك (Akaike) AIC من بين افضل(20) توصيف

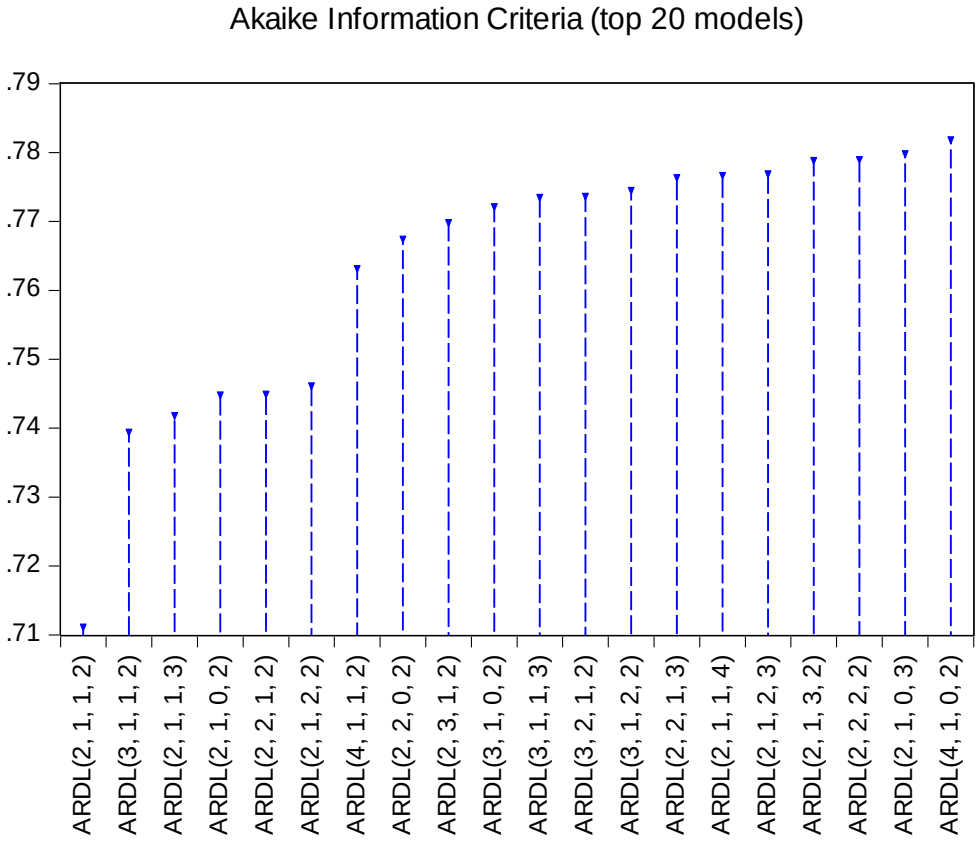

وتبين نتائج الجدول (18) أن النموذج ذات مدد تخلف زمني هي(2,1.1.2) بناء على قيم معيار اكايك AIC (Akaike) من بين افضل(20) توصيف للنموذج كونها تعطي اقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائياً من البرنامج الاحصائي، إذ أن القيمة (1) تعني تخلف زمني لمدة واحدة، و(0) تعني عدم وجود تخلف زمني، وهكذا بحسب مدد التخلف التي يحددها البرنامج لكل متغير من المتغيرات .

تشير الاختبارات الاحصائية للنموذج الى جودة النموذج المقدر عن طريق معامل التحديد (R^2) المعدل والبالغة (0.99) فضلاً عن قيمة F–statistic والبالغة (867.3) وبمستوى معنوية (0.00) اما الاختبارات القياسية فقد اوضحت أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D–W والبالغة (1.895) .

2. اختبار الحدود: (Bound Test)

للتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج يتم الاستعانة بمنهجية اختبار الحدود (Pound Test) للتكامل المشترك والموضحة في الجدول (19)، إذ يظهر أن قيمة F-stat المحسوبة بلغت (2.906) وهي أصغر من القيمة الجدولية الاعلى (3.91) والادنى (2.96) عند

مستوى دلالة 5% مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك والاقرار بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

جدول (19)

اختبار الحدود للتكامل

المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(AGDP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/26/21 Time: 19:01
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 59

			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.906439	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	59		Finite Sample: n=60	
		10%	2.496	3.346
		5%	2.962	3.91
		1%	4.068	5.25
			Finite Sample: n=55	
		10%	2.508	3.356
		5%	2.982	3.942
		1%	4.118	5.2

3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقاً لمنهجية (ARDL) :

بعد التأكد من عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لاختبار الحدود، لذا سوف يقتصر التحليل على تحديد العلاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات قيد التحليل والاختبار، ويجري ذلك من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يعبر عن المتغيرات التي تستخدم صيغة الفرق الاول مع اضافة حد لتصحيح الخطأ التباطىء زمنيا ولمدة زمنية واحدة (ECM−1) بكونه متغيير توضيحي، وبموجبه يقيس هذا الحد سرعة تكييف الاختلال وذلك في الأمد القصير ويشترط وفق ذلك التعرف فيما إذا كانت معلمه حد التصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، والجدول (20) يوضح نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا لمنهجية ARDL.

جدول (20)

نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARD

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(AGDP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/26/21 Time: 19:04
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 59

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AGDP(-1))	0.648264	0.087597	7.400527	0.0000
D(EDU)	0.138020	0.052369	2.635514	0.0112
D(HELTH)	-0.194379	0.082847	-2.346248	0.0231
D(RED)	0.001181	0.000203	5.822834	0.0000
D(RED(-1))	-0.000891	0.000220	-4.052301	0.0002
CointEq(-1)*	-0.031463	0.007936	-3.964656	0.0002

R-squared	0.773286	Mean dependent var	0.187182
Adjusted R-squared	0.751898	S.D. dependent var	0.604422
S.E. of regression	0.301062	Akaike info criterion	0.533141
Sum squared resid	4.803819	Schwarz criterion	0.744416
Log likelihood	-9.727649	Hannan-Quinn criter.	0.615614
Durbin-Watson stat	1.895329		

ويتضح أن معامل تصحيح الخطأ (Conit Eq −1) الذي يكشف عن سرعة عودة متغير النمو الاقتصادي نحو قيمة التوازن في الاجل الطويل كان بقيمة سالبة ومعنوية بلغت نحو (−0.0314) وبمستوى معنوية اقل من (1%) وهي نسبة ضئيلة ومتدنية.

وتظهر معلمة كل من الانفاق على التعليم والانفاق على البحث والتطوير موجبة ومعنوية اي وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين والنمو الاقتصادي في الاجل القصير، في حين كانت أشاره معلمة الانفاق على الصحة إشارة سالبة ومعنوية في الاجل القصير، اي وجود علاقة عكسية بين الانفاق على الصحة والنمو الاقتصادي، بأن عوائد الاستثمار في قطاع الصحة يأتي بعد مدة زمنية ليست بالقصيرة، و تتمثل بمساهماته في مجال النمو الاقتصادي.

يوضح الجدول (21) نتائج تقدير النموذج في الاجل الطويل، ويبدو انها غير معنوية وغير مؤثرة بل سالبة بالنسبة للإنفاق على التعليم.

جدول (21)

تقدير العلاقة طويلة الاجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(AGDP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/26/21 Time: 19:06
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 59

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EDU	-2.068815	2.191320	-0.944096	0.3498
HELTH	1.602933	1.529362	1.048105	0.2997
RED	0.005146	0.005512	0.933747	0.3550
C	45.14465	35.76112	1.262395	0.2128

EC = AGDP - (-2.0688*EDU + 1.6029*HELTH + 0.0051*RED + 45.1447)

وهذا يعني ان التأثير السلبي وغير المعنوي لمؤشرات رأس المال البشري يمكن إرجاعه الى عدم وصول مخزون رأس المال البشري على الرغم من الجهود المبذولة لمرحلة يقود فيها عملية النمو على المدى الطويل.

رابعاً : نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية) :

للتأكد من جودة النموذج تم اجراء الاختبارات التشخيصية الاتية :

1. نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) :

يشير اختبار (Breusch – codfrey correlation) او ما يسمى (LM Test) الوارد في الجدول (22) والذي بموجبه يتم التأكيد على صحة النتائج السابقة، فانه وكما يتضح من معطيات الجدول ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي نظراً لأن قيمة prob (ch–square) بلغت (0.85) وهي أكبر من مستوى المعنوي (0.05)، مما يشير الى قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

جدول (22)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.129776	Prob. F(2,47)	0.8786
Obs*R-squared	0.324032	Prob. Chi-Square(2)	0.8504

2. نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس He teroskeda sticty : ARCH

وعلى أساس هذا الاختبار بالإمكان التعرف فيما إذا كانت البواقي تعاني من مشكلة اختلاف التباين أو بالعكس والجدول (23) أدناه يوضح ان قيمة Prob. Chi-square بلغت نحو (0.8762) وهي اكبر من (0.05) وغير معنوية وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تؤكد على تجانس البواقي وخلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (23)

اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.023435	Prob. F(1,56)	0.8789
Obs*R-squared	0.024262	Prob. Chi-Square(1)	0.8762

3. نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر :

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من هذه الدراسة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما :

أ. **اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) (The Cumulative Sum of the recursive) residuals)**

ب. **اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) (The Cumulative Sum residuals squared)**

فإذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من (cusum) و(cusums Q) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% تكون المعاملات مستقرة .

ويتضح من الشكلين(19,18) بالتتابع ان المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكلياً عبر الزمن محل الدراسة، مما يؤكد وجود استقرار بين المتغيرات وانسجام بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، إذ وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

الشكل(18)

المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

(The Cumulative Sum of the recursive residuals))

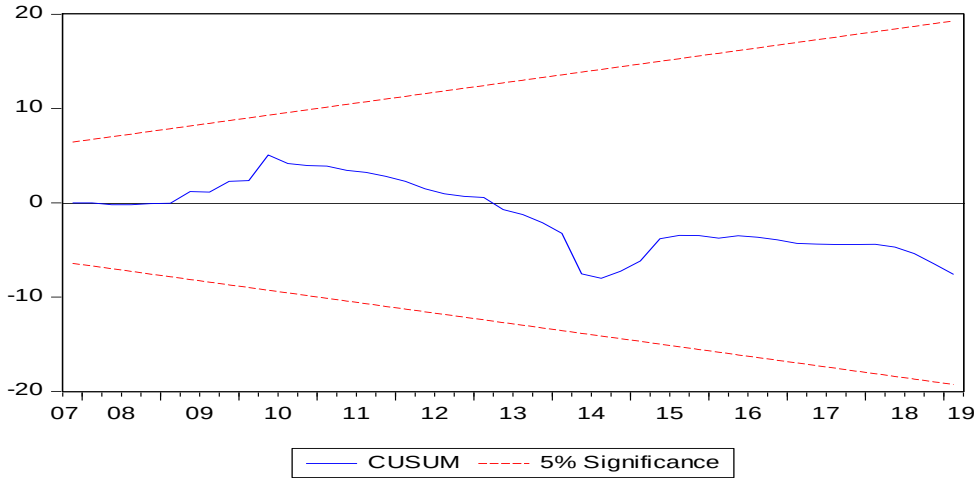

الشكل (19)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ)

(The Cumulative Sum residuals squared)

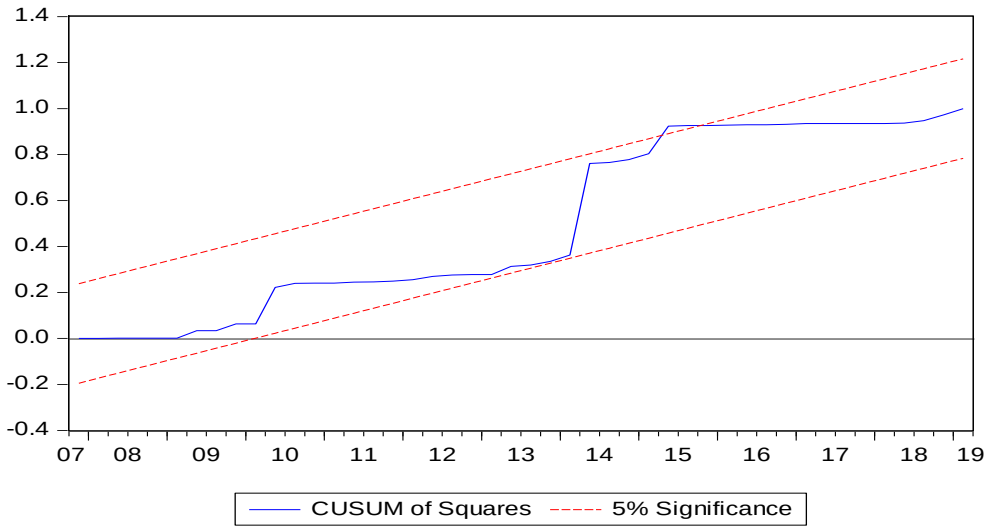

اما ما يتعلق بالشكل (20) التالي يتضح منه تطابق بواقي النموذج الذي تم تقديره مع القيم الفعلية للبواقي منه، من ثم ان الاختبارات الاحصائية تعكس استقرارية المعلمات وجودة النموذج المقدر.

الشكل (20)

بواقي النموذج المقدرة والفعلية

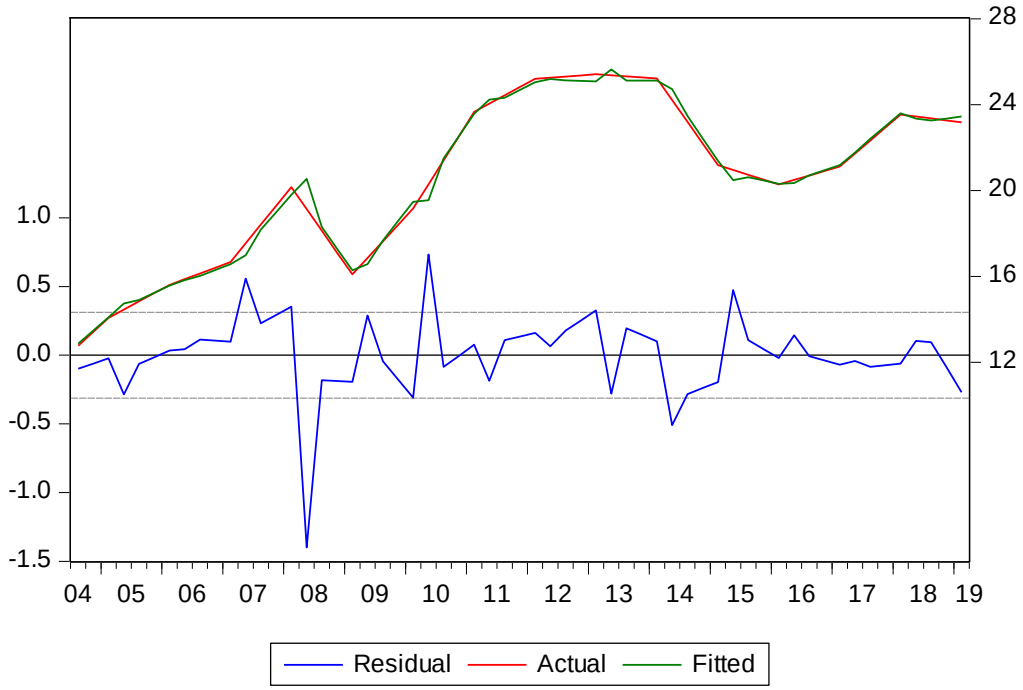

ويتبين لنا مما سبق عدم فاعلية مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في الأجل الطويل وربما يعود ذلك لطبيعة الاقتصاد السعودي بأنه اقتصادٌ ريعيٌ، لا يزال يشكل قطاع النفط نسبة مهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

((الفصل الثالث))

تنمية رأس المال البشري ركيزة أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في ماليزيا

تمهيد :

انطلق الاقتصاد الماليزي من رؤية عملية ودقيقة ضمن أطر السياسة التنموية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، القائم على التخطيط المحكم للموارد البشرية، استهدفت التنمية الاجتماعية بالدرجة الاولى، في رفع مستوى الحياة الاجتماعية بأنه المحرك الاساسي لعملية التنمية ليشمل كل قطاعاتها ومجالاتها، ضمن عملية إنمائية شاملة، لتلتحم التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، وهو التحام عضوي متجانس، يعكس تلك المقاربة التي تعطي رؤيا اقتصادية للتنمية وتعزيز وتقوية رأس المال البشري بأنه داعم رئيس لتسهيل التحول الى بلد متقدم صناعياً، ومن أجل توضيح ذلك تم تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام في ماليزيا.

المبحث الثاني : تحليل مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري في ماليزيا .

المبحث الثالث : قياس أثر مؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي المستدام في ماليزيا.

(المبحث الأول)

تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام في ماليزيا

اولاً : نبذة عن الاقتصاد الماليزي :

تمكنت ماليزيا في سبعينات القرن الماضي من امعان النظر في النمإذج الانمائية السائدة، وفي الجولة الاستطلاعية الى اليابان عام 1981، إذ قام مهاتير محمد بدراسة ميدانية عن الاقتصاد الياباني، توصلت الادارة السياسية والاقتصادية إلى ان النموذج الاقتصادي المفتوح يتناسب مع تطلعات الشعب الماليزي لبناء مستقبلهم، كونه يوفر هامشاً كبيراً من الحرية والحد من وصاية الغرب التي كانت تفرضها الحساسيات الزائدة للحرب الباردة، إذ إن نموذج ماليزيا المتحدة شكّل جسراً للعبور إلى عالم التنمية الاقتصادية أسوةً بانموذج اليابان المتحدة، الذي شارك مشاركةً فاعلةً في انعاش الاقتصاد الياباني، وفي جانب آخر استطاعت ماليزيا أن تستفاد من التجارب الفاشلة في الدول النامية، وذلك بعد أن أعادت النظر في مرجعية الرأسمالية وأبدت الحذر امام كل ما يقدمه النظام الاشتراكي.[184]

إذ تحولت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على انتاج وتصدير المواد الأولية خاصة القصدير والمطاط إلى دولة ذات اقتصاد متنوع، يعتمد على المعرفة ويمتلك صناعات متقدمة ويشارك قطاعي الصناعة والخدمات فيها بما يقارب (90%) من الناتج المحلي الاجمالي، كما تبلغ نسبة صادرات السلع المصنعة (85%) من إجمالي الصادرات، فضلاً عن ان نسبة (80%) من السيارات التي تسير في الشوارع الماليزية، صناعة ماليزية.[185]

كما انتهجت الحكومة الماليزية سياسات تنموية منذ عام 1970 بعد إن عصفت في البلاد الحرب العرقية عام 1969 تهدف إلى تقليل حالة الفقر، فضلاً عن إعادة هيكلة المجتمع ونقل حالة المجتمع من حالة التخلف الى مجتمع متحضر تقل فيه نسبة الفقر عن (5.1%)، في عام 1999 مقارنة بـ (52.4%) عام 1970،[186] ونسبة البطالة تقل عن (3.5%) من أفراد القوة العاملة.[187]

---

(184) ناصر يوسف، ملامح التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص86.

(185) منتدى الرياض الاقتصادي، مناطق الصناعات التقنية، أداة فعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة، 2005، ص87.

(186) "poverty Eradication: Malaysia's Experience" Distribution section، Economic: planning unit (23 April 2002).

(187) محسن محمد صالح، النهوض الماليزي، قراءة في الخلفيات ومعالم التطور، ط1، العدد 136، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008م، ص66.

بعد استئصال الوظيفة المقرونة بالعرق، وزيادة نسب التشغيل للطبقات المحرومة مما نتج عن ذلك تمتع (98%) من أفراد المجتمع بالخدمات الأساسية.[188]

وقد تم التوصل الى هذا التحول بفعل السياسة الحكيمة التي دعمتها آليات تطوير القدرات والمهارات البشرية في قنوات التربية والتعليم والتوسع في مجالاتها المختلفة، فضلاً عن تأسيس معاهد بحوث علمية ومؤسسات تدريب مهنية، عملت على تطوير الطاقات الانتاجية وتحسين نوعيتها، الأمر الذي أدى الى ارتفاع إجمالي الناتج القومي، إذ بلغ (84.6) مليار دولار في عام 2007، بزيادة قدرها (6.04%) عن عام 2006، كما ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية بنسبة (10.5%) عن العام 2006، لتصل الى (188.76) مليار دولار في عام 2007، كما بلغ متوسط الناتج الفردي 10882 دولار بمعدل ارتفاع سنوي للناتج الفردي بحدود (3.3%) سنوياً، وتراوحت معدلات النمو في الاقتصاد الماليزي بحدود (5.8-6.5%) سنوياً، كما انخفض معدل التضخم إلى أقل من (3.9%) ،[189] في حين ارتفع متوسط دخل الفرد سنوياً من (1253) دولار امريكي عام 1975، وصولاً إلى (12478) دولار امريكي عام 2019 .

ثانياً : **تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام** :

إن النمو الاقتصادي للدولة يتأثر نتيجة تطور عوامل عديدة في الاقتصاد ابرزها الناتج المحلي الاجمالي للدولة ومتوسط نصيب الفرد من ذلك الناتج، وقد تشكلت سياسات التنمية الاقتصادية الماليزية عن طريق التزام حكومتها بضمان تقاسم فوائد النمو الاقتصادي بشكل منصف بين السكان، وكانت السياسات الاقتصادية الماليزية منذ السبعينيات بانتهاج فلسفة التنمية وأن النمو سيكون له تأثير يستفيد منه الجميع، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض ملموس في معدلات الفقر، هذا ويميل نمو الدخل إلى أن يكون أسرع في الأسر ذات الدخل المتوسط والعالي إذا استمرت الاتجاهات، فسوف يكون هناك تفاوت متزايد في الدخل بين السكان.

وقد شهدت ماليزيا نمواً اقتصادياً سريعاً منذ ثمانينيات القرن الماضي، لكن تباطأ التقدم وضعفت آفاق النمو الاقتصادي، خاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية والعالمية، إذ أكدت ماليزيا ومنذ بدايات العقد الثامن من القرن الماضي على أن الدولة ستعتمد على القطاع الخاص كداعم رئيس

---

[188] سهام حسين عبد الرحمن وآخرون، تجربة ماليزيا التنموية (معجزة آسيا) أحد نماذج التنمية الرائدة في الدول النامية-دراسة تحليلية، مجلة بيت الحكمة، العدد (26)، بغداد، 2011م، ص119-120.

[189] عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة : قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص360.

للنمو الاقتصادي المستدام، فضلاً عن أن القيم والتقاليد المعنوية والثقافة أدت دوراً كبيراً في نجاح تجربة ذلك النمو في معظم دول جنوب شرق آسيا، فالتعاليم السائدة في دول إقليم جنوب شرق آسيا زودت تجارب جميعها النمو ابتداءً من اليابان وانتهاء بمجموعة الدول المصنعة حديثاً، لاسيما ماليزيا وإندونيسيا والفلبين وسنغافورة، وإطلاق اسم "النمور الآسيوية" على اقتصاديات المنطقة فيه إشارة موحية لدور العامل الثقافي، وتعد ماليزيا واحدة من مجموعة هذه النمور التي شكلت فيها تلك القيم المعنوية والتقاليد دور في دعم ونجاح تجربة النمو الاقتصادي المستدام، وبالرغم من صغر حجم ماليزيا إلا إنها تتطلع للتأثير على مجريات التجارة العالمية، عن طريق تشجيع التصدير كوسيلة للأنماء، ومن هذا المنطلق اصبحت التجارة الحرة مهمة لديها، فضلاً عن ذلك أن ماليزيا اتخذت إجراءات وقائية عاجلة عدة ، في مقدمتها[190] :

1- تثبيت العملة الماليزية أمام الدولار ومنع تحويلها إلى الخارج .
2- فرض قيود على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى ماليزيا .
3- خفض الإنفاق الحكومي العام.
4- فتح الشركات والمؤسسات المراد خصخصتها أمام الماليزيين دون غيرهم من الشركات الأجنبية، مع تقديم إعفاءات ضريبية مشجعة .

ولاتزال الحكومة الماليزية متمسكة حتى الآن بتطبيق هذه الإجراءات.

وسيتم استعراض حزمة من مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام من أجل بيان واقع النشاط الاقتصادي في ماليزيا ومدى انطباق معايير التنمية الاقتصادية عليه وكالاتي :

1- الناتج المحلي الاجمالي :

نتيجة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة الماليزية حقق الناتج المحلي الاجمالي الماليزي نمواً متتابعاً وكبيراً وخاصة المنتجات الصناعية التي اثرت تأثيراً كبيراً ومميزاً في زيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي، وقد شارك النمو الاقتصادي السريع في زيادة الدخل للأفراد مع زيادة الدخل الإجمالي بحوالي 6% إلى 7% كل عام في المدة (1970 – 2000)، وقد حقق دخل الفرد نمواً في ماليزيا ايضاً بمعدل سنوي قدره 7% في السبعينيات وزاد أكثر إلى أكثر من (2000)

---

[190]) التنمية المستدامة في الوطن العربي "بين الواقع والمأمول"، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الحادي عشر، 2005، ص250.

دولار أواخر الثمانينيات، وعلى مر العقود نجحت ماليزيا في التحول من اقتصاد قائم على الزراعة إلى اقتصاد حديث قائم على التصنيع والخدمات.

يبين الجدول (24) حجم الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا في المدة (2004–2019)، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 (194.49) مليار دولار، إما في عام 2005 بلغ (204.86) مليار دولار بنسبة نمو بلغت (5.33%)، في حين يلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (241.04) مليار دولاراً في عام 2008 الى (237.39) مليار دولاراً في عام 2009، أي سجل معدل نمو سالب بلغ (1.51%)، ويعزى ذلك للازمة المالية التي اثرت على جميع الاقتصادات العالمية جميعها هذه المرحلة، وهذا الانخفاض الطفيف في حجم الناتج المحلي الإجمالي يعود الى ارتفاع حجم الاستثمارات التي معظمها من القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام وكذلك بسبب ارتفاع حجم الاستهلاك الخاص، إما في عام 2010 حقق الاقتصاد الماليزي تعافياً بشكل ملحوظ في حجم الناتج المحلي الإجمالي إذ ارتفع الى (255.02) مليار دولاراً أي بمعدل نمو موجب بلغ (7.42%) وهو أعلى معدل سجل في المدة (2004–2019)، ثم بدأ الاقتصاد الماليزي يسجل معدلات نمو متباينة في المدة (2011–2019) فبلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 (382.49) مليار دولاراً وبمعدل نمو موجب بلغ (4.77%). وهذا النمو مدعوماً بشكل أساسي بالطلب المحلي الذي يمثل الانفاق الخاص على وجه الخصوص الذي يعد الدعامة الأساسية للنمو والزيادة في حجم العمالة والأجور في الاقتصاد الماليزي[191]، إلا انه حقق معدل نمو موجب لكن بمستوى منخفض ليبلغ (4.3%) في عام 2019، ويعزى ذلك الى انخفاض حجم الانفاق الاستثماري العام، فضلاً عن تدني حجم الصادرات الالكترونية بسبب الصدمة الاقتصادية التي اصابت الاقتصادي العالمي نتيجة جائحة كورونا (كوفيد–19).

جدول (24)

مؤشر الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في ماليزيا للمدة (2004–2019)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	معدل نمو ناتج المحلي الاجمالي %	متوسط نصيب الفرد من الناتج (الف دولار)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج %

[191]) Ministry of Finance Malaysia، economic outlook ، 2019، P4.

2004	194.49	—	7.720	—
2005	204.86	5.33	7.974	3.28
2006	216.31	5.58	8.255	3.52
2007	229.93	6.30	8.605	4.24
2008	241.04	4.83	8.850	2.85
2009	237.39	-1.51	8.559	-3.29
2010	255.02	7.42	9.040	5.62
2011	268.52	5.29	9.372	3.67
2012	283.21	5.47	9.743	3.96
2013	296.51	4.69	10.061	3.27
2014	314.32	6.01	10.524	4.60
2015	330.32	5.09	10.912	3.69
2016	345.02	4.45	11.244	3.04
2017	365.07	5.81	11.728	4.31
2018	382.49	4.77	12.120	3.33
2019	398.95	4.30	12.478	2.95

المصدر: بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org .

ويتبين من الجدول السابق ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حقق نمو موجب في المدة (2004-2008)، وما ينبغي ملاحظته ان نصيب الفرد من الناتج حقق نمو سالب في عام 2009 بلغ نحو (3.29%) وهذا الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج يعزى الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب الازمة العالمية لعام 2008 وانعكاسها على الاقتصاد الماليزي، ومن ثم بدأ بعد ذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج يحقق معدلات نمو موجبة ومتباينة وحتى بلغ في عام 2019 حوالي (12.478) الف دولار أي بمعدل نمو موجب بلغ (2.95%).

وعند تتبع وتحليل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه نرى أن ماليزيا تسير على الطريق الصحيح لتحقيق طموحها، ولا تكتفي بالاعتماد فقط على تجربتها الماضية، بل عمدت بالتركيز على تنمية رأس المال البشري لتوجيه النمو الاقتصادي عن طريق امتلاك مخزون من الموارد المختصة في المهارات والخبرات والمواهب والقدرات والذكاء والحكم الرشيد لدعم التنمية الوطنية وإنتاج القيمة الاقتصادية .

2-بنية الهيكل الاقتصاد الماليزي :

تحولت ماليزيا عبر العقود الثلاثة الماضية من كونها منتجاً للسلع الاولية الى دولة ذات اقتصاد مبني على المعرفة، إذ جرى العديد من الإصلاحات القطاعية تجسدت في الخطط

الاستراتيجية التنموية لقطاعات معينة على أساس الأمد الطويل، فقد اولت اهتماماً بالغاً الى قطاع التصنيع عن طريق تخصيص الانفاق الحكومي للاستثمارات الداخلية والخارجية وتطويره، وذلك لأثره الكبير في تحقيق الإنتقالة المرجوة في ماليزيا، فمنذ عام 1965 خضع الاقتصاد الماليزي لتحول هيكلي في القطاعات الاقتصادية فضلاً عن تحقيق نمو سريع في الناتج المحلي الإجمالي، ففي عقد السبعينيات والثمانينيات نما القطاع الصناعي بمعدل أسرع من القطاع الزراعي مع محافظة قطاع الخدمات على نمو ملائم مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، فأثناء المدة (1961–1970) بلغ متوسط نمو القطاع الزراعي (6.2%) مقارنة (12.2%) في القطاع الصناعي و (8.2%) في قطاع الخدمات، أما اثناء المدة (1979–1980) فبلغ معدل النمو (7.2%) و (12.4%) و (7.8%) على التتابع للقطاعات سابقة الذكر[192].

ويبين الجدول (25) تطور القطاعات الاقتصادية الاساسية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا للمدة (2004–2019)، ومنه يتضح ان القطاع الرائد في مشاركته بتكوين الناتج المحلي الإجمالي هو القطاع الخدمي، إذ بلغت نسبة مشاركة في عام 2004 حوالي (50.1%) من اجمالي الناتج المحلي، وقد انخفض الى ادنى مساهمه له في عام 2010 إذ بلغ (53.2%) من اجمالي الناتج المحلي بسبب ترشيد الدعم الذي شرع في تنفيذه اول مره في ذلك العام، إلا انه حقق تعافياً وسجل معدلات نمو متذبذبة وبلغ في نهاية المدة (57.7%) من اجمالي الناتج المحلي، وقد حقق معدل نمو مركب بلغ (0.02%)، ومن ثم يليه القطاع الصناعي في نسبة المشاركة إذ بلغت في عام 2004 نحو (31.6%) من اجمالي الناتج المحلي، وفي عام 2019 بلغ (22.3%) من اجمالي الناتج المحلي، أي انه حقق معدل نمو مركب سالب بلغ (2.16%)، وكما موضح في الجدول (25)، والشكل البياني (21).

جدول (25)

نسبة مشاركة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا للمدة (2004–2019)

السنة	التصنيع	التعدين	الخدمات	التشييد	الزراعة
2004	**31.6**	**7.0**	**50.1**	**2.9**	**8.4**
200	**31.6**	**6.7**	**51.2**	**2.7**	**8**

(192) ماليزيا، برنامج قطاع الاتفاقات التجارية لتنمية الصادرات المصرية، 2005-2006، ص7.

					5
7.9	3.1	52.0	8.8	30.9	2006
7.5	3.1	53.8	8.5	29.9	2007
7.5	3.1	55.2	7.9	28.9	2008
7.7	3.3	57.6	7.7	26.6	2009
7.6	3.2	54.2	9.8	25.2	2010
7.6	3.2	54.1	8.8	25.1	2011
7.3	3.5	54.6	8.4	24.9	2012
7.2	3.9	54.7	8.4	24.5	2013
7.2	4.0	54.8	8.4	24.4	2014
8.3	4.7	54.7	8.8	22.3	2015
7.6	4.8	55.4	8.6	22.3	2016
7.6	4.9	55.6	8.1	22.3	2017
7.3	4.9	56.7	7.6	22.4	2018
8.2	4.7	57.7	7.1	22.3	2019
-1.12	3.06	0.02	0.09	-2.16	معدل النمو المركب

Economic Planning Unit، Prime Minister's Department، The Malaysian Economy in Figures، Malaysia،2004 - 2020، p 9.

الشكل (21)

نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا

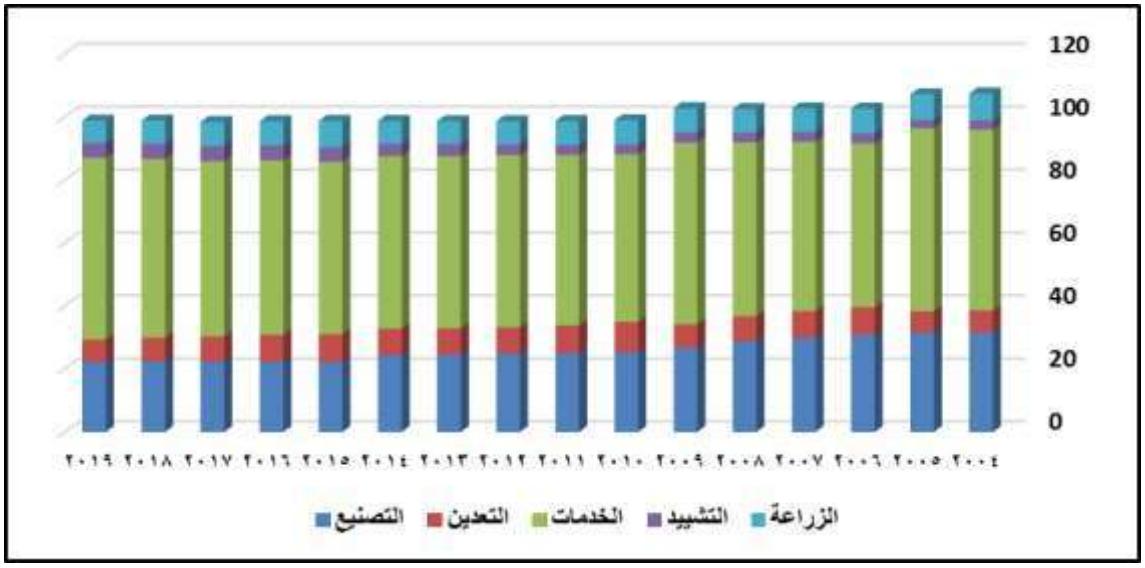

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :

Economic Planning Unit، Prime Minister's Department، The Malaysian Economy in Figures، Malaysia،2004 - 2020، p 9 .

ان تطور عملية التنمية في ماليزيا أدت الى تحولات هيكلية مهمة في تركيبة الانتاج في قطاع الصناعة التحويلية، لاسيما في مجال الصناعات الحقيقية كثيفة العمالة، الى صناعة ثقيلة كثيفة رأس المال، إذ تميزت ماليزيا بصناعة الاجهزة الالكترونية والكهربائية واحتلت المركز الثالث بعد الولايات المتحدة الأميركية واليابان، فضلاً عن الصناعات الكيميائية وصناعة وسائل النقل كالسيارات وغيرها وصناعة أجهزة الاتصالات كالمحمول والأقمار الصناعية[193].

وبعد ذلك يليه القطاع قطاع المعادن في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت نسبة مساهمته في عام 2004 نحو (7%) من اجمالي الناتج المحلي، وفي عام 2019 بلغ حوالي (7.1%) من اجمالي الناتج المحلي، إذ حقق معدل نمو مركب موجب بلغ (0.09%)، أما قطاع الزراعة فتتراوح نسبة مشاركة ما بين (7% ، 8%) وقد حقق معدل نمو مركب سالب بلغ (1.12%)

[193]) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ،استراتيجية التنمية الصناعية العربية وتحديات التنمية والتشغيل ،المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، المملكة المغربية 21-23 اكتوبر 2008، ص1.

وهذا يعزى الى تنامي القطاع الصناعي والخدمي فضلاً عن قطاع التشييد بشكل ملحوظ في مدة الدراسة، في حين تتراوح نسبة قطاع التشييد ما بين (2% ، 4%) وسجل معدل نمو المركب موجب بلغ (3.06%).

ثالثاً // بعض مؤشرات تقيم الاستقرار الاقتصادي :

1-معدل البطالة في الاقتصاد الماليزي :

تعد سياسة التوظيف من أهم السياسات العامة التي تعنى بالتحديات التنموية لكافة الاقتصادات، الساعية الى استحداث مناصب التشغيل والحد من البطالة والوصول الى مستوى التوظيف الكامل المشارك في تحقيق عملية النمو الاقتصادي المستدام.

وتعد ماليزيا أحد أهم الاقتصاديات الصاعدة التي حققت طفرة اقتصادية في الآونة الأخير، إذ قامت حكومتها بصياغة السياسة الاقتصادية الجديدة التي اعطتها سلطة إعادة تشكيل الاقتصاد لتوزيع الثروة والفرص الاقتصادية بما هو اقرب للتساوي، وقد مر التحول الاقتصادي في ماليزيا بثلاث مراحل من النمو الاقتصادي، وهي على النحو الآتي :

المرحلة الأولى 1957-1969 : التي كانت تعتمد في الأساس على السلع الأولية البدائية، إذ اتسمت بها ماليزيا ولمدة طويلة بوصفها أكبر اقتصاد منتج ومصدر في العالم للمطاط وزيت النخيل والقصدير والاخشاب الاستوائية غير الصنوبرية[194].

المرحلة الثانية 1970-1990 : اتسمت هذه المرحلة بعملية التصنيع. إذ شجعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الالكترونيات، وصناعة النسيج عبر توفر العمالة الرخيصة، ومنح الحوافز الضريبية، وإصدار تراخيص منتجات اجنبية، وانشاء مناطق تجارة حرة، فضلاً عن استضافة الشركات متعددة الجنسيات لتشغيل الخطوط إنتاجية[195].

المرحلة الثالثة والتي جاءت بعد سنوات التسعينات الى غاية الآن : فقد عرفت نقلة نوعية وتحسن جيد لمختلف المؤشرات الاقتصادية وهذا بفضل مخططاتها التنموية التي شاركت في تحقيق تنمية متوازنة القطاعات الاقتصادية جميعاً [196]. مما انتج عن ذلك انخفاض معدلات البطالة والاقتراب من مستوى التوظيف الكامل، إذ تعد مشكلة البطالة من أكبر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي

---

[194]) خطاب الهروشي وآخرون، قياس وتحليل سياسة التشغيل بماليزيا وتجربتها في الحد من البطالة، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، 2018، ص213.

[195]) جمعة سعيد جمعة، الاستثمار وتجربة ماليزيا، بحث مقدم الى المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، طرابلس، 2006، ص25.

[196]) خطاب الهروشي وآخرون، مصدر سابق، ص213.

تواجه المجتمعات البشرية، ويعزى ذلك الى عوامل عدة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي أو سياسي كالحروب مثلاً والكوارث الطبيعية وزيادة معدلات الاستهلاك وقلة المشروعات التنموية. وفي هذا الصدد سوف يتم استعراض التجربة ماليزيا في معالجة البطالة إذ انها تمكنت من تحقيق قفزة تنموية واقتصادية ونهضة شاملة فاقت كل التوقعات .

والجدول (26) يوضح تطور مستويات التشغيل في الاقتصاد الماليزي في المدة (2004-2019)، إذ بلغ حجم البطالة في الاقتصاد الماليزي حوالي (10.8) مليون شخص في عام 2004 واستمر هذا العدد بالتزايد في مدة الدراسة، إذ بلغ في عام 2012 حوالي (12.5) مليون شخصاً وفي نهاية المدة ارتفع العدد ليبلغ حوالي (15.1) مليون شخص، ويعد الوصول الى مستوى التوظيف الكامل أحد أهم العلامات المميزة للاقتصاد الماليزي الذي لم يتجاوز فيه متوسط معدل البطالة حاجز الـ (3.3%) في نهاية المدة، ويعزى ذلك الى النجاح الكبير بين سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات سوق العمل، إذ عمدت ماليزيا الى اتباع استراتيجية تتكامل فيها كل من السياستين، حتى وصلت لتصبح اقتصاداً للنمو الاحتوائي، وهو ما يعني انعكاس معدل النمو الاقتصادي في شكل فرص عمل.

إذ بلغ معدل البطالة في عام 2004 و 2005 حوالي (3.5%)، وبلغت نسبة التشغيل الى عدد السكان في العامين حوالي (37.76% و 37.49%) على التتابع، في حين انخفض معدل البطالة الإجمالي الى (3.3%) في 2006 وبلغ (3.2%) في عام 2007، وارتفع بشكل طفيف في عام 2008 ليبلغ (3.3%)، وبالرغم من تعرض ماليزيا الازمة المالية العالمية لعام 2008 إلا ان تأثيراتها كانت محدودة، إذ ان نسبة البطالة في عام 2009 بلغت (3.7%) وكذلك نسبة التشغيل الى عدد السكان انخفضت الى (35.71%) وهي نسبة متدنية مقارنة بالاقتصاديات الأخرى حتى الاقتصاديات المتقدمة، ويعزى ذلك الى سياسة الحكومة الماليزية في المحافظة على مستوى التوظيف الكامل، ثم حقق الاقتصاد الماليزي التعافي ليبلغ معدل البطالة (3.3%) في عام 2010 و (3.1%) في 2011، وان زيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية، فضلاً عن زيادة حجم الانفاق الاستثماري بفضل ارتفاع مستويات الانفاق العام والخاص، الذي سبب انخفاض تدريجي في معدلات البطالة لتبلغ ادنى مستوى لها في عام 2014 إذ بلغ (2.9%)، أما في عام 2015 بلغ (3.1%) وفي عامي 2016 و 20017 بلغ (3.4%) إلا انخفض بشكل طفيف في عامي 2018 و 2019 بلغ (3.3%).

وبلغت نسبة التشغيل الى عدد السكان في عام 2019 حوالي (37.62%)، وهذا يؤكد نجاح الاقتصاد الماليزي في مواجهة البطالة، وكما مبين في الجدول السابق، والموضح في الشكل (22)، وان هذا التطور في مستوى التوظيف ترافق مع زيادة الإنتاجية، إذ وصلت نسبة مشاركة اجمالي الإنتاجية في الناتج المحلي الاجمالي الى (19.7%)، في عمل الحكومة الماليزية على تحسين جودة العمل عن طريق وضع سياسات وحوافز مناسبة لخلق فرص عمل حديثة من شأنها ان تزيد من معدلات الأجور وتزيد من الإنتاجية عبر تطبيق التكنولوجيا وانتشار مراكز التدريب في نطاق واسع من البلاد[197].

جدول (26)

معدل البطالة ونسبة التشغيل الى عدد السكان في ماليزيا للمدة (2004- 2019)

السنة	حجم البطالة (مليون شخص) (1)	معدل البطالة الاجمالية (كنسبة من القوى العاملة الاجمالية) (2)	نسبة التشغيل إلى عدد السكان، الشريحة العمرية 15-24، إجمالي (3)
2004	10.8	3.5	37.76
2005	11.3	3.5	37.49
2006	11.5	3.3	37.51
2007	11.7	3.2	37.4
2008	11.6	3.3	37.23
2009	11.6	3.7	35.99
2010	11.9	3.3	35.71
2011	12.2	3.1	37.39
2012	12.5	3.0	37.46
2013	13.2	3.1	38.08
2014	13.5	2.9	38.12
2015	13.8	3.1	36.84
2016	14.2	3.4	37.14
2017	14.5	3.4	37.08
2018	14.7	3.3	37.87
2019	15.1	3.3	37.62

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :

1- **(1 & 2)** Economic Planning Unit، Prime Minister's Department، The Malaysian Economy in Figures، Malaysia،2004 - 2020، p ii.

(2) المصدر: بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org .

[197]) احمد محي الدين محمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة، جامعة الإسكندرية، 2019، ص64.

شكل (22)

معدل البطالة الاجمالي للاقتصاد الماليزي للمدة (2004-20019)

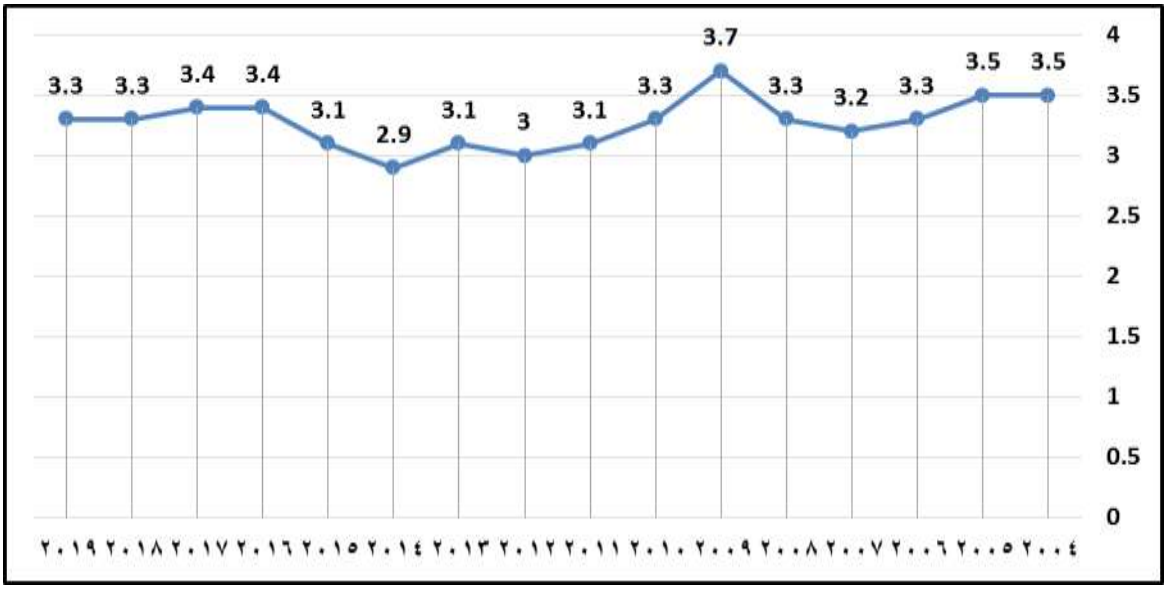

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :

(1) (2 & 1)Economic Planning Unit ،Prime Minister's Department ،The Malaysian Economy in Figures ،Malaysia،2004 – 2020 ،p ii.

(2) المصدر: بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org .

2- معدل التضخم :

لقد استطاعت ماليزيا الحد من التضخم الاقتصادي الذي هو آفة كل الخطط الاقتصادية، باستثناء ما حدث في أزمة النفط الأولى، إذ وصل معدل التضخم الى (17%)، ولهذا فان الخطة الاستراتيجية حرصت على القيام بكل الإجراءات اللازمة للحفاظ على تضخم اقتصادي منخفض بمشاركة الحكومة وقطاع الاعمال وعامة افراد المجتمع، وذلك في الحرص على الانفاق في حدود القدرة، كما ان في قدرة ماليزيا إنتاج كل ما تحتاجه من حاجات أساسية (طعام وملبس ومأوى)، مما يشارك ذلك في تمكين الافراد من الحصول على حاجتهم دون حدوث تضخم ومع ازدياد السيولة فان ارتفاع العرض يدفع بالأسعار الى الزيادة بمعدل ابطئ[198]. ويمكن استعراض معدل التضخم في الاقتصاد الماليزي في المدة (2004-2019) من خلال الجدول (27) والشكل رقم (23).

جدول (27)

تطور معدل التضخم في ماليزيا للمدة (2004 - 2019)

[198]) مركز الدراسات الاستراتيجية، نحو مجتمع المعرفة، الإصدار التاسع عشر : التخطيط الاستراتيجي للدول، جامعة الملك عبد العزيز، 2010، ص63.

السنوات	معدل التضخم %
2004	1.4
2005	2.5
2006	3.6
2007	2
2008	5.4
2009	0.6
2010	1.7
2011	3.2
2012	1.6
2013	2.1
2014	3.2
2015	2.1
2016	2.1
2017	3.7
2018	1
2019	0.7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات :

Economic Planning Unit، Prime Minister's Department، The Malaysian Economy in Figures، Malaysia،2004 - 2020، p33 .

شكل (23)

معدل التضخم في ماليزيا للمدة (2004-2019)

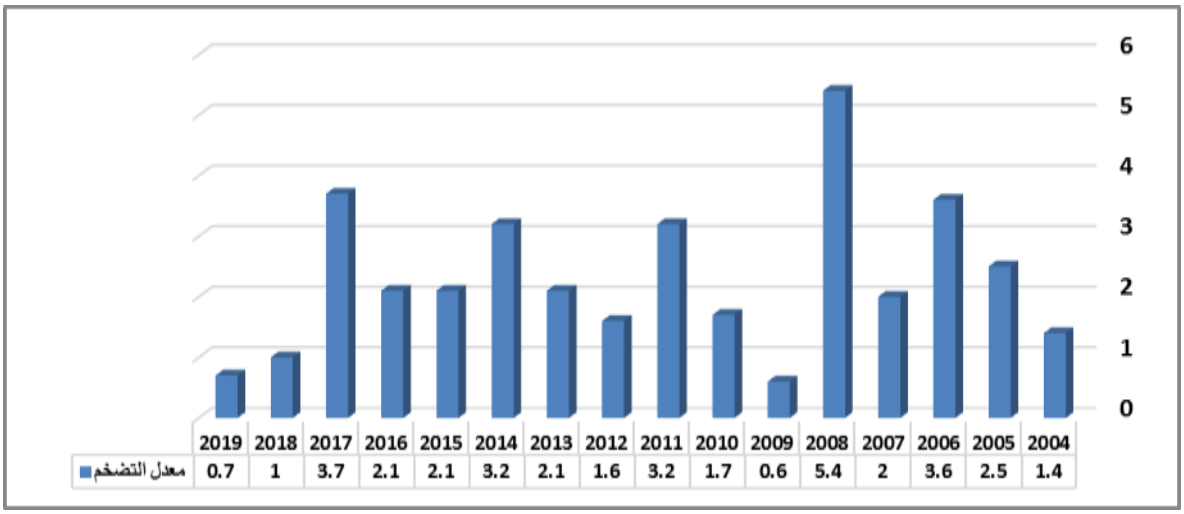

المصدر : اعداد الباحث باعتماد على بيانات :

- Economic Planning Unit، Prime Minister's Department، The Malaysian Economy in Figures، Malaysia،2004 - 2020، p 33.

إذ بلغ معدل التضخم في بداية المدة حوالي (1.4%) واخذا معدل التضخم بالتذبذب في مدة الدراسة 2004–2019، إذ ارتفع في عام 2005 ليبلغ (2.5%) و (3.6%) في 2006 ثم انخفض في عام 2007 ليبلغ (2%) وهو دون المعدل القياسي للتضخم والمقبول عالمياً، لكن هذا الانخفاض

سرعان ما عاد للارتفاع ليبلغ أعلى مستوى له في مدة الدراسة إذ بلغ (5.4%) في عام 2008، وفي عام 2009 بلغ معدل التضخم حوالي (0.6%) وهو يمثل أدنى مستوى لمعدل التضخم اثناء الدراسة، وقد بلغ معدل التضخم (3.2%) في عام 2011 مقارنة بعام 2010 البالغ حوالي (1.7) وهو ارتفاع ملحوظ في معدل التضخم إذ يعادل الضعف، إلا ان معدل التضخم اتسم بالتذبذب المستمر حتى بلغ في عام 2018 (1%) وقد ذكر البنك المركزي الماليزي في تقريره السنوي لعام 2018، أنه على الرغم من ارتفاع أسعار النفط والسلع على الصعيد العالمي إلا ان ذلك قد شارك بشكل أقل في معدل التضخم في ماليزيا، فضلاً عن ان سعر الصرف الرينجيت قد تحسن في عام 2018 مقارنة بسعر الصرف في العام السابق ، واستمر الانخفاض في معدل التضخم ليبلغ في نهاية المدة حوالي (0.7%) .

(المبحث الثاني)

تحليل مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري في ماليزيا

تعد ماليزيا من الدول الآسيوية التي تتميز بالكثير من الدروس في مجال الاستثمار في رأس المال البشري التي من الممكن الاستفادة منها في معظم الدول النامية التي تهدف الوصول الى مستوى من النمو والتنمية، عن طريق استثمار رأس المال البشري كأصل غير ملموس للهروب من التخلف والفقر وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام، إذ تحولت ماليزيا عبر مدة لا تتجاوز ثلاث عقود الى دولة ذات اقتصاد معرفي، ومصدرة لمختلف السلع الصناعية بعد أن كانت منتجة للسلع الاولية، فقد أجرت العديد من الإصلاحات القطاعية التي تجسدت في الخطط الاستراتيجية التنموية التي رسمت لنفسها أسباب عدة للتطور والنجاح، والنهوض في مجال التعليم والصحة والبحث والتطوير، ومنذ عام 2000 بدأت ماليزيا في التركيز بشكل أكبر على الاقتصاد القائم على المعرفة، إذ وضعت ماليزيا تركيزاً قوياً على تنمية رأس المال البشري على مدى العقود القليلة الماضية وتم ترجمة التركيز إلى رؤية وطنية لتحويل ماليزيا إلى اقتصاد قائم على المعرفة، إذ أدت الزيادة في نسبة العمال المتعلمين والتوسع في قطاع الخدمات إلى زيادة الطلب على العاملين في مجال المعرفة. ويمكن ايجاز مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري على النحو الآتي :

اولاً : مؤشر التعليم في ماليزيا :

نال قطاع التعليم عناية خاصة في ماليزيا حين اخذت استقلالها عام 1957، فقد خصص له اعتمادات مالية عالية في مستوياته كافة ، وهذا بدوره يعكس الاهتمام المتزايد للاستثمار في رأس المال البشري وتطويره، وقد أدى نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا إلى أن يحقق الاقتصاد تراكماً كبيراً في رأس المال البشري والذي يعد بدوره عمود النمو والتنمية وجوهرها، هذا ويمكن رصد أبرز مجالات الاهتمام بالتعليم في ماليزيا عن طريق المحاور الآتية :-

1- الانفاق على التعليم :

تعطي الحكومة الماليزية اهتماماً كبيراً بالتربية والتعليم والتدريب، وعادةً ما يعطي هذا البند نحو (20-25%) في نهاية القرن الماضي من الموازنة السنوية العامة او من نفقاتها الكلية، ويعد هذا المعدل من أعلى المعدلات التي تخصص للتعليم على مستوى العالم[199]، وأن الإنفاق العام على التعليم في ماليزيا شهد تقلبات كثيرة في المدة (2004 – 2007)، شهد الإنفاق العام على التعليم انخفاضاً طفيفاً في مخصصاته الإجمالية، ومع ذلك، ارتفع اتجاه الإنفاق ببطء في عام 2008

([199]) محسن محمد صالح، النهوض الماليزي، قراءة في الخلفيات ومعالم التطور، ط1، العدد 136، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص38.

ووصل إلى (9.092573) مليار دولار وبلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (3.77%)، ووصل الى ذروته البالغة (19.030945) مليار دولاراً في عام 2013، أي بنسبة من الناتج بلغت حوالي (6.42%). وفي السنوات الأخيرة، أظهر الإنفاق على التعليم العام نمطاً متراجعاً ومتذبذباً بشكل مستمر طوال المدة (2014–2019)، إذ بلغ حجم التخصيص المالي في عام 2016 حوالي (13.148860) مليار دولاراً وبنسبة (3.81%) من اجمالي الناتج المحلي، وهذا الانخفاض إذ استمر فان قطاع التعليم قد يتضرر بشدة عندما تم تخفيض مخصصاته وتوزيعه بشكل كبير في ميزانية 2016 وميزانية 2017 الأخيرة، أي ان الانخفاض الإضافي في ميزانية قطاع التعليم سوف يضر كثيراً بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ماليزيا، إلا ان تلك النسبةانخفضت ثم ارتفعت عام 2019 لتصل الى (14.037792) مليار دولاراً وبنسبة (3.52%)، وإن نسب الانفاق المتزايد من الحكومة الماليزية على التعليم، كانت تتوافق مع فلسفتها في نشر التعليم ووصوله الى فئات المجتمع كافة، فقد كانت تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسة للسياسة التعليمية، أهمها الآتي:–[200]

أ– تمكين السكان من الاستفادة على قدم المساواة من فوائد التنمية وتحسين نوعية الحياة.

ب– زيادة القدرات وفرص الحصول على التعليم وتعزيز نظام تقديم الخدمات لتحسين نوعية التعليم والتدريب.

ت– توفير فرص التعليم المواطنين جميعهم .

ث– توفير الموارد البشرية المؤهلة اللازمة لعملية التنمية والنمو المستدامة.

ج– تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات وتحقيق السلام والوفاق بينهم.

أدى زيادة نسب الانفاق الى زيادة استيعاب التعليم، إذ أكدت العديد من الدراسات على أهمية الإنفاق الحكومي على التعليم في تحقيق التنمية الوطنية ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتعميق المعرفة، إذ يحسن التعليم من التنقل المهني، ومن ثم يقلل من مستوى البطالة، ويزيد من القدرة على الكسب وإنتاجية القوى العاملة. إذ ان العمالة الماهرة والمتدربة ستدفع أي اقتصاد إلى معدل نمو متسارع. فضلاً عن ذلك توضح النفقات الحكومية على التعليم بصفة عامة أهمية تنمية الموارد البشرية والدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم في اللحاق بالتطور الرقمي والوصول إلى اقتصاد المبني على المعرفة التي تعد سمة الاقتصاد الماليزي في هذه المدة.

---

[200] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قضايا محورية متصلة بالسياسات الاجتماعية، دراسة مقارنة ومبادئ توجيهية لصياغة السياسات الاجتماعية في منطقة الاسكوا، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (9)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص12.

جدول (28)

الانفاق على التعليم ونسبته الى الانفاق الحكومي في ماليزيا

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الانفاق على التعليم (مليار دولار)	الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%
2004	194.49	6.519872	3.35
2005	204.86	6.442103	3.14
2006	216.31	6.129507	2.83
2007	229.93	6.991304	3.04
2008	241.04	9.092573	3.77
2009	237.39	8.741722	3.68
2010	255.02	12.320909	4.83
2011	268.52	16.203682	6.03
2012	283.21	16.137211	5.70
2013	296.51	19.030945	6.42
2014	314.32	16.605027	5.28
2015	330.32	13.907040	4.21
2016	345.02	13.148860	3.81
2017	365.07	13.741192	3.76
2018	382.49	15.019649	3.93
2019	398.95	14.037792	3.52

المصدر: بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org .

2- التعليم العالي في ماليزيا :

يبين الجدول (29) عدد الجامعات في ماليزيا في عام 2018 وتصنيفها على مستوى العائدية سواء كانت تلك العائدية للقطاع الحكومي أو للقطاع الخاص، فضلاً عن ذلك تصنيف الكليات التابعة للحكومة بشكل خاص وفقاً للمعيار التقني. تنقسم مؤسسات التعليم العالي على قسمين:

- الجامعات الحكومية، والمعاهد الفنية، والكليات الماليزية العامة .
- المؤسسات التعليمية الخاصة (ليست ممولة من حكومة ماليزيا) فهي جامعات يتم تمويلها من أشخاص أو جهات خاصة أو دول أجنبية أخرى، مثل: الكليات الخاصة، الجامعات

الخاصة، وفروع الجامعات الأجنبية التي يطلق عليها الجامعات الاجنبية على أرض ماليزيا مثل جامعة موناش الماليزية وجامعة نوتنجهام البريطانية التي يوجد فرع لها في ماليزيا .

إن مرحلة التعليم العالي تتوفر بها التخصصات الدراسية كافة ، واستطاعت أن تكتسب مكانة دولية كبيرة بفضل تميزها في التعليم العالي والبحث العلمي، إذ تكرس الجامعات الماليزية جهودها للوصول إلى أعلى جودة تعليمية وجذب الطلاب من مختلف أنحاء العالم .

إذ تشكل الكليات التقنية ما نسبته (24.8%) من اجمالي الكليات وهي نسبة تعكس لنا الاهتمام الكبير بالجوانب التقنية التي تعد رافداً للقطاع الصناعي بشكل أساس مما يظهر لنا التطابق الواضح بين محاور الخطة الخاصة بالتعليم العالي (2007–2020) التي أكدت على تلبية حاجة القطاع الصناعي من المعرفة والمهارات[201].

في حين تتفوق الجامعات الاهلية عن الجامعات الحكومية، إذ بلغ عدد الجامعات الأهلية (30) جامعة، أما الجامعات الحكومية بلغت (20) جامعة، أي تشكل الجامعات الأهلية ما نسبته (150%) من أجمالي الجامعات الحكومية، وكما موضح في الجدول ادناه.

كما ان الجامعات والمعاهد العليا المحلية تعمل بتركيز كبير على التعليم الذي يسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة ووفق متطلبات سوق العمل وتضع الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي والجامعي.

جدول (29)

عدد الجامعات الماليزية وتصنيفها وفق العائدية لعام 2018

عدد الجامعات الحكومية	الكليات التقنية	الكليات العامة	عدد الجامعات الاهلية	عدد فروع الجامعات الأجنبية
20	36	49	30	10

Minandy munusamy and Azirah hashim، 2019، intarational isation of higher education in Malaysia insights from higher education، Asia-Europe institute university of Malaysia. P23.

[201]) Chang Da wan، Morshidi sirat، Pzulkifli Abdul Razak، 2018 Education Malaysia Towards a developed nation، economics working paper، 2018، P8.

ويوضح الجدول (29) مدخلات التعليم من حيث عدد الطلبة والأساتذة في الجامعات الماليزية في المدة (2004–2019)، إذ بلغ عدد الطلبة المقيدين في السنة الدراسية 2003–2004 حوالي (30.0345%) إلا انه انخفض في السنة الدراسية (2004–2005) الى (27.9188%).

يلاحظ ان هناك نمواً كبيراً في نسبة الطلبة المقيدين في الجامعات الحكومية والخاصة في الوقت نفسه، استوعبت الجامعات الخاصة على نحو متزايد العديد من الطلاب الجامعيين أكثر من نظرائهم في الجامعات العامة. في المدة ما بين عامي 2005 و2016، ارتفعت نسبة الطلبة المسجلين في برنامج البكالوريوس في الجامعات الخاصة والحكومية من 27 % إلى 46 %، وكان هذا هو نتيجة التركيز المتزايد لجامعات الأبحاث الرائدة الخمسة في التعليم العالي منذ عام 2009، المصاحبة لمتطلبات استيعاب أكثر قدرة على المنافسة، فضلاً عن تفضيل بعض الطلاب للجامعات الخاصة، إذ تستخدم اللغة الإنكليزية أكثر شيوعاً كوسيلة للاتصال.

وقد بلغ في نهاية المدة حوالي (43.0616%)، وهذا التقدم في نسبة الطلبة المقيدين يتضمن ضمنياً تزايد في عدد الطلبة الأجانب في الجامعات الماليزية، وكذلك هذا التقدم يتطابق مع رؤية ماليزيا لعام 2020، إذ أن من ضمن الاهداف الرئيسة لماليزيا هي رفع نسبة المشاركة في التعليم العالي من 40 % إلى 50 % بحلول عام 2020، وزيادة عدد الطلاب الدوليين إلى (200000) طالب بحلول عام 2020 لجعل ماليزيا سادس أكبر وجهة لطالب الجامعات في العالم[202].

أما من حيث نسبة الطلبة الى الأساتذة في الجامعات، يلاحظ في الجدول (30) ان النسبة تتباين بين سنة دراسية وأخرى وفق تزايد عدد الطلبة المقيدين في الجامعات الماليزية وتوظيف عدد من الاساتذة، إذ بلغت نسبة الطلبة للأساتذة في السنة الدراسية 2003–2004 نحو (15.5%)، في حين بلغ في السنة الدراسية 2006–2007 نحو (19%)، وقد بلغ في نهاية المدة (2017–2018) نحو (13.3%).

في كل الأحوال فإن التجربة الماليزية تقدم نموذجاً يحتذى به، فلا يمكن لأي اقتصاد أن ينمو إلا بتكثيف الاستثمار في قطاعات البشر الذي أصبح أهم عناصر العملية الإنتاجية في عصر تُعد فيه المعلومات والتكنولوجيا هي المدخل لاقتصاد قوي.

جدول (30)

---

[202]) Chang Da wan، Morshidi sirat، Op Cit، P9

مدخلات التعليم العالي في ماليزيا للمدة (2004–2019)

السنوات	نسبة الطلبة المقيدين في الجامعات (ألف)	عدد الأساتذة كنسبة للإناث	نسبة عدد الطلبة لكل استاذ
2004-2003	30.0345	46.9	15.5
2005-2004	27.9188	48.1	15.4
2006-2005	28.4082	48.9	15.9
2007-2006	30.0051	49.7	19.0
2008-2007	33.4395	51.3	15.1
2009-2008	35.4947	49.9	14.8
2010-2009	37.0289	49.9	14.2
2011-2010	36.1481	52.9	15.1
2012-2011	37.6123	56.6	19.5
2013-2012	39.0746	53.1	16.2
2014-2013	39.5086	***	13.9
2015-2014	45.5927	52.1	15.9
2016-2015	46.7621	***	***
2017-2016	43.7152	52.8	13.9
2018-2017	45.1254	***	13.3
2019-2018	43.0616	53.8	***

المصدر: بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org .

ثانياً : **مؤشر الصحة في ماليزيا** :

يمثل أثر الصحة على التنمية قضية مهمة ينبغي أخذها بالحسبان عند رسم البرامج التنموية، فاستمرار العقبات الصحية واتساع رقعتها يؤديان الى انخفاض دخل الفرد مما ينعكس ذلك سلباً على

قدرته على تلبية احتياجاتها من الخدمات الصحية. أما على المستوى الجماعي، فيعيق انخفاض الدخل القومي الجهود التي تبذلها الحكومات لبناء أنظمة صحية فعالة، وعليه فان وضع الصحة العامة، ومستوى انتاج وانتاجية الايدي العاملة، ومستوى الدخل، وهياكل الأنظمة الصحية القومية تعد قضايا وثيقة الصلة ببعضها بحيث لا يمكن التركيز على الواحدة دون الأخرى[203].

يحكم نظام الرعاية الصحية في ماليزيا ثلاث أنواع من الملكية لاسيما المستشفيات الحكومية ومستشفيات القطاع الخاص والمستشفيات الخاصة غير الهادفة للربح، فضلاً عن ذلك يتكون نظام الرعاية الصحية في ماليزيا من خدمات شاملة ممولة من الضرائب وتديرها الحكومة بالكامل، ويتم تنظيم الخدمات الصحية للقطاع العام من وزارة الصحة (MOH) وتنظم وزارة الصحة أيضاً صناعة الأدوية وسلامة الأغذية. وفي الوقت نفسه، يتم تمويل الضرائب من القطاع الخاص، وتمويل الملكية ورسوم الدفع الذاتي وكذلك في التأمين الصحي[204]. ويمكن توضيح تطور القطاع الصحي في ماليزيا على النحو الاتي :

1- <u>الإنفاق على القطاع الصحي :</u>

ان الانفاق على الصحة يعد جزءاً رئيساً في استراتيجية التنمية الشاملة لماليزيا، إذ بعد ان ادركت ان الوضع الصحي الأفضل هو وسيلة وهدف للتنمية الاقتصادية، والهدف الحالي لقطاع الصحة هو تحسين خدمة الرعاية الصحية واستمرار هذا التحسن، ويبين الجدول (31) ان الانفاق على الصحة قد بلغ (**5.260**) مليون دولاراً في عام 2004، وبنسبة بلغت (2.70%) من الناتج المحلي الاجمالي، واستمر الانفاق على الصحة بالارتفاع حتى بلغ في عام 2014 نحو (10.996) مليون دولار وبنسبة بلغت حوالي (3.50%) من الناتج المحلي الإجمالي. وفي نهاية المدة أصبح الانفاق الصحي أكثر أهمية بالنسبة لميزانية ماليزيا، إذ ارتفع الانفاق العام على الصحة ليبلغ حوالي (15.274) مليون دولار وبنسبة بلغت (3.83%) من الناتج المحلي الإجمالي وهذا الارتفاع في حجم الانفاق العام في عام 2019 يعزى ذلك الى تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) التي بدأت في الصين ومن ثم انتشرت في العالم جميعه.

جدول (31)

---

[203]) أنور هاقان قوناش، الصحة وقضايا الصحة العامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي : العلاقة بين الدخل والصحة، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص93.

[204]) Mehmet Yorulmaz & Nur N. M، Malaysia Health System Review: Overviews and Opinions، International Health Administration and Education (Sanitas Magisterium)، 5(1)، 2019، P49.

الانفاق على الصحة في ماليزيا للمدة (2004-2019)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) (1)	الانفاق على الصحة (مليار دولار) (2)	الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي% (3)
2004	194.49	5.260	2.70
2005	204.86	5.384	2.63
2006	216.31	6.341	2.93
2007	229.93	6.649	2.89
2008	241.04	6.838	2.84
2009	237.39	7.297	3.07
2010	255.02	7.627	2.99
2011	268.52	8.422	3.14
2012	283.21	9.277	3.28
2013	296.51	9.808	3.31
2014	314.32	10.996	3.50
2015	330.32	11.829	3.58
2016	345.02	11.941	3.46
2017	365.07	12.709	3.48
2018	382.49	13.469	3.52
2019	398.95	15.274	3.83

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على

(1) **المصدر: بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org .**

(2) **بيانات أطلس العالم، ماليزيا. (2004-2018) وسنة 2019**
https://codeblue.galencentre.org.

(3) **عمل الباحث .**

2- جودة الخدمات الصحية :

توضح مؤشرات الحالة الصحية العلاقة بين النفقة العامة بمكوناتها المختلفة (موارد بشرية ومنتجات وسيطة واصول رأسمالية) وبين مخرجات هذه الخدمة، كما انها تعكس انتاجية النفقة العامة في قطاع الخدمات، وقد تم تطوير عدد من المؤشرات الكلية لتعرف حالة الصحية ولا سيما (معدل وفيات الاطفال لكل 1000 مولود حي، معدل الوفيات لكل 1000 شخص، العمر المتوقع عند

الميلاد)[205]. إذ تشارك هذه المؤشرات في رصد التغيرات في القطاع الخاص، فضلاً عن ذلك، تشارك في إعداد الخطط التنموية اللازمة لتحسين وضع القطاع الصحي وفيها يتم توفير مؤشرات قابلة للمقارنة المحلية والدولية، والجدول (32) يوضح معدل الوفيات والعمر المتوقع في ماليزيا للمدة 2004-2019.

يشير مؤشر الواقع الصحي لاسيما معدل وفيات الاطفال لكل 1000 طفل يولدون احياء والمعدل يعبر عن احتمال الوفاة في المدة المحصورة بين الولادة وبين اكتمال السنة من العمر بالضبط مضروباً بألف وحسب احصائيات البنك الدولي، إذ يؤكد الجدول (31) الانخفاض التدريجي لعدد وفيات الاطفال الرضع في المدة (2004-2019)، إذ بلغ عام 2004 نحو (7.10) لكل 1000 مولود حي وبدء بالانخفاض حتى بلغ عام 2015 نحو (6.90) لكل 1000 مولد حي، وهذا يعزى الى تحسن القطاع الصحي تخفيض عدد الوفيات من الاطفال الرضع باستخدام التقنيات الصحية المطلوبة ووضع زمن للقاحات الاطفال ورعاية الامهات الحوامل من الامراض الناجمة عن سوء التغذية وفقر الدم الذي ينتقل مباشرةً الى الطفل الرضيع، إلا ان هذا التعافي لم يستمر إذ ارتفع وبشكل طفيف في عام 2017 إذ بلغ (7) لكل 1000 مولد حي، واستمر حتى بلغ في عام 2019 نحو (7.3) لكل 1000 مولد حي.

في حين يوضح الجدول نفسه معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود في ماليزيا للمدة (2004-2019)، وكان ذلك المعدل متذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً بين (8.30) عام 2004 و(8.50) عام 2019، وهو متوسط العدد السنوي لوفيات الاطفال دون الخامسة لكل 1000 طفل يولدون احياء في السنوات الخمسة السابقة.

جدول (32)

مؤشر معدل الوفيات والعمر المتوقع في ماليزيا للمدة (2004-2019)

السنة	معدل وفيات الاطفال لكل 1000 مولود حي	معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة (من اجمالي السكان) لكل 1000 مولود	العمر المتوقع عند الميلاد
2004	7.10	8.30	73.36
2005	7.00	8.20	73.56
2006	7.00	8.10	73.74
2007	6.90	8.10	73.93

[205]) سها محمد كاظم، تحديات القطاع الصحي الحكومي والمعالجات المقترحة، وزارة الصحة والبيئة، العراق، ص10. متاح على الموقع الالكتروني :
http://www.igomoh.gov.iq/aqd/13206966217465186927.pdf

74.12	8.10	6.90	2008
74.31	8.10	6.90	2009
74.49	8.10	6.90	2010
74.68	8.00	6.80	2011
74.88	8.00	6.80	2012
75.07	8.00	6.80	2013
75.27	8.00	6.80	2014
75.46	8.10	6.90	2015
75.65	8.20	7.00	2016
75.83	8.30	7.10	2017
76.00	8.40	7.20	2018
76.16	8.50	7.30	2019

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

إذ يلاحظ أن هناك تفاوت للوفيات في المدة المذكورة، إذ بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في عام 2004 نحو (8.30) لكل 1000 مولود من اجمالي السكان، وانخفض بشكل تدريجي حتى بلغ (8.10) لكل 1000 مولود من اجمالي السكان في عام 2009، ثم بدأ بالارتفاع في معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة في علم 2016 ليبلغ (8.20) لكل 1000 مولود، واستمر بالارتفاع حتى نهاية المدة ليبلغ (8.50) لكل 1000 مولود من اجمالي السكان، وهناك متغيرات اخرى تؤثر في تلك النسب تتضمن ما يأتي[206] :

أ- تعليم المرأة استناداً إلى الشواهد التطبيقية المستندة على المسوح الخاصة بالأسرة التي أوضحت أن الامهات اللاتي يتلقن التعليم ثانوي عادةً ما يكون معدل وفيات اطفالهن حوالي (36%) اقل من مثيلاتهن الاقل تعليماً.

ب-حالة توزيع الدخل، توزيع اقل للدخل يؤدي الى ازدياد نسبة وفيات الاطفال الرضع وتدني الحالة الصحية .

في حين يشير العمر المتوقع عند الولادة، كمؤشر بعد تعديله ليأخذ بالحسبان المعلومات المتوفرة حول البيئة الصحية وتاريخ المرض، ويلاحظ إيضاً بانه ارتفع بشكل تدريجي وبصورة مستمرة، إذ بلغ في عام 2004 نحو (73.36) سنة، وبلغ في نهاية المدة نحو (76.16) سنة، وهذا يشير الى التغيرات الإيجابية في المستوى الاقتصادي والاجتماعي في ماليزيا .

[206]) سها محمد كاظم، مصدر سابق، ص11-12.

ثالثاً : **مؤشر المعرفة في ماليزيا** :

عمدت الحكومة الماليزية الى تخصيص العديد من مراكز للبحث والتطوير داخل مؤسسات التعليم العالي والمكاتب الاستشارية وشركات وهيئات المواصفات والمقاييس ومكاتب براءات الاختراع والخبراء، وقد اهتمت الحكومة الماليزية بتوجيه النفقات نحو ذلك بأنها الأساس في عمليات داخلية ذاتية لتوليد التكنولوجيا، إذ ان الاستثمار في هذا المجال يأتي من واقع ان الاقتصاد المستدام هو اقتصاد مبني على احداث النمو في مختلف القطاعات[207]، ويمكن الاطلاع على مدخلات ومخرجات البحث والتطوير في ماليزيا من الآتي :-

1- **مدخلات البحث والتطوير** :

في ظل تزايد الاهتمام بالاقتصاد المبني على المعرفة تغيرت مفاهيم التنمية في نهاية القرن الماضي، فوفقاً لأدبيات التنمية الاقتصادية يقصد بعملية التنمية التحول نحو التصنيع، أي التحول من اقتصاد يسود فيه القطاع الأولي (الزراعة) إلى اقتصاد تؤدي فيه الصناعة والخدمات أثراً أساسياً، سواء بالنسبة للإنتاج أو التوظيف أو التصدير، إلا ان هذا المفهوم أصبح غير مناسباً في وقتنا الحاضر، إذ أصبح التحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة هدف السياسة الاقتصادية في المجتمعات كافة، وأصبحت التنمية القائمة على المعرفة تقدم إطاراً لربط تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأهداف عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات المختلفة، ومن هذه الرؤيا أصبح ينظر إلى المعرفة على إنها مفتاح النمو على المدى الطويل، وإن أهمية الاقتصاد المبني على المعرفة تنبع من الإدراك الكامل بالدور الذي تؤديه التكنولوجيا المتطورة والبحث والتطوير في النمو الاقتصادي، ونظراً للأهمية المعطاة لرأس المال البشري وتلك التكنولوجيا في عملية النمو فإن إدراك أهميتها النسبية تزايدت بصورة واضحة في السنوات الأخيرة، إذ يزداد الناتج والتوظيف في الصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة والمهارات العالية في اقتصاديات العالم .

وإن النظام التعليمي يعد مكوناً أساسياً لعملية صناعة المعرفة ونقلها واستخدامها، كما إن عملية التعليم في الاقتصاد والمبنية على المعرفة تكون في غاية الأهمية بالنسبة لجميع أفراد المجتمع[208]، وفقاً لهذه الرؤيا حددت وزارة التنمية البشرية ووزارة العلوم رسالة عن دور الاكاديمية الماليزية للعلوم في تحقيق الرؤيا الوطنية في بناء اقتصاد صناعي معرفي في إنجاز التفوق

---

[207] محمد مراياتي، نحو اكتساب التكنولوجيا في الوطن العربي مع تغيرات بداية القرن (21)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا – بيروت، الامم المتحدة، 2007، ص4.

[208] يوسف حمد الابراهيم، التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004م، ص99.

التكنولوجي وتسويق نتائج البحوث والمساعدة في التجهيز الصناعي وتوفير الاستشارات القانونية والحلول التكنولوجية، إذ تم تحديد أهداف عدة لتحقيق تلك الرؤية كان أهمها[209]:

أ- توفير الاستثمارات التكنولوجية.

ب- توفير حلول هندسية وتطويرية عملية.

ت- التعهد والمشاركة في تصميم البنية التحتية وفي التنفيذ.

ث- التعهد بالمشاركة في شبكة المعلومات وتوسيعها.

ج- تشجيع البحوث والاقتراحات والابتكار التكنولوجي وفي تطوير الوسائط الرقمية.

ان هذا الاهتمام المتزايد بالإجراءات المساندة للتنمية البشرية من الحكومة الماليزية انعكس في مجال البحث والتطوير في زيادة الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تشير بيانات الجدول (33) الى زيادة تلك النسبة من (0.6%) عام 2004 الى حوالي (1.4%) عام 2016 ، في حين بلغت في نهاية المدة (1.7%) من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (33)

مدخلات البحث والتطوير في ماليزيا للمدة (2004-2019)

السنة	نسبة الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من GDP	الباحثون في البحث والتطوير (لكل مليون شخص)
2004	0.6	502.94
2005	0.6	***
2006	0.6	369.98
2007	0.6	368.2
2008	0.8	600.11
2009	1.0	1067.54
2010	1.0	1462.47
2011	1.0	1648.88
2012	1.1	1790.70
2013	1.1	1780.2
2014	1.3	2054.17
2015	1.3	2307.95
2016	1.4	2396.54
2017	1.5	***
2018	1.6	***
2019	1.7	***

[209]) عبد الحسن الحسيني، مصدر سابق، ص368-369.

المصدر: بيانات اطلس العالم، ماليزيا، متاح على الموقع: https://ar.knoema.com/atlas/topics

كما قامت الحكومة الماليزية بتأسيس مراكز للبحوث والتطوير عدة تخدم التطوير الصناعي وصناعة المعرفة وكانت تهدف من تلك الاجراءات تنفيذ رؤيتها الوطنية، كما أنشأت هيئة خاصة لرعاية التطوير الصناعي هي السلطة الماليزية للتطوير الصناعي، ومن أهم مراكز البحث والتطوير الصناعي في ماليزيا هي:- [210]

أ- مؤسسة التربية والعلوم الماليزية .

ب- الأكاديمية الماليزية للعلوم والتكنولوجيا.

ت- برنامج التطوير الوطني.

ث- شبكات الحاضنات الوطنية.

ج- البرنامج الوطني للرواد.

ح- برنامج البحوث للأمن الوطني.

خ- برنامج البحث والتطوير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأكاديمية الماليزية للتكنولوجيا.

د- برنامج البحث والتطوير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الماليزية.

ذ- مؤسسة التطوير التكنولوجي الماليزية.

ر- البحث والتطوير في الالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات.

ز- جمعية الصناعيين التقنيين الماليزية.

إذ ان البحث والتطوير يعد قاطرة التنمية في العالم، فالاقتصاديات الأكثر تقدماً هي الأكثر انفاقاً على البحث والتطوير، إذ كان أي اقتصاد يرغب في الانضمام ضمن الاقتصاديات المتقدمة لابد من ان تزيد الاهتمام في الانفاق على البحث والتطوير والعاملين فيه. وهذا واضح في احصائيات الاقتصاد الماليزي.

ويبين الجدول السابق إيضاً عدد الباحثون في مجال البحث والتطوير في ماليزيا في المدة (2004-2019)، فبلغ العدد (502.94) باحثاً لكل مليون شخص في عام 2004، وتنامى هذا العدد بشكل مستمر فبلغ في عام 2008 حوالي (600.11) باحثاً لكل مليون شخص، واستمر في التزايد حتى بلغ في عام 2016 نحو (2396.54) باحثاً لكل مليون شخص، وهو يشير الى الاهتمام

[210]) عبد الحسن الحسيني، مصدر سابق، ص369.

الكبير للحكومة الماليزية في أنشطة البحث والتطوير، لتشهد نقلة نوعية في التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وذلك بفضل توظيف البحث العلمي في حشد وتعظيم العائد من الموارد المتاحة .

2- مخرجات البحث والتطوير :

ادركت الحكومة الماليزية دور مراكز البحث والتطوير في تحفيز عناصر الإنتاج، وتهيئة الأيدي العاملة ذات المستوى الرفيع، لتوليد المعرفة وتحسين نوعية الحياة، ويبين الجدول (33) التطور في مجال مخرجات البحث والتطوير في ماليزيا للمدة (2004-2019)، وهذا ما يمكن ملاحظته في عدد براءات الاختراع، إذ سجل مجموع براءات الاختراع لعام 2004 (5442) براءة اختراع موزعة ما بين (522) براءة اختراع للمقيمين و(4920) لغير المقيمين، واستمر عدد براءات الاختراع ما بين الارتفاع والانخفاض الى أن سجل أعلى نسبة له في عام 2015 بلغت (7727) براءة اختراع موزعه ما بين (1272) براءة للمقيمين و (6455) براءة لغير المقيمين، ثم سجل مجموع براءات الاختراع في عام 2019 (7551) براءة اختراع موزعة ما بين (1071) براءة اختراع للمقيمين و (6480) براءة اختراع لغير المقيمين.

ومن شأن ذلك اتخذت الحكومة الماليزية التدابير الآتية أن تساعد على تعزيز هذا المجالات وتطويرها من أجل أن تنمي هذه المخرجات[211] :

أ- تعزيز أثر مؤسسات البحوث العامة وذلك بتدريب عدد أكبر من الباحثين والفنيين وضمان أن برنامج المنحة البحثية وصندوق العلم الإلكتروني طويل المدى يستهدف بفاعلية الإنتاج الصناعي المرتبط بالابتكار. وهناك أيضاً حاجة إلى تصحيح إخفاقات السوق التي أعاقت التوسع في التعليم المهني والتقني في ماليزيا.

ب-تعزيز التعاون ما بين معاهد البحوث العامة والجامعات والصناعة من الخطط طويلة الأجل، بما في ذلك ممارسات الاستبصار التكنولوجي العميق التي تستهدف قطاعات محددة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون هناك محاولة لدمج البحوث الأساسية مع التتجير .

ت-تشجيع معاهد البحوث العامة والجامعات لتكون بمثابة ميسرين في تحسين المشهد المحلي الصناعي للبحث والتطوير، في تزويد الشركات المحلية بالمعرفة النقدية والدراية عن طريق الخدمات الاستشارية وغيرها من الوسائل.

---

[211]) منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(اليونسكو)، التقرير العالمي، من مجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة، 2014، ص658 .

أما على مستوى المقالات العلمية فقد تضاعف عدد مقالات المجلات العلمية في ماليزيا أكثر من عشر مرات في المدة ما بين (2004–2019)، وهذا يعكس حرص الحكومة على تطوير قدرات الابحاث الوطنية من أجل الحد من اعتمادها على المقالات والبحوث الصناعية التي تعمل بها الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات.

فقد نمت المجلات العلمية الماليزية بسرعة منذ عام 2004 ولغاية 2018 إلى حد كبير تجاوز الموجود برومانيا التي تعد مثيلتها بعدد السكان، إذ بلغ عدد المقالات العلمية في عام 2004 حوالي (2087) مقالة علمية واستمر الارتفاع في عددها الى ان بلغ (23661) مقالة علمية في عام 2018.

جدول (34)

مخرجات البحث والتطوير في ماليزيا للمدة (2004–2019)

السنوات	براءات الاختراع			مقالات المجلات العلمية والتقنية
	براءات الاختراع للمقيمين	براءات الاختراع لغير المقيمين	المجموع	
2004	522	4920	5442	2087
2005	522	5764	6286	2475
2006	531	4269	4800	3245
2007	670	1702	2372	3877
2008	818	4485	5303	3994
2009	1234	4503	5737	8001
2010	1231	5152	6383	11237
2011	1076	5376	6452	13853
2012	1114	5826	6940	14460
2013	1199	6006	7205	15632
2014	1353	6267	7620	17379
2015	1272	6455	7727	18635

2016	1109	6127	7236	20468
2017	1166	5906	7072	22258
2018	1116	6179	7295	23661
2019	1071	6480	7551	***

المصدر: بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org .

رابعاً : العلاقة بين مؤشرات النمو والاستثمار في راس المال البشري :

كما بينت لنا نظرية النمو الداخلي في الفصل الاول التي هي امتداداً لنموذج النمو الكلاسيكي الجديد، تقترح أن إدخال عوامل تراكم جديدة، خاصة المعرفة والابتكار، يشارك في النمو الاقتصادي وأنماط النمو المتباينة في أنحاء العالم جميعها، من ناحية أخرى يفترض نموذج النمو الكلاسيكي الجديد أن التقدم التكنولوجي هو المحدد الوحيد للنمو خارج الحالة المستقرة ويتعامل مع التقدم التكنولوجي على أنه خارجي. على الرغم من أن العديد من العوامل تشارك في النمو الاقتصادي، إلا أن الأدبيات حول رأس المال البشري تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، هناك أيضاً دليل على أنه مع تغير الهيكل العمري للسكان وتحركه نحو شيخوخة السكان، تؤدي هذه الظاهرة إلى معدل أبطأ للنمو الاقتصادي من ثم زيادة الحاجة إلى دعم نمو الإنتاجية في الاستثمار في المهارات والتعليم. بما أن رأس المال البشري يجسد المعرفة والمهارات، وتعتمد التنمية الاقتصادية على التقدم في المعرفة التكنولوجية والعلمية، فمن المفترض أن التنمية تعتمد على تراكم رأس المال البشري.

يلاحظ من الجدول (35) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الماليزي في المدة (2004–2019)، بأنه سجل معدل نمو بلغ (6.78%) في عام 2004، وانخفض في عام 2005 ليبلغ (5.33%)، إلا انه استرجع نموه في عام 2006 ليسجل معدل نمو موجب بلغ (5.58%) و

(6.30%) في عام 2007، إلا انه انخفض عام 2008، وسجل معدل نمو سالب في عام 2009 بلغ (1.51%) وهذا يُعزى الى الازمة المالية العالمية لعام 2008 التي اصابت الاقتصاد الأمريكي ثم ساد اثرها الاقتصاد العالمي، إلا ان الاقتصاد الماليزي حقق تعافياً ملحوظاً في عام 2010 ليسجل أعلى معدل نمو في المدة (2004–2019) لتبلغ (7.42%) ، واستمر الاقتصاد الماليزي يحقق معدلات نمو موجبة حتى عام 2019 بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي (4.30%)، وكما مبين في الجدول (34).

في حين شهدت نسبة الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً في المدة (2004–2019)، بسبب ادراك أهميته في عملية النمو الاقتصادي المستدام، والجدول السابق والشكل البياني رقم (24) يوضح ذلك.

جدول (35)

العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الانفاق على التعليم كنسبة من GDP	الانفاق على الصحة كنسبة من GDP	نسبة الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من GDP
2004	6.78	3.35	2.70	0.6
2005	5.33	3.14	2.63	0.6
2006	5.58	2.83	2.93	0.6
2007	6.30	3.04	2.89	0.6
2008	4.83	3.77	2.84	0.8
2009	-1.51	3.68	3.07	1.0
2010	7.42	4.83	2.99	1.0
2011	5.29	6.03	3.14	1.0
2012	5.47	5.70	3.28	1.1
2013	4.69	6.42	3.31	1.1
2014	6.01	5.28	3.50	1.3
2015	5.09	4.21	3.58	1.3
2016	4.45	3.81	3.46	1.4
2017	5.81	3.76	3.48	1.5
2018	4.77	3.93	3.52	1.6
2019	4.30	3.52	3.83	1.7

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (24) و (27) و (30) و (32).

أشارت العديد من الأبحاث التي أجريت في أنحاء العالم إلى أن للتعليم أثراً إيجابياً كبيراً يفوق رأس المال المادي، يمكن ملاحظة ذلك في الاقتصاد الماليزي في تحليل احصائيات الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتأثيره في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن تلك النسب ضمن المدة (2004 – 2019) تتراوح بين (2.83% – 6.42%) أي إنها شهدت ثباتاً نسبياً في نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يلاحظ ان تأثير الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج ذات تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكما يلاحظ ان نسبة الانفاق من الناتج حققت ارتفاع ملحوظ في المدة (2004–2019) وان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدلات نمو موجبة إلا في عام 2009 حقق معدل نمو سالب وهذا يُعزى الى الازمة العالمية لعام 2008. والشكل البياني يوضح العلاقة الإيجابية بين نسبة الانفاق على التعليم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (24)

العلاقة بين الانفاق على التعليم كنسبة من GDP ومعدل نمو GDP في ماليزيا للمدة (2004–2019)

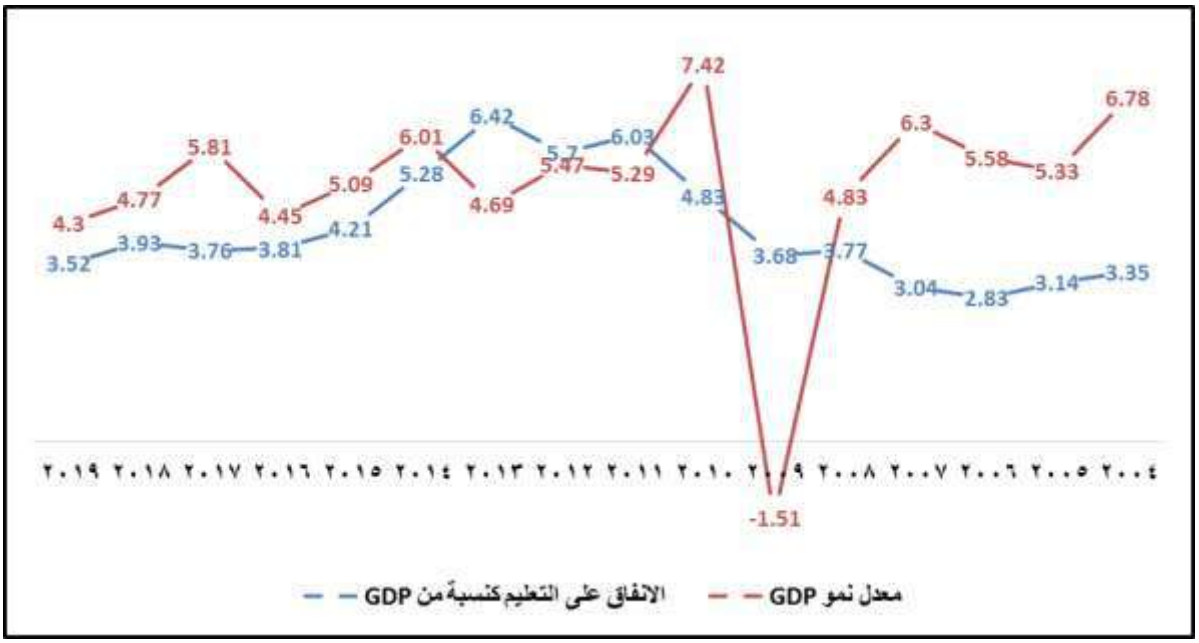

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (34).

استثمار ماليزيا في قطاع الصحة يمثل جزءاً رئيساً في استراتيجية التنمية الشاملة، بعد أن أدركت أن الوضع الصحي الأفضل هو وسيله وهدف للتنمية الاقتصادية، والهدف الحالي لقطاع الصحة هو تحسين خدمة الرعاية الصحية واستمرار هذا التحسين، ويمكن ملاحظة ذلك من مقاربة

نسبة الانفاق من GDP ومعدل نموه، إذ تتراوح نسبة الانفاق بين (2.63% – 3.83%) من اجمالي الناتج المحلي، إذ تسعي الدول جميعها بشكل عام وماليزيا بشكل خاص إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وزيادة في الناتج المحلي عن طريق برامج وخطط محددة تهدف إلى زيادة مساهمات القطاعات الاقتصادية المؤثرة على الناتج المحلي، ويعد الإنفاق على القطاع الصحي من أهم أوجه الاستثمار في رأس المال البشري، الذي تهدف الدول منه إلى تحقيق زيادة وكفاءة في إنتاجية الافراد مما ينعكس ذلك إيجابياً على إجمالي الناتج المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي للدولة، ففي عام 2004 بلغت نسبة الانفاق على الصحة من الناتج حوالي (3.70%) ومن ثم أخذت النسبة تتباين بين سنة وأخرى حتى بلغت في عام 2019 حوالي (3.83%)، وان الأثر الإيجابي للأنفاق على الصحة يمكن في زيادة إنتاجية العامل نتيجة مداومتهم على العمل دون مشاكل تتعلق بالأمراض وقلة النشاط، وعلى العكس سوء الخدمات الصحية له انعكاسات سلبية على الفرد والمجتمع ومن ثم على النشاط الاقتصادي، وان معرفة مشاكل الخدمات الصحية تساعد في معالجتها مما يكون له مردود إيجابي على النمو الاقتصادي المستدام، والشكل (25) يبين العلاقة بين الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا للمدة (2004–2019) .

شكل (25)

نسبة الانفاق على الصحة من GDP ومعدل نمو GDP في ماليزيا للمدة (2004–2019)

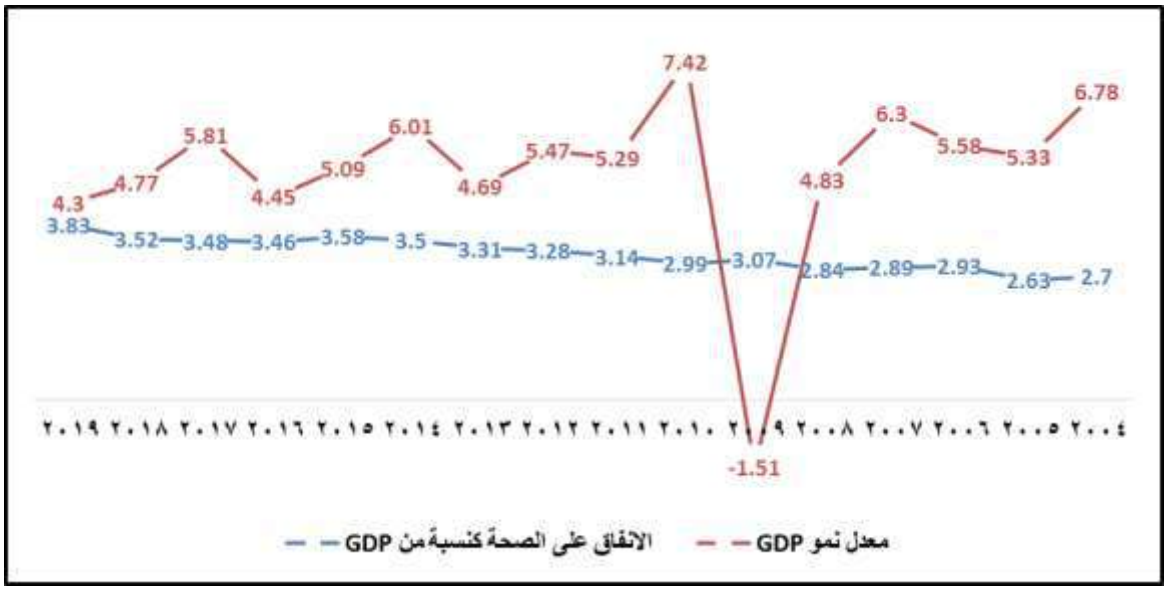

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (34).

في حين يلاحظ مستوى الانفاق على البحث والتطوير في الاقتصاد الماليزي يرتفع بشكل تدريجي إذ بلغ في عام 2004 حوالي (0.6%) من الناتج المحلي الإجمالي واستمر في التزايد الى

ان بلغ الانفاق حوالي (1.4%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وبلغت في عام 2019 حوالي (1.7%) من الناتج من أجل زيادة فرص الاستفادة من مخرجات مراكز البحث والتطوير بين دول المجلس لضمان استدامة النمو، وترسيخ الاستقرار. إذ ان الاستثمار في مجال أنشطة البحث والتطوير يأتي من واقع ان الاقتصاد المستدام هو اقتصاد مبني على المعرفة في كل القطاعات كما في الشكل (26) الذي يوضح العلاقة ما بين أنشطة البحث والتطوير والأنشطة الصناعية ومرتكزات هذه الانشطة.

الشكل (26)

العلاقة بين أنشطة البحث والتطوير والصناعة ومرتكزات هذه العلاقة

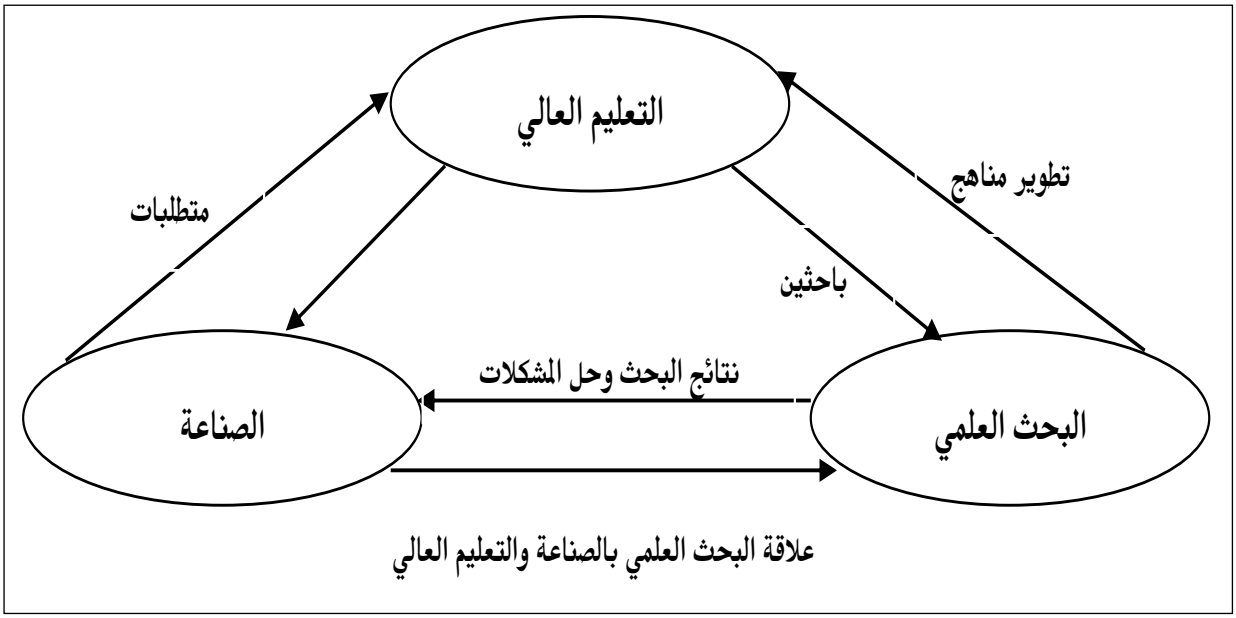

علاقة البحث العلمي بالصناعة والتعليم العالي

المصدر : سليم غيبور، البحث العلمي ودوره في تطوير المؤسسات الانتاجية الصناعية في سوريا، تحليل الواقع ومتطلبات التطوير، **متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت** ***www.google.com***

ويمكن في هذه العملية ايجاد تكنولوجيات جديدة مبتكرة أو متطورة محلياً يمكن بواسطتها تصنيع منتجات مستحدثة منافسة عالمياً وهذا ما يميز التجربة الماليزية التي عدت جوهر العملية الإنتاجية، فضلاً عن تمتعها بالربح الاقتصادي للمبتكرات والاختراعات لمدة معينة قبل أن تصبح مشاعة للجميع[212]، وتدفع بالصناعات التي تسير وفق استراتيجية متنامية نحو العالم الصناعي الأول، الذي يعد محل آمال وتطلعات كثير من الدول الهادفة نحو استدامة النمو .

---

[212] محمد مراياتي، نحو اكتساب التكنولوجيا في الوطن العربي مع تغيرات بداية القرن (21)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا – بيروت، الامم المتحدة، 2007، ص4.

(المبحث الثالث)

قياس أثـر مؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي المستدام في ماليزيا

سيتم قياس أثر مؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في ماليزيا باستخدام منهجية ARDL والاختبارات الاحصائية والقياسية المناسبة ، وعلى النحو الآتي:

اولاً : **بناء وتوصيف النموذج** : ويتضمن :-

1- بناء هيكل النموذج .

2- تحديد متغيرات النموذج .

ثانياً: **مصفوفة معاملات الارتباط**:

لتحديد انحدار درجة العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة تم اعتماد معاملات الارتباط الآتية :

جدول (36)

مصفوفة معاملات الارتباط

	AGDP	ED	HEL	REDE
AGDP	1.000000	0.587625	0.886373	0.882274
ED	0.587625	1.000000	0.215273	0.186004
HEL	0.886373	0.215273	1.000000	0.965613
REDE	0.882274	0.186004	0.965613	1.000000

المصدر : نتائج برنامج (Eviews; 10) .

ان جدول معاملات الارتباط يشير الى العلاقة بين هذه المتغيرات حيث يوضح قوة واتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات ويتضح منه وجود درجة من الارتباط بينها، واتجاه العلاقة موجبة (طردية)، أي أن زيادة قيمة مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري سوف يشارك في زيادة

معدلات النمو الاقتصادي، وقد بلغت درجة الارتباط [0.587، 0.886، 0.882] لكل من الانفاق على التعليم والانفاق على الصحة والانفاق على البحث والتطوير على التتابع.

إلا ان هذا الارتباط اضافة الى عجزه عن تحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات فإنه لا يقدم دليلاً كافياً على وجود علاقة سببية، فقد تكون هذه المتغيرات مرتبطة مع بعضها ارتباطاً دالياً (Functionally)، تتجه لمجرد التزامن في تحركاتها او تأثرها بعوامل مشتركة مع بعضها[213]، لذا سيتم اللجوء الى اعتماد نمإذج الانحدار القياسية واستخدام الاختبارات للوقوف على صحة هذه الارتباطات.

ثالثـاً : تقدير وتحليل النموذج وفق منهجية (ARDL) :

قبل اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج ARDL وعرض نتائجه، من المهم الاشارة الى اجراء اختبارات استقرارية للمتغيرات الخاصة بالنموذج لمعرفة درجة استقرارها كشرط ضروري للبدء بتطبيق منهجية ARDL، إذ ان النموذج لا يعمل بدقة إذا كانت هناك بعض المتغيرات مستقرة في المستوى الثاني أي I(2).

2- اختبارات السكون (جذر الوحدة) : Stability Tests (root unit)

للتحقق من سكون السلاسل الزمنية تم استخدام طريقة أو اختبار ديكي – فولر الموسع ADF واختبار فليبس– بيرون (PP) لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمن، وتشير النتائج الموضحة في الجدول (37) والجدول (38) لاختبار (ADF) واختبار(PP)، أن السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج غير مستقرة بالمستوى بحالاتها الثلاث (حد ثابت فقط أم حد ثابت واتجاه عام أم بدون حد ثابت واتجاه عام)، وعند حسابنا للفروق الأولى للمتغيرات التوضيحية كانت مستقرة بمستوى معنوية (1% ،5%) بحد ثابت واتجاه عام او بدون حد ثابت واتجاه عام، عند اعتماد اختبار فليبس– بيرون (PP) بمستوى معنوية 1%، وأن السلسلة لا تحتوي على مشكلة جذر الوحدة.

---

[213] سلام عبد الجليل ، مصدر سابق، ص119 .

جدول (37)

اختبار ديكي فولر الموسع ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		AGDP	ED	HEL	REDE
At Level					
With Constant	t-Statistic	0.8471	-1.9274	0.7216	2.2827
	Prob.	***0.9941***	***0.3178***	***0.9915***	***0.9999***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8107	-1.6344	-2.6064	0.0641
	Prob.	***0.6870***	***0.7672***	***0.2794***	***0.9962***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.7603	-0.4557	2.3305	2.0626
	Prob.	***0.9983***	***0.5135***	***0.9947***	***0.9899***
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(AGDP)	d(ED)	d(HEL)	d(REDE)
With Constant	t-Statistic	-2.9362	-2.4389	-2.3357	-1.4110
	Prob.	***0.0472***	***0.1358***	***0.1651***	***0.5704***
		**	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1743	-2.6383	-2.4385	-2.8496
	Prob.	***0.0996***	***0.2656***	***0.3563***	***0.1866***
		*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2864	-2.4611	-0.7337	0.8761
	Prob.	***0.1808***	***0.0146***	***0.3938***	***0.8955***
		n0	**	n0	n0

جدول (38)

اختبار فليبس بيرن (pp)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		AGDP	ED	HEL	REDE
At Level					
With Constant	t-Statistic	1.7563	-1.2467	0.2966	7.1225
	Prob.	***0.9996***	***0.6485***	***0.9763***	***1.0000***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.0793	-0.8423	-2.6563	-0.5811
	Prob.	***0.9239***	***0.9554***	***0.2581***	***0.9765***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	9.2270	-0.2417	2.7117	17.6879
	Prob.	***1.0000***	***0.5950***	***0.9981***	***1.0000***
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(AGDP)	d(ED)	d(HEL)	d(REDE)
With Constant	t-Statistic	-3.1473	-2.6016	-3.5198	-1.9664
	Prob.	***0.0284***	***0.0984***	***0.0107***	***0.3006***
		**	*	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4182	-2.7958	-3.5616	-3.6191
	Prob.	***0.0587***	***0.2047***	***0.0421***	***0.0366***
		*	n0	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3076	-2.6222	-2.9211	-0.1025
	Prob.	***0.1745***	***0.0095***	***0.0042***	***0.6442***
		n0	***	***	n0

توضح لنا الأشكال أدناه الرسوم البيانية للمتغير التابع والمتغيرات التوضيحية واستقرارها عند الفرق الاول I(1) .

الشكل (27)

الرسوم البيانية لأختبارات الاستقرارية عند الفرق الأول

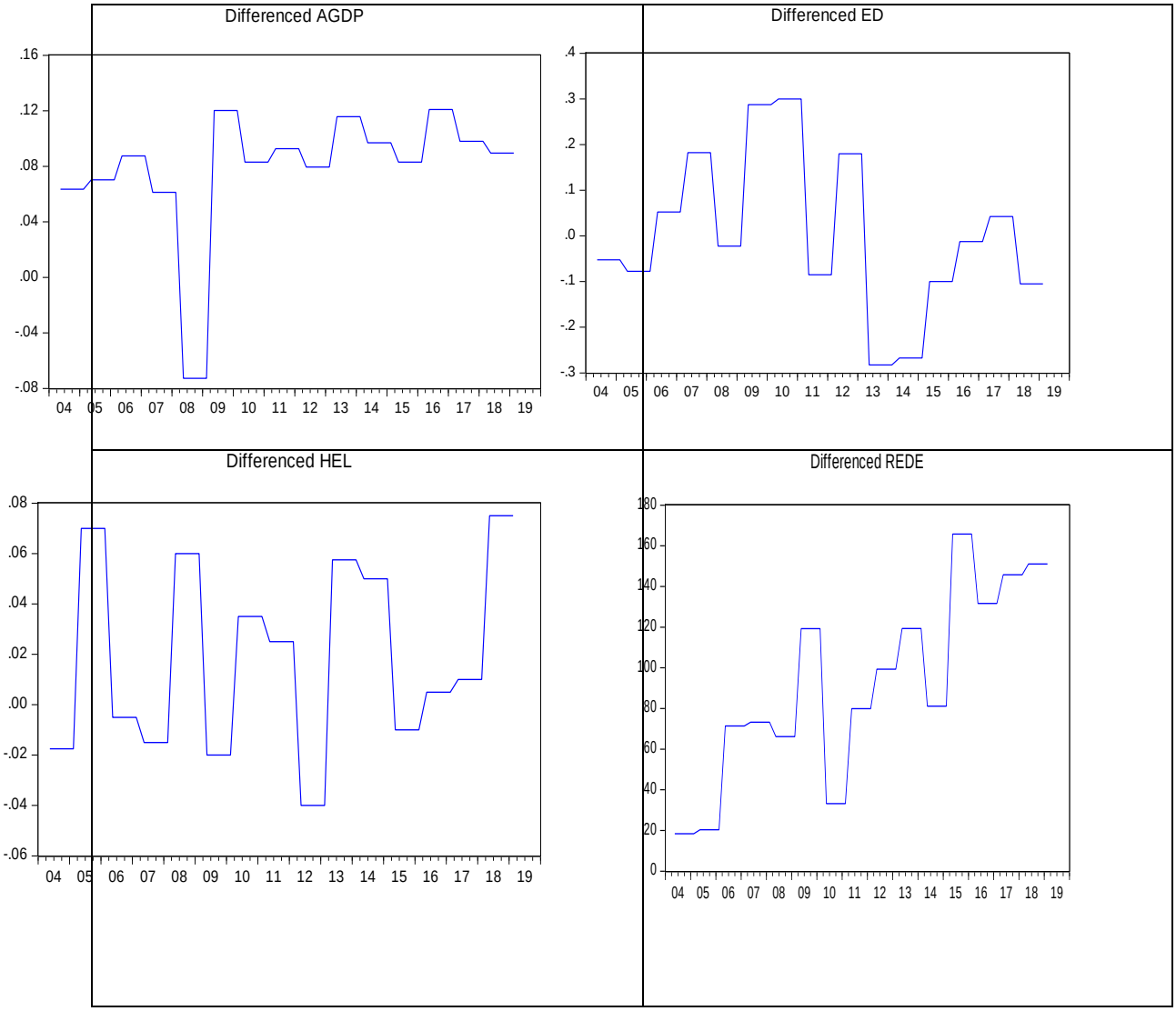

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10 .

وبما ان منهجية نموذج (ARDL) يعمل في بيانات المستوى والفرق الأول أو مزيج بين الاثنين ويعد أكثر كفاءة وتقديراً للمعلمات في الأجل القصير والطويل من النماذج الأخرى، لذا أصبح من الضروري استخدام هذه المنهجية لتقدير النموذج.

3- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) :

تم إجراء محاولات عديدة وبمستويات مختلفة لتقدير المعادلات وقد تم اختيار المعادلة اللوغارتيمية المزدوجة المبينة في أدناه لتوافقها مع النظرية الاقتصادية والإحصائية كما أنها تخلو من المشاكل القياسية.

جدول (39)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

Dependent Variable: AGDP
Method: ARDL
Date: 08/02/21 Time: 23:47
Sample (adjusted): 2004Q3 2019Q1
Included observations: 59 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): ED HEL REDE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AGDP(-1)	1.648158	0.093323	17.66086	0.0000
AGDP(-2)	-0.737935	0.092512	-7.976657	0.0000
ED	-0.041498	0.028940	-1.433914	0.1578
ED(-1)	0.044156	0.029037	1.520665	0.1346
HEL	-0.519519	0.171189	-3.034780	0.0038
HEL(-1)	0.862704	0.278476	3.097942	0.0032
HEL(-2)	-0.323234	0.167586	-1.928764	0.0594
REDE	7.33E-05	2.30E-05	3.188389	0.0025
C	0.586089	0.216757	2.703905	0.0093

R-squared	0.999677	Mean dependent var	9.880331
Adjusted R-squared	0.999625	S.D. dependent var	1.390924
S.E. of regression	0.026944	Akaike info criterion	-4.250528
Sum squared resid	0.036299	Schwarz criterion	-3.933616
Log likelihood	134.3906	Hannan-Quinn criter.	-4.126819
F-statistic	19314.10	Durbin-Watson stat	2.019182
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الشكل (28)

قيم معيار اكايك AIC (Akaike) من بين افضل (20) توصيف

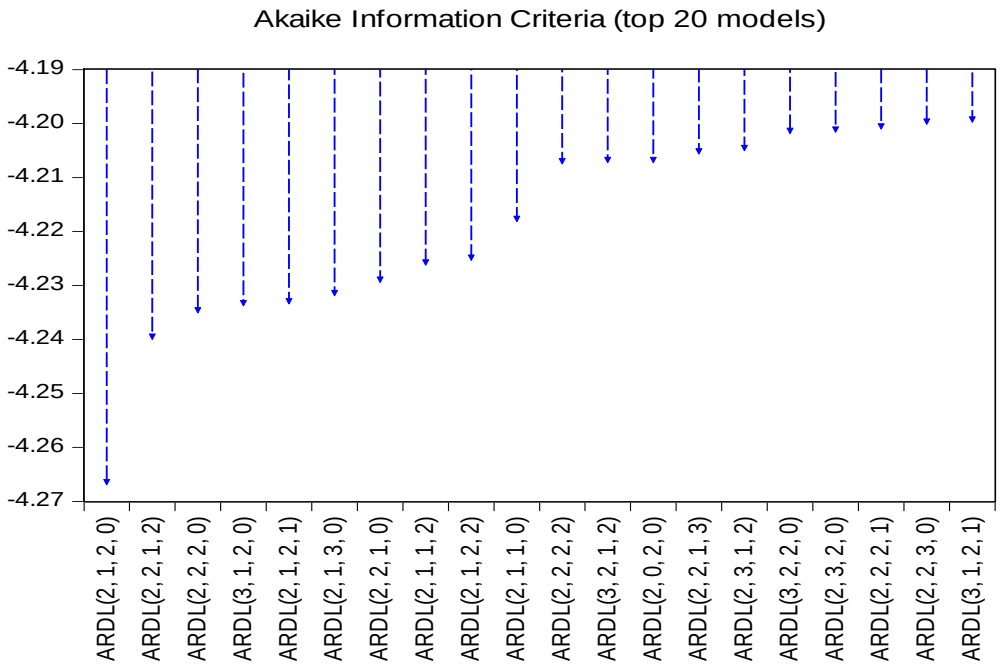

وتبين نتائج الجدول (38) أن النموذج ذات مدد تخلف زمني هي(2،1،2،0) بناء على قيم معيار اكايك AIC (Akaike) من بين افضل (20) توصيف للنموذج كونها تعطي اقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائياً في البرنامج الاحصائي، إذ أن القيمة (1) تعني تخلف زمني لمدة واحدة، و(0) تعني عدم وجود تخلف زمني وهكذا حسب مدد التخلف التي يحددها البرنامج لكل متغير من المتغيرات.

تشير الاختبارات الاحصائية للنموذج الى جودة النموذج المقدر عن طريق معامل التحديد (R^2) المعدل والبالغة (0.99) فضلاً عن قيمة F-statistic والبالغة (19314) وبمستوى معنوية (0.00) اما الاختبارات القياسية فقد أوضحت أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D-W والبالغة (2.019) .

وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج يتم الاستعانة بمنهجية اختبار الحدود (Pound Test) للتكامل المشترك والموضحة في الجدول (40)، إذ يظهر أن قيمة F-stat المحسوبة بلغت (3.79) وهي أكبر من القيمة الجدولية الاعلى (3.34) والادنى (2.49) عند مستوى دلالة 10%، مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج .

جدول (40)

اختبار الحدود للتكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(AGDP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/02/21 Time: 23:49
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 59

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ED	0.029606	0.041039	0.721418	0.4740
HEL	0.222223	0.655982	0.338763	0.7362
REDE	0.000817	0.000116	7.015095	0.0000
C	6.528259	1.671418	3.905821	0.0003

EC = AGDP - (0.0296*ED + 0.2222*HEL + 0.0008*REDE + 6.5283)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	3.792782	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	59		Finite Sample: n=60	
		10%	2.496	3.346
		5%	2.962	3.91
		1%	4.068	5.25
			Finite Sample: n=55	
		10%	2.508	3.356
		5%	2.982	3.942
		1%	4.118	5.2

ونظراً لوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين تلك المتغيرات .

وبناءً على تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في اطار منهجية (2،1،0،1) ووفقاً لمعيار (AIC) يتم الحصول على الميول الحدية لمعاملات الأجل القصير كما يظهر في الجدول (41) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ.

جدول (41)

نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARD

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(AGDP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/02/21 Time: 23:51
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 59

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AGDP(-1))	0.737935	0.060952	12.10679	0.0000
D(ED)	-0.041498	0.026090	-1.590546	0.1180
D(HEL)	-0.519519	0.140229	-3.704798	0.0005
D(HEL(-1))	0.323234	0.129806	2.490122	0.0161
CointEq(-1)*	-0.089777	0.019838	-4.525597	0.0000

R-squared	0.692378	Mean dependent var	0.079568
Adjusted R-squared	0.669591	S.D. dependent var	0.045105
S.E. of regression	0.025927	Akaike info criterion	-4.386122
Sum squared resid	0.036299	Schwarz criterion	-4.210059
Log likelihood	134.3906	Hannan-Quinn criter.	-4.317394
Durbin-Watson stat	2.019182		

ويتضح أن معامل تصحيح الخطأ (Conit Eq −1) الذي يكشف عن سرعة عودة متغير النمو الاقتصادي نحو قيمة التوازن في الأجل الطويل كان بقيمة سالبة ومعنوية بلغت نحو (−0.0897) وبمستوى معنوية اقل من (1%).

بمعنى عندما ينحرف مؤشر النمو الاقتصادي في المدة القصيرة الأجل في المدة السابقة (t−1) عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 35% في هذا الاختلال في المدة t وهو معدل تكيف مقبول نسبياً، الى ان يصل الى حالة التوازن في المدى الطويل بعد حوالي سنتين و(8) أشهر (1/0.35)=2.8 .

وتظهر إشارة معلمة الانفاق على التعليم إشارة سالبة في الأجل القصير، كونه عوائد الاستثمار في التعليم تأتي بعد مدة زمنية ليست بالقصيرة، في حين لم يظهر اي تأثير معنوي للانفاق على الصحة على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

أما في الأجل الطويل يوضح الجدول (41) معاملات الأجل الطويل في اطار منهجية ARDL، وقد اظهر معلمات المتغيرات التوضيحية تأثيراً احصائياً غير معنوي ، أو بعبارة أخرى لم يسجل تأثيراً واضحاً على النمو الاقتصادي في ماليزيا، باستثناء الانفاق على البحث والتطوير الذي كان ذات

تـأثير معنـوي وبدلالـة اقـل مـن 1% علـى النمـو الاقتصـادي ولكـن بميـل حـدي ضـعيف جـداً بلـغ (0.0008) .

جدول (42)

تقدير العلاقة طويلة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(AGDP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/02/21 Time: 23:52
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 59

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ED	0.029606	0.041039	0.721418	0.4740
HEL	0.222223	0.655982	0.338763	0.7362
REDE	0.000817	0.000116	7.015095	0.0000
C	6.528259	1.671418	3.905821	0.0003

EC = AGDP - (0.0296*ED + 0.2222*HEL + 0.0008*REDE + 6.5283)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	3.792782	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	59		Finite Sample: n=60	
		10%	2.496	3.346
		5%	2.962	3.91
		1%	4.068	5.25
			Finite Sample: n=55	
		10%	2.508	3.356
		5%	2.982	3.942
		1%	4.118	5.2

رابعاً: نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية) :

للتأكد من جودة النموذج تم اجراء الاختبارات التشخيصية الآتية :-

أ. نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) :

يشير اختبار (Breusch – codfrey correlation) أو ما يسمى (LM Test) الوارد في الجدول (43) والذي بموجبة يتم التأكيد على صحة النتائج السابقة ، فانه وكما يتضح من معطيات الجدول ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي نظراً لأن قيمة prob (ch– square) بلغت (0.94) وهي أكبر من مستوى المعنوي (0.05) مما يشير الى قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي .

جدول (43)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.047822	Prob. F(2,48)	0.9533
Obs*R-squared	0.117328	Prob. Chi-Square(2)	0.9430

ب. نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس He teroskeda sticty : ARCH

وعلى أساس هذا الاختبار بالإمكان التعرف فيما إذا كانت البواقي تعاني من مشكلة اختلاف التباين او بالعكس، والجدول (44) أدناه يوضح ان قيمة Probichi square بلغت نحو (0.4711) وهي أكبر من (0.05) وغير معنوية وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تؤكد على تجانس البواقي وخلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين .

جدول (44)

اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.505933	Prob. F(1,56)	0.4799
Obs*R-squared	0.519310	Prob. Chi-Square(1)	0.4711

أ- نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر :

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما :

- **اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) (The Cumulative Sum of the recursive) residuals**
- **اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) (The Cumulative Sum residuals squared)**

فإذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من (cusum) و(cusums Q) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% تكون المعاملات مستقرة .

ويتضح من الشكلين أدناه ان المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقرةً هيكلياً عبر الزمن محل الدراسة، مما يؤكد وجود استقرار بين المتغيرات وانسجام بين نتائج تصحيح الخطأ في

المدى القصير والطويل، إذ وقع الشكل البياني لاحصاء الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

الشكل(29)

المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

(The Cumulative Sum of the recursive residuals)

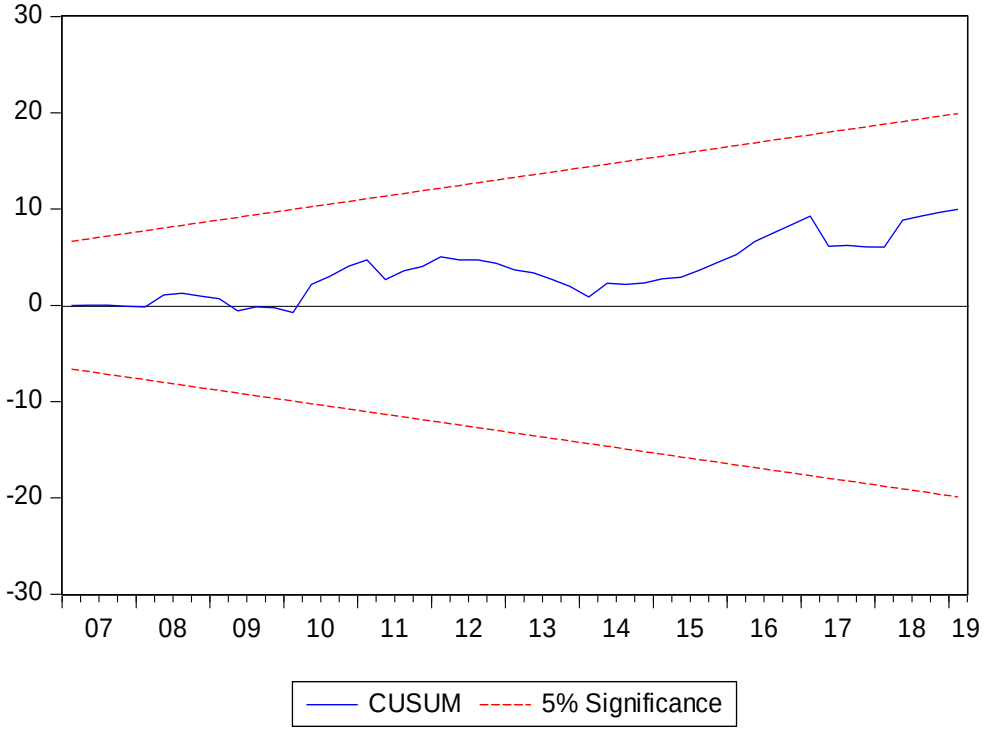

الشكل(30)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ)

The Cumulative Sum residuals squared)

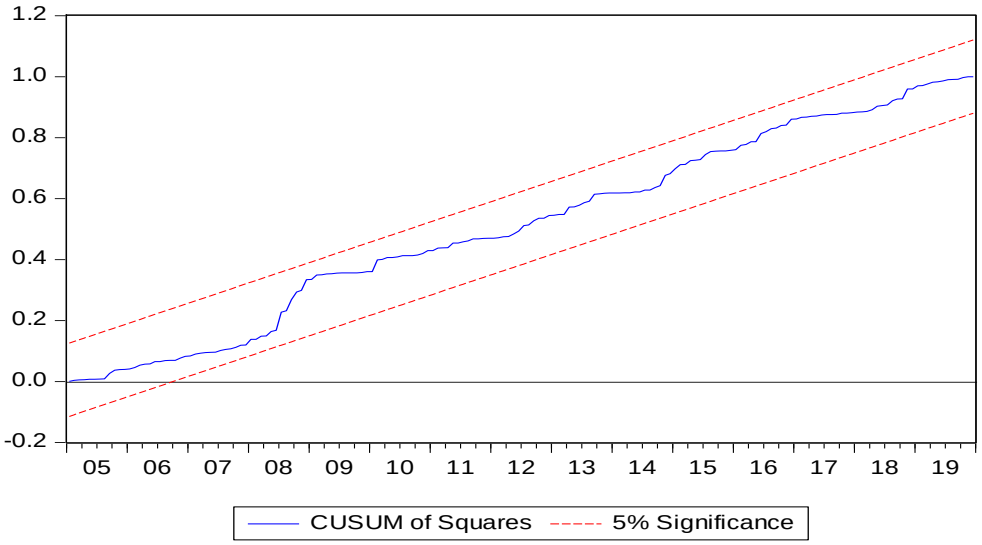

اما ما يتعلق بالشكل (25) الآتي يتضح منه تطابق بواقي النموذج الذي تم تقديره مع القيم الفعلية للبواقي منه، وبالتالي ان الاختبارات الاحصائية تعكس استقرارية المعلمات وجودة النموذج المقدر.

شكل (31)

بواقي النموذج المقدرة والفعلية

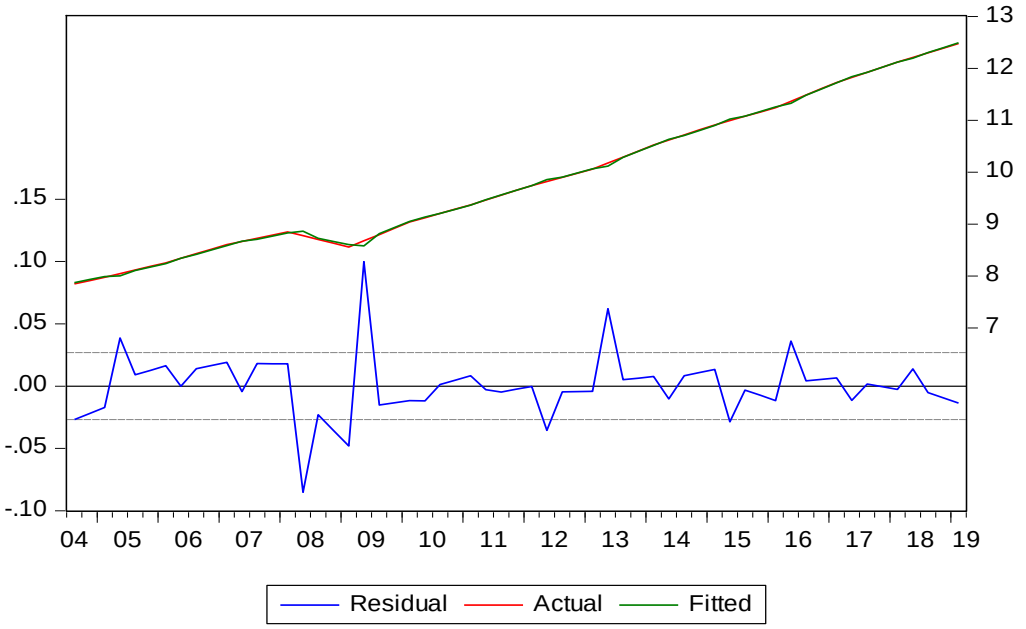

تشير نتائج التحليل القياسي إلى ضعف العلاقة بل انعدامها بين مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري ومعدل النمو الاقتصادي في ماليزيا في الأجلين القصير والطويل، ماعدا مؤشر البحث والتطوير، مع وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وهذا يعني أنها لم تصل بعد إلى المستوى الذي يكون له تأثير ملموس على النمو الاقتصادي .

((الفصل الرابع))

تنمية رأس المال البشري ركيزة اساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصاد العراقي

تمهيد :

ان التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري ضمن تعظيم الانفاق على التعليم والصحة لتأهيل الافراد والمجتمع للمكانة التي يرومها في تأمين احتياجات كافة القطاعات الانتاجية والخدمية من القوة العاملة المؤهلة والمدربة، والتي تنعكس ايجاباً على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، ويعد الانفاق الحكومي على تأهيل العنصر البشري، من خلال التعليم والصحة بوصفهما مؤشرين رئيسين له على تحقيق اهدافها المرسومة ضمن الاعداد الامثل للطاقات البشرية التي تلبي متطلبات الاقتصاد القومي. ويعتمد نجاح الخطط والسياسات والبرامج التعليمية والصحية على حجم ونمط الانفاق الذي تحصل عليه هذه المؤسسات. وفي العراق تتحمل الحكومة المسؤولية الاولى للأنفاق على راس المال البشري، يسعى العراق كدولة نامية للوصول الى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي عن طريق توفير التخصيصات اللازمة لدعم مصادر نموها الاقتصادي، لذا نجد انه تم تخصيص نفقات أكثر لقطاع التعليم وكذلك لقطاع الصحة، هذا ما يؤكده التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق لعام 2008، الا ان هذا المستوى المرتفع تراجع نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني والنزاعات الطائفية التي خلقت بيئة غير مؤاتية لتأهيل العنصر البشري، ويمكن توضيح هذا الموضوع من خلال تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث وهي :

المبحث الأول : تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام في العراق .

المبحث الثاني : تحليل مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري في العراق .

المبحث الثالث : قياس أثر مؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي المستدام في العراق .

(المبحث الأول)

تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام في العراق

أولاً// نبذة عن الاقتصاد العراقي :

يعد العراق من الدول الريعية التي تعتمد بدرجة اساس على النفط، أذ تقدر كمية الاحتياطي النفطي العراقي عام 2018 بـ (140)مليار برميل وبنسبة (8%) من احتياطي العالم وبما يقدر بنسبة (11.9%) من انتاج اوبك، فضلاً عن تمتعه بموارد طبيعية كثيرة، وبتاريخ حضاري وثقافي وبموقع جغرافي مهم ييسران له الوصول الى امكانات كبيرة للنمو والتنمية الاقتصادية المتنوعة، إلا أن الظروف والاحداث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة التي مر بها قيداه من الوصول الى ما يبتغيه من التطور ومسايرة النمو الحاصل مع اقرانه من الدول المجاورة او المتطورة، ابتداءً من الثمانينيات من القرن الماضي وما شهده من حروب التي تركت آثار وخيمة وسلبية على الاقتصاد العراقي بسبب توجيه معظم النفقات نحو استيراد الاسلحة والتمويل العسكري، وهذا ما انعكس بشكل واضح على تدهور معدلات النمو الاقتصادي وتراجع مستويات الاستثمار وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي .

اما بعد عام (2003) وتحت ظل الاحتلال عادت صادرات العراق النفطية لتشكل نسبة تفوق (90%) من مجموع صادراته، وكذلك الحال بالنسبة لإيرادات المالية[214]، لهذا كانت هناك محاولات وبرامج لتنظيم النشاط الاقتصادي والنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، فقد سعت الحكومات الجديدة الى رفع العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على الاقتصاد العراقي وتحرير السياسة والتحول نحو اقتصاد السوق من اجل زيادة وتحسين مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية والانفتاح نحو العالم الخارجي والى غير ذلك، إلا أن تفشي ظاهرة الفساد التي نشأت بسبب عقود الاعمار في ظل انعدام الشفافية أدت الى ضياع أموال طائلة كان بالإمكان استغلالها في دعم الاقتصاد ورفع مستوى الانتاج، فضلاً عن الاعتماد على الخارج واهمال القطاعات الإنتاجية وهيكلتها، وهذا بدوره عمل على تعطيل معظم الصناعات المحلية واهمالها، وما نتج عن ذلك من انتشار البطالة وزيادة حدة الفقر.

ويتميز الاقتصاد العراقي بسمات عدة أهمها[215]:

---

[214] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية والنشرات السنوية، سنوات متفرقة.

[215] احمد بريهي علي، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد،2011، ص24.

1. ارتفاع تكاليف الانتاج في قطاعي الصناعة والزراعة والناجم عن ارتفاع اسعار مدخلات العملية الانتاجية مما افقدها القدرة التنافسية في ظل الانفتاح غير المبرر على السلع التي يتم استيرادها من الخارج .
2. الارتفاع الكبير في الطلب على العملة الاجنبية لتغطية الاستيرادات وتسوية المدفوعات الخارجية التي تمول من مبيعات النفط فقط .
3. التعرض المستمر للصدمات المربكة (Confusing Shocks) وهذه الصدمات ناجمة عن التقلبات الكبيرة في اسعار النفط .
4. عدم وجود مشاركة كبيرة للمجتمع في تمويل الايرادات العامة وبالأخص من الارباح التي يحققها قطاع الاعمال أو من الدخل العائلي بسبب تراخي الأجهزة الضريبية .

إن التنمية الاقتصادية في العراق اصطدمت بجملة عوائق سياسية واخرى اقتصادية، فالحروب التي مرت على العراق كانت طويلة ومدمرة وانسحبت آثارها على السنوات التي تلتها وتداخلت المشاكل بسبب الفارق الزمني القصير بين حرب الخليج الاولى والثانية، والعقوبات الاقتصادية، اضاعت على العراق فرصة كبيرة للنهوض وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وفعالة، وادت هذه الظروف غير الطبيعية وغير المستقرة إلى خلق سلسلة من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، وادخاله في حلقة مفرغة وجملة من المشاكل المعقدة التي تعوق اية عملية تنمية ويمكن إيجاز أهم المشاكل على النحو الآتي:[216]

1. الاختلال الهيكلي في القطاعات الاقتصادية، اذ يشكل قطاع النفط النسبة الاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وبما يزيد عن 32.1 % في عام 2019 مما ادى الى تراجع مشاركة القطاعات الأخرى وضمور في هذه القطاعات، وما يحدث من تراكم مالي لا يعد تقدما حقيقياً، وبالأخص في ظل عدم وجود قاعدة متنوعة اقتصادياً تشارك في التخفيف من حدة الصدمات الناجمة عن تراجع اسعار النفط .

2. الاعتماد على الاستيرادات في تغطية الاحتياجات والاستهلاك الكثيف من السلع والخدمات المختلفة .

([216]) عدنان حسين يونس واخرون، الاختلالات الهيكلية في الدول الريعية، دار الايام للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2016، ص90.

3. ان عدم التوجيه والرشادة في الانفاق الحكومي انعكس على واقع الاقتصاد العراقي، إذ كان الانفاق الحكومي يتصف باللارشادة وما يزال، إذ يوجه القسم الاكبر من هذا الانفاق نحو النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية على سبيل المثال بلغت نسبة النفقات التشغيلية عام 2016 ما نسبته (80%) من اجمالي الانفاق، إن هذا الخلل الكبير انعكس سلباً على الدور المفترض للإنفاق الحكومي وبالأخص الاستثماري منه لدفع عملية التنمية الاقتصادية وتقليص معدلات البطالة المرتفعة التي وصلت الى (15.1 %) عام 2016، وخلق حالة من التنويع الاقتصادي وتحسين هياكله الإنتاجية .

4. المديونية الخارجية : تعد مشكلة من المشاكل التي ورثها الاقتصاد العراقي من الحروب التي خاضها العراق، إذ بلغ اجمالي الديون عام 2003 حوالي 125 مليار دولاراً توزعت نسبها على النحو الاتي[217]:

أ- (26.4%) بلدان نادي باريس.

ب- (48%) لبلدان عربية اهمها الكويت.

ت- (25.6%) ديون لدول أخرى وشركات ومؤسسات أجنبية غير حكومية وأفراد.

5. الفساد المالي والإداري : تعد مشكلة الفساد المالي والاداري من أخطر المشاكل التي يمر بها الاقتصاد العراقي وبالأخص بعد عام 2003 .

إذ تشير تقارير منظمة الشفافية العالمية على احتلال العراق المرتبة الثامنة عالمياً عام 2015 في مؤشرات الفساد المالي والاداري، أن هذه المشكلة تعد السرطان الذي يؤدي الى تحطيم اية عملية تنمية مستقبلية، فخلق اي بيئة استثمارية صحيحة يتطلب معايير عالية من الشفافية والنزاهة، واية

([217]) اديب قاسم شندي، واقع الاقتصاد العراقي والاستثمار الاجنبي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد(1)، العراق، واسط، 2009، ص32.

عملية تنمية اقتصادية ستصطدم مستقبلاً بحجر الفساد إذا لم تتم المعالجة بطريقة صارمة وسريعة[218].

ثانياً // تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام :

1- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه :

يعد الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات المهمة التي تنعكس عن طريقها قدرة البلد على مواجهة التقلبات الاقتصادية، ومن الوسائل الاساسية التي تعبر عن نمو وتنمية ذلك البلد أيضاً، كونه يمثل الثمرة النهائية الناتجة من تفاعل القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي، إلا ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق اتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار نتيجة ضعف قطاعته الانتاجية، فضلاً عن الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العراقي .

يلاحظ من الجدول (45) والشكل (32)، بأن الناتج المحلي الإجمالي قد شهد في الغالب معدلات نمو سنوية موجبة خلال مدة الدراسة (2004-2019)، وذلك يعود الى رفع العقوبات الاقتصادية ومن ثم السماح للعراق بتصدير النفط ضمن حدود حصته المقررة في منظمة اوبك، واستمر هذا الارتفاع في الناتج المحلي الناجم عن ارتفاع الكميات المصدرة من النفط التي وصلت الى ما يقارب (2.03) مليون برميلاً عام 2004 ثم الى (2.8) مليون برميلاً عام 2007[219]، المعززة بارتفاع اسعار النفط التي وصلت الى ما يعادل (36) دولار للبرميل الواحد عام 2004 ليستمر بالارتفاع ليصل الى (70) دولار للبرميل الواحد عام 2007[220].

جدول (45)

مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2019)

بالأسعار الثابتة (2007=100)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ديناراً) (1)	معدل النمو (2)	متوسط نصيب الفرد من GDP (الف ديناراً) (3)	معدل النمو (4)

[218] تغريد داود سلمان ، الفساد الداري والمالي في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الحادي عشر، المجلد(10)، العدد(33)، 2015، العراق، بغداد، ص107.

[219] روبن ميلز، مستقبل النفط العراقي سلسلة اصدارات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الطبعة الاولى، العراق، بغداد، 2018، ص58.

[220] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية 2004- 2014.

2004	**101845.3**	**---**	**3750.6**	**---**
2005	**103551.4**	**1.67**	**3703.8**	**-1.24**
2006	**109389.9**	**5.63**	**3796.2**	**2.49**
2007	**111455.8**	**1.88**	**3755**	**-1.08**
2008	**120626.5**	**8.22**	**3756.1**	**0.02**
2009	**124702.1**	**3.37**	**3938.3**	**4.85**
2010	**132687**	**6.40**	**4084**	**3.69**
2011	**142700.2**	**7.54**	**4280.4**	**4.80**
2012	**162587.5**	**13.93**	**7529.1**	**75.89**
2013	**174990.2**	**7.62**	**4986**	**-33.77**
2014	**178951.4**	**2.26**	**4970.1**	**-0.31**
2015	**183616.3**	**2.60**	**4971.5**	**0.02**
2016	**208932.1**	**13.78**	**5646.8**	**13.58**
2017	**201059.4**	**-3.76**	**5462.9**	**-3.25**
2018	**202776.3**	**0.85**	**5318.9**	**-2.73**
2019	**211789.8**	**4.44**	**5457.3**	**2.60**

المصادر:

- العمـود (3،1) جمهوريــة العـراق، وزارة التخطـيط والتعـاون الانمـائي، الجهـاز المركـزي للإحصـاء وتكنلوجيـا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة.
- العمود (4،2) من عمل الباحث.

الشكل (32)

تطور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2019)

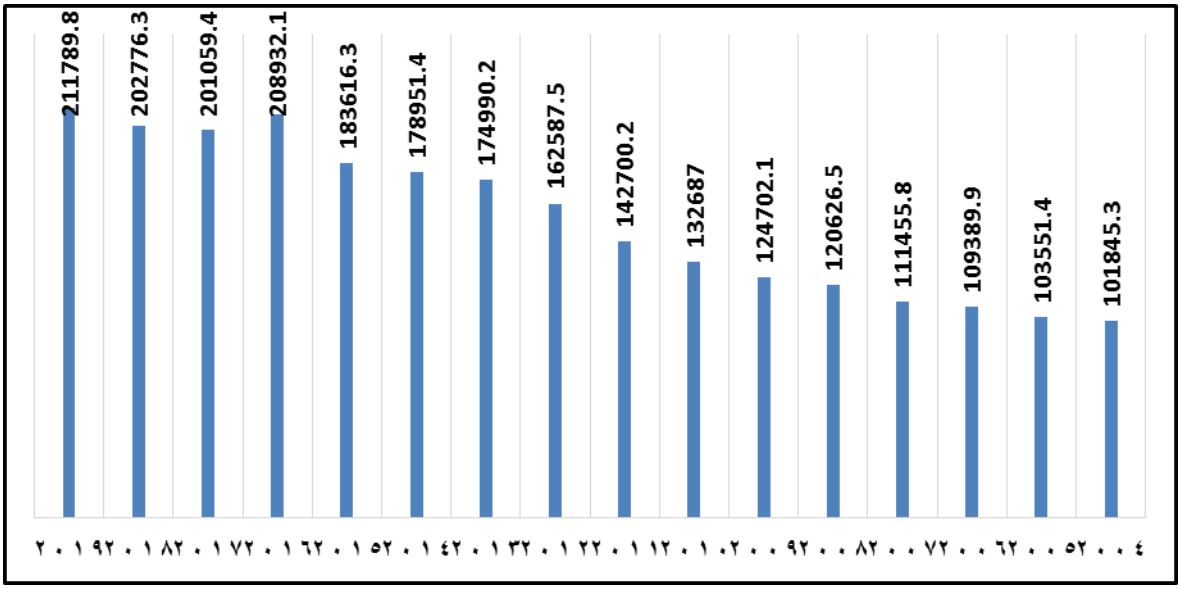

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة .

وكانت الاعوام 2011 و 2012 الاعلى من حيث نمو معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الاجمالي إذ كان معدل النمو السنوي لعام 2011 ما يقارب (7.54%)، اما عام 2012 فكان معدل النمو السنوي ما يقارب (13.93%)، وكان ذلك نتيجة لارتفاع اسعار النفط العالمية وتواصل هذا الارتفاع حتى عام 2014، إذ شهد الناتج المحلي ارتفاعاً من (174990.2) مليون ديناراً عام 2013 ليصل الى (178951.4) مليون ديناراً عام 2014 ومن ثم الى (183616.3) مليون ديناراً عام 2015 وبمعدل نمو قدره (2.26%، 2.60%) على التتابع ليتراجع عن عام 2013، ذلك يعود الى تراجع تصدير النفط بسبب الأوضاع الأمنية وانخفاض اسعار النفط ايضاً، اما عام 2016 فشهد ارتفاعاً في قيمة الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى (208932.1) مليون ديناراً محققاً نمواً سنوياً بمقدار (13.78%) عن عام 2015، وذلك يعود الى التحسن النسبي في اسعار النفط العالمية وارتفاع صادرات العراق من النفط والتي وصلت الى ما يقارب (3.5) مليون برميلاً يومياً، واستمر الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي ليصل الى (211789.8) مليون ديناراً وبمعدل نمو سنوي قدره (4.44%) لعام 2019 .

اما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من أن تطوره قد لا يعبر عن الهدف الحقيقي للتنمية المتمثل برفع المستوى المعيشي للفرد، إذ قد يرتفع ذلك المتوسط دون أن يصاحبه تطور حقيقي بالمستوى المعيشي لمعظم الأفراد، ومع ذلك اهتمت أدبيات التنمية بهذا المؤشر بأنه مؤشر تنموي يعبر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور

الزمن[221]، وهذه الزيادة قد تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة في حالة عدم حدوث مشكلات كالتضخم واختلال موازين المدفوعات، فضلاً عن عدالة التوزيع .

إذ شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تحولات عدة متأثراً بتغيرات قيم الناتج المحلي الإجمالي وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، فالمدة (2004– 2019) شهدت ارتفاعاً تدريجيا، إذ تحرك نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من (3750.6) الف ديناراً عام 2004 ليصل الى (4084) الف ديناراً عام 2010 واستمر بالارتفاع الى أن وصل الى (5457.3) الف ديناراً لعام 2019 بمعدل نمو سنوي مقداره (2.60%) .

2- مشاركة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

يعاني الاقتصاد العراقي ضعف الترابط القطاعي بين قطاع النفط والقطاعات الأخرى، وهذا يخلق حالة من الازدواجية في بيئة الاقتصاد العراقي متمثلة بتطور مشاركة القطاع النفطي وتخلف القطاعات الأخرى، التي يمكن تشخيصها بحسب النسب في الجدول(45)، أذ أن النمو في ظل ريعية الاقتصاد العراقي مرهوناً بالعوائد النفطية وليس بزيادة الانتاج وخلق الروابط بين القطاعات ببعضها البعض .

ويتبين من الجدول(46) إيضاً بأن نسبة مشاركة النشاط السلعي في الناتج المحلي الإجمالي كمعدل متوسط بلغت (70%) وهو حسب مؤشره النسبي والكمي يعكس مشاركة كبيرة للقطاع السلعي قد تجعل الملاحظ لهذه النسب يحكم بتقدم الاقتصاد العراقي، إلاّ إنه عندما نأخذ مشاركة كل من القطاع النفطي والقطاع الزراعي في القطاع السلعي يتبين ان ما بقي من نسبة مشاركة القطاع الصناعي والبناء والتشييد والماء والكهرباء ضئيلة جدّاً، ومن متابعة بيانات الجدول السابق، يلاحظ أن قطاع الصناعة لم يتمكن من تحقيق نسبة مشاركة في الناتج ذات ثقل في المدة المدروسة فقد تراوحت النسبة بين (0.8%–2.1%) ضمن مدة الدراسة، كما أن قطاع الزراعة لم يكن في حال أفضل من القطاع الصناعي إذ سجل نسب مشاركة متدنية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث تراجعت نسب مساهمته في الناتج طيلة مدة الدراسة، فقد انخفضت من (5.4%) عام 2004 الى (3.45%) عام 2019، جراء انخفاض منسوب المياه في دجلة والفرات وأقامت السدود من تركيا وايران والتحكم بالحصص المائية، فضلاً عن قلة سقوط الأمطار والتصحر الذي بدأ يجتاح أغلب

[221] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة للتنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص11.

المناطق الزراعية[1]، فضلاً عن السياسة غير المنضبطة في فتح باب الاستيراد على مصراعيه الأمر الذي أغرق السوق المحلية بالسلع الزراعية المستوردة ذات الأسعار المنخفضة، مما شكل منافساً جدياً مع السلع الزراعية المحلية ذات السعر المرتفع والرواج لصالح السلع المستوردة وانخفاض الإنتاجية، وهذا الانخفاض في الإنتاجية كان سبباً في زيادة معدلات البطالة لعدم قدرة القطاع المعني على استيعاب المعروض من الأيدي العاملة .

الجدول (46)

مشاركة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004–2019)%

السنة	نسبة قطاع النفط	نسبة قطاع الصناعة	نسبة قطاع الزراعة	نسبة القطاعات الأخرى
2004	54.5	1.5	7.1	36.9
2005	50.1	1.5	5.4	41.3
2006	50.0	1.6	7.0	41.4
2007	52.7	1.6	6.9	40.7
2008	54.5	1.6	4.9	39.9
2009	54.0	2.1	3.9	40.0
2010	51.3	2.1	3.9	42.3
2011	51.7	2.0	4.2	41.7
2012	51.3	1.8	4.5	43.1
2013	49.2	1.5	3.7	45.1
2014	51.3	1.2	4.2	43.2
2015	55.1	0.8	2.0	42.1
2016	64.48	0.85	2.13	32.5
2017	63.69	1.16	1.83	33.05
2018	62.5	0.96	2.3	34.24
2019	59.22	1.03	3.45	36.3

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة.

أما القطاع الخدمي فيلاحظ أنه سجل معدلات نمو واضحة في مدة الدراسة، إذ ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتصل الى (45.1%) خلال عام 2013، أي أن مشاركة هذا القطاع في تكوين الناتج أكبر من نظيرتها في قطاع الزراعة والصناعة.

أما عند مقارنة القطاع السلعي الذي يمثل الضمانة الحقيقية لقيام تنمية وتطور يعتد به مع القطاعين الأساسين الآخرين سيكونان دالين بالنسبة إليه لأن كل من التوزيع والخدمات إذا كانا يعكسان حقيقة التقدم الاقتصادي لابد من أن يعكس تقدماً في الإنتاج السلعي وليس مجرد تضخم لا

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الامارات، 2015، ص 407.

إنتاجي فيتبين أن التشوه على المستوى الناتج الإجمالي المحلي له صورة مكررة على مستوى هذا القطاع[222]، إذ أن القطاع النفطي يشارك بنسبة (74.1) كمعدل، أما قطاعي الزراعة والصناعة فقد شاركا بمعدل بنسبة (16.72%) و (9.02%) على التتابع، والشكل (33) يوضح ذلك .

الشكل (33)

مشاركة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004–2019)

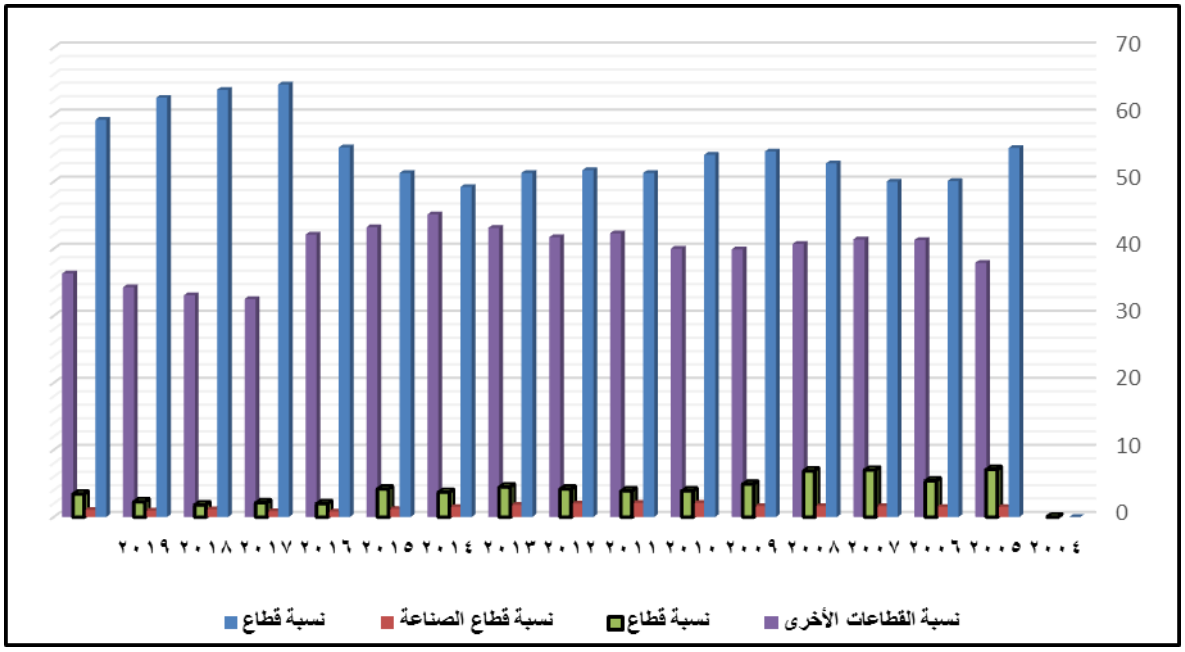

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة.

ثالثاً // بعض مؤشرات تقييم الاستقرار الاقتصادي :

1–مؤشر نسب البطالة في العراق :

إن شيوع ظاهرة البطالة أمر له دلالاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملقي اعباءً على السياسة الاقتصادية المقبلة، فضلاً عن ذلك يُعد احد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وأن تدني نسب البطالة في سوق العمل يرفع من نسب التنمية والنمو الاقتصادي، أذ شهد العراق في تسعينات القرن الماضي عقوبات اقتصادية مشددة حالت دون استيراد العراق للسلع الرأسمالية التي تعُد أساساً للإنتاج (بأصنافه كافة) مما شارك بتوقف الكثير من المشروعات الاقتصادية التي كانت تستوعب الأيدي العاملة، فضلاً عن الاحجام عن الانخراط في الوظائف الحكومية بسبب انخفاض الأجور والرواتب

[222] عبد علي المعموري، الاقتصاد العراقي والليبرالية المزعومة، مجلة الغري، العدد(2)، 2005، ص30.

في القطاع الحكومي التي لا تكفي لتغطية نفقات المواصلات، لذا فقد ازدادت في تلك المدة نسب البطالة .

ويشير الجدول (47) إلى أن نسب البطالة في العراق للمدة (2004–2019)، وهي مرحلة اتسمت بحوادث تاريخية في بيئة الاقتصاد العراقي، ولا سيما بداية مرحلة جديدة في انهيار النظام السابق ورفع الحظر الاقتصادي عن العراق، وتصاعد الأعمال الإرهابية ضمن هذه المدة، فضلاً عن حدوث ازمة الرهن العقاري الأمريكية في عام 2008 وانعكاسها على أسعار النفط العالمية، لكن بالرغم من ذلك تشير التقديرات الخاصة عن حجم البطالة في العراق أن عام 2004 سجل عدد القوى العاملة غير الموظفة (البطالة) نحو (3.2) مليون عاطلاً، وخلال المدة المذكورة تحقق انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة في بيئة الاقتصاد العراقي بسبب انخراط القوى العاملة في صفوف القوات المسلحة والإقبال على العمل في القطاع الحكومي الذي أصبح مركز الجذب للأيدي العاملة ولغرض امتصاص البطالة وذلك انطلاقاً من رعوية الدولة، مع نمو عدد محدود جداً من المشروعات الاقتصادية كقطاع الخدمات والمقاولات والتجارة الخارجية ومراكز التسوق التي جاءت على اثر تخفيف العقوبات الدولية على العراق، إذ أن المدة (2004–2009) شهدت نمواً في معدلات عدد العاملين ولعل من بين الاسباب التي أدت الى هذا النمو هو عودة أغلب العاملين في الخارج، فضلاً عن أعادة عشرات الآلاف الى القطاع العام ممن أبعدوا لأسباب مختلفة في السنوات السابقة، فضلاً عن سياسة التوظيف في القطاع العام غير المدروسة التي أدت الى خلق مشكلة جديدة متمثلة بالبطالة المقنعة للألاف من العاملين وبالأخص للقطاع الصناعي وللشركات الممولة ذاتياً التي أخذت تحقق خسائر كبيرة بسبب سياسات الانفتاح الاقتصادي والسماح للسلع المستوردة بالدخول بشكل عشوائي ودون تحديد ضوابط كمية ونوعية وتحديد تعرفة كمركية مناسبة [223].

ولا بد من الإشارة الى الاختلاف الموجود بين نمو القوة العاملة والنمو المتباطئ في سوق العمل العراقي نتيجة الاختناقات والاختلالات الهيكلية الموجودة في الاقتصاد العراقي واعتماده الكبير على إنتاج النفط وما يجنيه من ايرادات متزايدة توجه معظمها للنفقات الجارية في الموازنة العامة وبصيغة تشغيل متزايد في القطاع العام، فقد شهدت المدة (2010– 2013) معدلات بطالة منخفضة بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة التوظيف في القطاع العام والخاص نتيجة الاستقرار الاقتصادي والأمني خلال هذه المرحلة، وقد انخفض معدل البطالة الى (12.49%) من اجمالي السكان بعمر 15 سنة فاكثر في عام 2008، الذكور (11.32 %) مقابل الاناث (17.40%)، إن أهم أسباب تخفيض

([223]) باسم عبد الهادي حسن، البطالة في الاقتصاد العراقي الاسباب والحلول الممكنة، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ص2.

معدلات البطالة هو تضاعف معدل التوظف في القطاع الحكومي ونسبة 60% من الوظائف التي تعمل بدوام كامل[224].

جدول (47)

نسب البطالة ومعدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2019)

السنة	نسب البطالة % (1)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة أساس 2007 (2)	معدل التضخم % (3)
2004	26	36.4	26.8
2005	17	49.9	37.1
2006	18	76.4	53.1
2007	16	100	30.9
2008	15.5	112.7	12.7
2009	16	122.7	8.3
2010	16	125.1	2.5
2011	15.5	132.1	5.6
2012	15	140.1	6.1
2013	15	142.7	1.9
2014	20	145.9	2.2
2015	19	148	1.4
2016	22	104.1	0.1
2017	21	104.3	0.2
2018	22.5	104.7	0.4
2019	22	104.5	-0.2

المصدر: العمود (1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات عديدة متفرقة.

- الاعمدة (2،3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، سنوات متفرقة.

الا أن وحدة تحليل المعلومات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة تقدر الحجم الحقيقي للبطالة الإجمالي بنحو (18%) حسب تقريرها الصادر في مطلع عام 2009، وأن (10%) من العمالة الإجمالية تعد عمالة مؤقتة، كما اوضح التقرير أن (28%) من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (15-29)عام يعانون من البطالة[225]، أما المدة (2014-2019) شهدت انعكاسات كبيرة على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي تمثلت في ظهور التنظيمات الإرهابية، وكانت هذه المرحلة حرجة على الاقتصاد العراقي، الامر الذي اسفر عن عودة ارتفاع معدلات البطالة إلى (20%) لعام 2014 واستمرت معدلات البطالة بالارتفاع حتى وصلت إلى (22.5%) لعام 2018، مما ادى الى ارتفاع اعداد البطالة مقابل تراجع الإيرادات العامة نتيجة انخفاض اسعار

([224]) نوزاد عبدالرحمن الهيتي، تداعيات الحروب والنزاعات على الاوضاع السكانية في البلدان العربية: العراق نموذجاً، بحث مقدم الى مؤتمر السكان والتنمية في الوطن العربي، الامانة العامة لجامعة الدول العربية من (8-12) مايو 2009، ص12.

([225]) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، المصدر نفسه، ص 13.

النفط وقلة التخصيصات للقطاع الصحي فان التحدي الاجتماعي والاقتصادي سيصبح عائق كبير يواجه الحكومة [226]، اما في عام 2019 بلغت 22%، فازدادت معدلات البطالة بشكل ملحوظ مما سبب ارباك في سوق العمل والذي انعكس بدوره على الحكومة في استيعاب تلك الاعداد والذي نجم الى عدم استيعاب القطاع العام لهم وكذلك ضعف القطاع الخاص فضلا عن ما مرت به دول العالم عامة والعراق على وجه الخصوص جراء جائحة كورونا .

2- معدلات التضخم في العراق :

يعد التضخم الظاهرة الأكثر شيوعاً في الاقتصاديات النامية ومنها الاقتصاد العراقي، والذي يحدث بسبب عجز العرض الكلي للسلع والخدمات عن مجاراة الطلب الكلي لجمهور المستهلكين، ويحدث كذلك عندما يتجاوز النمو في الدخول النقدية الزيادة في أنتاج السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم أضعاف القوة الشرائية للنقود، وبذلك يصبح التضخم سبباً في تدهور قيمة العملة النقدية وينطبق ذلك على حالة العراق .

ويعد التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أهم المؤشرات لاحتساب التضخم، وبغية الوصول وبدقة أعلى وشمولية أكثر حول مستوى التضخم النقدي في العراق ضمن مدة الدراسة، التي تم اعتماد مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك فيها، بوصفه معياراً منتظماً يصدره البنك المركزي العراقي سنوياً، ويعكس مقدار الزيادة في نفقات المعيشة والناجمة عن تغيير الأسعار اللازمة للحصول على نفس الكميات من السلع والخدمات في سنة الأساس، وان الاقتصاد العراقي واجه معدلات تضخم متصاعدة خلال الفترات السابقة ولحد الان ،اذ أصبحت الأسعار تتحرك تدريجيا نحو الأعلى [227]، اذ يعد هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة قصور القطاعات الإنتاجية ولاسيما القطاع الزراعي والصناعي عن خلق عرض سلعي مساوي للطلب الكلي المتزايد .

ولاحظنا من الجدول السابق ان معدلات التضخم قد سجلت أعلى مستوياتها خلال المدة (2004-2006)، اذ بلغ(26.8%) عام 2004 ،ليصل الى اعلى مستوى بعد ان بلغ (53.1%) عام 2006 وكان سبب ويرجع ذلك إلى أسباب عدة منها التحرر الجزئي لبعض السلع والخدمات التي كانت ضمن برنامج الدعم الحكومي، فضلاً عن تطبيق شروط صندوق النقد الدولي المتمثلة

---

[226] باسم عبد الهادي حسن ، السياسات الاقتصادية في العراق: تحديات وفرص ،عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2020 ، ص9.

[227] كلثوم عبد القادر حياوي و عبد الحميد سليمان ظاهر، قياس وتحليل العلاقة السببية بين النفقات العامة وعرض النقد والتضخم "العراق حالة دراسية للمدة (1990-2017)، بحث مقدم الى مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو،2019، ص383

برفع الدعم عن المشتقات النفطية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير، وكذلك صدمة العرض التي تمثلت بزيادة اجور الوقود والطاقة وانعكاساتها على تكاليف النقل والمواصلات والتكاليف الانتاجية والتسويقية الاخرى فضلاً عن الزيادة الانفاق الحكومي الناتج عن زيادة الاجور والرواتب[228].

ومن ثم بدأت معدلات التضخم بالانخفاض من عام 2008 الى مستوى متدنية اذ بلغ (12.7%) عام (2008) ، وواصل الانخفاض 2009 حيث بلغ (8.3%) وكان ذلك بسبب الازمة العالمية التي اثرت على تراجع اسعار السلع المستوردة وانخفاض معدلات التضخم ، وبقي الانخفاض خلال عام 2010 الى مستوى (2.5%) ، وبعد تلك الفترة استمر التذبذب في مستوى التضخم ما بين الانخفاض والارتفاع اذ وصل في سنة 2012 ارتفع خلال هذه السنة حيث بلغ (6.1%) بسبب ارتفاع اسعار فقرات ارقام قياس الأسعار والناتج مع انخفاض عرض المنتجات المحلية مقارنتا بأسعار السلع المستوردة التي تتميز بارتفاع اسعارها ثم تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض وصولا الى عام 2017 أذ بلغ (0.2%) ، اما خلال سنة 2018 ارتفع معدلات التضخم ارتفاعاً ضئيلا اذ بلغ (0.4%) واظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق له العام كمؤشر للتضخم[229]، بعد ذلك انخفض التضخم الى ادنى مستوياتها وبلغ عام 2019 الى نسبة (0.2-%) ، سبب انخفاض أسعار النفط وتفشي جائحة فيروس كورونا .

الشكل (34)

تطور نسب البطالة ومعدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2019)

---

[228] مظهر محمد صالح ،السياسة النقدية للبنك المركزي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ،البنك المركزي العراقي ،بحث منشور ،بغداد، 2008 ،ص1.

[229] البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والبحاث قسم الاقتصاد الكلي، التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم لعام 2018، ص1.

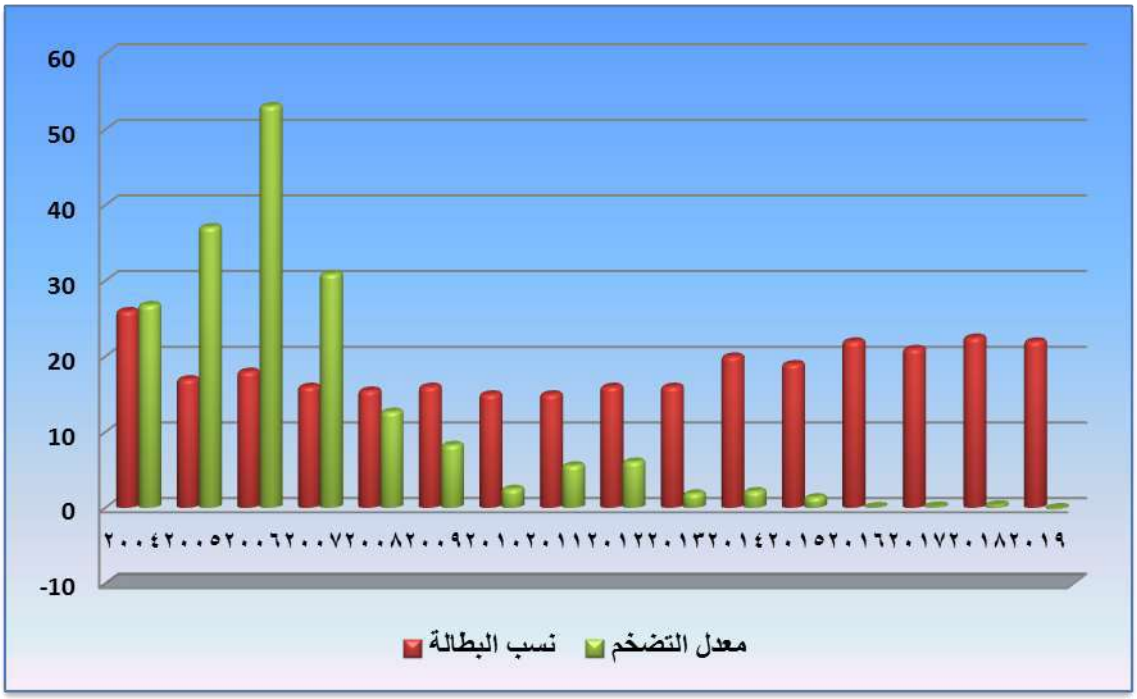

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (46).

ونرى زيادة التضخم والذي من اهم اسبابه تغير سعر الصرف وارتفاع اسعار المستهلك محلياً، فضلاً عن وارتفاع حجم النقود المتداولة، قد ترك آثاراً سلبية على الاقتصاد العراقي لاسيما فيما يتعلق بسلوك المستثمرين، إذ تم الدخول بمشروعات ذات المردود السريع وبالأخص الخدمية منها مبتعدة عن الاستثمار في المشاريع الإنتاجية، إذ تم الاحتفاظ بموجودات أكثر استقراراً من العملة المحلية (عملات أجنبية، ذهب، عقارات) مدركة أن الاحتفاظ بالعملة المحلية تؤدي الى تآكل قيمتها الحقيقية مما أثر على عدم استقرار الطلب على النقود .

(المبحث الثاني)

تحليل مؤشرات استثمار رأس المال البشري في العراق

يعد الاستثمار في العنصر البشري المحور الاساس للنهوض بواقع الدولة ورفع مستوى تقدمها، من أجل الوصول بها الى مستوى مرتفع من النمو عن طريق اشباع الاحتياجات المختلفة التي تعمل على تعزيز واستدامة التنمية، إلا أن شأنه في العراق شأن الاستثمار في رأس المال المادي والقطاعات الاخرى، كان ضحية اربعة عقود من العقوبات الاقتصادية والصراعات والحروب منذ عام 1980 والى يومنا هذا، فقد تعرضت معظم المؤسسات ومنها التعليمية لعمليات مختلفة من

التدمير والتخريب، فضلاً عن العقوبات الدولية التي تم فرضها منذ ذلك الحين وما جرى بعدها من تطور على مختلف وسائل استثمار ذلك العنصر، وهذا ما نجده في خطة التنمية الوطنية (2010-2014) التي أولت أهمية خاصة لرأس المال البشري، ويمكن ايجاز مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري على النحو الآتي:

أولاً// مؤشر التعليم في العراق :

إن مكانة التعليم كعنصر رئيس للاستثمار في رأس المال البشري ازداد بعد أن بينت الدراسات والابحاث التربوية والاقتصادية ماله من مكان مؤثر في مختلف مفاصل الحياة، وهذا ما جعل الدولة تلتزم بتوفير فرص التعليم للجميع لمن هم في سن المدرسة، وسعيها من أجل زيادة فرص الحصول على التعليم الافضل، وانطلاقاً من المبادئ الدستورية فقد بذل العراق جهوداً كبيرة ملموسة من اجل تحسين التعليم وتطويره عبر التزام الحكومة المتعاقبة على عاتقها بتبني سياسة كثيرة منها تحسين الطرق التعليمية ورفع جودتها، فضلاً عن زيادة الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ولقد عد الدستور العراقي عام 2005 التعليم عاملاً من العوامل الأساسية لتقدم المجتمع، أذ تناول حق التعليم الذي تكفله الدولة للجميع فضلاً عن مجانيته للمراحل جيعها والزاميته للمرحلة الابتدائية[230]، إلا أن ما تشهده العملية التربوية حالياً من تحديات واشكاليات تتطلب تدخلاً وجهداً مؤسسياً ومجتمعياً لمواجهة تلك التحديات والتخفيف من تداعيتها التي من أهمها ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض نسب التحاق الطلبة بالمدارس وارتفاع نسب التسرب فضلاً عن نقص البنى التحتية وانخفاض الانفاق على التعليم.

1. الانفاق على التعليم:

إن اهمية الانفاق على التعليم بأنه من أهم أدوات السياسة الاستثمارية لما له من تأثير مباشر في توفير المستلزمات والمتطلبات الضرورية لأي عملية استثمارية وبالأخص في قطاع التعليم، اذ يعد الانفاق من المدخلات المباشرة في دالة الاستثمار التعليمي وينعكس على طبيعة المخرجات كماً ونوعاً متمثلة بأعداد الخريجين ونوعية التعليم، في العراق، إذ أدى الانفاق على التعليم فعلاً متبايناً ضمن الحقب المتلاحقة، اذ كان الانفاق على هذا القطاع مرتبط بواقع العراق الاقتصادي لذا فقد شهد

---

[230] جمهورية العراق، وثيقة الدستور العراقي الصادرة عام 2005، المادة 41، المادة 43، المادة 83.

تذبذباً وانحرافاً شأنه شأن القطاعات[231]. هذا وينبغي على قطاع التعليم أن يدخل في تنافس كبير من اجل الحصول على احتياجه من الناتج المحلي الإجمالي ضمن عدد من القطاعات الأخرى، بالرغم من أن النسبة المئوية من ذلك الناتج التي تخصص للتعليم لا تبين فقط مقدار الموارد التي يخصصها أي بلد ما للتعليم، بل تكشف أيضاً عن أهمية التعليم لذلك البلد[232]، وإن الإنفاق على التعليم في العراق كان يعاني من تدني التخصيصات الموجهة منذ التسعينات وما يزال، ولقد انعكس التراجع في نسب تخصيصات موازنات التعليم على العملية التعليمية بعجز مستديم ليس في استيعاب أثر النمو المتسارع في العوامل الضاغطة على التعليم (كنمو السكان مثلاً) وتوسيع فرص تمكين الناس من التعليم فحسب بل في تراجع ما موجود من بنى مؤسسية وارتفاع نسبة غير الصالح منها وبحاجة إلى تأهيل، مما يتطلب زيادة الأنفاق على التعليم وتوجيه الزيادة نحو تحسين نوعية التعليم من أجل تحسين حياة الإنسان العراقي ومواكبة التطور البشري.

إن قطاع التعليم العراقي شأنه كباقي القطاعات وقع ضحية الحروب والصراعات والعقوبات الاقتصادية، إذ بلغت نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (1.38%) عام 2004 وبلغت نحو (0.84%) عام 2005 وأخذت بالتذبذب الى أن بلغت (2.13%) عام 2016 بسبب الأوضاع المضطربة التي عاشها البلد، ويوضح الجدول (48) نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية المدة إذ بلغ (2.15%) عام 2019، أذ يلاحظ قلة التخصيصات الموجهة للانفاق على التعليم، وأن معظم الارقام المتزايدة ترتبط بالزيادة في الناتج المحلي الاجمالي وهي مسألة طبيعية لا تعكس الزيادة الحقيقية في الانفاق على التعليم .

جدول (48)

مؤشر نسبة الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2019)

(مليون ديناراً)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)	الأنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة (2)	الأنفاق على التعليم كنسبة من GDP % (3)
2004	**101845.3**	**1408.89**	**1.38**

(231) سارة عبد الرزاق حسن، دور البحث والتطوير في التنمية الاقتصادية في العراق (المانيا) دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، واسط، 2014، ص46.

(232) صالح مهدي صاحي البرهان، تحليل الفجوة التكنولوجية في بيئة اقتصاد المعرفة "بيئات الاسكوا ESCWA واليورو EURO حالة دراسية"، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، 2009، ص 192.

2005	103551.4	870.03	0.84
2006	109389.9	1027.19	0.93
2007	111455.8	1187.63	1.06
2008	120626.5	1628.04	1.34
2009	124702.1	2206.35	1.76
2010	132687	2358.27	1.77
2011	142700.2	2723.93	1.90
2012	162587.5	2405.25	1.47
2013	174990.2	2698.46	1.54
2014	178951.4	2828.22	1.58
2015	183616.3	3685.08	2.00
2016	208932.1	4463.51	2.13
2017	201059.4	4016.55	1.99
2018	202776.3	3598.76	1.77
2019	211789.8	4570.13	2.15

المصدر:

- **العمود (1،2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.**
- **العمود (3) عمل الباحث من خلال الصيغة :** $\frac{\text{الأنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة}} \times 100$

2. التعليم العالي في العراق :

تعد مؤسسات التعليم العالي في أغلب الدول الشريان الرئيس للتنمية الاقتصادية، إذ لم تعد الجامعات مكاناً لإعداد الكوادر المؤهلة، ونشر الثقافة والتعليم وتغذية سوق العمل باحتياجاته فقط، اذ تجاوزت هذه الادوار التقليدية لتنطلق إلى آفاق جديدة وأدوار غير تقليدية عمادها الاشتراك المباشر في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الريادة والابتكار والشراكة مع مؤسسات الاعمال واعتماد اساليب الجامعة المنتجة.

ان مؤسسات التعليم العالي في العراق تعد من اعرق المؤسسات في المنطقة العربية فقد أُسست جامعة بغداد عام 1956، وقد سبق تأسيس جامعة بغداد عدد من الكليات التخصصية، حالياً توجد مجموعة مؤسسات تقدم الخدمات الجامعية يمكن تفصيلها على النحو الآتي: [2]

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، جهاز الاشراف والتقويم العلمي، دليل القبول المركزي للعام الدراسي 2018/2017، العراق، بغداد، 2017.

أ- الجامعات الحكومية والمعاهد المختلفة التي ترتبط بوزارة التعليم العالي العراقية وعددها (35) جامعة وتخضع قانونياً وتنظيمياً لقانون وزارة التعليم العالي رقم (40) لسنة 1988 وعدد سنوات الدراسة فيها من (2-6) سنوات.

ب-الجامعات والكليات الأهلية وعددها ما يقارب (60) جامعة وكلية وتخضع لقانون التعليم الاهلي في العراق (25) لسنة 2016.

ت-الجامعات التابعة لبعض المؤسسات الحكومية مثل وزارة التربية وديوان الوقف الشيعي والسني، فضلاً عن الكليات العسكرية وكليات الشرطة، وكل منها تعمل بقوانين خاصة.

ث-الجامعات التابعة لإقليم كوردستان وتضم حوالي (16) جامعة وكلية تخضع لقانون وزارة التعليم العالي في اقليم كردستان[1].

تأثر قطاع التعليم العالي في العراق شأنه من شأن القطاعات الاخرى بجملة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والسياسية، اذ بعد عام 2003 شهد قطاع التعليم تغيراً ملحوظاً أسوة بالتغيرات الحاصلة في القطاعات الاخرى، إذ شهد توسعاً أفقياً أيضاً من حيث استحداث الجامعات، وشهدت المستلزمات تحسناً ملحوظاً من حيث البنى الاساسية والمختبرات والتجهيزات، وكذلك ازداد الانفاق على قطاع التعليم بشكل عام، إلا أن هذا التحسن لم يكن ضمن الطموح في ظل الامكانات المالية المتاحة ولعل ذلك يعود الى أسباب عدة منها، عدم الاستقرار الأمني الذي أدى إلى ارباك العملية التعليمية وهجرة الكفاءات والاكاديميين إلى خارج البلد بسبب الأوضاع غير المستقرة، وأيضاً الفساد المالي والاداري الذي عصف بجميع مؤسسات الدولة ومن بينها مؤسسات التعليم العالي، فضلاً عن وعدم استقلالية الجامعات وضعف الانفاق على البحث العلمي واقتصار الموازنات الحكومية على الجوانب التشغيلية وعدم تحقيق زيادات مهمة في الموازنات المخصصة للبحث العلمي ضمن برامج الانفاق العام الحكومي، اضافة الى ضعف الاطار القانوني والتشريعي للتعليم العالي وعجزه عن مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة التعليم العالي العالمية، اضافة الى عدم اعارة معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي اهمية تذكر، الامر الذي ادى الى خروج اغلب الجامعات العراقية من التصنيفات الدولية.

اما قطاع التعليم العالي الاهلي في العراق فهو الاخر يعاني من جملة اختلالات وتخبط في قوانينه وانظمته اذ ان هناك توسع كبير في الجامعات الاهلية فاق من حيث العدد الجامعات

---

[1] حكومة إقليم كوردستان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، متاح على الرابط: https://www.mhe-kry.org .

الحكومية ويستوعب ما يقارب (30%) من عدد الطلبة في مرحلة التعليم الجامعي، وتتمثل اختلالات هذا القطاع بما يأتي[1]:

أ- إن قانون التعليم العالي الأهلي رقم (25) في 2016 لم يضع ضوابط صارمة لتنظيم عمل هذه الكليات.

ب-أسس عدد كبير من الكليات الأهلية لم تحقق الحد الأدنى من المتطلبات الجامعية.

ت-إن اغلب الجامعات الأهلية تدار بواسطة مجالس الادارات واغلبهم من المستثمرين واللذين هم بعيدين عن قضايا ومفهوم واهداف التعليم، ومن ثم فان الربح المادي هو ما يسعى إليه أغلبهم على حساب الرصانة العلمية.

ث-إن أغلب مدخلات هذه الجامعات هم من الطلبة ذوي المعدلات المتدنية في الدراسة الاعدادية، إذ تتيح هذه الكليات الفرص لقبول طلبة غير مؤهلين للالتحاق بأقسام تتطلب معدلات عالية جدا للالتحاق بها في الدراسة الحكومية.

إن قطاع التعليم العالي الخاص والأهلي في الخارج يعد القائد في أغلب الدول المتقدمة في قيادة العملية التعليمية وشريكاً أساسياً لقطاع التعليم الحكومي في بعض الدول، أما في العراق فان هذا القطاع هو قائم ويتنفس برئة قطاع التعليم الحكومي من حيث الكوادر التدريسية والمدخلات من الطلبة، إما فيما يخص اهم التطورات الكمية في قطاع التعليم العالي الحكومي يمكن توضيحها في الجدول (49) الآتي :

جدول (49)

مؤشر مدخلات ومخرجات التعليم العالي من الجامعات الحكومية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019)

السنة	عدد الطلبة المقيدين في الجامعات	عدد الأساتذة	عدد الخريجين	عدد الجامعات
2004	354922	17003	74676	12
2005	368753	21046	74518	17
2006	380231	24459	74669	17
2007	353174	29109	75529	17
2008	368631	30109	67053	17
2009	382873	31981	69020	20
2010	416414	34008	73988	20
2011	476377	35735	93357	20
2012	489399	37404	98673	20
2013	554587	39445	99772	22
2014	627062	40993	100195	35

[1] اركان سعيد خطاب، التعليم الجامعي الاهلي واقعه ودوره وسبل النهوض به، جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد(55)، بغداد، 2017، ص199.

2015	574997	35362	108929	35
2016	608554	38643	138035	35
2017	647770	41233	144201	35
2018	743825	47951	161812	35
2019	792553	49753	159440	35

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات التعليم، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ثانياً: مؤشر الصحة في العراق :

1. الانفاق على الصحة :

إنَّ أكثر العلاقات المرئية بين الاقتصاديات الكبرى والصحة على المستوى العام هو مستوى الانفاق على الرعاية الصحية، وإن معظم الدول سواء أكانت ذات اقتصاديات غنية أم فقيرة فإنها تواجه مشكلة ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، إذ إن معظم الدول تنفق اقل من 10% من اجمالي الناتج المحلي وهذا ينظر إليه على أنه ربما يكون الحد الاعلى الثابت، وبالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط تكون مستويات اجمالي الناتج المحلي منخفض بشكل كبير حتى إن هذا المستوى ينتج عنه رعاية صحية متدنية جداً، وهكذا يكون من المطلوب تقديم المساعدات لها مثل الدخل القومي القدرة على التمويل خدمات عامة[1].

كون الصحة تمثل حق انساني للجميع دون النظر للعرق والدين او المعتقدات السياسية والحالة الاجتماعية أو الاقتصادية، وعرفت منظمة الصحة العالمية بانها "حالة اكتمال لياقة الشخص بدنية وعقلياً ونفسياً واجتماعياً ولا تقتصر على انعدام المرض أو الداء"[2]، وعرف إيضاً بأنها "تلك الحالة من التوازن النفسي بين وظائف الجسم الناتج عن تكييفه واتصاله مع العوامل البيئية التي تحيط به"[3]، إن التحدي الذي يوجهه كل المجتمعات هو التأكد من حصول الجميع على الرعاية الصحية

---

[1] لورنا جينيس وفيرجينيا وايزمان، مدخل الى الاقتصاد الصحي، ترجمة: مروة سعد وآخرون، الطبعة الاولى، المركز العربي للتأليف وترجمة العلوم الصحية، الكويت، 2015، ص43.

[2] احمد محمد بدح وايمن سلمان مزاهرة، الثقافة الصحية، دار الميسر، عمان، 2009، ص9.

[3] سها محمد كاظم، تحديات القطاع الصحي الحكومي والمعالجات المقترحة، وزارة الصحة والبيئة، العراق، ص13_14، متاح على الموقع الالكتروني:

. http://www.igomoh.gov.iq/aqd/13206966217465186927.pdf

كحق من حقوق الافراد، إذ تقع مسؤولية أداء النظام الصحي في العراق وتدبير صحة الأفراد على الحكومة حيث تتولى القيام بتحقيق المتطلبات الصحية وتنظيمها وتقديم الرعاية الصحية للازمة للمواطنين[4].

يعد الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من الأولويات التنموية التي تنطلق منها البلاد، وعند دراسة الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2019)، بلغت اعلى نسبة لها عام 2010 بنسبة (4.34%)، ويعزى ذلك للانفتاح الاقتصادي للعراق وزيادة حجم الصادرات النفطية مما شارك في تحسين الواقع الصحي بعد عام 2003 ، ثم اخذ حجم الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج في حالة تذبذب في المدة من (2011–2019)، ويعكس ذلك حجم التقلبات في الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي على مصدر واحد في تمويل أنشطته الأنتاجية والخدمية وهو النفط، ويتسم هذا المورد بتقلبات اقتصادية نتيجةً لتغيرات أوضاع الاقتصاد العالمي، ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق الجدول (50) .

جدول (50)

مؤشر نسبة الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004–2019)

(مليون ديناراً، نسبة مئوية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)	الأنفاق على الصحة (2)	الأنفاق على الصحة كنسبة من GDP % (3)
2004	101845.3	1385.883	1.36
2005	103551.4	1329.719	1.28
2006	109389.9	1390.901	1.27
2007	111455.8	1736.942	1.55
2008	120626.5	3012.194	2.49
2009	124702.1	4132.436	3.31
2010	132687	5759.416	4.34
2011	142700.2	5469.973	3.83
2012	162587.5	5676.930	3.49

[4] تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية 2007_2008، محاربة تغيير المناخ التضامن الانساني في عام منقسم، 2008، الامم المتحدة، نيويورك، ص141.

2013	174990.2	7323.202	4.18
2014	178951.4	4998.815	2.78
2015	183616.3	5404.272	2.94
2016	208932.1	5044.804	2.41
2017	201059.4	3834.515	1.90
2018	202776.3	4302.671	2.12
2019	211789.8	6306.219	2.97

المصدر:

-العمود (1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

-العمود (2،3) بيانات وزارة الصحة والبيئة العراقية للعوام (2003-2019).

إنَّ الانفاق الصحي كنسبة من الناتج للمدة (2004- 2019) المخصص لا ينسجم مع متطلبات المؤسسات الصحية في العراق، لأنَّ الإنفاق الصحي في العراق منخفض قياساً باحتياجات اعداده بناء القطاع الصحي وهذا بحد ذاته مشكلة، لذا فان من الخيارات المتاحة أمام الحكومة لتحسين الوضع الصحي وتخفيض معاناة المرضى هي زيادة التخصيصات في الموازنة الاتحادية عن طريق تغيير اتجاهات الانفاق العام باتجاه دعم القطاع الصحي، حيث ان نسبة الانفاق الصحي من الناتج بلغت (2.78%، 2.94%، 2.41%، 1.9%) للسنوات (2014_ 2017) على التوالي، إذ أنَّ التخصيصات المالية لوزارة الصحة نتيجة الازمة الاقتصادية لا ترتقي لحجم الخدمات التي تقدم للأفراد ولعلها ترتقي الى مستوى الخدمات القدمة كالدول الاقليمية، إذ ان التخصيصات المرصدة لا ترتقي الى حجم ما يقوم به هذا القطاع من خدمات، فضلاً عن، وجود العديد من الامراض لاسيما شلل الاطفال والتهاب لكبد الفايروسي والتدرن والامراض المزمنة، أدى إلى تزايد عدد الجرحى مما يتطلب زيادة التخصيصات المالية للقطاع الصحي، لكن الواقع المنشود لا سيما تدهور الوضع الاقتصادي نتيجةً لتدني اسعار النفط الخام ادى الى عدم القدرة على تحقيق افضل الخدمات الصحية للأفراد[1]، ويتضح ذلك من خلال الجدول(51) .

الجدول (51)

مؤشر معدل الوفيات والعمر المتوقع في العراق للمدة (2004-2019)

السنة	معدل وفيات الأطفال لكل 1000 مولود حي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود	العمر المتوقع عند الميلاد
2004	33.7	40.70	68.54
2005	33.2	39.80	68.35
2006	32.6	38.90	68.22
2007	32	37.90	68.16
2008	31.4	36.90	18.18

[1] سها محمد كاظم، مصدر سابق، ص13_14.

68.28	35.80	30.8	2009
68.47	34.70	30.2	2010
68.7	33.70	29.5	2011
68.69	32.60	28.9	2012
69.22	31.50	28.1	2013
69.49	30.50	27.4	2014
69.67	29.50	26.7	2015
69.86	28.50	26	2016
70.04	27.60	25.3	2017
70.45	26.80	23.2	2018
70.60	25.90	22.5	2019

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

في حين توضح مؤشرات الحالة الصحية العلاقة بين النفقة العامة بمكوناتها المختلفة (موارد بشرية ومنتجات وسيطة واصول رأسمالية) وبين مخرجات هذه الخدمة كما انها تعكس إنتاجية النفقة العامة في قطاع الخدمات، وقد تم تطوير عدد من المؤشرات الكلية لتعرف حالة الصحية ولا سيما (معدل وفيات الاطفال لكل 1000 مولود حي، معدل الوفيات لكل 1000 شخص، العمر المتوقع عند الميلاد). إذ تشارك هذه المؤشرات رصد التغيرات في القطاع الخاص، فضلاً عن ذلك، تشارك في اعداد الخطط التنموية اللازمة لتحسين وضع القطاع الصحي ومنها يتم توفير مؤشرات قابلة للمقارنة المحلية، والجدول السابق يوضح مؤشرات معدل الوفيات والعمر المتوقع في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2019) مع معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004_2019)، وهو متوسط العدد السنوي لوفيات الاطفال دون الخامسة لكل 1000 طفلاً يولدون احياء خلال السنوات الخمسة السابقة وان المعدل يعبر عن احتمال الوفاة في الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الخامسة من العمر بالضبط مضروباً في 1000، ثمة انخفاض مستمر للوفيات في المدة المذكورة.

ويعد الوضع الصحي استثناءً نتيجة تعرضه إلى الإهمال لسنوات طويلة بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية، وتدمير البنية التحتية والاقتصادية والبيئية، إذ ادت العقوبات الاقتصادية طوال العقدين الماضيين الى ضعف شديد في مستويات الرعاية الصحية نتيجةً لانخفاض الامكانيات الطبية والصحية، فضلاً عن النقص في الأدوية التي يحتاجها العراق ، أي إن الوضع الصحي في العراق أصبح منخفضاً اذا ما قورن بالدول العربية عما كانت عليه في التسعينيات .

وبعد عام 2003 ونتيجة تغير الوضع في العراق ونظام الحكم بدء الاهتمام في تحسن مستوى ذلك القطاع الحيوي، بهدف تحسين المستوى الصحي للأفراد من أجل إدارة دفة التنمية البشرية

المنهارة في العراق، كون الافراد الذين يتمتعون بصحة جيدة يساهمون في رفع القدرة الاقتصادية للبلد عبر زيادة الانتاج والانتاجية .

ثالثاً// مؤشـر المعرفة في العراق :

ارتبطت برامج البحث في العراق العلمي والتقني بقيود الانتماء الحزبي والطائفي لخدمة المؤسسة السياسية، إذ لا يمتلك الباحث العراقي حرية الاختيار للبحث العلمي لخدمة بلاده والحصول على الميزانية المقبولة لتطوير البحث العلمي، فضلاً عن توجيه الأبحاث نحو تطوير التقنيات العسكرية والأسلحة النووية من أجل المحافظة على ديمومة المؤسسات الحاكمة، وأنشأت مؤسسات عديدة في مناطق العراق من أجل نشر البحث العلمي والتقني العسكري ومنها مؤسسة الفاو العامة في بغداد التي تهدف للحصول على الأجهزة والمعدات اللازمة للصناعة، وفي حقبة الثمانينات عملت الشركات الألمانية على تدريب الكوادر العراقية للتخصص بالصناعة النووية ضمن برامج التدريب من أجل الحصول على كوادر متخصصة في مختلف الصناعات، ففي الوقت الذي تهتم به الدول بتشجيع ابحاثها وعلمائها بتسجيل براءات الاختراع في الدول الصناعية الكبرى لم تعطِ للكوادر العلمية العراقية في داخل العراق للابتكار والاختراع وتسجيل مثل تلك الاختراعات، وفي كل دولة عدد براءات الاختراع المسجلة يدل على حيوية برنامج التطور العلمي وجدية الحكومة في تشجيع علمائها واساتذتها الجامعيين على المشاركة العلمي للبلد[1].

والبحث العلمي منصوص عليه في الدستور العراقي وفي يوم ما كان يمثل قوة إقليمية في البحث والتطوير، إلا أن العراق خسر رأس ماله البشري والمؤسسي في حروب متتابعة منذ عام 1980، وما تبعها من هجرة لعلمائها منذ عام 2005، تسعى الحكومة العراقية لاستعادة تراثها الأبي وينص الدستور العراقي "الفقرة 34" الصادر في عام 2005، على أن تقوم الدولة بتشجيع البحث العلمي للأغراض السلمية التي تخدم الإنسانية، وستقوم بدعم التميز والإبداع والابتكار والمظاهر المختلفة للإبداع.

في عام 2005، بدأت اليونسكو بمساعدة العراق في تطوير خطة عامة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتغطي المدة (2011 – 2015)، من أجل إحياء الاقتصاد في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003، ولمواجهة ملحة مثل الفقر والتدهور البيئي، وبعد تحليل

---

[1] تغريد حسين محمد الميالي، الانفاق على البحث والتطوير مدخلاً معاصراً للتنمية الاقتصادية في العراق في ضوء تجارب مختارة، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2016، ص 60.

لنقاط الاحتياجات الاجتماعية القوة والضعف لقطاعات مختلفة، قامت اليونسكو بمصاحبة خبراء من العراق في إعداد إطر وأجندة تنفيذية (2013) لمساندة خطة الدولة للتنمية القومية للأعوام (2013-2017)، ولتأسيس سياسات أكثر شمولية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

أما في عام 2010 انضمت جامعات بغداد والبصرة وصلاح الدين إلى حرم جامعة ابن سينا الافتراضي للعلوم والتكنولوجيا Campus Virtual Avicenna ، وقد أتاح لهم ذلك الوصول إلى مواد تدريس أنتجها أعضاء آخرون في شبكة اليونسكو، والتي يمكن للجامعات العراقية أن تقوم بتطويرها بما يخصها من محتويات، وقد قلة احتمال حدوث توسع أكبر في شبكة ابن سينا داخل العراق نتيجة احتلال مساحات من الأراضي العراقية من مجموعة العصابات الإرهابية[1].

1. الانفاق على البحث والتطوير في العراق :

إن مصادر تمويل البحث والتطوير في العراق محدودة جداً بالقياس إلى البلدان المتقدمة والبلدان النامية السائرة في طريق النمو، إذ يعد التمويل المادي من اهم مصادر الدعم للبحث والتطوير وتوافر العقلية العلمية وحدها غير كاف دون المقدرة المالية لتوفير متطلبات مثل الأجهزة والمختبرات المرتبطة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إذ تنفق البلدان المتقدمة ما يعادل 5.2% من إجمالي دخلها القومي للبحث والتطوير، وان نحو 80% من هذا الإنفاق يتم عن طريق القطاع الخاص، إلا أن نسبة الانفاق من حجم الناتج المحلي الاجمالي العراقي تكاد تكون متدنية وفي بعض السنوات لا تخصص أي نسبة، وان انفاق القطاع الخاص العراقي ليس له أثر يذكر في دعم هذا النشاط.

ان الانفاق على نشاط البحث والتطوير كان قبل عام 2003 يتركز في المجالات العسكرية والزراعية في الدرجة الاولى، أما في بقية المجالات مثل الصناعية والخدمية فكان الاهتمام بدرجة أقل، ويتسم واقع البحث العلمي في العراق بالمحدودية والتواضع إذ يحتل العراق مرتبة متأخرة على الصعيد العالمي وفق المؤشرات المستخدمة في قياس مدى تقدم الدول في مجال البحث والتطوير مثل الإنفاق على البحث العلمي وعدد براءات الاختراع والنشر العلمي المحكم، مما يدل على وجود صعوبات ومعوقات محلية تعيق الباحث وتحد من إنتاجه العلمي، فالإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي ألإجمالي (GDP) متدني قياساً بالمتوسط العالمي البالغ 2.3 % ومتوسط

---

[1] تقرير اليونسكو للعلوم، 2011، الفصل"17"، ص 423 .

الدول النامية البالغ 1.5 %، وفي ضوء التغيرات الحاصلة في السياسة الاقتصادية في العراق ان الاهتمام بنشاط البحث والتطوير متذبذب، ونلاحظ ذلك من الجدول(52) .

جدول (52)

مؤشر نسبة الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2019)

(مليون ديناراً)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)	الأنفاق على البحث والتطوير كنسبة من GDP % (2)
2004	101845.3	0.04
2005	103551.4	0.04
2006	109389.9	0.04
2007	111455.8	0.04
2008	120626.5	0.03
2009	124702.1	0.05
2010	132687	0.04
2011	142700.2	0.04
2012	162587.5	0.03
2013	174990.2	0.03
2014	178951.4	0.04
2015	183616.3	0.04
2016	208932.1	0.04
2017	201059.4	0.04
2018	202776.3	0.04
2019	211789.8	0.05

المصدر:

العمود (1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية،سنوات متفرقة.

العمود (2) بيانات البنك الدولي متاحة على الموقع: https://data.albankaldawli.org

ففي السنوات (2004-2019) كانت هناك نسب متفاوتة من الإنفاق على نشاط البحث والتطوير كنسبة من الناتج إذ تتباين ما بين (0.03%-0.05%) وهذا يعزى للظروف السياسية وحجم الموازنة العامة التي تكون خاضعة لأسعار النفط العالمية، وفي أواخر سنة 2014 انهار الاستثمار في البحث والتطوير ولم يخصص لهذا النشاط أية نسبة من الموازنة العامة، إذ قسم

الانفاق على هذا النشاط بين انفاق مباشر من الحكومة تصل نسبته حوالي 93%، وانفاق من التعليم العالي والبالغ 7%[1].

ولا يوجد في العراق ترابط بين الصناعة والأوساط الأكاديمية ومعاهد البحوث، من خلال الاستثمارات في البحوث لتعزيز وتحسين القدرة على زيادة النمو الاقتصادي، وانما بقى النمو الاقتصادي مرتبطاً بقطاع النفط ، ونلاحظ ذلك من إعداد الموازنة العامة للبلاد على أساس أسعار النفط العالمية .

2.مخرجات البحث والتطوير :

تعُد براءة الاختراع وثيقة صادرة من الدولة تعطي فيه اعترافاً قانونياً للمخترع باكتشافه للاختراع العلمي، وتعطيه الحق بالتصرف بالاختراع، إذ يستطيع أن يحتكر ذلك الاختراع أو أن يستغله، وبسبب النظام السابق والاوضاع السياسية غير المستقرة والتي انعكست على الابداع العلمي، أذ يلاحظ من الجدول (53) أن براءات الاختراع للمقيمين سجلت (13) براءة اختراع ولغير المقيمين (1) براءة اختراع لعام 2004، وبسبب الاوضاع الأمنية التي مر بها العراق عام 2005 لم يسجل العراق أي براءة اختراع، ثم سجل (14) براءة اختراع لعام 2006، وازدادت براءات الاختراع لتبلغ (28) براءة اختراع للمقيمين و (1) لغير المقيمين لعام 2008، واستمرت الزيادة ببراءات الاختراع لتبلغ (80) براءة اختراع للمقيمين و (56) براءة اختراع لغير المقيمين لعام 2012 لتبلغ إجمالي براءات الاختراع لنفس العام (136) براءة اختراع، واستمر إجمالي براءات الاختراع بالزيادة لتبلغ (369) براءة اختراع لعام 2014 لتشمل (130) براءة اختراع للمقيمين و (239) لغير المقيمين، ثم شهد عام 2015 انخفاضاً إذ سجل إجمالي براءات الاختراع (50) براءة اختراع منها (22) براءة اختراع للمقيمين و (28) براءة اختراع لغير المقيمين، مما يدل على عدم وصول العراق الى المستوى المطلوب من الابتكار والاختراع، بسبب ضعف الانفاق على هذا القطاع إذ لم تستطيع الموازنة العراقية تحديد حجم الانفاق على البحث والتطوير لأن العراق لا يزال يعتمد على موازنة تقليدية ولم ينتقل الى موازنة حقيقية .

جدول (53)

مخرجات البحث والتطوير في العراق للمدة (2004-2019)

---

[1] عامر عمران المعموري وأخرون، معوقات البحث والتطوير في الاقتصاد العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، كربلاء، المجلد(7)، العدد(25)، 2018، ص 239.

السنة	براءات الاختراع			المجلات العلمية والتكنولوجية المشهورة
	براءات الاختراع للمقيمين	براءات الاختراع لغير المقيمين	المجموع	
2004	13	1	14	91
2005	---	---	---	141
2006	14	---	14	244
2007	14	2	16	241
2008	28	1	29	319
2009	26	3	29	408
2010	13	1	14	554
2011	52	5	57	640
2012	80	56	136	826
2013	100	140	240	839
2014	130	239	369	866
2015	22	28	50	894
2016	---	---	---	1236
2017	613	101	714	2259
2018	653	77	730	6073
2019	---	---	---	---

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الأطلس المتاحة على الموقع: https://ar.knoema.com

أما عام 2016 لم تسجل أية براءة اختراع للمقيمين وغير المقيمين بسبب أوضاع البلاد واحتلال بعض المدن العراقية من قبل الإرهاب وأخذت النفقات العسكرية تثقل كاهل الموازنة العامة، وبعد السيطرة الأمنية على الاوضاع في العراق ازدادت إجمالي براءات الاختراع لتبلغ (714) براءة اختراع منها (613) للمقيمين و (101) لغير المقيمين، ثم ازدادت إجمالي براءات الاختراع لعام 2018 لتبلغ (730) براءة اختراع، أما خلال عام 2019 لم تسجل أي براءة اختراع سواء أكانت من المقيمين أم من غير المقيمين في البلد.

وفيما يخص المجلات العلمية والتكنولوجية المشهورة فيعد النشر العلمي مظهراً من مظاهر التقييم للمؤسسات والأشخاص والعلوم ويساعد في تتبع التطورات الحاصلة في العلوم وهو الذي يدفع بالعلم إلى الأمام، لقد تعددت مجالات النشر وخاصة بعد أن ظهرت تكنولوجيا المعلومات المتمثلة في تطور الحواسيب ووسائل الاتصال وتقنيات الطباعة والنشر، إذ إن التطور في أشكال ووسائل النشر جاء نتيجة الاهتمام المتزايد الذي توليه المؤسسات العلمية المسؤولة عن هذا الجانب، ومن هنا برز أثر الجامعات ومراكز البحوث العراقية في إنتاج ونشر المعلومات، لأن أهدافها تربوية وبحثية في آن واحد، لذا ازداد عدد المجلات العلمية والتكنولوجية المنشورة في العراق وخصوصاً بعد عام 2004 .

رابعاً// العلاقة بين مؤشرات النمو والاستثمار في راس المال البشري :

إن العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي تتجلى بالمعارف المبتكرة والخلاقة مع احتياجات وإمكانيات الأنشطة الاقتصادية الملموسة بطريقة مبتكرة وخلاقة، إذ أكد الاقتصاديان **Schultz** و **E.Denison** ، على أن الاستثمارات في التعليم تسهم في النمو الاقتصادي وتسارعه، وحصل ذلك في مدة الخمسينات والستينات والعقود اللاحقة من القرن العشرين وكذلك في مطلع الألفية الثالثة، إن عملية النمو تتم من خلال تحقيق الزيادة المستدامة في متوسط إنتاجية الفرد العامل، وتم التأكيد على نمو إنتاجية الفرد وبشكل مستمر عبر الزمن وعليه فإن عملية النمو بشكل غير مباشر مصحوبة بتغيرات واضحة في الوحدات والممارسات الاجتماعية والاقتصادية وهذا بدوره يربط كل من معدل النمو الاقتصادي بنمو القوى العاملة وكفاءتها التي يعبر عنها بالزيادة في إنتاجية العنصر الكلية (TFP) التي أول من أشار اليها R. Solow، لذا فإن النمو الاقتصادي يعني المزيد من الإنتاج ضمن عملية استثمار رأس المال البشري[233].

وهناك علاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي يمكن قياسها عن طريق الاطلاع على نسبة الاستثمار في تعليم الأفراد، إذ يساعد التعليم والتدريب والتأهيل على تطوير الاقتصاد وهذا بدوره يؤدي الى النمو الاقتصادي عن طريق تطبيق المعرفة والمهارات التي يمتلكها الأفراد في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، إذ يلاحظ من الجدول (54) أن الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج حقق تنامي ملحوظ بالرغم من تباين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2004-2019)، إذ أن للتعليم دور رئيس في بناء القدرات البشرية وتطويرها، إذ يشارك التعليم بنسبة كبيرة في زيادة الانتاجية والتي بدورها تقود الى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ومن أجل مواكبة التطور في الدول المتقدمة لابد من ربط التعليم بالاحتياجات المختلفة المجتمع وتذليل العقبات، كون ذلك يشارك في زيادة قدرات ومهارات الافراد، فضلاً عن التشجيع الفكري والإبداع ولابتكار وهذا في الحقيقة ما يفتقده التعليم والتدريب في المجتمع العراقي بصورة خاصة والمجتمع

([233]) رحمن حسن علي، مروان شاكر عبيد، تحليل مؤشرات رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2017)، جامعة واسط، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(12)، العدد(36)، 2020، ص58.

العربي بصورة عامة[234]. وهذا دفع الاقتصاد العراقي الى زيادة حجم الانفاق كنسبة من الناتج ليبلغ أعلى مستوى له في عام 2019 ليبلغ حوالي (2.15%).

إما الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي فانه حقق معدلات نمو متزايدة حتى عام 2013 إذ بلغ حوالي (4.18%) من الناتج، ثم انخفضت النسبة لتبلغ في عام 2014 حوالي (2.78%)، وارتفع ليبلغ في عام 2019 حوالي (2.97%) من الناتج،

ويشير هذا الارتفاع في حجم الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي هو نتيجة لمواجهة التحديات لاسيما هجرة العقول والكفاءات الطبية العراقية إلى الخارج، وضعف مشاركة المجتمع المدني في التوعية الصحية للأم والطفل وضعف دور القطاع الخاص في دعم القطاع الصحي، فضلاً عن نقص الوزن عند الولادة وانتشار سوء التغذية ونقص فيتامين (A) مما يزيد من معدل وفيات الأطفال، انتشار الأمراض الوبائية الانتقالية كالكوليرا والتيفوئيد ... الخ[235].

جدول (54)

العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري في العراق

السنة	نمو GDP بالأسعار الثابتة	الأنفاق على التعليم كنسبة من GDP %	الأنفاق على الصحة كنسبة من GDP %	الأنفاق على البحث والتطوير كنسبة من GDP %
2004	---	1.38	1.36	0.04
2005	1.67	0.84	1.28	0.04
2006	5.63	0.93	1.27	0.04

([234]) فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي، دار الفكر العربي، بيروت، 1990، ص149.

([235]) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطني التحليلي للأهداف الإنمائية للألفية، 2010، ص ص 23 – 24.

0.04	1.55	1.06	1.88	2007
0.03	2.49	1.34	8.22	2008
0.05	3.31	1.76	3.37	2009
0.04	4.34	1.77	6.40	2010
0.04	3.83	1.90	7.54	2011
0.03	3.49	1.47	13.93	2012
0.03	4.18	1.54	7.62	2013
0.04	2.78	1.58	2.26	2014
0.04	2.94	2.00	2.60	2015
0.04	2.41	2.13	13.78	2016
0.04	1.90	1.99	-3.76	2017
0.04	2.12	1.77	0.85	2018
0.05	2.97	2.15	4.44	2019

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية،سنوات متفرقة.

3- بيانات البنك الدولي متاحة على الموقع: https://data.albankaldawli.org .

وقد تمتلك الجامعات أثراً واضحاً وجلياً في تفعيل حركة البحث العلمي، وهذا يعود على استطاعتها في نقل الواقع المتخلف والمتردي الى واقع جديد ومتطور لكونها تملك الملاكات العلمية القادرة على البحث والتطوير بواسطة اكتسابها مختلف جوانب المعرفة والعلم والمهارة، إذن فالجامعة هي التي تبدع في المجالات المختلفة وتنتج العلماء والمفكرين الذين يعملون على تقديم الحلول للمشكلات المعقدة والنهوض بالواقع المجتمعي، ولكن هناك المئات بل الآلاف من البحوث والدراسات القيمة التي ماتزال مدفونة في رفوف المكتبات وفي طياتها الكثير من الكنوز العلمية ولكن للأسف لم ترى بعد طريقها للتطبيق العملي، كما أن هناك الكثير من الملتقيات العلمية التي تنظم هنا وهناك وتخرج بتوصيات مفيدة ولكنها لم تنتقل الى الواقع العملي[1].

ومما سبق نستنتج أن عملية الاستثمار في رأس المال البشري في العراق تواجه تحديات لها ثقلها من حيث نوعيتها وعددها، الأمر الذي يشكل صعوبة تواجه أي خطة تنموية تستهدف رفع مستوى مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري وبالخصوص في القطاع الصحي مما يعني استمرارية عدم القدرة في تحسين المستوى المعاشي لشريحة واسعة من أبناء المجتمع العراقي .

اما على مستوى الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تتضح انها ضعيفة مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ تتباين ما بين (0.03% - 0.05%) من الناتج المحلي

---

[1] لعلى بوكميش، معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي، الأكاديمية للدراسات ألاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم ألاجتماعية، العدد(12)، 2014، ص6.

الاجمالي، وهذا يعزى إلى أن أغلب أنشطة البحث والتطوير لا ترتبط في النشاط الإنتاجي والتنموي وانما هي من أجل نيل الشهادة أو الترقية وليس من أجل التطبيق العملي المفيد للمجتمع .

(المبحث الثالث)

قياس أثـر مؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي المستدام في العراق

سيتم قياس أثر مؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في العراق باستخدام منهجية ARDL والاختبارات الاحصائية والقياسية المناسبة ، وعلى النحو الآتي:

اولاً : **بناء وتوصيف النموذج** : ويتضمن :-

3- بناء هيكل النموذج .

4- تحديد متغيرات النموذج .

ثانياً: **مصفوفة معاملات الارتباط**:

لتحديد انحدار درجة العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة تم اعتماد معاملات الارتباط الآتية :

جدول (55)

مصفوفة معاملات الارتباط

Correlation				
	LOGDP	LOGED	LOGHEL	LOGRE
LOGDP	1.000000	0.762518	0.708107	0.731259
LOGED	0.762518	1.000000	0.850183	0.887708
LOGHEL	0.708107	0.850183	1.000000	0.616059
LOGRE	0.731259	0.887708	0.616059	1.000000

المصدر : نتائج برنامج (Eviews; 10) .

جدول معاملات الارتباط يشير الى العلاقة بين هذه المتغيرات حيث يوضح قوة العلاقة واتجاهها بين هذه المتغيرات ويتضح منه وجود درجة من الارتباط بينها، واتجاه العلاقة موجبة (طردية)، أي أن زيادة قيمة مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري سوف يشارك في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وقد بلغت درجة الارتباط [0.762، 0.708، 0.731] لكل من الانفاق على التعليم والانفاق على الصحة والانفاق على البحث والتطوير على التوالي.

إلا ان هذا الارتباط فضلاً عن كونه عاجزاً عن تحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات فإنه لا يقدم دليلاً كافياً على وجود علاقة سببية، فقد تكون هذه المتغيرات مرتبطة مع بعضها ارتباطاً دالياً (Functionally)، تتجه لمجرد التزامن في تحركاتها او تأثرها بعوامل مشتركة مع بعضها[236]، لذا سيتم اللجوء الى اعتماد نماذج الانحدار القياسية واستخدام الاختبارات للوقوف على صحة هذه الارتباطات.

ثالثاً : تقدير وتحليل النموذج وفق منهجية (ARDL) :

قبل اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج ARDL وعرض نتائجه، من المهم الاشارة الى إجراء اختبارات استقرارية للمتغيرات الخاصة بالنموذج لمعرفة درجة استقرارها كشرط ضروري للبدء بتطبيق منهجية ARDL، إذ ان النموذج لا يعمل بدقة إذا كان هناك بعض المتغيرات مستقرة في المستوى الثاني أي I(2) .

4- اختبارات السكون (جذر الوحدة) : Stability Tests (root unit)

[236] سلام عبد الجليل، مصدر سابق، ص119.

للتحقق من سكون السلاسل الزمنية تم استخدام طريقة أو اختبار ديكي – فولر الموسع ADF واختبار فليبس– بيرون (PP) لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمن، وتشير النتائج الموضحة في الجدول (56) والجدول (57) لاختبار (ADF) واختبار(PP)، إلى أن السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج غير مستقرة بالمستوى بحالاتها الثلاث (حد ثابت فقط أم حد ثابت واتجاه عام أم بدون حد ثابت واتجاه عام)، وعند حسابنا للفروق الاولى للمتغيرات التوضيحية كانت مستقرة بمستوى معنوية (1% & 5%) بدون حد ثابت واتجاه عام، أو بحد ثابت واتجاه عام عند اعتماد اختبار فليبس– بيرون (PP) بمستوى معنوية 1% بحد ثابت أو بدون حد ثابت واتجاه، وأن السلسلة لا تحتوي على مشكلة جذر الوحدة .

جدول (56)

اختبار ديكي فولر الموسع ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		LOGDP	LOGED	LOGHEL	LOGRE
At Level					
With Constant	t-Statistic	-1.6041	-1.2684	-1.8625	1.2193
	Prob.	***0.4738***	***0.6386***	***0.3474***	***0.9979***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6939	-3.2797	-2.1718	-1.5581
	Prob.	***0.2431***	***0.0797***	***0.4959***	***0.7956***
		n0	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6379	1.6287	1.0861	2.1184
	Prob.	***0.8511***	***0.9736***	***0.9261***	***0.9910***
		n0	n0	n0	n0
At First Difference		d(LOGDP)	d(LOGED)	d(LOGHEL)	d(LOGRE)
With Constant	t-Statistic	-2.7575	-3.2452	-2.4806	-2.4138
	Prob.	***0.0711***	***0.0222***	***0.1253***	***0.1431***
		*	**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7510	-3.1783	-2.5144	-2.9463
	Prob.	***0.2213***	***0.0988***	***0.3204***	***0.1573***
		n0	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.6895	-2.7769	-2.1754	-1.2261
	Prob.	***0.0080***	***0.0063***	***0.0296***	***0.1992***
		***	***	**	n0

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

جدول (57)

اختبار فليبس بيرن (pp)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		LOGDP	LOGED	LOGHEL	LOGRE
At Level					
With Constant	t-Statistic	-1.5115	-0.3944	-1.5232	0.1747
	Prob.	***0.5211*** n0	***0.9030*** n0	***0.5152*** n0	***0.9687*** n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2851	-2.6543	-1.2332	-2.2658
	Prob.	***0.4352*** n0	***0.2589*** n0	***0.8942*** n0	***0.4455*** n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6522	1.6390	1.5426	2.8887
	Prob.	***0.8543*** n0	***0.9742*** n0	***0.9686*** n0	***0.9989*** n0
At First Difference		d(LOGDP)	d(LOGED)	d(LOGHEL)	d(LOGRE)
With Constant	t-Statistic	-3.7329	-3.2003	-2.6015	-3.8902
	Prob.	***0.0059*** ***	***0.0249*** **	***0.0984*** *	***0.0037*** ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7096	-3.0562	-2.6490	-3.8913
	Prob.	***0.0294*** **	***0.1264*** n0	***0.2611*** n0	***0.0185*** **
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7186	-2.7952	-2.2832	-3.6787
	Prob.	***0.0004*** ***	***0.0059*** ***	***0.0228*** **	***0.0004*** ***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وتوضح لنا الاشكال أدناه الرسوم البيانية للمتغير التابع والمتغيرات التوضيحية واستقرارها عند الفرق الاول I(1) .

الشكل (35)

الرسوم البيانية لاختبارات الاستقرارية عند الفرق الأول

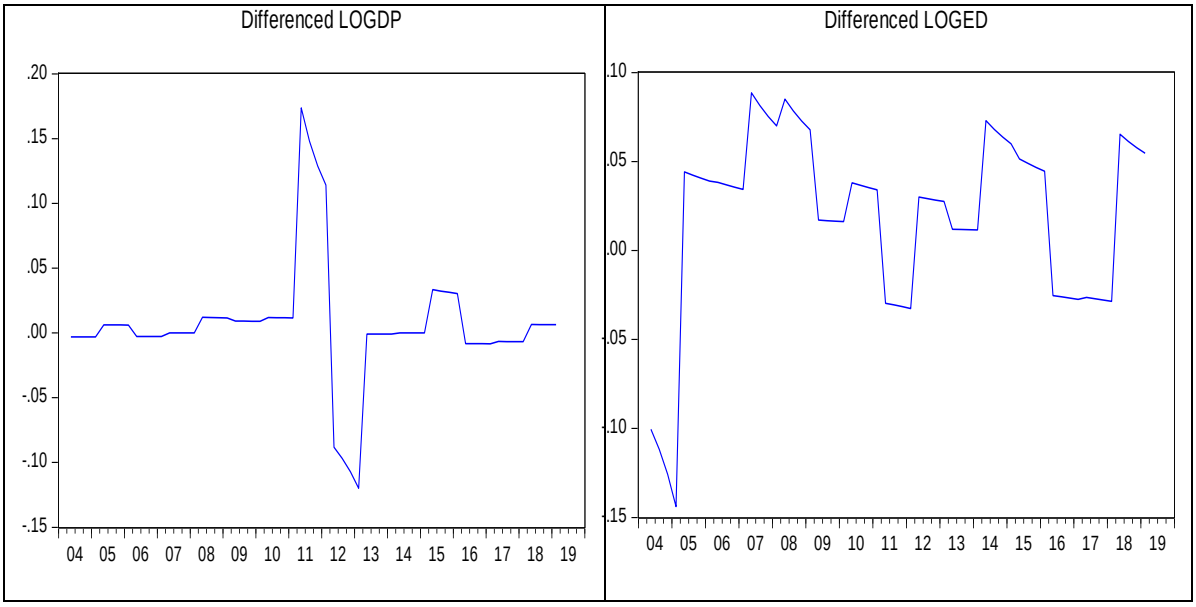

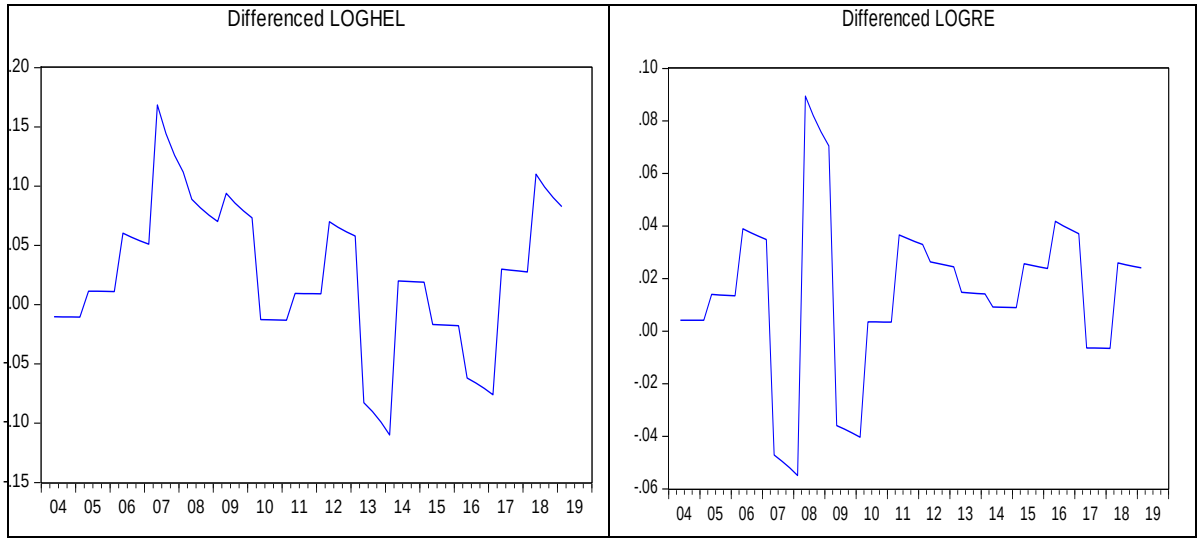

المصدر :- من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10 .

وبما أن منهجية نموذج (ARDL) يعمل في بيانات المستوى والفرق الأول أو مزيج بين الاثنين ويعد أكثر كفاءة واكثر تقديراً للمعلمات في الأجل القصير والطويل من النماذج الأخرى، لذا أصبح من الضروري استخدام هذه المنهجية لتقدير النموذج.

5- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) :

تم إجراء محاولات عديدة وبمستويات مختلفة لتقدير المعادلات وقد تم اختيار المعادلة اللوغارتيمية المزدوجة المبينة في أدناه لتوافقها مع النظرية الاقتصادية والإحصائية كما أنها تخلو من المشاكل القياسية.

جدول (58)

تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

Dependent Variable: LOGDP
Method: ARDL
Date: 08/20/21 Time: 13:25
Sample (adjusted): 2004Q3 2019Q1
Included observations: 59 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOGED LOGHEL LOGRE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGDP(-1)	1.522022	0.094798	16.05539	0.0000
LOGDP(-2)	-0.689684	0.097484	-7.074861	0.0000
LOGED	-0.187728	0.105361	-1.781764	0.0807
LOGED(-1)	0.209516	0.091890	2.280071	0.0268
LOGHEL	0.022502	0.024294	0.926266	0.3587
LOGRE	0.200909	0.148322	1.354544	0.1815
LOGRE(-1)	-0.185328	0.139048	-1.332836	0.1885
C	0.928986	0.279294	3.326199	0.0016

R-squared	0.975937	Mean dependent var	8.448173
Adjusted R-squared	0.972634	S.D. dependent var	0.189762
S.E. of regression	0.031392	Akaike info criterion	-3.959062
Sum squared resid	0.050258	Schwarz criterion	-3.677362
Log likelihood	124.7923	Hannan-Quinn criter.	-3.849097
F-statistic	295.4861	Durbin-Watson stat	2.003756
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الشكل(36)

قيم معيار اكايك Akaike) AIC) من بين افضل (20) توصيف

Akaike Information Criteria (top 20 models)

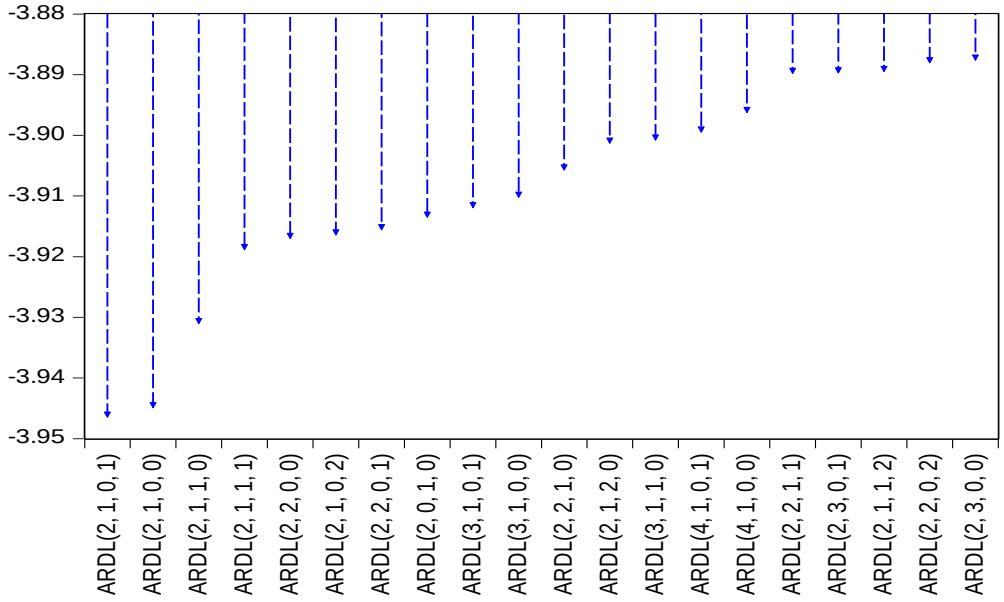

وتبين نتائج الجدول (58) أن النموذج ذات مدد تخلف زمني هي(2,1,0,1) بناء على قيم معيار اكايك (Akaike) AIC من بين افضل(20) توصيف للنموذج كونها تعطي اقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج الاحصائي، أذ أن القيمة (1) تعني تخلف زمني لمدة واحدة، و(0) تعني عدم وجود تخلف زمني وهكذا حسب مدد التخلف التي يحددها البرنامج لكل متغير من المتغيرات.

تشير الاختبارات الاحصائية للنموذج الى جودة النموذج المقدر عن طريق معامل التحديد (R^2) المعدل والبالغة (0.97) فضلاً عن قيمة F–statistic والبالغة (295) وبمستوى معنوية

(0.00) اما الاختبارات القياسية فقد اوضحت أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D–W والبالغة (2.003).

وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج يتم الاستعانة بمنهجية اختبار الحدود (Pound Test) للتكامل المشترك والموضحة في الجدول (58)، أذ يظهر أن قيمة F–stat المحسوبة بلغت (4.27) وهي اكبر من القيمة الجدولية الاعلى (3.91) والادنى (2.96) عند مستوى دلالة 5% مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك والاقرار عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

جدول (59)

اختبار الحدود للتكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LOGDP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/20/21 Time: 14:04
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 59

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.270288	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	59		Finite Sample: n=60	
		10%	2.496	3.346
		5%	2.962	3.91
		1%	4.068	5.25
			Finite Sample: n=55	
		10%	2.508	3.356
		5%	2.982	3.942
		1%	4.118	5.2

ونظراً لوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فأن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الاجل بين تلك المتغيرات.

وبناءً على تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في إطار منهجية (2,1,0,1) ووفقاً لمعيار (AIC) تم الحصول على مرونات معاملات الأجل القصير كما يظهر في الجدول (59) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ.

جدول (60)

نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARD

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LOGDP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/20/21 Time: 14:06
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 59

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGDP(-1))	0.689684	0.085115	8.102987	0.0000
D(LOGED)	-0.187728	0.080327	-2.337051	0.0234
D(LOGRE)	0.200909	0.122446	1.640789	0.1070
CointEq(-1)*	-0.167662	0.034940	-4.798548	0.0000

R-squared	0.609368	Mean dependent var	0.006410
Adjusted R-squared	0.588061	S.D. dependent var	0.047098
S.E. of regression	0.030229	Akaike info criterion	-4.094655
Sum squared resid	0.050258	Schwarz criterion	-3.953805
Log likelihood	124.7923	Hannan-Quinn criter.	-4.039673
Durbin-Watson stat	2.003756		

ويتضح أن معامل تصحيح الخطأ (Conit Eq −1) الذي يكشف عن تصحيح الاختلالات الحاصلة في الاجل القصير باتجاه إعادة التوازن في الأجل الطويل، كان بقيمة سالبة ومعنوية بلغت نحو (0.1676−) وبمستوى معنوية اقل من (1%).

بمعنى عندما ينحرف مؤشر النمو الاقتصادي في المدة القصيرة الأجل في المدة السابقة (t−1) عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فأنه يتم تصحيح ما يعادل 64% في هذا الاختلال في المدة t وهو معدل تكيف عالٍ نسبياً، الى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي سنة ونصف (1.5=0.64/1) .

وتظهر إشارة معلمة الانفاق على التعليم اشارة سالبة في الاجل القصير كونه أن عوائد الاستثمار في التعليم تأتي بعد مدة زمنية ليست بالقصيرة، والتي تتمثل بمساهماته في مجال النمو الاقتصادي، في حين لم تظهر بقية المتغيرات أي تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

أما في الأجل الطويل يوضح الجدول (61) معاملات الأجل الطويل في اطار منهجية ARDL، وقد اظهر معلمات المتغيرات التوضيحية تأثيراً غير معنوي احصائياً، أو بعبارة أخرى لم يسجل تأثيراً واضحاً على النمو الاقتصادي في العراق، وهذا يتوافق مع الواقع، إذ أن النمو الاقتصادي الحاصل هو نتيجة مشاركة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي سواء أكان في

كميات التصدير أم من الزيادة في أسعار النفط الخام في السوق العالمية، لذا تبدو هذه النتيجة معقولة جدا بالنسبة للاقتصاد العراقي وبقية البلدان النفطية التي لم تمتلك حالة من التنويع الاقتصادي .

جدول (61)

تقدير العلاقة طويلة الاجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LOGDP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/20/21 Time: 14:07
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 59

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGED	0.129954	0.257715	0.504254	0.6163
LOGHEL	0.134212	0.128559	1.043978	0.3014
LOGRE	0.092928	0.332418	0.279550	0.7810
C	5.540835	1.837794	3.014939	0.0040

EC = LOGDP - (0.1300*LOGED + 0.1342*LOGHEL + 0.0929*LOGRE + 5.5408)

وهذا يعني أن التأثير السلبي وغير المعنوي لمؤشرات رأس المال البشري يمكن إرجاعه إلى عدم وصول مخزون رأس المال البشري على الرغم من الجهود المبذولة لمرحلة يقود فيها عملية النمو على المدى الطويل.

رابعاً : نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية) :

للتأكد من جودة النموذج تم اجراء الاختبارات التشخيصية الاتية :

ب. نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) :

يشير اختبار (Breusch – codfrey correlation) او ما يسمى (LM Test) الوارد في الجدول (62) الى وجود أو عدم وجود مشكلة الأرتباط الذاتي، ويتضح من معطيات الجدول أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي نظراً لأن قيمة prob (ch– square) بلغت (0.67) وهي أكبر من مستوى المعنوي (0.05) مما يشير إلى قبول فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي .

جدول (62)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.334712	Prob. F(2,49)	0.7172
Obs*R-squared	0.795177	Prob. Chi-Square(2)	0.6719

ب. نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس He teroskeda sticty : ARCH

وعلى أساس هذا الاختبار بالإمكان التعرف فيما اذا كانت البواقي تعاني من مشكلة اختلاف التباين أو بالعكس والجدول (63) أدناه يوضح ان قيمة Probichi square بلغت نحو (0.6021) وهي أكبر من (0.05) وغير معنوية وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تؤكد على تجانس البواقي وخلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين .

جدول (63)

اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.263734	Prob. F(1,56)	0.6096
Obs*R-squared	0.271873	Prob. Chi-Square(1)	0.6021

6- نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر :

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من هذه الدراسة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما :

ت. اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) (The Cumulative Sum of the recursive residuals)

ث. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) (The Cumulative Sum residuals squared

فاذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من (cusum) و(cusums Q) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% تكون المعاملات مستقرة .

ويتضح من الشكلين أدناه أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكلياً عبر الزمن محل الدراسة، مما يؤكد وجود استقرار بين المتغيرات وانسجام بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، إذ وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

الشكل(37)

المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

The Cumulative Sum of the recursive residuals

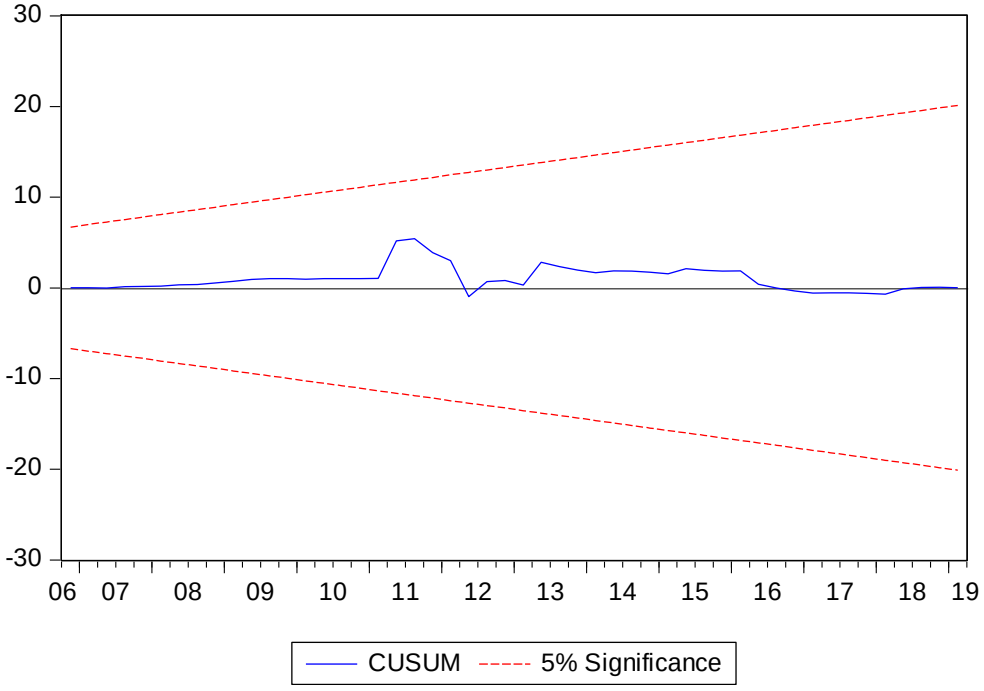

الشكل(38)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ)

The Cumulative Sum residuals squared

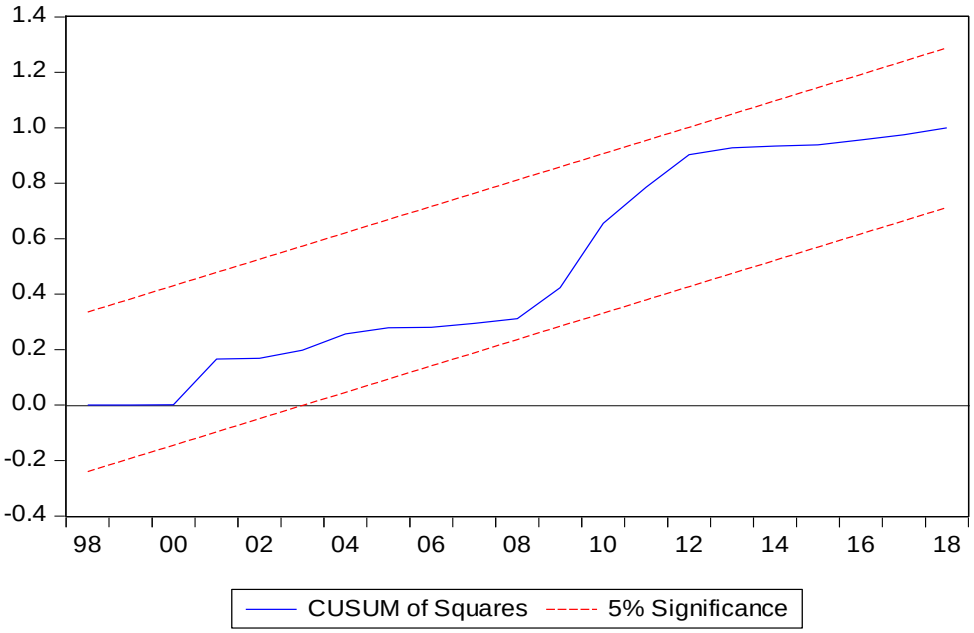

اما ما يتعلق بالشكل (31) الآخر يتضح منه تطابق بواقي النموذج الذي تم تقديره مع القيم الفعلية للبواقي منه، من ثم ان الاختبارات الاحصائية تعكس استقرارية المعلمات وجودة النموذج المقدر.

شكل (39)

بواقي النموذج المقدرة والفعلية

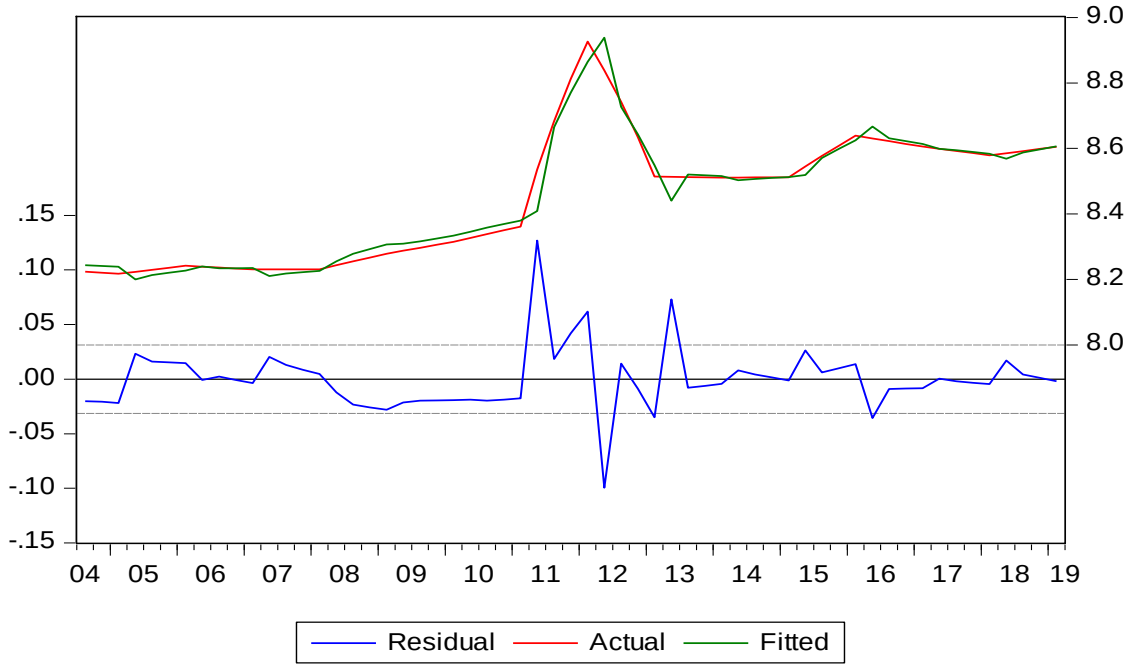

نستدل من نتائج التحليل القياسي ضعف العلاقة بل انعدامها بين مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري ومعدلات النمو الاقتصادي في العراق، مع وجود علاقة تكامل مشترك، بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، وربما هذا يعود الى تأثير الريع النفطي الذي يتسم به الاقتصاد

العراقي على معدلات النمو المتحققة، وعدم كفاية الاستثمار في رأس المال البشري كي يكون فاعلاً في التأثير الملموس على معدلات النمو الاقتصادي في العراق ضمن مدة الدراسة .

وخلاصة لما سبق يتضح من التجربتين الماليزية و السعودية في رأس المال البشري نجد ان كلتا الدولتين بذلتا جهود كبيرة في الاستثمار البشري، اذ تعد التجربة الماليزية في عملية الاستثمار البشري واحدة من اهم التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال ومن التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من إنجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها الدول النامية للنهوض من التخلف الاقتصادي ، فبعد ان كانت ماليزيا منذ أربعين سنة خلت من واحدة من أفقر دول العالم، الا ان بعد استقلالها لم تتبع توجهات وتعليمات المؤسسات الدولية واختارت أن تتبع النماذج التنموية الناجحة لجيرانها الآسوين مما اعطى مثالاً مميزاً لكيفية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وان الاستفادة من تلك التجربة أمراً ايجابياً لكن لكل دولة خصوصيتها، وعليه لايمكن استنساخ التجربة الماليزية كما هي، كون سر نجاح أي تجربة في دولةً ما يمكن ان يختلف وفقاً للبيئة المحيطة بها، ولكن امتلاك العراق لموارد بشرية تمكنه من دراسة التجربة الماليزية عن طريق الاستثمار في التعليم وزيادة الانفاق على البحث والتطوير وتوظيفها بشكل امثل مما ينعكس بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي .

اما الاقتصاد السعودي فهناك الكثير من الروابط المشتركة مع الاقتصاد العراقي كون الاقتصاديين هما يوصفان بكونهما اقتصاديين ريعين، إلا ان من خلال ملاحظة التجربة السعودية في مجال الاستثمار البشري كانت متقدمة على العراق من خلال الاهتمام بشكل كبير في جانب تطوير البنى التحتية للتعليم والاهتمام بمجال البحث العلمي وبراءات الاختراع وزيادة عدد الجامعات، وقطعت المملكة العربية السعودية خطوات واسعة في مسيرة البناء والنماء، ومن المرتكزات أيضاً، السعي في طريق التفكير بحزم والعمل بجزم، حتى يضحى النجاح مضموناً، والريادة والمنافسة محلياً وعالمياً مؤكدة، وبين هذه وتلك تستمر مسيرة التطوير والتنمية للمواهب ورعايتها بهدف مستقبلي بعيد، يكفل تمام منظومة الإبداع من خلال التركيز على الاستثمار في راس المال البشري، بوصفه أساس وركيزة نجاحات الاستثمار ونظرا للتقارب الكبير بين الدولتين في مجال اللغة والبيئة الاقتصادية والموارد الاقتصادية تعد التجربة السعودية واحده من اهم التجارب في العالم العربي في الاستثمار البشري ، اذ تم التطرق على اهم الجوانب التي ركزت عليها المملكة من خلال الدراسة والتي توضح بشكل كبير ما وضعته المملكة العربية السعودية من اهداف سعت لتحقيقها يمكن للعراق الاستفادة من التجربة السعودية من خلال الاعمال الريادية والبرامج التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية كذلك التركيز

على نظام التعليم والاسس والمرتكزات التي اقامتها مراكز البحث العلمي في السعودية التي اضفت جانباً ايجابياً في النمو الاقتصادي واستدامته .

ولتحسين معدلات ذلك النمو والاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا والمساعدة على ترجمة النواتج المتحققة على صعيد الاستثمار برأس المال البشري، لابد من متابعة الخطط والبرامج الناجحة بهذا الصدد، وتظهر الدراسات أن مجرد زيادة الإنفاق في قطاعي التعليم أو الرعاية الصحية لا يترجم بالضرورة إلى تحقيق نواتج أفضل، والمطلوب هو التحديد الواضح لأولويات السياسات استناداً لكفاءة النمو، وتحقيق نواتج رأس المال البشري أكثر إلحاحاً وفقاً لمتطلبات التطور العالمي .

الاستنتاجات :

1- تشير نظرية النمو الداخلي الى أن إمكانية النمو في الاقتصاد تكون في زيادة المعرفة، وذلك عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري، إذ يعد العامل الأول للنمو الاقتصادي المستدام هو ابتكار واكتساب ونشر المعرفة الحالية وإنتاج ونشر المعارف الجديدة.

2- ان الاستثمار في رأس المال البشري يرتكز على إيجاد معرفة جديدة لإدامة النمو الاقتصادي المستدام، والاهتمام بالعوامل جميعها التي توفر حوافز لإيجاد المعرفة، ولاسيما البحث والتطوير والصحة والنظام التعليمي، مع الاستغلال الأمثل للثروة العلمية التي يمتلكها البعض من افراد المجتمع.

3- إن نسبة الانفاق على البحوث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية (العراق والسعودية) منخفضة مقارنة بالدول الناشئة (ماليزيا) التي يحتل فيها البحث والتطوير مكاناً بارزاً في استراتيجيتها وخططها القومية .

4- تتركز مصادر البحث والتطوير والامكانيات في الاقتصاديات النامية ومنها العراق والسعودية من بنى تحتية وتجهيزات وموارد بشرية في عدد أقل من المؤسسات العلمية، ولاسيما في المؤسسات التعليمية المتمثلة في الجامعات وغيرها من المؤسسات الحكومية المتمثلة بالبنك المركزي ووزارة التخطيط .

5- أولت السعودية اهتماماً في تنمية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية والمتمثلة في التعليم والصحة والبحث والتطوير والتدريب، وتوضيح واقع تلك المؤشرات في السعودية وما لها من مكانة في النمو الاقتصادي، إذ ركزت العديد من الخطط والبرامج السعودية في رفع كفاءة العنصر البشري كونه من العناصر التي تشارك في تحقيق وتسريع التقدم الاقتصادي .

6- شهدت الاقتصاد الماليزي نمواً اقتصادياً سريعاً اواخر القرن المنصرم، لكن هذا النمو تباطأ وضعفت آفاقه، بعد الأزمة المالية الآسيوية والعالمية، لتأكد ماليزيا بعد ذلك ومنذ بدايات العقد الثامن من القرن الماضي على أن الدولة ستعتمد على القطاع الخاص كداعم رئيس للنمو الاقتصادي المستدام.

7- أوضحت نتائج التحليل القياسي عدم وجود تكامل مشترك بين مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي بدلالة منهجية اختبار الحدود، وهذا يشير الى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في السعودية .

8- اكدت نتائج التحليل إيضاً وجود تكامل مشترك بين مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي بدلالة منهجية اختبار الحدود في كل من ماليزيا والعراق، وهذا يشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة .

9- ضعف العلاقة بين مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري ومعدل النمو الاقتصادي في ماليزيا في الأجلين القصير والطويل عدا مؤشر البحث والتطوير .

10- ضعف العلاقة بل انعدامها بين مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري ومعدلات النمو الاقتصادي في العراق، مع وجود علاقة تكامل مشترك، بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما .

التوصيات :

1- الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري في زيادة المبالغ المخصصة للأنفاق عليه وجعله مواكباً للتطورات الحديثة، لاسيما النفقات الاستثمارية المخصصة للتعليم والصحة والبحث والتطوير لأجل اكتساب المعرفة التي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

2- إن ضعف مؤشرات رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في العراق، هي بسبب عدم إدراك متخذي القرار السياسي والاقتصادي لأهمية رأس المال البشري وعدم الاهتمام بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وهذا يتطلب من متخذي القرار خلق قوى عاملة قادرة على استخدام التكنولوجيا المستحدثة في التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري عبر عملية الاستثمار في التعليم، والصحة، لأجل الوصول إلى ملاكات قادرة على إضافة قيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي لما لها من أثر بارز في تنامي النمو الاقتصادي المستدام.

3- تطوير مستويات التعليم من خلال تجارب الدول المتقدمة والدول الناشئة، إذ يعد التعليم الركيزة الأساسية في تطوير قابليات الإنسان ويؤدي اثراً مهماً من تمكينهم في التنافس في عالم المعرفة ذات النمو السريع، كما انه الطريق للوصول إلى الرفاهية الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية ضمن زيادة إنتاجية الأيدي العاملة وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى الصحة والتغذية، ويزيد من الإمكانية التعليمية للأجيال القادمة، وهذا يحتاج إلى إعادة النظر بهيكلية العملية التعليمية ونقلها من التقليد إلى الحداثة.

4- الاهتمام الكبير بقطاع التعليم العالي بوصفه الركيزة الاساسية لأنشطة البحث والتطوير في ما يوفره من امكانات علمية رصينة ولاسيما في الاقتصاديات النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص.

5- الاستفادة من خدمات التدريب والدعم الحكومي التي تقدمها المؤسسات الدولية والحكومات الامر الذي يؤدي الى تخفيض معدلات البطالة وتأهيل مخرجات التعليم المختلفة التي تخصصاتها لا تلائم حاجة سوق العمل .

6- ان الاستثمار البشري في العراق (الواقع الحالي) يحتاج الى بذل المزيد من الجهود لتمويل برامجه وتحسين نوعيته ورفع مستوى كفاءته مما يتطلب ادخال تعديلات جذرية في محتواه ووسائله وادواته واهدافه .

7- زيادة التخصيصات المالية للقطاعات الخدمية والاجتماعية (الصحة، التربية ، التعليم) وانشاء معاهد للتدريب المهني اللازمة لإحداث النمو المطلوب في رأس المال البشري الذي يحقق النمو الاقتصادي المستدام .

8- العمل على تكوين بيئة خاصة في التعليم والتدريب المهني والتقني تنافسية ويفضل المشاركة الواسعة من خلال القطاع الخاص المؤسسات الحكومية المؤسسات الدولية .

9- على الحكومة العراقية إصدار التشريعات التي تنظم عملية الاستثمار البشري لكي يكون الاستثمار ناجحاً ويهتم بتمويل التعليم والتدريب المهني والتقني الذي يخدم سوق العمل.

10- العمل على احتساب العائد من التعليم وخاصة الجامعي على مستوى الجامعات العراقية وربط ذلك العائد مع مستوى الدخل الذي يحصل عليه في حالة توظيف الفرد في دوائر الدولة والقطاع الخاص .

11- تقوية قنوات الاتصال والتعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية المعنيّة بنظم وقضايا التدريب والتعليم المهني والتقني، والاستفادة من هذا المجال .

12- العمل على تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، لاسيما القطاع الزراعي والصناعي والعمل على تنويع مصادر التمويل، مما يسهم في رفع معدلات النمو الاقصادي .

13- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الاستثمار في رأس المال البشري، لاسيما في مجال البحث والتطوير، كونه المحرك الاساس لخطط النمو الاقتصادي المستدام .

المصـــــادر :

القرآن الكريم .

اولاً : الكتب العربية والمترجمة :

1- احمد بريهي علي، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد،2011.

2- احمد محمد بدح وايمن سلمان مزاهرة، الثقافة الصحية، دار الميسر، عمان، 2009.

3- اسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر، ط1، عمان، 2003.

4- اموري هادي كاظم، مقدمة في القياس الاقتصادي، جامعة الموصل، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، 2005.

5- انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، دار الثقافة للنشر، ط1، الكويت، 1993.

6- توم جورمان، دليل المبتدئين الشامل الى علم الاقتصاد، ترجمة : إيمان عبد الغني نجم، كلمات عربية للنشر والترجمة، ط1، القاهرة ،2010.

7- ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

8- جيمس جوارتيني، ورتشار آستروب، الاقتصاد الكلي " الاختيار العام والخاص"، ترجمة د.عبد الفتاح عبد الرحمن، و د.عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.

9- حاتم أبو الجدائل، مركز الخبرات المهنية للإدارية ، القاهرة، ط1.

10-حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2003.

11-حسن إبراهيم بلوط ، إدارة الموارد البشرية من منظور إستراتيجي،ط1، منشورات دار النهضة العربية، بيروت – بنان ، 2002.

12-حسن رواية، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية الاسكندرية،2002.

13-حمد ابراهيم السلوم ، التعليم العام في المملكة العربية السعودية ، مطبعة إنترناشنال كرافكس ،واشنطن، 2006.

14-خميس خلف موسى الفهداوي ومازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، جامعة الكوفة– النجف، 2000.

15-ساموبلسون – نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت.

16-سحر عبد الرؤف سليم وعبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، الأسكندرية، ط1، 2014.

17-سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة "المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه"27"، بيروت، ط1، 1999.

18-سعد علي العنزي وأحمد علي صالح، ادراة راس المال الفكري في منظمات الاعمال ، الأردن، دار اليازوري العلمية، 2009.

19-ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2013.

20-عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة : قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.

21-عبد العزيز القطيفي، النمو الاقتصادي، المكتبة الوطنية ، بغداد، 1999.

22-عبد العزيز عبد الله الجلال، التربية والتنمية، الدار التربوية للدراسات والاستشارات، الرياض، 1416هـ.

23- عبد الكريم جابر العيساوي، الاقتصاد الجزئي السياسات والتطبيقات، دار الكتب والوثائق، العراق، ط1، 2016.

24-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة للتنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.

25-عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، عمان، دار وائل للنشر، ط3، 2008.

26-عبد الوهاب الأمين وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الكويت، دار المعرفة للنشر، 1983.

27-عبد الوهاب الأمين، زكريا عبد الحميد باشا، مبادئ الاقتصاد، ط1، الكويت، 1987.

28-عبد علي المعموري، الاقتصاد العراقي واللبرالية المزعومة، مجلة الغري، العدد(2)، 2005.

29-عثمان حمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها، عمان، دار صفاء، 2007.

30-عثمان حمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة، دار مضاء للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، 2007.

31-عدنان حسين يونس واخرون، الاختلالات الهيكلية في الدول الريعية، دار الايام للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2016.

32-فاروق عبد الله فلية، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2007.

33-فاروق عبد صالح الخطيب وعبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جدة، 2015.

34-فريدريك ، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب علي أبو عمشة، معهد بروكينغز واشنطن بالتعاون مع مؤسسة العبيكان، الرياض، 2002.

35-فليح حسن خلف ،اقتصاديات التعليم وتخطيطه، جدارا للكتاب العالمي، عمان، ط1، 2006.

36-فليح خلف، تنمية وتخطيط الاقتصادي، دار جدار للكتاب العالمي، ط1،عمان، الاردن، 2006.

37- فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي، دار الفكر العربي، بيروت، 1990.

38-قيصر عبد الكريم الهيتي، اساليب الاستثمار الاسلامي وأثرها على الاسواق المالية "البورصات"، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2006.

39-كريستوف فريدريك فون برادان، حرب الابداع–فن الادارة بالأفكار، ترجمة عبد الرحمن توفيق، مركز الخبرات المهنية للادارة، القاهره ، 2000.

40-كريم سالم حسين الغالبي، مصادر نمو الصناعات التحويلية في دول الخليج العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان– الاردن، 2015.

41-كميل حبيب وحازم البني ، من النمو و التنمية الى العولمة والكات ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس، لبنان، 2001.

42-لورنا جينيس وفيرجينيا وايزمان، مدخل الى الاقتصاد الصحي، ترجمة: مروة سعد وآخرون، الطبعة الاولى، المركز العربي للتأليف وترجمة العلوم الصحية، الكويت، 2015.

43-محسن محمد صالح، النهوض الماليزي، قراءة في الخلفيات ومعالم التطور، ط1، العدد 136، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008.

44-محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية "السياسة والممارسة"، ط1، الأمين للنشر والتوزيع، 2012.

45-محمد الحسناوي، نهال فريد مصطفى، مبادئ السياسات الاستثمارية ، المكتب الجامعي الحديث، 2006.

46-محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار اثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.

47-محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"، الاسكندرية (مصر): الدار الجامعية، 2006.

48-محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الشهاب الجامعة، الإسكندارية، 1996.

49-محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات التعليم دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية للطباعة والنشر، 1990.

50-محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة، 2004.

51-مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2007.

52-منصور الراوي، دراسات في السكان والتنمية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 1992.

53-ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية ، ترجمة وتعريب محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود، دار المريخ ،الرياض، 2009.

54-نافز ايوب محمد، الاهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم، جامعة القدس، 2005.

55-هدى زوير مخلف الدعمي، عدنان داود العذاري، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير، عمان، 2010.

56-هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، ط1، 2005.

57-وليد اسماعيل السيفو، احمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق، عمان، الطبعة الاولى، 2003.

58-يحيى غني النجار وامال شلاش، التنمية الاقتصادية: نظريات- مشاكل- مبادئ-اساسيات، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1991.

59-يوسف حمد الابراهيم، التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004.

ثانياً : البحوث والدراسات والدوريات :

1- احسان بو حليقة، العلاقة بين الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، كلمة ومقال، مجلة اليوم الالكترونية، نشر بتاريخ 2015/8/11.

2- احمد محي الدين محمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة، جامعة الإسكندرية، 2019.

3- احمد منير نجار، تكوين رأس المال البشري في الفكر الاقتصادي، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد"11"، 1988.

4- اديب علي صقر، البطالة في سوريا، الواقع والآفاق، بحث غير منشور، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2006.

5- اديب قاسم شندي، واقع الاقتصاد العراقي والاستثمار الاجنبي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد(1)، العراق، واسط، 2009.

6- اركان سعيد خطاب، التعليم الجامعي الاهلي واقعه ودوره وسبل النهوض به، جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد(55)، بغداد، 2017.

7- الاستثمار في رأس المال البشري والمعرفة، منتدى الرياض الأقتصادي، نحو تنمية أقتصادية مستدامة، الدورة الرابعة، 2009.

8- اشرف العربي، رأس المال البشري في مصر، مجلة اقتصادية عربية، القاهرة، 2007، العدد 39.

9- اقتصاد المملكة العربية السعودية. المعرفة m.marefa.Arg المصدر الرئيسي للبيانات CIA World.Fact book.

10-انطوان زحلان وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الوطن العربي الابعاد الاقتصادية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2013.

11-أنور هاقان قوناش، الصحة وقضايا الصحة العامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي : العلاقة بين الدخل والصحة، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004.

12-باسم عبد الهادي حسن، البطالة في الاقتصاد العراقي الاسباب والحلول الممكنة، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.2003.

13-تغريد داود سلمان ، الفساد الاداري والمالي في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الحادي عشر، المجلد(10)، العدد(33)، 2015، العراق، بغداد.

14-جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الانتاجية وقياسها، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، السنة السادسة، العدد" 61"، 2007.

15-جمعة سعيد جمعة، الاستثمار وتجربة ماليزيا، بحث مقدم الى المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، طرابلس، 2006.

16-جورج القصيفي، التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1995.

17-جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي، الفجوة في رأس المال البشري: تشجيع الحكومات على الاستثمار في البشر.

18-خطاب الهروشي وآخرون، قياس وتحليل سياسة التشغيل بماليزيا وتجربتها في الحد من البطالة، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، 2018.

19-دوناتو رومانو، الإقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية"NAPC"، منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، 2003.

20-ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا ،جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

21-رحمن حسن علي، مروان شاكر عبيد، تحليل مؤشرات رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004–2017)، جامعة واسط، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(12)، العدد(36)، 2020.

22-روبن ميلز، مستقبل النفط العراقي سلسلة اصدارات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الطبعة الاولى، العراق، بغداد، 2018.

23-سارة عبد الرزاق حسن، دور البحث والتطوير في التنمية الاقتصادية في العراق (المانيا) دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، واسط، 2014.

24-سعد طه علام، معهد التخطيط القومي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة فريدريش ناومان، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، 1996.

25-سهام حسين عبد الرحمن وآخرون، تجربة ماليزيا التنموية (معجزة آسيا) أحد نماذج التنمية الرائدة في الدول النامية–دراسة تحليلية، مجلة بيت الحكمة، العدد (26)، بغداد، 2011.

26-صادق علي الطعان، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد،2009 ،مجلد"4"،العدد"13".

27-عادل فليح العلي، سراء سالم داود، اتجاهات الإنفاق على التعليم في الكيان الصهيوني، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 22، العدد 62، جامعة الموصل، 2000.

28-عامر عمران المعموري وأخرون، معوقات البحث والتطوير في الاقتصاد العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد(7)، العدد(25)، 2018.

29-عبد الحفيظ محبوب، السعودية والهند: اتجاه نحو شراكة استراتيجية، مجلة آراء الخليج– مركز الخليج للأبحاث، العدد 67، أبريل 2010.

30-عبد العزيز بن عبد الله ، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2001.

31-عبد الله المالكي واحمد عبيد، العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية البحوث الاقتصادية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2005.

32-علي أحمد ونافز أيوب، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، مجلة العلوم الإنسانية، العدد "14"، 2010.

33-علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2001.

34-علي عبد القادر علي، قياس معدلات العائد على التعليم، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد"79"، 2009.

35-علي عبد القادر علي، المحور الاقتصادي: النمو المعاق والتنمية المستدامة "ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية، مجلة عمران، العدد"1"، 2012.

36-عماد الدين أحمد المصبح، رأس المال البشرى فى سوريا : قياس عائد الاستثمار فى رأس المال البشرى، ورقة بحثية مقدمة الى ندوة الاقتصاد السورى (رؤية شبابية)، المركز الثقافى العربى، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005.

37-عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ، الفساد والاصلاح– دراسة، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب،

38-عمر الشرقي وطلعت الدمرداش وحسين برعي، اقتصاديات الخدمات الصحية: إشارة إلى اقتصاديات النظام الصحي السعودي، خوارزم العلمية، 2013.

39-فاطمة احمد حسن، دراسة مقارنة لقياس العائد على التعليم دراسة حالة كلاً من مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000–2017 كمؤشر لتقييم الاستثمار في راس المال البشري في البلدين، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد (7)، فبراير، 2019.

40-كورنيليوس فشهاكر وآخرون، المملكة العربية السعودية : قضايا مختارة، التقرير القطري رقم 13/230 الصادر عن صندوق النقد الدولي ، 24 يونيو، 2013.

41-لعلى بوكميش، معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي، الأكاديمية للدراسات ألاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم ألاجتماعية، العدد(12)، 2014.

42-مجدي الشوربجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم الى الملتقى العلمي الدولي، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر ، 2007.

43-محمد بن عبد الكريم الدحام، مقترحات لتمويل تطوير التعليم، بحث منشور، جامعة الملك سعود، كلية التربية، 2003.

44-محمد عدنان وديع، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها من GNP إلى HDI ، معهد التخطيط القومي، مؤسسة فريدريش ناومان، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، 1996.

45-محمد مراياتي، نحو اكتساب التكنولوجيا في الوطن العربي مع تغيرات بداية القرن (21)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا – بيروت، الامم المتحدة، 2007.

46-مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية "النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل النتاج"، كلية الحقوق– جامعة القاهرة، 2007.

47-مصطفى عبد المنعم شعبان، حجم الانفاق والقوى البشرية العاملة في البحث والتطوير ، ندوة البحث العلمي في العالم العربي، الشارقة – الامارات العربية المتحدة ، 2000.

48-منى جاسم الزايد، الاستثمار في رأس المال البشري : نموذج مقترح ، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

49-مهدي محمد القصاص، بيئة استثمار راس المال البشري، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي– مصر، 2008.

50-مهند حميد ياسر العطوي، توظيف مؤشرات تمويل النمو المستدام في الحد من الهشاشة المالية دراسة مقارنة بين شركات التامين العراقية والإماراتية، مجلة المثنى للعلوم الأدارية والاقتصادية، المجلد"8"، العدد"2"، 2018.

51-مؤيد الساعدي وآخرون، تأثير رأس المال البشري في إدارة التغييرالتنظيمي– دراسة تحليلية لآراء عينة من أعضاء مجالس الكليات في جامعة كربلاء"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد "15" العدد"3" ، 2012.

52-نوار دهام الزبيدي، الإجراءات التشريعية لمكافحة الفساد، مجلة المستقبل، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، العدد(2)، كانون الثاني ، 2006 .

53-نوزاد عبد الرحمن الهيتي، تداعيات الحروب والنزاعات على الاوضاع السكانية في البلدان العربية: العراق نموذجاً، بحث مقدم الى مؤتمر السكان والتنمية في الوطن العربي، الامانة العامة لجامعة الدول العربية من (8–12) مايو 2009.

ثالثاً : الرسائل والاطاريح :

1- بتول مطر عبادي، تحليل مصادر النمو والاحلال بين عوامل الانتاج في الاقتصاد الاردني للمدة (1970– 1997)، رسالة ماجستير مقدمة لمجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، 2000.

2- تغريد حسين محمد الميالي، الانفاق على البحث والتطوير مدخلاً معاصراً للتنمية الاقتصادية في العراق في ضوء تجارب مختارة، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2016.

3- سلام عبد الجليل، الانفاق الحكومي والتغيرات السنوية في الاقتصاد العراقي للسنوات (1970-1990)، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 1995.

4- شيلان صباح الشيراوني، سياسات تسعير المنتجات النفطية في أسواق اقطار عربية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2002.

5- صالح مهدي صاحي البرهان، تحليل الفجوة التكنولوجية في بيئة اقتصاد المعرفة "بيئات الاسكوا ESCWA واليورو EURO حالة دراسية"، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، 2009.

6- محمد جاسم عواد، الفساد الاقتصادي في دول مختارة مع التركيز على العراق للمدة (2003 – 2007)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة، العراق، 2009 .

7- محمد جبار طاهر الشمري، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي" مصر أنموذجاً"، جامعة الكوفة/كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 2008.

8- ميثم خضير جواد اليساري، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية السعودية والعراق للمدة (1990-2012)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2016.

9- هندة مدفوني، الإستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة – دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية، الجزائر ، اطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017.

رابعاً : التقارير الدولية :

1- اقتصاد مبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.

2- برنامج الامم المتحدة الانمائي (1998)، تقرير التنمية البشرية لعام 1998.

3- برنامج الأمم المتحدة الأنمائي في الدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية، 2003.

4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2009.

5- برنامج الأمم المتحدة، قياس التنمية البشرية، نيويورك، 2007.

6- البنك الدولي (2019): تقرير عن التنمية في العالم 2019: التعليم، واشنطن، البنك الدولي.

7- البنك الدولي (2019): تقرير عن التنمية في العالم 2019: الطبيعة المتغيرة للعمل، واشنطن، البنك الدولي.

8- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية والنشرات السنوية، سنوات متفرقة .

9- تقرير التنمية البشرية 2007_2008، محاربة تغيير المناخ التضامن الانساني في عام منقسم، 2008، الامم المتحدة، نيويورك.

10-التنمية المستدامة في الوطن العربي "بين الواقع والمأمول"، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الحادي عشر، 2005.

11-جمهورية العراق، وثيقة الدستور العراقي الصادرة عام 2005، المادة 41، المادة 43، المادة 83.

12-الرعاية الصحية في المملكة العربية الصحية، الفرص في قطاع الرعاية طويل الاجل، الإصدار الثاني، السعودية، أكتوبر، 2019.

13-صندوق النقد العربي ،الربع الأول، 2008.

14-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الامارات، 2015.

15-صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، الاصدار الحادي عشر– ابريل، 2020.

16-صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي– ابريل 2019.

17-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،الدورة التاسعة والعشرون، تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية، الدوحة، 2016.

18-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قضايا محورية متصلة بالسياسات الاجتماعية، دراسة مقارنة ومبادئ توجيهية لصياغة السياسات الاجتماعية في منطقة الاسكوا، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (9)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.

19-ماليزيا، برنامج قطاع الاتفاقات التجارية لتنمية الصادرات المصرية، 2005-2006.

20-مجلة التمويل والتنمية، العدد"3"، سبتمبر 1997.

21-مجلة بيئة المدن الألكترونية ، 2016، العدد "13".

22-مركز الدراسات الاستراتيجية، نحو مجتمع المعرفة، الإصدار التاسع عشر : التخطيط الاستراتيجي للدول، جامعة الملك عبد العزيز، 2010.

23-منتدى الرياض الاقتصادي، مناطق الصناعات التقنية، أداة فعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة، 2005.

24-منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(اليونسكو)، التقرير العالمي، من مجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة، 2014.

25-المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ،استراتيجية التنمية الصناعية العربية وتحديات التنمية والتشغيل ،المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، المملكة المغربية 21-23 اكتوبر 2008.

26-مكتب العمل الدولي، مهارات من اجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية، سويسرا، ط1، 2008.

27-منظمة العمل الدولية، استراتيجيات النمو وتوليد العمالة، جنيف.

28-مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس "مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية"، جنيف، الدورة"97"، 2008.

29-هيئة النزاهة الاتحادية، جمهورية العراق، التقرير السنوي لهيئة النزاهة العامة 2014.

30-وزارة الاقتصاد والتخطيط وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، الاهداف التنموية للألفية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.

31-وزارة الاقتصاد والتخطيط، منجزات خطط التنمية- حقائق وأرقام، الرياض، السعودية، 2012.

32-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطني التحليلي للأهداف الإنمائية للألفية، 2010.

33-وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الأول لإعداد خارطة طريق في اطار تنموي مستدام، محور اقتصادي، بغداد، 2016.

34-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، جهاز الاشراف والتقويم العلمي، دليل القبول المركزي للعام الدراسي 2018/2017، العراق، بغداد، 2017.

35-وزارة التعليم العالي، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الادارة العامة للتخطيط والاحصاء، المملكة العربية السعودية، واقع الانفاق على البحث والتطوير في المملكة العربية السعودية للعام 2012.

خامساً : المواقع الإلكترونية :

1- https://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2018

2- https://www.mhe-kry.org.

3- https://www.new-educ.com .

4- https://www.Saudiaramco.com.

5- Performance of penang's Manufacturing investments in 2005 : www.SBri.com.my.

6- احمد حسن عمر، الاستثمار في البشر قبل الحجر، الحوار المتمدن، العدد" 6039" ، 2018، متاح على الموقع : https://www.ahewar.org

7- أيمان سامي، الفرق بين النمو والتنمية المستدامة، 2019، متاح على الموقع : https://www.almrsal.com

8- البنك الدولي (2019): تقرير عن التنمية في العالم 2019 : التعليم، واشنطن، متاح على الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/education/overview

9- جلال خشيب، النمو الاقتصادي، بحث نشر لدى شبكة الألوكة، متاح على الموقع: https://www.alukah.net.

10- سها محمد كاظم، تحديات القطاع الصحي الحكومي والمعالجات المقترحة، وزارة الصحة والبيئة، العراق. متاح على الموقع الالكتروني:

. http://www.igomoh.gov.iq/aqd/13206966217465186927.pdf

11-المملكة تتفوق عربياً في مجال البحث العلمي وبراءات الاختراع، متاح على الرابط الاتي:

. www.alriyadh.com/963721

سادساً : المصادر الأجنبية :

1- Abdalla, S., Arabi, K. (2013). "The Impact of Human Capital on Economic Growth: Empirical Evidence from Sudan", *Research in World Economy*, Vol.4, No.2.

2- Adam Smith , "The Wealth of Nations", Modern Library, 1994.

3- Barton ، Harry & Delbridge ، Development in the learning factory: training human capital، Journal of European Industrial Training ، 2016، Vol 25 No 9.

4- Becker، Gary.S، Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis، with Special Reference to Education، University of Chicago Press، Chicago، 1993.

5- Chang Da wan، Morshidi sirat، Pzulkifli Abdul Razak، 2018 Education Malaysia Towards a developed nation، economics working paper، 2018.

6- Claudio Bravo Ortega and Álvaro García Marín : " Exploring the Relationship between R&D and Productivity; A country level study "، Central Bank of Chile، Working Paper، No 472، 2008

7- Daniels، Noordhuis، H.، Management of Intellectual Capital by Optimal Portfolio Selection، 4th edition International Conference on Practical Aspects of Knowledge Management، Vienna، 2002.

8- Dominique Guellec and Bruno van Pottelsberghe de la Potterie: " R&D and Productivity Growth: Panel Data Analysis of 16 OECD Countries "، OECD Economic Studies No "33"، 2001.

9- Economic growth: the impact on poverty reduction، inequality، human development and jobs.

10- Eric Bousserelle، Dynamiqueéconomique- Croissance، crises، cycles، Gualinoéditeur، paris، 2004.

11- Gregory Mankiw، "principles of Macro economics، 2nd edition، oxford university press، 2000.

12- Gugissa،Desalegn Amlaku، Human resource development practices: Enhancing employees satisfaction: A case study of Ethiopian electric power corporation، A project submitted to the school of business and public administration of Addis Ababa university in partial fulfillment of the requirement for the degree of master of art in business administration، 2010.

13- Jan R. Kregel ، Soures Flows – Globalization of Production and Financing Development ، UNCLAD Review ، Geneva ،1994.

14- Joe Ruggenia and Zhen He، Gender Dimension of Human Capital in Canada، paper Presented at the Annual Conference of the Atlanteic Canada Economics Associational، Charlestown : ACEA ، Oct ،2003 .

15- Jonas Ljungberg & Jan-Pieter Smits،" Technology and Human capital in Historical perspective، palgrave، 2004.

16- Jonathan M. Harris، Basic Principles of Sustainable Development، Tufts University، USA، 2000.

17- Joseph Cortright، New Growth Theory، Technology and Learning Review of Economic Development، No" 4،" 2001.

18- Kanbar، Ahmad salman and Lindstrom،Samantha، Developing and retaining human capital in a multinational enterprise،Acase study of a Swedish multinational enterprise in the automotive industry، Master thesis in business administration ،Malardalen university، 2013.

19- KHALID H. AL-QUDAIR, The Relationship between Government Expenditure and Revenues in the Kingdom of Saudi Arabia: Testing for Co integration and Causality, College of Administrative Sciences, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia, 2005, Vol, 19, No.1.

20- Lothgren، Anders ، The Legal Protection of Structural Capital، Thesis in Low of Economics and Commercial Law، 1999.

21- Lydiana،Yessie Fransiska and Bangum، Yuni Ros Capitalizing human capital: The role of instrumental leadership، Journal Teknologi، 2013، No"2".

22- Mehmet Yorulmaz & Nur N. M، Malaysia Health System Review: Overviews and Opinions، International Health Administration and Education (Sanitas Magisterium)، 5(1)، 2019.

23- Ministry of Finance Malaysia، economic outlook ، 2019.

24- Muhammad Salleh، Human account in development studies: an islamic analysis، Malaysia، International Journal of Arts and Commerce، 2013، Vol " 2" ،No"6".

25- P، Pritchett، L، Has Education had A Growth Payoff in the North Africa Working Paper Seines1999، No. 18، The World Bank، December.

26- poverty Eradication: Malaysia's Experience" Distribution section، Economic: planning unit (23 April 2002).

27- Romer. p. Endgeno us Technological change، Journal of political Economy، 1990.

28- Sakalas، A and Liepe، Human capital and it's measurement insight attitudes، Eonomics and management، Issn، 2010.

29- Samer Khasawneh ،Human capital planning in higher education institution :A strategic human resource development initiative in Jordan، International Journal of Educational Management،2011، Vol. 25 No. 6.

30- Stewart Thomas، Intellectual Capital: The New Wealth of Organization، published by Doubleday، New York، 1997 .

31- UNDP. Human development Report 1999.

32- UNDP، Sustainable Human Development، from concept to operation: Aguide to the practitioner، Discussion paper by Tarig Banuri، Goran Hyden، Colestous Juma and Marcia Rivera New York، August، 1994.

33- United Nations, New Indicators for Science, Technology and Innovation in the Knowledge – based Society, E / ESCWA / SDPD / 2003 / 5, New York, 2003.

34- World Development Report ،2019.

Abstract

The interest that the world has witnessed in the aspect of investment in human capital because of its great role and basis in progress, success and economic growth, as well as as a result of the need for skilled human labor and the above ability to harness resources and thus effectively contribute to increasing production and reducing costs, and given the importance of The increasing subject has been dealt with by many economic and social studies and theories, which have given many economic concepts to human investment and economic growth, with the aim of improving the quality of work by investing in the education of individuals and developing their capabilities, The fact that individuals represent a real wealth that can be distinguished among nations, and after development standards have become largely focused on the human being, the human being is a goal, a means and a goal of development. On this basis, a distinction was made between physical capital and human capital, which is interested in knowledge, and to identify the various concepts and models Measuring investment in human capital and its contribution to sustainable economic growth.

Seeing the experiences of newly developed countries such as Saudi Arabia and Malaysia and following them in this field in order to benefit from them and compare the possibility of implementing their strategy in Iraq, as those two countries have made many efforts to invest in human capital in an effort to improve indicators of sustainable economic growth, which depends heavily on renewable resources, Despite the economic resources that the Saudi economy enjoys, large quantities of oil reserves, and the abundance of its crude oil production, and the exploitation of this to develop its human

and national energies, we found the ineffectiveness of the relationship between human capital indicators and economic growth in the long term.

Contrary to what we found when we traced the same relationship in the Malaysian experience in the short and long terms, although Malaysia has transformed over the past three decades from a country that specializes in producing and exporting primary commodities to a country with a knowledge-based economy, and has developed many strategic plans that significantly in The education and health sector has made great strides in this field and its development in order to advance the Malaysian economy.

Since Iraq is one of the countries that possesses economic components and resources that are not inferior to the countries in the same study, but it suffers from low allocations to education, research and development compared to Malaysia, Insufficient investment in human capital to be effective in tangible impact on economic growth rates, so it is necessary to support and invest human capital to maintain the surplus capacities that Iraq possesses of human wealth. And trying to take advantage of it to develop and achieve the highest tangible economic growth rate within the region, through concerted efforts by decision-makers in order to increase the gross domestic product, which is the main factor in achieving sustainable economic growth.

The researcher

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of AL-Qadisiya
College of Administration and Economic
Department Of Economic

Investment in human capital and its role in achieving sustainable economic growth Selected experiences with special reference to Iraq

PhD thesis submitted By :

Ibrahim Khalil Sultan Al Qaseer

To the Council of the College of Administration and Economics / University of Al-Qadisiyah
It is one of the requirements for obtaining a PhD/Philosophy in Economic Sciences

Supervised By

Prof. Dr.: Karim Salem Hussein Al-Ghalbi

2021 A.C ——————————— 1443 A.H